

صراعات الجيل الخامس

إميل خوري

1/G.W. 2/G.W. 3/G.W. 4/G.W.

5G.W.

اقتصاد

صراعات

الجيل الخامس

استراتيجي

الجيل

الهدف

النظام

شبكات

عمليات

الهدف

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

صراعات الجيل الخامس

إميل خوري

صراعات الجيل الخامس

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

publishing@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٦

ISBN: 978-9953-88-941-2

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

صورة الغلاف: Cpl. Michael Petersheim/Marine Corps

الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

المقدمة

يُجبِرُنا المنطق العلمي أن نبالِغ في الدقّة في بعض الأحيان. ذلك أنّنا نتعامل مع مسائل جديدة نِسبيّاً في ساحة النقاش العربي. فالقضايا التي تتعلّقُ بالفكر السياسي والعسكري، وشؤون الحرب والسلم، لا تقبل البحث والنقاش بالطريقة نفسها التي يتمّ فيها وصفُ ابتكارٍ تكنولوجي جديد. فالأولى تتعلّق بالإنسان وثقافته، وتستوجب معرفةً متقدّمةً بالاعتبارات المُرَكّبة التي تؤدّي إلى اتّخاذ موقفٍ دون آخر، وإلى قرارات الدخول في النزاع أو التفاوض فيه؛ بينما تتعلّق الثانية بحدثٍ عِلمي، مثل اختراع الهاتف الذكي، له فوائده وآفاقُه ومحدوديته. لذلك رأيت أن أبدأ البحث برحلة سريعة في تاريخ الإنسان وعُمقه الجينيّ، إلى عالم القردة، التي تتعامل مع مسائل الحرب والسلم بِطرائق تكاد تكون مُذهِلة.

(۱)

عندما يبتعد أحدُ قردة الشمبانزي عن جماعته في الأدغال ويقع في منطقة جماعة أُخرى مُجاوِرة، يكون ردّ الفعل دائماً عدائياً، إذ تَسْتَفرِد به قِرَدةُ الجماعة الأخرى وتُهاجمه وتأكله. أما إذا تلاقت مجموعتان، وكانتا متقارِبتَين في العدد، فالصورة مُختَلِفَةٌ، إذ تَقِفُ المجموعتان إحداهما مقابل الأخرى وتصيحان في غضب وترميان الحجارة وتهُزّان أغصان الأشجار بعصبية، وتستمرُّ المُبارزة الاستعراضية حتى يقتنع أحدُ الفريقين أنّه أقلّ عدداً أو أضعف من الفريق الآخر فينسحب.

تعيش قردة الشمبانزي في الغابات، وتجتمع في جماعاتٍ يُقارِبُ تعداد الواحدة منها مئة وخمسين قرداً، وتقتات غالباً بثمار الأشجار في الأدغال. ولمّا كانت الأشجار المثمرة قليلة، فمن غير المستغرب أن يبتعد أحد الأفراد عن مجموعته بحثاً عن القوت واتّقاءً للجوع. فهل هناك «عقلانية» تدفع القردة إلى الحساب، للتأكد، مثلاً، من عدد أفراد المجموعة المعادية قبل أن تبدأ بممارسة العنف، أي المهاجمة؟ ولمّا كان في هذا التصرّف ما يشابه الخلافات بين البشر في المجتمعات البدائية، فقد قام الباحثون بدراسة هذه الظاهرة بشكلٍ أكثر تفصيلاً[1]. وكانت النتائج مفاجئة. فقد وَضُحَ أنه إذا التقت مجموعة من القردة مجموعةً أخرى قليلة العدد، فإنها لا تستعرض قوّتها ولا تُمارس الصياح ولا الحركات الغاضبة. بل، على العكس، تقوم بهدوء وبلا تردُّد بمهاجمة المجموعة الصغيرة وتقضي عليها. وإذا استفردت بِأنثى صغيرةِ السن، فإنها تلاطفها وتقوم باستمالتها ومعاشرتها. أما إذا كانت أنثى ومعها طفلُها، فإنها تهاجمها وتقتل طفلها وتأكله. أما إذا كان ذكراً، فإنها تهاجمه بوحشية قاتلة، فيُمسِك به اثنان بينما يُهاجمه الثالث ويَعُضّ أطرافَه ويمزّق جلده وقد يأكل كبده ويشرب دمه، ثم تأكله القردة بشكل جماعي.

هذه المواجهات لا تقع بالمصادفة. فلقِرَدَة الشمبانزي دوريّات تبحث بمنهجية عن الذكور في الجماعات المجاورة، وتستفردُ بها كلما ظهرت في مجالها أو أُتيحت لها فرصة مُهاجمتها. ومن نتائج البحوث سقوط ما يُقارِبُ ثُلث الذكور في مجتمع قردة الشمبانزي ضحايا مثل هذه العمليات. وهدف هذا العنف، بالنتيجة، خفضُ عدد المقاتلين في «القبيلة» المجاورة، ثم مهاجمتها، بعد إضعافها، والاستيلاء على أرضها ونسائها وأطفالها، وزيادة مساحة الأرض وتحسين إمكانية التكاثر فيها[2].

(١) انظر: Jane Goodall, The Chimpanzees of Gombe: Patterns of Behavior, Boston Bellknap Press of the Harvard University Press, 1986.

انظر أيضاً: http://en.wikipedia.org/wiki/Jane_Goodall

(٢) راجع: Wilson & Wrangham, Lethal violence in chimpanzees 2003; Wrangham, 1999a; Wrangham, Wilson, & Muller, 2006.

ويعتقد العلماء أن هناك سِجِلاً جينياً لهذا السلوك، وأنه ينتقل بالوراثة عبر أجناس المخلوقات. ولا شك في أنّ هناك تصرّفات مشابهة في الخلافات البشرية والصراعات والحروب التي تَنتُج عنها. ومَنْ يُحِبُّ قراءة أخبار أيام العرب في الجاهلية يمكنه أن يلاحظ نقاطاً مُشابِهةً كثيرةً مشتركةً مع هذا السياق.

إن الفائدة من ذكر هذه الدراسات عن القردة وعاداتها هي محاولة فهم خلفيّات الصراعات البشرية قبل الدخول في تقنيّاتها. فالحاجةُ إلى القتال ليست بالضرورة دفاعيّة، إذ يظهر من أبحاث كثيرٍ من العلماء أن الحاجة إلى تكبير حجم الجماعة (العائلة أو المجموعة أو القبيلة) هي من الموروثات الجينية (من الأصول الحيوانية). ولا يُمكن، في بعض الظروف، زيادة عدد أفراد القبيلة دون زيادة مساحة الأرض التي تمارس عليها سيادتها، وذلك لتأمين الطعام. وهذا يفسّر، طبعاً، سلوك القردة في الأدغال كما تمكّن العلماء من مراقبتها[1]. إلا أنّه يصعُبُ عدم ملاحظة شِدّة التقارب بين سلوك القردة وبعض سياسات الإنسان، أكانت في الفترات السابقة لنشوء الدُوَل أم بعدها، لاسيّما عندما نواجه مهمة فهم حروب البشر في العصر الحديث ومحاولة تفسيرها.

(٢)

لا شك في أن هذه المعارك، أكانت بين قبائل بشرية أم بين قردة الشمبانزي، تختلف جذرياً عن حروب القرن الحادي والعشرين، وطريقة كلّ منهما تختلف عن طريقة كُلّ من الإسكندر وهنيبعل ونابوليون في قيادة الحروب. كما وتختلف تقنيات هؤلاء عن تقنيات الحرب العالمية الثانية أو حرب كوريا. وقد خلقت هذه الفوارق حاجةً عند الباحثين لِمحاولة تصنيف الحروب على مرّ الزمان، مع استعراض خصوصيات كل مرحلة منها. وهدفُ مثل هذه المجهودات ليس نظريّاً بصورة

(١) Lethal violence in chimpanzees، مرجع سابق.

حصرية. فالمطلوب من القائد أن يحقق النجاح، أي النصر. هذا يعني أن يتمكّن من العمل في ظروف عصره، بِمواجهة غُرَماء تعلّموا في أحدثِ جامعاتِ عصرِهم، واستطاعوا التمَكُّن من الوسائل الفنية التي تتيحُها لهم صناعاتُهم، أو مُختبرات بحوثِ بلادِهِم، والتي تُؤَمّنُ لهم الأدوات الحربية التي يحتاجونها. فالمطلوب من القائد أن يفهم عناصِرَ قُدرةِ غريمه، حتى يتمكن من استيعابِها والتصرّفِ على أساس هذا الاستيعاب. فإن كان فهمُه لها خاطئاً كانت إمكانياتُ نجاحِه أكثر ضآلةً مِمّا لو كان صائباً.

وإذا كانت لِلحروبِ وطرائق خوضها خصوصيات يُمكن تسجيلها، فإن من الضروري القول إن حروب الجيل الأوّل لا تختفي من الوجود إذا ظهرت على الساحة طريقةٌ أخرى للحرب. فمَنْ نجح في قتل منافِسه بواسطة المقلاع في مُجتمعِه البدائي سوف ينجح في الفتك بغريمه في القرن الحادي والعشرين، وبالأداة نفسها. لذا، فإنه من الضروري فهم كلّ أجيال الحرب وخصوصياتها؛ فالكثير منها يتراكم ولا يختفي.

(٣)

في مبتدأ هذا البحث، علينا أن نسجّل أنّ الفكر العسكري كان يصنّفُ الحروب بين المتخاصمين، في أواسط الستينيات من القرن العشرين، على واحدٍ من نَهجَين، **إمّا نهج الحرب الكلاسيكية وإما نهج حرب العصابات.** ففي الحروب الكلاسيكية يواجه جيشٌ نظاميّ جيشاً نظامياً آخر، مثلما حصل في كوريا (١٩٥٣) في التحالف الأممي الذي قادته الولايات المتحدة ضد الصين وكوريا الشمالية، وفي حرب السويس (١٩٥٦)، عبر التحالف البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ضد مصر، أو الحرب الإسرائيلية على دول الطوق العربي (١٩٦٧). أما حروب العصابات فهي عندما يتمرّد شعبٌ على سلطةٍ محتلّة فيحاربها ويواجهها بالعنف، مثلما حصل في حرب

التحرّر الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي (١٩٥٤-١٩٦١) وحرب التحرّر في فيتنام من الاحتلال الأميركي (١٩٥٥-١٩٧٥) وغيرهما. لم يكن يخطر ببال المحللين السياسيين أو العسكريين في تلك الحقبة أن الأمور سوف تتغيّر في يوم من الأيام، أو أن هذا النمط من الحروب قد يتغيّر. إلا أنها تغيّرت بشكل جذري خلالَ العقود الأربعة التالية. ولم يغيّر المتمرّدون وحدهم طرائقهم في مواجهة القِوى العسكرية النظامية، بل تغيّرت أيضاً المناهج والأساليب السياسية والعسكرية للدول الصناعية الغربية، التي كانت ولا تزال تحاول الحفاظ على مكتسباتها على الساحة الدولية.

وقد احتدم النقاش بين مفكّري الشأن العسكري في حلف شمال الأطلسي منذ أواسط الثمانينيات، وبرزت منهم أربع مجموعات من المفكرين الغربيين[١]. وبالرغم من اختلافهم في تشخيص مشاكل الإمبراطورية الأميركية والتوصيات التي توصلوا إليها، إلاّ أنّ نقاشهم أدّى إلى شبه إجماع في أوساط الفكر الاستراتيجي الأميركي مفادُه أن الحروب قد مرّت بثلاث مراحل سابقة، وأنها دخلت اليوم مرحلتها الرابعة، التي اصطلحوا على تسميتها حروب الجيل الرابع التي تُمَيّز هذا الاسم باللغة الإنكليزية (Fourth Generation Wars) أو (4GW). ولا شك في أنّ ما نشهده من صراعات اليوم، في سوريا والعراق وليبيا، وقبلها في مصر وتونس، والصراعات التي سجّلتْها الثورات المُتألقة الألوان (الصفراء في الفيليبين عام ١٩٨٦، واللازوردية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩، والوردية في جورجيا عام ٢٠٠٣، والبرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤، والزنبقية في قرغيزستان عام ٢٠٠٥، وثورة الأرز الخضراء في لبنان عام ٢٠٠٥، وثورة الجينز (Jeans) في بيلاروسيا عام ٢٠٠٦، إلخ.) تعكس مظاهر حروب الجيل الرابع وتُشير إلى نتائج مثل هذا التفكير المُكَثَّف.

(١) المجموعات الأربع من المفكرين العسكريين مع أعمالهم الأساسية التي تداولت هذه المواضيع:
Bill Lind: "Strategic Defense Initiative", "FMFM 1-A" Martin van Creveld: "The Transformation of War"; Col T.X. Hammes, USMC: "The Sling and the Stone"; Thomas P. M. Barnett: "The Pentagon's New Map", "Blueprint for Action"; Michael Scheuer: "Imperial Hubris"; Antulio Echevarria: "Fourth Generation War and Other Myths".

طبعاً، لم يبدأ التفكير في الإصلاح العسكري والاستراتيجي في ثمانينيات القرن العشرين من الفراغ. ذلك أنّنا نتعامل مع حقبة، وهي الواقعة بين ١٩٧٠ و٢٠٠٥ تقريباً، رُبّما كانت من أكثر حقبات التاريخ كثافة في الإنتاج الفكري العسكري والسياسي. ولا شك أن الأحداث السياسية المفصليّة التي واجهها في تلك الحقبة قادةُ الحلف الأطلسي قد أثّرت في أنظمة تفكيرهم، وطرائقها، والعقائد التي تؤدّي إلى اتّخاذ القرار فيها. فقد حدثت في تلك الحقبة أحداث سياسية لها انعكاسات دولية. ومن أهمّ هذه الأحداث انطلاق الثورة الفلسطينية (١٩٦٥)، والحرب الكارثية مع إسرائيل (١٩٦٧)، واستقلال فيتنام وتوحيدها (١٩٧٦)، وتأسيس جمهورية جيبوتي (١٩٧٧)، والثورة الإسلامية الإيرانية (١٩٧٩)، وتسلّم ثاتشر مقاليد الحكم في بريطانيا (١٩٧٩)، وابتداء التمرّد في بولونيا على سلطة الاتحاد السوفييتي بقيادة النقابي ليخ فاليسّا (١٩٨٠)، وابتداء الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد سقوط الشاه (١٩٨٠)، وتأسيس الإمارات العربية المتحدة (١٩٨١)، واحتلال إسرائيل أكثر من نصف مساحة لبنان وطرد منظمة التحرير الفلسطينية منه (١٩٨٢)، وبدء الإصلاحات في الاتحاد السوفييتي على أثر تسلّم الرئيس غورباتشوف مقاليد السلطة في موسكو (١٩٨٥) إلى البدء بتهديم جدار برلين (٧/١٠/١٩٨٩).

لم يكن الرئيس الأميركي بوش قد وصل إلى الحكم بَعد، ولم يكن بريجنسكي قد كتب بعد كتابه المشهور «لعبة الشطرنج الدولية»[1]، ولا وصل إلى وزارة الدفاع الأميركية دونالد رمسفيلد (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)، الذي خصخص كثيراً من المهمات العسكرية التي كانت، قبل ولايته، اختصاصاً حصرياً للقوات المسلحة. فالفترة السابقة لهذه السنوات المفصلية كانت أمينة لنظريات كلاوزفتز[2] العسكرية ومتأثرة بالمدرسة

(١) Zbigniew Brzezinski: The Great Chessboard, 1997؛ وهناك ترجمة باللغة العربية.

(٢) Carl von Clausewitz: On War, 1831؛ وهناك ترجمة باللغة العربية بعنوان «عن الحرب»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الفرنسية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى لمواجهة خطة شليفن[1]، والتي عدّلتها القيادةُ الألمانية في الحرب العالمية الثانية، لكن لتطبّقها بكثير من الذكاء والابتكار. ما زلنا، إذاً، في صُلبِ التقاليد الفكرية للحروب الكلاسيكية.

ما الذي حصل حتى تَشعُرَ القيادات الأميركية بالحاجة إلى إعادة النظر في خططها الاستراتيجية؟ سوف نرى أن مسار هذا السؤال طويلٌ، وأن العقيدة العسكرية الأميركية، حتى اليوم، لم تتخلَّ نهائياً عن نظرتها التقليدية إلى الحروب. إلا أنها أضافت إلى ترسانتها الفكرية العسكرية أدواتٍ جديدةً، منها كثيرٌ من الأنظمة والأجهزة والمعدات والتدريب والتنظيم، إلا أن من أهم مكتسباتها الأفكار، أي الاستراتيجيات الجديدة التي تعلّمتها، وبسرعة أكبر من غيرها، بسبب مُستوى التأهيل الممتاز الذي تتميّز به مؤسساتُها السياسية والعسكرية. لقد استجابت الإدارة الأميركية لتحدّيات تلك الفترة، فحَوّلت المخاطر التي تواجهها إلى مُحَفِّزات، ورفعت كفاءتها العسكرية عن طريق تحويل تجربتها مع غرمائها إلى خبرة مُكتَسَبة، ونجحت في تطوير تقنيات مُعاكِسة ما زالت منطقتُنا تدفع ثمنها حتى اليوم. وسوف نتمكّن من استنتاج أن التغيُّرات التي طرأت على العقيدة العسكرية الأميركية متأثّرة بشكل أساسي بأحداث منطقتنا (ملاحظاتنا حول هذا الموضوع في الملحق الأوّل).

نتج عن هذا المجهود الغربي الفكري المُكَثّف مفهومٌ تَمَّ بموجَبِه تَقسيم الحروب إلى أربعة أجيال، سوف نستعرضها في مسار هذه الدراسة. إلا أنَّ القناعة التي ندافع عنها هي أنَّ الغرب، بصورة عامة، لم يستوعبْ كلَّ أوجه التحوُّلات التي يواجِهُها. ذلك أنّ خُبراءَه قد أدرجوا كل هذه التحديات التي استجدّت في تصنيفٍ واحدٍ شامل هو الدفاع عن الغرب ومصالحه، وذلك ضمن نظامٍ فكريّ عسكريّ

(١) "The Schlieffen Plan"، خطة عسكرية اعتمدها الجنرال الألماني فون شليفن، وقابلتها الخطة الفرنسية التي تحمل الرقم ١٧ (XVII). راجع: Moltke, Schlieffen and the Doctrine of Strategic Envelopment, in Peter Paret, "Makers of Modern Strategy", Princeton University Press; (1986).

صرف. فالتحديات من هذا المنظار أمنية، فسواء أكانت مواجهاتٌ عسكرية مباشرةٌ، أم عمليات قصفٍ جوّي، إلا أنّها أمنية في كل الأحوال. لذلك فقد قاموا بتقييم كل التغيُّرات التي طرأت طوال نصف قرن تقييماً عسكرياً كلاسيكياً تقليدياً، أي على أساس حساب القدرة العسكرية والاقتصادية وتقنياتهما.

وقد نتج عن هذا التقييم عملٌ عظيم الأهمية كما نوّهنا أعلاه. فقد طوّر الحلفُ الأطلسي طرائق خلّاقةً لإضعاف الغريم، مثل تحريك الجماهير ضد حكوماتها في اعتصامات سلمية متمرّدة، أو تحريض الجماعات المحلّية ضد بعضِها، أو تسليحها وإطلاقها في عمليّات محلّية بينِيّة، في مجتمعات كانت تتعايش فيها كل هذه الفئات مِن قَبل. إلا أنَّ هذا البحث يرى أنَّ كلَّ هذه الحِراكاتِ ليست إلّا مظاهر استراتيجية لِمسائل سياسية أشد عُمقاً وتعقيداً في نظرنا. وبعد البحث توصّلنا إلى قناعة مفادها أنَّ صراعات الجيل الرابع، التي لا تزال تعصف بمناطق كثيرة من العالم بما فيها منطقتنا العربية، قد وصلت بدورها إلى حدود إمكاناتها.

وكما سنرى في سياق البحث، فإنّ كل العناصر قد تهيّأت لدخول عصر صراعات الجيل الخامس، وأن على ذوي المسؤولية الاستعداد لها. فقد تغيّرت طبيعة أنظمة الحكم، ومعها التكنولوجيات التي تَسارَع وَقْعُ التقدّم فيها، وصار بإمكان مجموعات صغيرة أن تتحدّى دولاً أكبر منها، بكلفة زهيدة وفاعلية مُذهلة. والأهم من ذلك كله أنّ البشر أنفسهم قد تغيّروا، فصارت قدراتُهم أوسع ومعارِفُهم أعمق ومطالبُهم أكبر. وأنّ كسب رضا الشعبِ لم يعد بالسُهولة نفسها مثلما كان في السابق، ولم يعد ظُلم الناس ممكناً مثلما كانت عليه الأوضاع حتى اليوم. فقدرتُهم على الردّ عالية، حتى لو كان الظالم دولةً عظمى. هذا الصنف مِنَ القُدرات يتخطى آفاق صراعات الجيل الرابع، ويأخذنا حتماً إلى جيل جديد من الصراع لم يعرِفهُ العالمُ مِن قَبل.

(٤)

إن هدف هذا البحث هو محاولة فَهم الأنظمة السياسية القائمة حالياً وفكرها الاستراتيجي، ثم وصف انتقالها إلى مرحلة أخرى تختلف جذرياً عن المرحلة الحالية. فالنُظُم العسكرية القائمة تخدم حالياً بيئة سياسية على الساحة الدولية هي، برأينا، ذات طابع انتقالي بطبيعتها. فالمُنافسة بين دول الحلف الأطلسي والدُوَل الناهضة، لاسيّما الصين ودول آسيوية أخرى، لم تُحسَم بعد لصالح أيّ من الطرفين، واستعمالُ التكنولوجيات الجديدة، التي سوف نستعرضُ بعضَها، سوف يؤثّر كثيراً في مسارات المنافسة بينها على النفوذ الدولي. فإذا كانت العقائد العسكرية مُسَخّرةً لخدمة الأهداف السياسية، فإن الوضع البُنيوي لِلمُركّبِ السياسي المتحوّل يُشير إلى إمكانية تَغَيُّر عقائد كثيرة، ومنها عقائد أنظمة الحكم، ومعها العقائد العسكرية والسياسية.

إنّ ما نريد التعرُّض له في هذا البحث يتعَدّى أقلمة الأداة (القوات المسلحة وطريقة عملها) لتُلائمَ مستلزمات السياسة. فالتطور على الساحة الدوليّة أكثرُ عُمقاً لأنّه، بطبيعته، ثقافي حضاري صناعي، ويحمل طابع الانعطاف والتبدُّل والاضطرارية، وفي كل هذه المجالات معاً. لذلك فإن هذه التطوُّرات سوف تتيح للحركات التي تطالب بحقوقها أن تُطوّر فُرَصاً أكبر للدفاع عن مصالح شعوبها أو الفئات التي تمثّلُها، دون أن تَتَمَكَّنَ الدولُ المُهيمِنة من الدفاع عن نفسها بمستوى الفاعلية نفسه الذي نعرفه اليوم. **لذلك فإننا سوف نُبرهِن أن فكر حروب الجيل الرابع قد بدأ يتلاشى، وأنه سيتحوّل إلى ما نسمّيه صراعات الجيل الخامس، وبالترجيح، في المستقبل القريب.**

سوف نبدأ بحثنا **(الفصل الأوّل) باستعراض أجيال الحرب الأربعة** التي تَبَنّاها فكرُ الحلف الأطلسي. إلا أنّ من الضروري شرح **نُظُم حروب الجيل الرابع منها** مع مزيد من التفصيل **(الفصل الثاني)**. ذلك أن المؤسسات السياسية والعسكرية في دول الحلف أقدَرُ على تعلُّم دروس هذا الجيل من الحروب، وأسرع في تطبيقها من

بقية دول العالم، خصوصاً دول المنطقة العربية. إضافةً إلى أنّ الممارسة الدائمة لِقدرات الحلف (مثل دخولها المتتالي في حروب صغيرة كعمليات حفظ السلام أو إجلاء المواطنين الأجانب أو مواجهة الإرهاب أو العمليّات «الإنسانية») سمحت لها بترقية مستوى أدائها إلى قمم جديدة. لذلك، هناك حاجةٌ لإفرادِ فصل خاص يتعمّق في صراعات الجيل الرابع. يُضاف إلى ذلك أنَّ لهذه الحروب أوجهاً غامضة تستوجب مزيداً من التعمّق والفهم وبالتالي النقاش.

(٥)

تتجَلّى أوّل إشارة إلى التغيُّرات المُرتَقَبة في التحوّلات التي حصلت، وما زالت تحصل، في أنظِمَة الحكم الحالية. ذلك أنَّ التَغَيُّرات السياسية في العالم كلّه لم تُخَفِّفْ مِن سُرعَتها بل، على العكس، يزداد تسارُع التطَوُّر فيها. ونلفت نظر القارئ إلى استعمال تعبيرَي، السرعة والتسارع. فسرعة السيارة تشير إلى عدد الكيلومترات التي تقطعها في الساعة، بينما التسارع هو معدّل تزايد السرعة مع الزمن، مثل الظاهرة التي يشعر بها السائق عندما ينطلق بسيارته للوصول إلى سرعة عالية في وقت قصير. فالأوضاع على الساحة الدولية تتغَيَّرُ بتسارُع، وسوف نرى أنَّ مِن جُملة أوجُهِ أو مظاهر هذا التسارع **طبيعة السلطة** التي بدأت تتَغَيَّر في العالم كلّه، دون أن تُوَفّر أو تستَثنِيَ الدولَ المتقدمة صناعياً. ولا يسير هذا التطوّر، بالضرورة، باتجاه تقوية السلطة. ذلك أن الدلائل تشير إلى أن السلطة تَضعُف في مجالات كثيرة بمرور الزمن. لذا سوف نضطر **إلى التحدّث عن التحوُّلات في المُرَكَّب السلطوي** في العالم، وعن الأخطار والفُرَص التي تُتيحُها المُتَغَيّرات الجديدة. فالسلطة القوية المركزية الواضحة المعالم، التي كانت تتمثّل بالملك أو الأمير أو الإمبراطور في القرن التاسع عشر، قد ذهبت إلى غير رجعة. كذلك هي حالُ السلطة الخارقة التي كان يتمتع بها القادةُ الكبار، مثل روزفلت وتشرشل وديغول وكندي، في القرن العشرين؛ كلها تلاشت ثم اختفت من ساحات السلطة الحديثة. والذي حصل منذ تلك الفترة أن طبيعة السلطة

قد تأثّرت بالتحوُّلات التي أتاحتها التكنولوجيا، ممّا جعل تلك السلطة أقلّ سطوةً وأكثر محدوديةً. ومن نتائج هذا التحوّل أنه يتيح فُرَصَ التمرّد على السلطة. إلا أنه أيضاً يتيح لها ولِغُرَمائها إشاعة الفوضى في الدول الأخرى. ولهذه الإمكانيات مفاعيلُ استراتيجية. فقد ثبت من نجاح تقنيات حروب الجيل الرابع أن قدرة السلطة الدكتاتورية (مثل التي كان يمثلها الرئيس المصري مبارك، أو التونسي بن علي) قد تقلّصت بشكلٍ بَيّن. كذلك، فإن سلطة رؤساء الدول الكبرى لم تنجُ من هذا التأثير، مثلما رأينا في مُظاهرات احتلال وول ستريت[1] في الولايات المتحدة واستفزازات المعارضة في موسكو[2] أو حتى مظاهرات هونغ كونغ[3].

لكن الدول التي تتمتع بمؤسسات عريقة مُنَظّمة عامِلة ناجحة، لها تقاليدها، سَلِسَةِ القيادة، مثل دول الحلف الأطلسي، قد تعلّمت من المتمرّدين قبل أن يَستكمِلوا، هُم، فَهمَهُم لِحَراكاتِهِم، وحلّلت ودرست مواطِن قوّتِها وضعفِها. فاستفادت من التيّارات التي تُحرّكُ المتمرّدين، ونجحت في تحويل مسارات بعض هذه الثورات إلى معارك بينية محلّية، خرجت فيها شياطينُ الماضي من قماقمها مَرّةً أخرى، لكن لتنفّذ، هذه المَرّة، البرامج التي تخدم مصالح الدُوَل الأجنبية. وما نراه في المشرق العربي وبعض دول إفريقيا يُشكّل نموذجاً من نماذج هذه الديناميّة. وفي الوقت نفسه، كان غياب وضوح الرؤية في حركات التمرّد العربية ومشاكل القيادة فيها من أهمّ أسباب تحوُّلِها من ثورات إلى أدوات ميدانية لصالح الغير. لذلك فإن لِصراعات الجيل الرابع أوجهاً ومخارجَ لا بُدّ من تَدارُسها واستنتاجِ عِبرها وفَهم الدروس الميدانية الناتجة عنها.

إن التكنولوجيات التي استحضرت العولمة وسَهّلت على بعض الدول بسط

(١) انظر: http://Occupywallst.org

(٢) انظر: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/russia/11426775/Thousands-take-part-in-Anti-Maidan-protest-in-Moscow-against-uprising-in-Ukraine.html

(٣) انظر: http://www.bbc.com/news/world-asia-china-29054196

نفوذها خارج حدودها سمحت، في الوقت نفسه، لمجموعات تأثير مُختلفة، بالتمكُّنِ من مُستوى النفوذ نفسه، مثل اللوبيات والمؤسسات المالية والصناعات الحربية وغيرها. فقد استطاعت السيطرة على أسواق لم تكن موجودة من قبل، وإلى جانب الصناعات الكلاسيكية التي تعوّدَ العالمُ عليها، كَصِناعات النفط والحديد والنسيج، فقد استطاعت شركاتٌ جديدة السيطرة على قطاعِ المواصلات والمعلومات وغيرها. ومن جملة خصوصيات هذه الشركات أنّها فَتحتَ أبوابَ دولٍ كثيرة، وتغلغلت فيها، وسيطرت على معلوماتها ومواصلاتها، وأصبحت جُزءاً من وسائط السلطة التي تملكها الدولة، تحتاج إليها دولتُها أكثر من حاجتها هي إلى الدولة. ومن نتائج هذا التمكُّن استلابُها (مراكز التأثير هذه) قدرةَ القرار، أي السلطة، من الدولة، وذلك في ميدان اختصاصها؛ فأصبحت مُشارِكةً في الحُكم دون أن تُنتَخَب أو تُعَيَّن، لا يُعارِضُ تأثيرَها أحد.

إن الذي لم يلتفت إليه نظر المُحَلّلين هو مدى قوة هذا التأثير. فالقرارات التي تؤخذ في الكونغرس الأميركي (والبرلمان الأوروبي) يصوغها في أكثر الأحوال مركزُ تأثيرٍ مُعَيّن، مثل لوبي النفط أو لوبي المواصلات الهاتفية. وأصبحت القرارات التي يتخذها البرلمان، بمبادرته وصياغته واستقلاليته، حالات استثنائية، بدل أن تكون القاعدة التشريعية، ممّا يطرح السؤال عن مركز القرار الفعلي في هذه الدولة الكُبرى، وربّما أيضاً عن جدوى الديمقراطية، إذا كانت قد فقدت أهمَّ أدواتها، وهي قُدرة التشريع المُستقِلّ. **فالطبيعة السائلة للسلطة على الساحة الدولية وكونُها في حالة تغيّر متسارع يستوجبان التعمّق في فهمهما.** هذا ما يحاول وصفه الفصل الثالث.

(٦)

لم يعد تشبيه العالم «بالقرية الصغيرة» مسألةً تُثيرُ الدهشة. فالهواتف التي كانت تربط العالم منذ الخمسينيات قد تغيّرت وأصبحت محمولةً في الجيب، ولم يعد

لِكلفة التهاتُف أهميّة، إذ يَعرِض عددٌ من الشركات خدماتِ الاتصال مجاناً، حتى أصبحت العائلات تتخاطب بالصوت والصورة عبر القارات، وبشكل مستديم.

إلا أنّ ما يربط العالم بشكل أعظم أهميةً هو عددٌ من الشبكات، تسمحُ لاقتصاديات العالم أن تتعامل فيما بينها بسهولة أكبر من السابق. ومن جملة هذه الشبكات أنابيب النفط والغاز التي تمتد عبر ملايين الكيلومترات، والألياف البصرية التي تنقل الصوت والصورة والمعلومة من أي نقطة في العالم إلى أخرى خلال ثوانٍ، وهي بدورها تمتد ملايين الكيلومترات وتعبر البحار من شاطئ إلى شاطئ.

إلا أن هذه التسهيلات الفنية لا تمثّل إلا جزءاً صغيراً من الشبكة الاقتصادية. فالبرمجيات المتوفّرة اليوم بشكل مفتوح، والمُتاحة للجميع، يُنَزّلُها أي شاب إلى حاسوبه بلا كلفة، وهي متوفّرة أيضاً بِلُغتِها الأصلية (Source Code). وقد سمح ذلك لكثيرٍ من الدول والتجمعات والأفراد بالتَعرُّف إلى الخلفية الفنية لهذه البرمجيات والتمكّن من فَهم تكنولوجيتها، فأصبحت بالتالي مُتاحةً بعد أن كانت حصراً على الدول الكبرى، تَمنعُ توزيعها وتراقب انتشارها (مثلما كان يحدث في القرن الماضي عندما منع الحلف الأطلسي تكنولوجيات الغرب عن الاتحاد السوفييتي). وفتحت هذه المعارف الباب على مصراعيه لكل مَن يرغب في تطوير أنظمة برمجية جديدة، كي يتَمكّن من فَهم هذه الاختصاصات والتحكّم فيها دون الحاجة لاستثمارات كبيرة.

إن هذه التطوّرات هي التي سمحت بإدخَال الحواسيب إلى المصانع والمنازل تراقب وتتحكّم فيها بحرارة الموقع ورطوبته وسرعة العمليات التي تتم في المصنع، وحركة الأجهزة والمعدات فيه. إن المكننة التي كانت في الثمانينيات تستلزم استثمارات خيالية أصبحت اليوم في متناول اليد، ولا تستوجب إلّا ميزانيات محدودة جداً.

إن هذه الحاملة التكنولوجية، بتنوُّعها وتدنّي كلفتها، أتاحت أيضاً لرجال المال

ابتكار أدوات مالية جديدة تستفيد من شبكة الإنترنت أو شبكات مواصلاتِها الخاصة لترويج منتوجاتهم وتسويق أوراقهم المالية وتسهيل العمليات التجارية لإنجازها. وهكذا توسعت السوق بحيث أصبحت قادرة على بيع خدماتها من مكاتب صغيرة في كل أقطار الأرضِ.

إن خصوصية هذا الوصف هو تعميم الترابط بين الناس والاقتصاد والمال والفكر والتواصل. ولهذه الخصوصية فوائد واضحة، ليس أقلُّها سهولة المعيشة كما توصّل إليها إنسانُ القرنِ الحادي والعشرين. إلا أنّها جلبت عليه معها متاعب كثيرة، ليس أقلُّها إنسانياً. فالتخلّف الناتج عن الهوّة المعرفية ذهنيٌّ صِرف، إلا أنّه يُؤَثّرُ في مُستقبل بلد بكامله. يكفي أن تكون القيادة غير واعية لتطوّرات العالم المحيط بها حتى تصبح عرضة للأشراك والفخاخ المنصوبة لأغبياء السياسة. لم يعد هناك مجال للخطأ؛ فَثمنُ الخطأ ضياع كرسيُّ الحكم، وبسرعة قياسية.

إلا أن العالم قد أصبح في الوقت نفسه أكثر عرضةً للخطر. فقد أصبح بإمكان دويلات صغيرة أن تتمكّن من فهم التكنولوجيا وأن تتحكّم في بعض أوجهها. وربّما أصبحت هذه الإمكانية مُتاحةً أيضاً لمجموعات سياسية أو عسكرية، أو حتّى إجرامية. فأنابيب النفط والغاز مُعَرّضة للتعطيل حالما تقرّر أي مجموعة من هذه المجموعات تخريبها. وكذلك، فإن تداعيات قَطْع خطوط الألياف البصرية أو تعطيلها دراماتيكية وفَتّاكة. والأكيد أيضاً أنَّ كلفة إحداث الأعطال لا تُقارن بكلفة الضرر الذي تُسَبّبُه، ولا بكلفة إصلاحه، وهي بلا شك لا تُقارَبُ بِكُلفة مُحاربتها.

نحن إذاً في عالمٍ جديد، مترابط، تنخفض فيه قُدرةُ الدولة وسلطتها بشكل تدريجي وأكيد، وترتفعُ نسبة المخاطر فيه بسبب ازدياد هشاشة الحُكم في دُوَلِه. وأهمّ من ذلك أنّ هيبة الدولة التي تملك حصرية العنف في البلد قد نقصت، ومصداقية عنفها وهيبتها قد تقلّصت. هذا ما سوف يتعرّض له الفصل الرابع.

(٧)

إلا أنَّ واقع حالنا اليوم يُشبِه المنظار الذي يتيح رؤية أمور بعيدة قبل أن تصبح في متناول اليد. فالذي يُعايِش التطوُّرات الفنية يرى بِوضوح أن ما تمّ إنجازُه يُشبِهُ قَطرةَ الماء، مقارنةً ببحرٍ ما قد تم اكتشافُه ولم يصل بعد إلى السوق الترويجية. ومن هذه الابتكارات الروبوتات التي دخلت العالم الصناعي (وإن كانت لا تزال شديدة التخصّص). إلا أنّ الذي يهُمُّنا ذكرُه أقرب إلينا وقد أصبح جزئيّاً موجوداً في عالم الواقع المُرتَقَب. ففي الأسواق الأكثرِ تقدُّماً ابتكاراتٌ تُستعمَل في حياتنا اليومية، يعرِفُها الذين يتابعون هذه الصناعات. إنَّ القناعة العامة في عالم التكنولوجيا هي أن عالمنا اليوم قد دخل في **تحَوُّلٍ تكنولوجي جديد وعميق،** يُذَكِّرُنا بظهور الحاسبات الإلكترونية في أوائل الثمانينيات، وبكل التداعيات التي سبَّبَتها.

إن فهم تطوُّرات هذه القطاعات الصناعية ضروريٌّ لاستيعاب التطوُّرات الاستراتيجية التي تترقَّبُها هذه الدراسة. ويستوجب هذا التطوّر استعراض خصوصيّات تكنولوجيا المستقبل. وتشتمل هذه التطوّرات على أنظمة الاتصالات البينية بين الآلات (M2M)، أي من آلة إلى آلة (Machine to Machine)، التي تتيح، في المصنع، لأجهزة صغيرة بقياس الإصبع أو أصغر من ذلك أن تتواصل فيما بينها وأن تأخذ القرارات بشكل مستقلّ. وتقومُ مثل هذه الشرائح والأجهزة الصغيرة بخدمات كثيرة (كأنْ تقوم برصد الطقس في أماكن محددة، وباتخاذ قرار تغيير حرارة المُكيّف، أو أن تُحَدّد، على ضوء حرارة المزيج، كميةَ السائلِ الذي يحوّلُ الخَلطةَ إلى صفائح بلاستيكية، إلخ). ويُقدَّر عدد ما تَمَّ تركيبُه منها بمئات الملايين. سوف نستعرض بعضاً من تصنيفات هذه الاستعمالات (التي تُسَمّى أيضاً تطبيقات) لنتمكّن من تقدير فوائدها وأخطارها وفي الوقت نفسه، تأثيرها على المشهد السياسي الاستراتيجي الدولي.

ومَنْ يُحِبُّ متابعة تكنولوجيا الطائرات بلا طيّار لديه مادّة بحث لم تعمّم بعد،

وهي تكنولوجيا الأسراب، التي أثبتت حضورها في عالم التطبيقات العسكرية والمدنية، وهي على أبواب غزو الأسواق العسكرية والمدنية في السنوات القليلة المقبلة. فلو تصوّرنا سرباً من الطائرات بلا طيار، كل طائرةٍ منها مُخصَّصةٌ لتنفيذ مُهمّة، كأن تبحث إحداها عن المحرّك النفّاث في الطائرة المُعادية حتى تقتحمه، بينما تحدّدُ قطعةٌ أخرى المسافات فيما بينها، وتتحسس ثالثة، وبشكل متزامن، اتجاه المسار. هذا يعني، في أبسط تقدير، قدرة تعطيل هذه الطائرة. وللتذكير، والحديث هنا عن كلفة طائرات السرب، فإنّها تُقاس بآلاف الدولارات (وبعضها بعشرات الآلاف)، بينما تُقاس كلفة الطائرة التي يَتِمُّ تعطيلها بعشرات الملايين من الدولارات، وفي بعض الأحيان بِمئات الملايين من الدولارات. وهكذا، فإننا نكون قد خططنا وصمّمنا وبَنَيْنا شبكة دفاع جوّية بحفنة من الدولارات، مقارنةً بالأكلاف الباهظة المعروفة حالياً. وهذا مجرّد مثال بطبيعة الحال. وقد بالغنا، في هذه الحالة بالذات، في تبسيط وصف هذه التكنولوجيا؛ لكننا وصفنا أسراباً تمّت تجربتها. هذِه التحوّلات التكنولوجية هي موضوع الفصل الخامس.

(٨)

لقد أصبح بديهياً أنَّ هذه التكنولوجيات تمثّل تقدماً عظيماً، وأنّها، قي الوقت ذاته، تحمل معها أخطارها. وليس من الواضح حالياً ما إذا كانت هناك طرائق لتفادي هذه الأخطار، أو احتوائها، لا في الدول الصناعية ولا المتخلّفة. هذه هي طبيعة صراعات الجيل الخامس، التي سوف نستعرضها في الفصل السادس من هذه الدراسة.

والأخطار هذه متعدّدة. فأنظمة الحكم الهَشّة في الدول الأقل تقدُّماً مُعرّضةٌ للتأثير السلبي والإيجابي بشكلٍ لم تعهدْه من قبل. فهي لا تستطيع الاستمرار في إهمال هذه الاعتبارات كلّها ولا أن تتجاهل مطالب الناس. إن إمعانها في الجهل

(الناتج عن التخلّف) أو التجاهل (الناتج عن الاستهتار بالمشاكل) يُخَفّف من قُدرةِ أنظمة الحُكم على الاستمرار. كذلك، فإنّ الدول الكبرى لن تستطيع أن تستمرّ في هضم مصالح الشعوب الصغيرة ولا في ظُلمها وابتزازها، ما دام بين هذه الشعوب مَن يستطيع أن يستفيد من تسهيلات التكنولوجيا، وهي مُتاحة بسهولة، للتمرّد على الظلم. إلا أن الخطر الثالث يكمن في التنظيمات الإجرامية التي تمتلك إمكانيات مالية هائلة، في كثير من الأحيان، وترغب في توسيع إطار عملها وحمايته. فهي قادرة على ابتزاز الدول الكبرى، والمثابرة على تقطيع إمدادات نفطها وغازها ومواصلاتها وأليافها البصرية حتى ترضخ لمطالبها. ومثل هذه التنظيمات موجودة، للأسف، على الساحة الدولية.

تُضاف إلى هذه المسائل عودةُ شركات المُرتَزِقة العسكرية وإعادة الاعتبار إليها. فقد أدّت خَصخَصَةُ قطاعاتٍ عسكرية كثيرة في الولايات المتحدة إلى عودة المرتَزِقة إلى أسواق «حرب الإرهاب» و«حفظ الأمن». وهي شركات يزول مَدخولُها إذا انتهى القتال وزال الإرهاب وعَمَّ الأمن. لذلك فإن مِنْ مصلحتها استمرار الإرهاب والقتال والصراعات. وهي تتابع مصالحها بشكل نَشِطٍ، ولا يمكن ضمان انضباطها. كما أنها تتحوّل بسرعة إلى آلات قتل وحشية حالما يبتعد عملُها عن مركز القرار في عواصم الحلف الأطلسي، لاسيّما في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية مثل المنطقة العربية أو إفريقيا.

ولعلّ أخطر ما حصل خلال العقدين الماضيين هو مجموعة القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة إثر هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد أجازت واشنطن لنفسها محاربة الإرهاب حيثما تشاء على الساحة الدولية. وفي حمأة الأحداث وحرارتها أقرّ مجلس الأمن هذه القرارات ودَعَمَها وشَرَّعَها. هذا يعني أنّها قررت تعليق التزامها بسيادة الدول والاتفاقيات والأعراف الدولية التي أُسّست الأمم المتحدة من أجلها. إن خطر هذه القرارات ليس محصوراً باحتلال أفغانستان أو العراق أو قصف ليبيا أو غيرها. فالخطر يكمن في المؤسسات العسكرية التي أنشأتها

الولايات المتحدة وموّلتها وسلّحتها وأصدرت الأوامر الدائمة لها، والتي تستهدف سيادة الدول في العالم. وتقول التقارير إن لهذه المؤسسات حضوراً في أكثر من مئة وعشر دول في العالم. فالمشكلة ليست في الحدث الذي يحدث في مكانٍ مُعيّن (مثل التدخل الأميركي في الصومال)، بل في وجود نظام جديد وآليةٍ تابعة له، وقدرةٍ عسكرية فريدة تسمح لهذا النظام بإرسال جرعة الموتً إلى أيّ مكانٍ في العالم، بواسطة قنبلة طائرة في صاروخ (كروز)، أو بطائرة بلا طيّار، أو، إذا اقتضى الأمر، بواسطة التدخّل المباشر بقوات خاصة عالية التدريب. فهي تتدخل وتُدَمّر وتقتل ثم تخرج دون أن تضطر إلى الاعتراف بالعملية. إنّه نظامٌ متكامل، قائمٌ فِعلاً، له تمويلُه المُستَمِرّ ومؤسّساتُه والقوانين التي تجيزُه والأوامر التي تجبره على العمل المُستديم. إنها مؤسسة، وتتميّز المؤسسات بأنّها تستمرُّ بممارسة ما أُنشِئت مِن أجلِه، وهو في هذه الحالة مُمارسة الحرب بأشكالها المتنوّعة على الساحة الدولية.

لقد داست الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة على أصابع وأرجل كثيرٍ من قادة الدول في أرجاء العالم الأربعة، وأوجعتهم. وليس مُستَغرَباً أن تشعُر بعضُ هذه الدول بالحاجة إلى الدفاع عن أنفسها. فصراعات الجيل الخامس ليست حاجةً يشعُرُ بها فقط بعضُ «المُستضعَفين»، بل قد تكون خشبة الخلاص لدولٍ متوسّطة أو كُبرى في الدفاع عن مصالحها، وربّما عن وُجودِها، كما سيتضح في هذا الفصل.

إن عدد الدول التي اعتدت عليها دولُ الحلفِ الأطلسي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي كبير، والكوارث التي خلّفتها فيها تستوجب بحثاً بحدّ ذاته. إلا أنّها تشير، وبمُستوىً عالٍ من الترجيح، إلى إمكانيةِ أنْ تَتلاقى هذه الدول، وأن تحسب مصالحها، وأن تتفاهم على مبدأ التعاون. ومثلُ هذه الإمكانيات هي التي سوف تُوَجّه صراعات الجيل الخامس. إنّها لن تكون نتيجةَ مُتعةٍ عِلميّة، بل هي فعلاً ضرورةٌ حياتيةٌ وجودية لكثيرٍ من الدول.

سوف نرى في الفصل السابع أن التنظيمات السياسية المستقبلية سوف تكون انتقائية، بدل أن تكون شعبيةً، كما نعرفها اليوم تستهدف حشد الأصوات أو تنظيمِ

المظاهرات، وسوف يكون أعضاؤها بمستويات ثقافية عالية. كما أنّها قد تكون، في كثير من الأحيان، عابرةً لحدود الدول وقادرةً على اختراقها.

وقد تكون هذه التنظيمات «حركات تحرر» ضد الاحتلال أو الظلم، أو حركات تمرّد ضد الدكتاتوريات المحلية، أو قد تكون أيضاً «أدوات تدخّلٍ» تستعملها الدول ذات الطموحات الإمبريالية، أو، بكل بساطة، مؤسسات الإجرام العادية.

لم تعد نقاط الضعف الموجِعة (أي بنك الأهداف الممكنة) محدودة فقط بالجغرافيا (خطوط نفط أو غاز أو ألياف بصرية أو ناقلات بحرية عملاقة أو أطباق المواصلات الفضائية). لقد أصبحت الأخطار ممكنة في كل مكان. ومشكلة هذه الأخطار أنّها تتمتّع بخصوصيتين، أولاهما أنه لا يمكن دفعها أو الاحتياط لمنعها، وثانيتهما أنَّ كُلفة العمليات لا تُقارَن بخسائرها أو أكلاف إصلاحها.

لن يكون بمقدور الدول الكبيرة أن تحرم الناس من حقوقهم، إذا تمكّنوا من الانتظام والانضباط وتمكّنوا من المعارف التي تتطلّبُها تنظيمات الجيل الخامس وصراعاته. ولن تتمكّن الأنظمة من منع هذه التنظيمات من الحصول على قطع الغيار التي تحتاجها (مثل الشرائح الإلكترونية أو الهوائيّات) واللازمة للصراع. فأنظمة المقاطعة التي نجحت في حروب الجيل الرابع سوف تكون غير مجدية في صراعات الجيل الخامس.

إنّ أنظمة الحكم في الدُوَلِ عامّةً سوف تضطر لتغيير أنماط عملها، إذ عليها أن تكسب ثقة شعوبها. ولن تستطيع عمليات التضليل التي مارستها في الجيل الرابع أن تؤثّر في الناس. فمصادر معلوماتهم سوف تتغيّر لتصبح أكثر استقلالية. والقائد الذي يرغب في تضليل شعبه سوف يجد الغريم القادر على إظهار الخطأ في مزاعمه. إن العالم كلّه يتغيّر. سوف تتلاقى بالتأكيد أقليّة نخبويّة في كل بلد، تراقب السلطة المحلّية وتُقيّمُها في ممارسة حكمها. هذا يكفي للقيادات السياسية لكي تُصلِح أمرها وإلّا أطاحتها رياح التغيير.

إن جيل الصراعات الخامس لم يعد بعيداً؛ إنه على الأبواب.

(٩)

لقد أدرجنا في نهاية هذا البحث مُلحَقين. الأوّل يختصّ بالقضية الفلسطينية. ويرى الباحث أنّ هذه المسألة قد لعبت دوراً تحفيزياً رئيسياً في إطلاق البحوث الغربية في موضوع حروب الجيل الرابع. فقد نجحت هذه الثورة، التي انطلقت عام ١٩٦٥، في الانتقال من مستوى وخز الإبر إلى التمكّن من نشر حضورها السياسي على الساحة الدولية وانتزاع اعتراف الدبلوماسيات الدولية بشرعيتها. إلا أن نجاحها أثار حفيظة الصهيونية العالمية، فسارعت لتدارس هذه الظاهرة بقصد إفشالها، من جهة، «وحتى لا تحصل من جديد» من جهة أخرى. وحقيقة الأمر، فإنّ هذه الحقبة لم تحظَ بما يكفي من الاهتمام في المكتبة العربية.

أما المُلحق الثاني فيتعلّق بعدد من التعابير والمفاهيم الكثيرة التداول، دون أن يكون حولها إجماع في العالم العربي. وتشتمل على تعابير من مثل «السياسة» و«الاستراتيجية» و«المؤسسات» وغيرها، تستوجب حدّاً أدنى من التوضيح. والقصد من ذلك المساهمة في رفع اللبس وإزالة شيء من الإبهام الذي يحيط بها.

* * *

وأخيراً، فإنّي أشعر بالحاجة إلى تبرير كتابة هذا البحث باللغة العربية. فرغم أنّه لا يخفى على القارئ أنَّ هدفي هو إضافة ما أعرفه إلى المكتبة العربية، فإنني أشعر بالحاجة المُلِحّة للتحذير. فالقناعة التي اجتمعت في ذهني تُشير إلى الصعوبة الشديدة في الانتقال من حالة التخلّف إلى حالةٍ أخرى أفضل شأناً. فالمشكل ثقافي حضاري، ولا يمكن لِحُلولِه أن تُشتَرى مثلما تُشتَرى السيارات وأدوات التجميل. وأموال دول النفط العربية لن تُنجيها مِن طمع الدول الكبرى في موارِدِها أو مُدّخراتها. خطأُها أنّها خبّأت مواردها في جُحر الثعلب، وهي تداوم وتواظب على تَذكيره بالأخلاق والمواثيق الدولية. علينا أن نتذكَر أنْ ليس على الأرض شعبٌ يملكُ وثائق وتعهُّداتٍ

أكثر من الهنود الحُمر؛ وليس في الأمم المتحدة قرارات أكثر من التي صدرت لصالح الشعب الفلسطيني. هناك إحصائيات تشير إلى أصولٍ وودائع خليجية لدى دول حلف شمال الأطلسي تُقدَّر قيمتها بآلاف مليارات الدولارات الأميركية؛ وسُرعان ما سيتمّ التحفُّظ عليها في المصارف الأجنبية تنفيذاً للقانون، «حتى يعود حُكمُ القانون» (إذا قررت بعض هذه الدول دعم الديمقراطية فيها مثلما فعلت في سوريا وليبيا والصومال). فما الذي أخّرَ الحلف كلَّ هذا الوقت ورفعَ من مستوى شهامته حتى امتنع حتّى الآن عن القيام بذلك؟

أملي أن يستيقظ العرب، وأن يُنقِذوا أنفسَهم، قبل أن يوقظهم الذئب على مائدة المُفترسين.

الفصل الأول

أجيال الحرب الأربعة

مِن البديهي أن يُقال إن الأمم والقبائل والجماعات تحارب بعضها بعضاً منذ بدء التاريخ. وكما رأينا في المقدمة، فإنّ بمقدور المفكّر أن يعود إلى المخلوقات التي سبقت الإنسان على الأرض، أو التي هي أقلّ تقدماً منه كالقردة. وربّما يتجرّأ الباحث في خُطاه فيُنَظِّرَ للمُكتَسَب الجيني الذي ورثه مع خلايا جسده، ويعزوَ إليه حاجةً بدائيّة للصراع، وأن يصل حتى مقارنتها ببعض أوجهِ المواجهة وطرائقها بين الجماعات الإنسانية. لكنَّ في هذا المَنحى نوعاً من الغُلوّ. أمّا أن يؤرّخوا لأجيال الحرب[1] فلا يبدأوها إلا بعام ١٦٤٨، فَذاك غُلُوٌّ أكيد! إنّ العام ١٦٤٨ هو العام الذي انتهت فيه حروب الثلاثين سنة[2] في المنطقة التي كانت تُعرف بـ «الإمبراطورية الجرمانية المقدّسة» (Heiliges Römisches Reich deutscher Nation)، والتي عُرِفت لاحقاً باسم «الرايخ الأول». (الرايخ الثاني هو الذي أسّسه المستشار الألماني بسمارك عام ١٨٧١ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أما الثالث فهو الذي أسّسه هتلر بين

(١) انظر لائحة أسماء بعض من أهمّ هؤلاء المفكرين الذين اعتمدنا نقاش أفكارهم بصورة منهجية في المقدّمة.

(٢) هذا المرجع شديد التفصيل، يكفي مراجعة الجزء الأوّل منه بعنوان: Joachim Whaley, Germany and the Holy Roman Empire: Volume 1, Maximilian I to the Peace of Westphalia, 1493-1648; Oxford University Press 2013.

١٩٣٣ و١٩٤٥). لم يَسُغ لأصحاب هذا الفكر أن يعترفوا للحضارة الصينية وحروبها ومفكّريها بِدَوْرٍ في الفكر العسكري، ولا للإسكندر المقدوني أو هنيبعل أو خالد بن الوليد أو غيرهم.

(أ)

تعني هذه الملاحظة طبعاً أننا لا نتبَنّى نظرية أو طريقة حساب أجيال الحرب بصياغتها الأصلية، التي سوف نستعرضها في هذا الفصل. إلا أننا نعيش في عالمٍ يطغى فيه، في بعض الأحيان، فكرٌ مُعَيّن ويتعمّم، مثلما تطغى الأزياء لفترةٍ زمنية، ثم يمُرُّ رواجُها. لكنّ في توصيفات هؤلاء المفكرين، بالرغم من مفعول الترويج الذي يميلون إلى اعتناقه، فوائد فكرية تسمح لنا بفهم الطريقة التي تعتمدها الدوَل الغربية لتخطيط أنظمتها الدفاعية في القرن الحادي والعشرين. فالهدفُ، إذاً، ليس البحث عن الحقيقة بالضرورة. المطلوبُ هو فهم الأفكار المُتَداوَلة، بما فيها الجوُّ الفكريُّ السائد حولها. فإذا استطعنا، بنتيجة هذا الفهم، أن نُطّوّر طريقةً خاصةً بنا تسمح لنا أن ندافع عن مصالحنا العربية، فتلك قمة الأمل.

ذلك أنّه إذا اقتنع أحد الطرفين المُتصارِعين بنظام عسكري مُعَيّن، وقرر استعماله ونجح، ولو جزئيّاً، في تطبيقه، فإن هذا النظام سوفً يصبح جزءاً من ترسانة نظامه الدفاعي. وبحكم الضرورة، تصبح الأنظمة المضادة التي سوف يستعملها غريمُه للدفاع عن نفسه جزءاً من ترسانته الدفاعية أيضاً. وسرعان ما يمتلك الطرفان كلاًّ من نظامي الهجوم والدفاع الناتجين عن هذه المبارزة، ويُصبحُ لهذا النظام رواجٌ في الساحة العسكرية. فَبِغضّ النظر عن الرأي الذي يمكن أن يتنامى عن نوعية هذه الأنظمة العسكرية والأنظمة الفكرية التي تعتمد عليها، فإنها جزءٌ من واقع يجب التخطيط على أساسه.

وللملاحظة هذه أهمية إضافية تتعلّق بالفارق بين الشأنَيْن، العسكري والسياسي. فالرأي السياسي، عادةً، عرضةٌ للنقاش، وليس من المُستَهجَن أن يَتِمَّ تغييرُه عن

طريق التداول فيه، أو مُحاولة الإقناع بتغييره عن طريق النقاش، أو محاولة التأثير في صاحبه عن طريق الضغط أو الابتزاز أو التآمر. كُلُّها تجارب حدثت في عالم الواقع. إلّا أنّ الشأن العسكري مُختلف في خصوصيته. ذلك أنّه لا يكتسب كامل وزنه إلا عندما يتحوّل إلى نظام تشتمل مُكَوّناتُه على عناصر كثيرة مثل تدريب الجنود وصناعة الأسلحة واعتماد أنظمتها لفترات تطول أو تقصُر. وبالتالي لا يمكن تغييرها بالسهولة نفسها. وفي الحالات القصوى، التي تستوجب مثل هذا التغيير، تقوم الدولة بتشكيل اللجان الفنية التي تقترح شكل التغيير وتتّخذ كل الاحتياطات لتفادي الخطأ. فالقرار ببدء برنامج تسليح جديدٍ يستهلكُ مواردَ كبيرة ويستوجب مدةً طويلة للتنفيذ. وليس أدَلُّ على ذلك من الأنظمة العسكرية التي تمّ اعتمادها في كلّ من ألمانيا وفرنسا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد كان الألمان قد تعلّموا كثيراً من حرب عام ١٨٧١ واحتلالهم باريس وتثبيت الوحدة الألمانية[١]، ولاسيما استعمال السكك الحديدية لنقل الجنود والعتاد، وسرعة التحرك والانضباط المبالغ فيه في تنفيذ الأوامر وساعات توقيتها وتوزيع المسؤوليات فيها. وعلى أثر هذه الحرب بدأت القيـادات الفـرنسية تَطَّلِع وتتعلّم وتواكب وتُماثِلُ الألمان في التطورات التي كانوا يعتمدونها[٢]. وعندما أُعطيت الأوامر لتحريك الجيوش قُبَيلَ الحرب العالمية الأولى لم يعد بمقدور القيادات السياسية الأوروبية على طرفَي النقيض تعديلها أو إيقافها. فالنظام الذي اعتمده طرفا النزاع لم يكن يقبل تعديل الخطط خلال فترة التنفيذ.

---

(١) أدّت خطة مولتكه إلى احتلال باريس. إلا أنّ اتفاقية السلام التي وقّعها الطرفان عند انتهاء الحرب لحظت فصل مقاطعتي الألزاس واللورين عن فرنسا وضمّهما لألمانيا. واعتمد المستشار الألماني بسمارك، الحاكم آنذاك، على هاتين المقاطعتين لاستكمال مشروع الوحدة الألمانية التي كان قد بدأها سابقاً. ونتج عن ذلك انضمام مملكة بافاريا ومقاطعات أخرى إلى الرايخ الألماني، ممّا نتج عنه توحيد الأراضي الألمانية.

(٢) اعتبرت فرنسا خسارة مقاطعتي الألزاس واللورين قضيتها الوطنية الأولى، فاعتبرت ألمانيا عدوّتها حتى يأتي يوم «التحرير»، وبنت على أساس ذلك سياستها الخارجية والعسكرية منذ احتلال باريس في ١٨٧١ إلى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. وقامت وزارة الدفاع في الجمهورية الثالثة برفع مستوى دفاعاتها وأنظمتها الحربية، مستفيدة من تجربة حرب ١٨٧١، وأضافت إليها كثيراً من الابتكارات.

لذلك، فالنظام الذي يعتمده العسكر أصعب على التعديل من الآراء السياسية التي يكفي أن تعتمدها القيادة حتى يأخذ القرار طريقه نحو التنفيذ.

والفكرُ، مع أنظمته وخلفِيّاته، في عالم القرار السياسي والاستراتيجي هو الأهمّ، إذا قورِنَ بالعناصر الأخرى التي تُؤَثّر في قدرة الغلبة بين أيّ طرفين مُتنازعين. لذلك، فإنَّ فَهْمَ المُفَكّرين للمسائل المطروحة أمر لا بديل له، إذ يُصغي إليهم كبارُ القادة العسكريين العالميين وأصحاب القرار، ويتخذون قراراتهم بناءً على فَهْمهم. وربّما كانت هذه الخلفيات هي التي دعت لنشر خطة مولتكه (Moltke) وشليفن (Schlieffen) ولاحقاً خطة الدفاع رقم ١٧ الفرنسية في المجلّات المتخصّصة قبل دخول الحرب بفترة طويلة.

يُبرّرُ الكُتّاب[١] الذين روّجوا لنظريّة الأجيال الأربعة للحرب ابتداءهم بعام ١٦٤٨ بأنه العام الذي تحوّلت فيه أوروبا إلى نظام الدُوَل «الحديثة»، الذي تحترم فيه كل دولة حدود جاراتها وتمتنع عن التّدخُّل في شؤونها الداخلية. ذلك أن أوروبا كانت، قبل ذلك، منقسمةً على نفسها بسبب الدعوة البروتستانتية التي أطلقها لوثر[٢] مُتمرّداً فيها على أحكام وتأويلات الكنيسة الكاثوليكية، والتي أدَّت إلى حرب أهلية (١٦١٨-١٦٤٨) اختلطت فيها العصبية الدينية بالمصالح السياسية ومؤامرات الأمراء والنبلاء المحلّيين، وشاركت فيها كل القوى الأوروبية، وانتهت بمؤتمر أوروبي جامع[٣] حمل اسم «سلام وستفاليا» (Peace of Westphalia). وكان أهمُّ القرارات فيه، من وجهة نظر الأسس السياسية التي اعتُمِدت في أوروبا فيما بعد، هو الإقرار بحق الأمير أو الملك المحلّي بتحديد الدين الذي يعتمده داخل حدود إمارته أو

(١) انظر لائحة أسماء بعض من أهمّ هؤلاء المفكرين الذين اعتمدنا نقاش أفكارهم بصورة منهجية في المقدّمة.

(٢) Joachim Whaley, Germany and the Holy Roman Empire, Volume I: Maximilian I to the Peace of Westphalia, 1493-1648.

(٣) مرجع تفصيلي: Chris Atkinson, The Thirty Years War, Retrieved 23 May, 2008

مملكته[1]. ويُقِرُّ هذا الاتفاق أيضاً بحقّ السيادة الذي يمنع الدول من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. في هذا المؤتمر نشأت فِعلاً فكرةُ سيادة الدولة.

ولا يختلف عاقلان على أنَّ ابتداء تصنيف الحروب إلى أجيالٍ أربعة منذ هذا العام بالذات يُفقِرُه الخبرات التي تراكمت في العِلم العسكري منذ ابتداء الاجتماع البشري، بما في ذلك مشاهير القادة مثل نبوخذنصّر والإسكندر المقدوني وهنيبعل وبليساريوس وتيمورلنك وغيرهم من رُوّاد الحروب[2]. إلا أننا سوف نُسَهِّلُ الأمر على أنفسنا ونُبسّط المسألة بقبول هذا الاصطلاح التاريخي، وذلك عبر اعتبار حروب الجيل الأوّل شاملةً للحروب التي سبقت عام ١٦٤٨.

(٢)

حروب الجيل الأوّل (١٦٤٨-١٨٦٠)

تتميّز حروب الجيل الأول بعدد من الأوصاف التي تنطبق على كل مظاهرها.

أوّلها: اللباس، أي الفارق الساطع بين أشكال المتحارِبين. فلكلّ من الفريقين لباس يتميّز به، والقصد من ذلك رَفْعُ الالتِباس عن هويّة كُل منهما. ومِن هنا تتأتّى الأهمية التي كان يستدرجها الطرفان من الناحية الاستعراضية للجيش. فإذا كان اللباس يراعي الاعتبارات الجمالية فقد يؤثّر على معنويات العدوّ عن طريق إقناعه بثراء غريمه، وبالتالي قدرته على توفير مستوىً أفضل من التجهيز والدعم لجنوده.

(١) وانقسمت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية إلى أكثر من ألف ومئتي دويلة، لم يتم توحيدها إلا في القرن التاسع عشر، وذلك في خطوتين، أولاهما المطرقة العسكرية النابوليونية، التي جمعت الدويلات وخفضت تعدادها إلى حوالى ثلاثمئة، ثم توحيد ألمانيا إثر المناورات السياسية والاقتصادية البروسية، خاصةً تحت حكم المستشار بسمارك، عام ١٩٧١.

اقرأ أيضاً: Johann Christoph Krause, Einleitung in die Geschichte des deutschen Reiches

(٢) هذا المرجع واسع ويشتمل على عدد كبير من القادة العسكريين في حقبات التاريخ المختلفة:
Jeremy Black, Rethinking Military History, Routledge, London u. a. 2004.

وثانيها النظام. فالجيش عبارة عن رُتَبٍ ومناصب وعلاقات انضباطٍ شديدة التحديد بين هذه الرتب والمناصب. والتحية العسكرية هي أحد مظاهرها، وأساسُها ليس احترام الجندي للضابط وإنما إشهارُه واجب التحية لضابط أعلى رُتبةً منه، وهي اعترافٌ رسمي دائم وظاهر بانضباطه والتزامه بالتعليمات والقوانين السائدة داخل المؤسسة العسكرية.

وثالثها: التفريق الأساسي والواضح بين القطاعين المدني والعسكري. فالعسكري معروف من لباسه وانضباطه، وهو غير المدني، أي صاحب «المظهر الطبيعي» في المجتمع الوطني.

وربما كان الفارق الرابع هو الأكثر عُمقاً، إذ إنّه يستدعي مبدأ «ثقافة» الانتظام والانضباط. هذا يعني انتظار الأوامر، وبالتأكيد **الامتناع عن أخذ المبادرات**. ولكلمة «المبادرة» اليوم نَغَمٌ إيجابي في ذهن أكثر الناس، إلا أنه لم يكن مُستحبّاً (ولا يزال حتى اليوم في بعض الدول، والوحدات العسكرية) في صفوف جنود الجيوش النظامية المنتظمة على طريقة الجيل الأوّل. فالمبادرة تعني إمكانية خروج الجندي أو الضابط عن الانضباط العام، بمبادرة خاصة به قد يراها مفيدةً من منظاره الشخصي. وفي حروب الجيل الأوّل تجري المُجابهات بين مجموعات من الجنود، يتواجه فيها الطرفان، كلٌّ منهما يُكوّن كُتلة بشريّة، هدفها الوصول إلى أعلى قدرة ضغطٍ جسديّة ممكنة ضدّ كُتلة العدوّ. وكانت لهذه الطريقة فوائدُ واضحة، إذ كانت تسمح بتكثيف قدرة إطلاق النار، وذلك من أسلحةٍ قوّةُ النارِ فيها محدودة وبطيئةٍ، خصوصاً عند إعادة تلقيمها. كذلك، فإن للكتلة المتراصّة قدرة دفع بشرية أكبر من الفِرَق المُتشتّتة عند الاشتباك الميداني المباشر. وهكذا، فإن الضابط الذي يأخذ مبادرات ميدانية يضُرّ بعمليةِ تكاتُفِ الكتلة البشرية العسكرية ويخفّف من قدرة دفعها ويجلُبُ خَطَر تشتيتها.

وللملاحظة، فإن هذه النظريّة ليست عموميّة أو شاملةً، في رأينا. ذلك أن عبقرية

خالد بن الوليد العسكرية جعلته يرفض فكرة الكتلة البشرية المتراصّة، القادرة على تكوين ضغط دافع على كتلة مُعادية. فقد أدخل نظريةً أخرى، هي بالنتيجة شديدة الحداثة، تتجلّى بتقسيم الجيش إلى كراديس، أي إلى مجموعات صغيرة العدد نسبياً، تهاجم كلُّ واحدة منها العدوّ بشكل مستقل، لكن بتنسيق عام يأتي مع الأوامر العُليا. وقد نجح بفضلها في تحقيق أوّل نصر عربي رئيسي على القوات البيزنطية في معركة اليرموك، على النهر الذي يحمل هذا الاسم في ما يُسَمّى اليوم المملكة الأردنية. وبالترجيح، فقد تعلّم خالد بن الوليد هذه الطريقة من تجربة معركة ذي قار، التي سبقت الإسلام ببضعة عقود، وانتصر فيها العرب على الأساورة العجم. وقد نقل تفاصيلها الرواةُ العرب(١).

إن ثقافة الانضباط هي إحدى أكثر خصوصيات جيل الحروب الأوّل استمراريةً، إذ إنّه طَبَعَ تصرّفات جيوشِ العالم وأصبح أكثر المبادئ انتشاراً في كل الجيوش. حتى تنظيمات حروب العصابات، التي تنتمي في تصنيف الباحثين إلى فئة حروب الجيل الرابع بقي الانضباط فيها سيّد المبادئ العسكرية(٢).

من مبرّرات الحديث عن حروب الجيل الأوّل دخول نابليون إلى الساحة الأوروبية بصفته فاتحاً، علماً أنه هو مَنْ دشّن، في الوقت نفسه ولأوّل مرّة في التاريخ، فِكرة

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الثاني، ذكر خبر يوم ذي قار. أيضاً، راجع الموسوعة العربية على الإنترنت على هذا الرابط:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=.display_term&id=6028&m=1

(٢) وصلت الانضباطية إلى الشعر في الثقافة البريطانية، وهذه عيّنة (بترجمة سريعة):
إلى الأمام، أيتها الكتيبة الخفيفة/ هل مِن مُعتَرِض؟/ لا، لم يُخطئ أحد/ ولا سبب لذلك/ دورهم أن يُنفّذوا ويموتوا/ وإلى وادي الموت/ رَكِبَ السِتمئة!
والأصل باللغة الإنكليزية:
«Forward, the Light Brigade!» / Was there a man dismay'd? / Not tho' the soldier knew /Someone had blunder'd: / Theirs not to make reply, / Theirs not to reason why, / Theirs but to do and die: / Into the valley of Death / Rode the six hundred.
ترد على الرابط التالي: =http://poetry.eserver.org/light-brigade.html

استنفار جيش المُواطن المُحارب[1]، ممّا سمح له بتجنيد عددٍ من الجنود لم يكن ممكناً مِن قَبْل. واستطاع بالقدرة العددية لجيشه وبانتظام جنوده وانضباطهم (إضافةً إلى عبقريّته العسكرية) أن يقودهم إلى عمليات غيَّرت أساليب الحروب تغييراً لا رجعة عنه. فقد أصبحت معه السرعة عملية حسابية، إذ كانت إحدى تعليماتِ الإمبراطور الفرنسي أن يُجبِر الجنود على الإسراع في مشيتهم إلى ١٢٠ خطوة في الدقيقة[2] بدل ٨٠، وذلك لتحقيق هدف تكتيكي مُعيّن. كذلك، فإن كثافة إطلاق النار هي أيضاً حسابية، إذ تتعلّق بعدد البنادق الموجّهة باتجاهٍ مُعيّن، أي بنسبة قُرب الجنود بعضهم من بعض (فالتكاتف هو قرب الكتف من الكتف، ممّا يزيد عدد الجنود والأكتاف والبنادق على جبهة القتال، ومعها الكثافة النارية). وكان لِرقصةِ الجنود مفعولٌ مباشر على كثافة النار، إذ كانت مُهِمّة صفٍّ من الجنود أن يُطلقَ النار، ثم يسارع بفسح المجال فَيَحتلّ موقعَه الصفُّ الخلفي من الجنود الذين كانوا، في هذا الوقت، قد لقّموا بنادقهم بالرصاص.

فالانضباطُ وثقافتُه خصوصيّتان مُمَيّزتان لحروب الجيل الأوّل.

(٣)

حروب الجيل الثاني (١٨٦٠-١٩١٨)

علّمت التجربةُ النابوليونية الضباطَ الألمان درساً مؤلماً. فقد تعلّموا من هزائمهم أهمية السرعة والتواصل والتموين وتوجيه المدفعيّة وكثيراً من أساليب الحرب المبتكرة. فسارعوا لإصلاح الوضع بشكل أساسي في كل أوجُه نظامهم السياسي

(١) راجع: Philippe Catros, “Annie Crépin, Histoire de la conscription”, Annales historiques de la Révolution française, 2010, pp.179-180; Compte-rendu sur: Annie Crépin, Histoire de la conscription, Paris, Gallimard, Folio histoire, 2009, p.528.

(٢) راجع، عن سرعة خطوات الجنود حسب السلاح، خاصّة في الاستعراضات الفرنسية التقليدية كل ١٤ حزيران/يوليو، في باريس: http://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9fil%C3%A9_militaire_du_14_Juillet

العسكري في ألمانيا. ومن أهمّ المصلحين العسكريين المفكّرُ الاستراتيجي المشهور كارل فون كلاوزفتز[1] (Carl Von Klausewitz) الذي خلّده كتابُه «عن الحرب». فهو الكتاب الضروري في كل الأكاديميات العسكرية التي تحترم نفسها. وعاصره في مجهوده الجنرالان شارنهورست[2] (Scharnhorst, 1755 - 1813) الذي شارك في إعادة تنظيم الجيوش البروسية، وغنايزناو (Gnaisenau, 1760 - 1831) الذي جدّد نظامي القوات البرية والبحريّة الألمانية.

ثم تقلّد قيادة الجيش البروسي في الخمسينيات من القرن التاسع عشر الجنرال فون مولتكه[3] (Helmuth von Moltke) وهو الذي أضاف إلى جيوش القيصر الألماني نظاماً يلحظ الإعداد للحرب والتدريب عليها في زمن السّلم، كأنَّ الحرب لا تتوقف. وقد استفاد من تكنولوجيات العصر مثل وصول سكك الحديد إلى كل المدن والقرى، وتركيب التلغراف والتحسّن في نوعية المدفعية ومداها وقدرتها. وهكذا، فقد استطاع إدخال التسهيلات التي تتيحها تكنولوجيا العصر آنذاك، لتحقيق مستويات جديدة من قدرة الإنجاز العسكري، أكان من حيث القدرة التدميرية للأسلحة أم من حيث سرعة تحرّك القوات، حتى في الحالات التي تستوجب نقل أعداد كبيرة من الجنود. هذه الإمكانات لم تكن متوفرة قبل ذلك، وقد أتاحتها التكنولوجيات التي استطاع الألمان تطويرها والتمكّن منها خلال الفترة الممتدة من سقوط نابوليون إلى بدايات القرن العشرين.

وتستوجب الحشرية الفكرية أن نَذكُر أنّ مولتكه كان قد عُيّن لتدريب الجيش

(١) Carl von Clausewitz: On War 1831، وهناك ترجمة باللغة العربية بعنوان «عن الحرب»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(٢) راجع عنه المقال الموجز في: http://en.wikipedia.org/wiki/Gerhard_von_Scharnhorst

(٣) الكثير من التفاصيل النظرية في هذا المرجع:
Martin van Creveld, The Art of War: War and Militar Thought, Cassell & Co, London, 2000. p. 109.
وحول إنجازات مولتكه الشخصية، انظر: Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen and Prussian War Planning, Berg Publishers, 1991.

العثماني الذي كان في حالة مُزرية وعلى أبواب الانحلال. وقد كتب عن تلك الحقبة بالتفصيل في مذكراته التي صدرت باللغة الألمانية، ويصف فيها تلك التجربة بكلمات ملأى بالمرارة والشعور بالفشل[١].

العامل الأول في حروب الجيل الثاني هو تكثيف قدرة إطلاق النار باستعمال المدفعية بحيث تتمكّن من تدمير مواقع العدوّ المنتظمة قبل مواجهته. ذلك أن قذيفة المدفع بالستية المسار[٢]، ممّا يتيح حسابَ توزيع اتجاهات المدفعية بدقة تسمح بتخصيص قذيفة لكل عددٍ من الأمتار المربّعة[٣]. وقد استعمل مولتكه هذه التقنية في هجوم القوات الألمانية على باريس عام ١٨٧١ بفاعليةٍ مذهلة. وتعلّم الفرنسيون من هذه التجربة واستعملوها بفاعليةٍ مشابهة في الحرب العالمية الأولى في معركة المارن عام ١٩١٤. وقد أوجز الجنرال الفرنسي فوش هذه الطريقة بقانونه العسكري الذي يقول: «المدفعيّة تفتح والمشاة يحتلّون»[٤].

والعامل الثاني في هذه الحروب هو سرعتها. ففي حرب عام ١٨٧١ واحتلال باريس كانت الفوارق واضحة بين دقة الاستنفار الألماني وسرعته وتحركات جنوده وبين الجيش الفرنسي الذي كان بطيئاً وضعيف التنظيم. إلا أنّ الفرنسيين غيّروا هذه

---

(١) William Weir, 50 military leaders who changed the World, Career Press Incorporated, 2006.
وأيضاً هذا المصدر باللغة الألمانية: http://gutenberg.spiegel.de/buch/unter-dem-halbmond-3038/1
Helmuth von Moltke Unter dem Halbmond Aus den «Briefen über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835 bis 1839».

(٢) كانت الحسابات البالستية موضوعاً صعباً في القرن التاسع عشر. إلا أنّ حساب مسار قذيفة المدفع أو رصاصة المسدس عملية بسيطة، أصبحت اليوم متوفّرة مثل تطبيقات كثيرة أخرى على الهواتف النقّالة التي يلعب بها الأطفال. ولمن يرغب في أن يحسب المسارات البالستية بشكل مهني أن يستعمل هذا الرابط: https://www.federalpremium.com/ballistics_calculator/

(٣) قام عدد من الجنرالات بوضع خطط لتدمير منطقة معيّنة عن طريق إطلاق قذيفة بالستية على كل مُربّع في المنطقة. ويتم تحديد قياس المربع عن طريق تحديد نوع الضرر المطلوب وقوّة انفجار القذيفة المُستعملة.

(٤) "The artillery conquers and the infantry occupies".

الصورة خلال الحرب العالمية الأولى وعادت فاعليتهم إلى مستوىً مأثور، حتى إنّ الحلفاء اعتبروا الجنرال فوش[1] (١٨٧١–١٩٢٣) القائد الفعلي للعمليات العسكرية على كل الجبهات مقابل ألمانيا، خصوصاً عندما نجح في تثبيت خطوط التماس في معركة المارن.

والعامل الثالث هو التنسيق الشديد الدقة بين الأسلحة والوحدات العسكرية. فالخطةُ موضوعةٌ مُسبَقاً بحكم الضرورة. هكذا كان الوضع في خطة مولتكه الأصلية، وكذلك لاحقاً في خطة شليفن، بمقابلة الخطة ١٧، التي كانت القيادة الفرنسية قد وضعتها. وبهذا، تصبح الحرب شبيهةً بالمسرحية، إذ إنّ نصوصها مكتوبة، وجنودها مُدرَّبون عليها، ويكاد يؤدّي فيها القائد العام دور قائد الأوركسترا. فالمعزوفة مكتوبة، والعازفون متدرّبون، كُلٌّ على آلته.

(٤)

الجيل الثالث (١٩٢٠-١٩٥٤)

السبب في هذين التاريخين هو أن عام ١٩٢٠ يشير إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدايات مؤتمر فرساي ومباشرة القيادات الأوروبية المختلفة إعادة تنظيم وسائل دفاعها العسكرية على ضوء التجربة التي مرّت بها. أما التاريخ الثاني فقد تمّ اختيارُه لأنه يشير إلى بداية حربَي الجزائر وفيتنام، أي انتهاء جيل الحروب الثالث وابتداء مرحلة حروب الجيل الرابع.

سوف يُخَيَّلُ لمن يعيد قراءة الهجوم الألماني على باريس في الحرب العالمية الثانية أنه يسير عبر المدن والقُرى نفسها التي عبرتها جيوش مولتكه في الحرب

(١) المرجع المعاصر هو: Raymond Recouly, Foch: Le Vainqueur de la Guerre, Hachette, 1919,
إلا أن المرجع التفصيلي هو:
Clara E. Laughlin, Foch the Man: A Life of the Supreme Commander of the Allied Armies
ويمكن تنزيله وتحميله على هذا الرابط: http://www.gutenberg.org/ebooks/17511

الأولى، قبل ٢٥ عاماً. إلا أنّ اللواء الألماني الجديد الذي قاد دبابات الرايخ الثالث، وهو هاينز غوديريان[١] (Heinz Guderian)، أظهر بشكل لامع فائدة الانتقال من نظام جيل الحروب الثاني إلى الجيل الثالث.

كانت فرنسا قد سيَّجت حدودَها بِمنظومة معمارية هائلة هي عبارة عن سلسلة من الأبراج ترتبط فيما بينها بممرّات فوق الأرض، وفي أكثر الأماكن بأنفاقٍ تحت الأرض. وتستطيع هذه المنظومة تخزين العتاد والذخيرة الحربية ونقلها، إضافةً إلى تموين الجنود. وقد سُمّيَت هذه الدفاعات «خطّ ماجينو»[٢] (Maginot Line)، مَنْ تُتاح له فُرصةُ زيارته اليوم سوف يتعجّب من المستوى الراقي للتحصينات والاعتبارات الفنية المعقّدة التي دخلت في بنائه. ولخط الدفاع هذا موقعٌ إلكتروني مُثير على الإنترنت يسمح بتصوُّر أهميّته. إلا أنّ دبابات غوديريان قامت بعملية التِفافٍ حوله، دون مواجهةٍ تُذكَر، كلّما اقتربت من المناطق التي يدافع عنها هذا الخط. وفي الوقت نفسه، استفادت من السرعة التي توفِّرُها الدبّابات المحمَّلة على القطارات، بحيث استطاعت تحقيق المفاجأة بشكل يكاد يكون كاملاً، ونجحت في إكمال الاختراقات التي كانت مُبرمجة بشكل تَفَوّق على ما تمّ إنجازه في الحرب العالمية الأولى. فقد احتلت القوات الألمانية باريس دون أن تعرقل تحرُّكَها دفاعاتُ خط ماجينو، رغم عظمتها واكتمالها[٣].

---

(١) كُتِبَ الكثير عن هذا الموضوع، ومن بين هذه الكتابات:
Generaloberst Heinz Wilhelm Guderian Der Schnelle Heinz (June 17, 1888 - May 14, 1954), Written & Researched by Joerg Muth Military Historian, University of Utah.

(٢) موقع خط ماجينو على الإنترنت: http://www.lignemaginot.com/accueil/indexfr.htm ،

(٣) يذكّرنا خط ماجينو بخطّ «بارليف» الذي أقامته إسرائيل على واجهة قناة السويس الغربية بعد احتلالها واحتلال سيناء عام ١٩٦٧. وقد اخترقته القوات المصرية بطريقة لامعة في حرب العبور، عام ١٩٧٣. فقد بدأت العمليّات بإنشاء رأس جسر على الضفة الشرقية للقناة عن طريق تحريك التراب وإزالته بالخراطيم المائية، وتكرّرت عملية رؤوس الجسور في عدد من الأماكن، ثم التفّت وراء سلسلة الأبراج والدفاعات الإسرائيلية، فانهارت الدفاعات بشكل كامل.

لا يمكننا عدم ذكر خطة شليفن[1] التي تمّ تنفيذها في الحرب العالمية الأولى، واستُعمِلَت أيضاً في الحرب العالمية الثانية بعد إدخال بعض التعديلات عليها لأقلمَتِها مع الضرورات والتحسينات التي طرأت على الجيش الألماني. تشير هذه الملاحظة إلى الفوائد الكبيرة التي يمكن جنيها من الخطط اللامعة إذا توفَّرت القيادة الحكيمة والمناسبة، وإذا صاحَبَها تجهيزٌ متناسقٌ مع المهمة وتأهيلٌ في التدريب إلى المستوى الذي تستوجبه التحوّلات الميدانية. في كل هذه المتغيّرات، كانت القوّة الألمانية التي هاجمت فرنسا متفوّقةً وناجحة.

بهذه الخلفية، يمكننا العودة إلى موضوع خصوصيات حروب الجيل الثالث.

فبينما تقصد الجيوش في حروب الجيل الثاني الإعداد للمواجهة، ورفعَ الطاقة النارية المباشرة وكثافةَ الإطلاق واستمراريته بين كتلتين بشريّتين، تتفادى معاركُ الجيلِ الثالث المواجهة، وتلجأُ إلى الهجوم غير المباشر، وتبحثُ عن المفاجأةِ بدل المواجهة.

وبينما تلجأ معارك الجيل الثاني إلى الصمود وتكثيف إطلاق النار حتى يتهافت ويندحر أحدُ الغريمين، تقضي معاركُ الجيل الثالث بتعديلٍ دائم لخطّ المواجهة، واستدراج الغريم إلى المواقع المُعَدّة مُسبَقاً بقصد المفاجأة، وبالتّالي دحره وانهياره ميدانياً.

(٥)

ملاحظة حول التراكمية في أجيال الحروب

إن تصنيف تاريخ الحروب إلى مراحل وأجيال لا يعني، بطبيعة الحال، انفصال جيلٍ عن آخر أو انكفاء صنفٍ عن الذي تلاه. إنها تصنيفات مفيدة لأنّها تلفت

(١) لمزيدٍ من التفصيل انظر: Martin van Creveld, The Art of War: War and Military Thought Cassel & Co, London, 2000.

النظر إلى خصوصياتٍ يجب تَذَكُّرُها عند مراقبة حروب الغير أو عند الإعداد لصراعاتٍ جديدة. إلا أنّ علينا أن نتذكّر أن هذه الخصوصيات مؤهّلةٌ للتراكم في الجيش نفسه، بحيث نجد في القوات المسلّحة نفسها وحداتٍ تتخصّصُ بِجيلٍ أو خصوصيةٍ مُعيّنة. وهكذا تتراكم الخصوصيّات، على أشكالها، في كل الجيوش وكل الوحدات.

وعلى سبيل المثل، فإن ثقافة النظام والانضباط مُعَمّمة في كل الجيوش، رغم أن حروب الجيل الرابع قد قوّضت هذا المبدأ، كما سنرى، إلا أنّها، في النهاية، تطلّبت ميدانياً التخفيف من هذا الانضباط والزيادة في التحفيز على المبادرة. لكنَّ قوّات المغاوير في بعض الجيوش[1] (مثل كتيبة «القبعات الخُضر» (green berets)، في الجيش الأميركي، التي تشكلت خلال حرب فيتنام بهدف مواجهة تحدّيات هذه الحرب) قد نجحت في مزج الصنفين، فأدخلت مستوىً عالياً من المبادرة الشخصية إلى برامج التدريب دون أن تتخلّى عن فكرة الانضباط. وخصوصية القوات الخاصة أنّها أُنشئت للقيام بمهمّات تشتمل على الإنزال خلف خطوط العدوّ، ممّا يجعل من المبادرة واستقلالية القرار ضرورة لهذا الصنف من العمل.

(٦)

الدخول في حروب الجيل الرابع

ماذا يفعل المحارب الضعيف الذي لا يملك القوات العسكرية القادرة على مواجهة الخصم والانتصار عليه؟

عليه بالتأكيد، **أوّلاً، أن يرفض خوض المعركة** التي يحاول أن يفرضها عليه عدوُّه. وإن لم يفعل فلسوف يتعلّم سريعاً أن بطولته وشجاعته لا تأتيان عليه إلا

(١) هناك مقالة جيدة عن القوات الخاصة الأميركية على هذا الرابط:
http://en.wikipedia.org/wiki/Special_Forces_%28United_States_Army%29

بالوبال والهزيمة. لقد حاولت قبائل الزولو في جنوب إفريقيا والماو ماو في كينيا، في النصف الأوّل من القرن العشرين، مقاومة القوات البريطانية ببطولةٍ مشهودة، إلا أنّ ابتكار الرشاشات الميدانية أظهر تهافت هذا المنطق. فالمعركة التي أراد عدوُّهم البريطاني فرضها عليهم كانت مضمونة النتائج، ولم تكن لصالحهم.

إنّ رفض المعركة قبل استكمال شروط النجاح والنصر ليس ظاهرة جديدة في تاريخ الحروب. فقد رفضت القوات الرومانية المعركة التي حاول أن يفرضها عليها هنيبعل مراراً[١]. إنّ مسألة رفض المعركة قبل التأكد من استكمال شروط النصر فيها أصبحت موضوعاً ثابتاً في الفكر الاستراتيجي الدولي. فقد كسب المفكر الصيني العملاق سون تسو (Sun Tzu، حوالى ٥٠٠ عام قبل الميلاد) شهرته الكبرى، مصحوبةً باحترامٍ شديد، بسبب نظريّته المبنية على تفضيل تفادي الصراع الميداني إذا نجحت الطرقُ الأخرى في تحقيق النصر[٢].

إلا أنّ ظاهرة العدوّ المتفوّق ليست جديدة. الجديد هو أنّ كل الذين جرّبوا مواجهته دون حسابٍ سياسي واستراتيجي قد خسروا، واختفى أكثرهم من الساحة نهائياً كما حصل للهنود الحمر ولعددٍ من الشعوب التي كانت تقطن أقاليم جنوب أميركا.

لا يمكن، بالطبع، الاكتفاء بتفادي المعركة والاختباء من العدوّ. وقد أثبتت القبائل التي تسكن أدغال أميركا الجنوبية أن لا شيء يمكن أن يحميها من الامتداد الاستعماري وهجماته. فالإمبراطورية سوف تدخل كل الغابات وكل المساحات، وسوف تحاول الاستفادة من كل الفرص التي تتيحها لها «اكتشافاتها». وسوف تظنّ أن القبيلة تقف في طريقها، فترتئي أنّه من الأفضل التخلّص منها حتى لا تنافسها

(١) معركة زاما على هذا الرابط:

http://www.thehistoryherald.com/Ancient-History-Civilisation/Hannibal-and-the-Punic-Wars/Page-2

(٢) اقرأ هذا البحث الاستثنائي: Colonel Gregory L. Wilcoxon United States Army National Guard, "Sun Tzu: Theorist for the Twenty-First Century" ويمكن تحميله على هذا الرابط:

http:/www.au.af.mil/au/awc/awcgate/army-usawc/wilcoxon.pdf

على الموارد التي ترغب في الاستيلاء عليها، وقد تُقرّر استعبادَ القبيلة في مسعاها لمزيدٍ من الربح، وقد تستعمل في ذلك كل الأدوات التي تتيحها لها حضارتها الغربية بهدف النجاح. لذلك، فعلى مَنْ يرغب في البقاء أن ينتقل من وضع تفادي المعركة إلى البحث عنها والمشاركة فيها، لكن بشروطه. وجهُ الذكاء يكمن في تحديد مكان المعركة وزمانها. فالطرف الضعيف، بحكم الضرورة، سوف ينتظر رتلاً من أرتال «العدو»، فيستفرد به ويقاتله ويكسب المعركة ضدّه. حتّى القردة تستطيع أن تفعل ذلك، كما رأينا في مقدمة هذا البحث. الجديد هو في منهجيّة **الشرط الثاني للنجاح:** أن يخلق الطرف الضعيف في الصراع ظُروفاً يسيطر فيها على شروط مسار المعركة، ويرفع فيها مستوى ترجيح النصر. لذا عليه أن يحدد عدد قوّات الغريم المُشاركة في المعركة، ونوع التسليح، وأن يرفض المعركة حتّى تتاح فرصة الاشتباك في ظروف تتوافر فيها شروط تفوّقه (بالمُفاجأة وعدد الجنود وميدان المعركة وقوة النار وسهولة الحصول على العون، إلخ).

لقد برعت المقاومة في فيتنام في مواجهة العدوّ الفرنسي على هذا الأساس. وبالرغم من عمليّات الاستفزاز التي كانت تمارسها القوات الفرنسية لاستدراج ردّة فعل قوّات الفيتكونغ، والتي اتّسمت بالكثير من القساوة، فإن المقاومة نجحت في مواجهة القوات الفرنسية. فقد هاجمتها بينما كانت هذه الأخيرة تنتقل من نقطة إلى أخرى، أو خلال ساعات النوم في معسكراتها، أو في أحياء غير محروسة من المدن التي تسكنها، حتّى أعيتها ورفعت عدد قتلى جنودها وكلفة دفاعاتها إلى مستويات لم تعد معها السلطة الفرنسية قادرة على متابعة صراعها وفقدت قدرتها على التمسك بالأرض التي احتلّتها. وهكذا، فإنّ معركة ديان بيان فو[1] كانت معركة مُذِلّة، خرجت فيها فرنسا من آخر معاقلها مهزومةً فاشلة، إذ استسلمت فيها القوات الفرنسية أمام قوات الثورة الفيتنامية.

(١) راجع الوصف الوارد في موقع «التاريخ» على هذا الرابط:
http://www.history.com/topics/battle-of-dien-bien-phu

وبينما كانت فرنسا تحاربهم، كان المقاومون الفيتكونغ يتعلّمون من دروس الاشتباكات. وقد سمح لهم ذلك بمواجهة الأميركيين الذين تسلّموا من الفرنسيين سيطرتهم على المنطقة. لقد أنزلت القوات الأميركية نصف مليون جندي[١] وعتاداً لم يُعرف له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنهم خسروا الحرب أيضاً، مثلهم مثل الفرنسيين.

كانت حرب فيتنام سلسلةً طويلة من المعارك الصغيرة، تفوّقت فيها المقاومة على القوات الأميركية في كل الاشتباكات التي اختارت دخولها، وربحت أكثرها. لكنّ المقاومة رفضت كل محاولات الأميركيين جرّها إلى معارك لا تقدر عليها. هكذا تعلّم الأميركيون أنّ الجندي الأميركي العادي لا يكفي، وأنّهم بحاجة إلى صنف جديد من الجنود، أسموهم باسم القبعة التي اعتمروها، «القبعات الخُضر»[٢].

التجربة الثانية في المقاومة المحسوبة على قياس قدرة المقاومين كانت التجربة الجزائرية، في مواجهة الاستعمار الفرنسي[٣].

إن حرب العصابات، مُمَثَّلةً بِحَرْبَيْ تحرير فيتنام والجزائر، أطلقت أولى شرارات حروب الجيل الرابع. إلا أنَّ التعبير ليس محصوراً بحروب التحرير غير المتكافئة، أي تلك التي تواجه فيها دولةٌ كبيرة شعباً مُسَلّحاً تسليحاً بدائيّاً أو بسيطاً. فقد توالت بعدها حالاتٌ من التمرّد ضدّ السلطة الاستعمارية وأخذت أشكالاً كثيرة ليس آخرها حروب أفغانستان ضدّ الاحتلال السوفييتي ثم الأميركي، وحروب العراق والصومال ضد الاحتلال الأميركي. ثم ظهرت أصنافٌ جديدة من الحروب، واجهت

(١) وصل عدد الجنود الأميركيين إلى ٥٥٠ ألف جندي تقريباً، كما تؤكّد المعلومات على هذا الرابط:
http://millercenter.org/president/lbjohnson/essays/biography/5

(٢) للقبّعات الخضر موقع وافر بالمعلومات عن خصوصيات هذه الفرقة:

www.greenberetfoundation.org

(٣) راجع هذا المقال المثير عن «التمرّد الجزائري»:

http://www.histoire.presse.fr/dossiers/algerie/insurrection-algerienne-1954-1962-01-04-1999-70803

فيها تنظيمات متأسلمة أو مغالية في إسلامها دولاً عربية، مثل العراق وسوريا وليبيا، وشاركت فيها الدول الكبرى أيضاً، إما بشكل مباشر وإما بقوّات خاصّة لم تُعلِن عنها، «العمليات السرية» (Covert Operations). وبسبب تنوّع هذه الصراعات وضبابيتها، من الضروري محاولة فرز أشكالها المختلفة وفهم تصنيفاتها، حتى تتسنّى لنا الإحاطة بتطوُّرَ الفكر الذي أسّس لكلّ من هذه الظواهر.

ومن المؤسف أن الكتابات التي تحلّل الجيل الرابع للحروب[١] تكاد تتعامل معها كلّها كأنّها أوجُهٌ مختلفة للإرهاب. إلّا أنّ هذه المقاربة غير مفيدة، وإن دافع عنها أصحابُها. فما الفائدة العلمية من تعميم مماثل، ولا سيما في حالتي حزب اللّه والثورة الفلسطينية، اللذين صُنّفا تنظيمين إرهابيين؟ فبغضّ النظر عن الشكلية المتعلّقة بهذه التسمية، لا يمكن تجاهل أن طريقة حزب اللّه في مواجهة إسرائيل تختلف جذرياً عن الأسلوب الذي اعتمدته الثورة الفلسطينية في بداياتها (أي في الأعوام ١٩٦٥-١٩٧٢). إن هدف البحث العلمي هو الفهم والاستيعاب. وبهذا المعنى، فإنّ إحدى مهمّات بحثنا هي التوغُّل في عمق تجربة الجيل الرابع من الصراعات بمزيدٍ من الموضوعية، وتوخّي استخلاص مظاهرها المشتركة، واستنتاج عناصرها ووصفها. إلا أنَّ هذا الجهد ليس بسيطاً. فقد تغيّرت التقنيات والحِيَلُ والأدواتُ خلال نصف القرن الأخير (ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين)، وتغيّرت معها، ليس فقط خططُ الطرف الضعيف المُتمرّد وتكتيكاته، بل أيضاً سياساتُ واستراتيجياتُ الدول الكبرى التي تحالفت ضدّه. ولا تكتمل الحلقةُ إلّا عندما نتذكّر أنَّ التنظيمات المُتَمَرّدة تتعلّم هي الأخرى وتُطَوّرُ أساليبها، مُستفيدةً من غريمها الكبير وسلوكه والأخطار التي يجلبها معه إلى المعركة والتي يؤثّر فيها ويتضرّر منها. وهكذا، فإنَّ تطوُّرات الفترة الأخيرة كثيفة بتجربتها، وغنيّة بدروسها، ودسمة بمادّتها.

إضافةً إلى الملاحظات السابقة، من الضروري الإشارة إلى أنّ الخبراء[٢] الذين

(١) انظر لائحة أسماء بعض من أهمّ هؤلاء المفكرين الذين اعتمدنا نقاش أفكارهم بصورة منهجية في المقدّمة.

(٢) المرجع نفسه.

صنّفوا الحروب إلى أجيال قد وقعوا في فخّ «وصف العدوّ»، أي وصف الذين «يعارِضوننا ويُواجهوننا». ولا نرى غرابة في هذا الأمر، إلا أنَّ بحوثهم تأثّرت بِطَرِيقَة التفكير هذه، ممّا أضعفها. فالمسألة، من الناحية العلمية، هي أنَّ المعارك بين غريمين، أيّاً كانا، تُعَلِّمُ المتحارِبين كليهما، لا طرفاً واحداً فقط. هذا يعني أن هناك حاجة إلى التركيز على المعركة (أو سلسلة المعارك) نفسها، وتسجيل ما تعلّمه كلٌّ منهما، لاسيما أنّ الطرف الأميركي مُرَشَّحٌ أن يتعلّم أكثر من غريمه بسبب مُستوى مؤسّساته وتفوُّقِها في الاستيعاب. فوصف «العدوّ» يفترض حرباً ضدّ ظاهرة متجمّدة، لا تتحسّن ولا تترقّى بسرعة كافية، مثل وصف المواجهات مع الهنود الحمر أو الزولو أو الماو ماو. لكن حقيقة الأمر أنّ حروب الجيل الرابع لم تكن لتبرز في واجهة البحوث الاستراتيجية لو لم يتمكّن «الأعداء» من ابتكار طرائق جديدة أجبرت حلف شمال الأطلسي على ابتكار وسائل حربية مضادّة واستراتيجيات جديدة لمواجهتها. بهذا المعنى، فإنّ الاكتفاء بوصف خصوصيات «إرهاب القرن الحادي والعشرين» وتسميتها «بحروب الجيل الرابع» لا يساعد على تطوير فهم دقيق لمستلزمات الوضع الاستراتيجي المستجدّ.

(٧)

إنَّ **أولى خصوصيات حروب الجيل الرابع** هي المواجهة بين دولة شرعيَّة (أو أكثر) وتنظيم لا يحمل تصنيف الدولة، وغير شرعي، بمعنى أنّه لا يتمتع بـ«شرعية» الدولة، أي الدولة المُعترَف بها على الساحة الدولية. إنّ لكلمة الشرعية هنا معنىً كبيراً. بالرغم من حق الشعوب في الدفاع عن مصالحها الأساسية بكل الوسائل المُتاحة، فإنَّ فكرة الشرعية هنا تعني أمراً خاصّاً، وهو أنَّ هدف كفاح هذا التنظيم، الذي هو حاليّاً غير شرعي، هو بالذات «إعادة اكتساب الشرعية» التي نزعتها عنه عمليةٌ سياسيةٌ أو عسكريةٌ ظالمة، سبقَ تنفيذُها؛ وأنَّ المطلوب هو رفعُ الظُلم المُتَمَثّل في غياب الشرعية عن قضيّته.

بهذا المعنى، فإنَّ الثورة الفلسطينية حققت كثيراً من أهدافها عندما نجحت في عرض قضيّتها ضمن هذا المنظار. وبهذا المعنى، فقد فاجأت الغريم الصهيوني إلى درجة الإرباك في أولى مراحل النضال، ولم يسترجع سيطرته إلّا بعد مجهود بحثي كبير (وقد أفردنا لهذا الموضوع مُلحَقاً خاصّاً يعالج بعض خصوصيّات هذه الثورة). وبالشكل نفسه، فإنّ حزب اللّٰه قد نجح في كسب التأييد المطلوب عندما وصف تحرّكه بأنّه لتحرير أرضٍ احتلّتها إسرائيل. وقد أدّى هذا بالذات إلى التصنيف السلبي لتنظيم القاعدة، إذ لم تتّضِح لأحد الفوائد التي يجنيها أيٌّ كان من اكتساب هذا التنظيم أيّ شرعية. كذلك، فقد فشلت «داعش» في مسعاها، رغم نجاحاتها في أوّل طلعتها، لأنّها لم تربط عملها بهدف مشروع يتوافق عليه الناس. ولهذه الأسباب بالذات كانت الثورة الفلسطينية حركة تحرير، وكذلك حزب اللّٰه، بينما يمكن تصنيف كلّ من «داعش» وتنظيم القاعدة بلا تردُّد في خندق الإرهاب.

وربّما كان بالإمكان استنتاج الفارق الرئيسي بين المنظمة الإرهابية والتنظيم النضالي الوطني، وهو أنّ الإرهاب لا يبحث عن الشرعيّة، ولا يحاول الحصول على التأييد الدولي لقضيّته على أساس الحقوق القانونية، بينما تطالب حركات التحرّر بجلاء قوّات الاحتلال وتسليم السلطة للإرادة الوطنية، وهذا ما يتعارف عليه المجتمع الدولي في مؤسّساته (مثل الأمم المتحدة). كذلك، فإنّ حركات التمرّد في دولٍ كثيرة ترفض استمرار حكم الدكتاتورية وتطلب إقالة الرئيس الذي يُمعِن في إطالة مدّة حكمه، أو ينحدر في تصرّفه إلى مُستوى التوريث. وهناك حراكات تطالب بإلغاء المَلَكيّة. كُلُّها تحرُّكات سياسية تطالب بتنفيذ مبادئ يعترف بها المجتمع ويعتبرها شرعيّة. أمّا الإرهاب فمن الصعب تصنيف مآربه، بالذات لأنّ أهدافه تتعارض مع المنطق. فتنظيم القاعدة يريد إقامة دولة الإسلامية، لكنّه لا يقبل نقاش أهدافه وطرائقه أو شرعيّة حكمه مع أيّ طرف؛ فهو يرفض منطق الآخرين، ولا يعترف إلا بمنطقه. لهذا السبب، فإنه يعتبر كلّ مَن لا يوافقه عدواً، وتعتبر فكره كفراً، والتخاطبَ معه، في منظاره، خروجاً على الإجماع وعلى الدين.

ومن غير المستغرب أن نلاحظ أن منطق المجرم (بالمعنى الجنائي) هو الفكر التكفيري نفسه. كلاهما يرفض حكم المجتمع الإنساني ويخالفه عن سابق قصدٍ وتصميم، ويعرف بشكلٍ واعٍ أنّ المواجهة معه هي الخيار المُتاح له، وذلك بمحض إرادته. يبقى أن نسجّل أنّ للسارق ثواباً، إن لم تُكشَف سرقتُه أو لم يُقبض عليه. أمّا الإرهاب التكفيري فيرفض المجتمع الإنساني، ويحاربه بلا تردّد أو وعيٍ لغرابة متطلّباته، إذ إنّ منطقه هو أن يغيّر المجتمع حتى يتطابق مع تصوُّرات مُخَزَّنة في ذهن صاحب القرار، وطريقة معيشة وأسلوب حياة وعبادة هي «وحدها الصحيحة، وإلّا فالكُفر».

(٨)

أمّا الخصوصية الثانية لحروب الجيل الرابع فهي أنّها **ترفض المعركة** التي يحاول أن يستدرجها إليها غريمها، ولا تُواجه غريمها ميدانيّاً إلّا عندما تتأكّد من تحكُّمِها في شروط نجاحها. وبهذا المعنى، فإنَّ هذه الخصوصية مُعمّمة على كل أصناف حروب الجيل الرابع، وليس فقط على حرب العصابات التي وصفناها في مطلع هذا الفصل.

إنّ فكرة رفض المعركة في صراعات الجيل الرابع، ثم فرضها بشروط الطرف الضعيف، لها أبعادٌ تستوقفُنا بعض الشيء. فَبِنَتيجة الأمر تُحسم الحروب ميدانياً في المعارك والاشتباكات. كلُّ معركة معروفةٌ في بداياتها ونهاياتها، وتاريخ الصراعات السياسيّة يشهد على ذلك. والمعركةُ النهائية هي آخر واحدة في سلسلةٍ (تكون عادةً طويلةً) من المعارك والاشتباكات بين الغريمين، تحكم محصّلتها نهايات الحروب. وهنا لا بدّ من تصويب التصوُّر عن معنى كلمة «اشتباك». فالعملية التي تستوجب مهاجمة مستودع ذخيرة تحمل اسم «الاشتباك» حتى لو لم يتبادل الطرفان إطلاق النار (لأنّ الفريقَ المدافعَ نائمٌ مثلاً، أو لأنّه ترك الموقع). ذلك أنّ على الفريق

المُهاجم أن يحسب إمكانية وجود دفاعات في موقع العملية، فيتسلّح على هذا الأساس؛ علماً أنّه قد يحقق هدفه (مثل نسف جسر أو مستودع سلاح) دون مواجهة الغريم.

إنّ خصوصيّة تصرّف الفريق الضعيف أنّه لا يستعمل قوّته (الضئيلة) إلا في الاشتباكات التي يتفوق فيها على غريمه. لذلك، ومهما كانت قوّتُه ضعيفة، فإنّ لغريمِه نقاط ضعفٍ لا يستطيع الدفاع عنها. وكُلّما كَبِرَ الغريمُ، من حيث قوّة ناره وعدد جنوده والمساحات الجغرافيّة التي يسيطر عليها، كُلّما زاد عددُ نُقاطِ ضعفه التي لا يستطيع الدفاع عنها. صحيح أنّ التكنولوجيا توفّرُ بدائل لحضور الغريم جسدياً في مناطق ضعفه، مثل أن تسمح بتصوير النقاط المُرَشّحة للتخريب، إلّا أنّ المشكل الأمنيّ يبقى أبعد من قدرات الدفاع العاديّة. إنّ سُنّة الأمر أنّ هناك علاقة حسابية (رياضيّة) بين عظمة الغريم وقوّته، من ناحية، وعدد نقاط ضعفه. ولا يحمي الغريم الكبير إلّا تخلُّف التخطيط في تحرُّكات الضعيف العسكرية.

إنّ الجديد في لعبة الأمم أنّ عناصر النجاح قد أصبحت متاحة للفريق الضعيف في المعادلة الدولية مثلما هي مُتاحة للفريق القوي. فالإمبراطورية لا تستطيع حماية كل منشآتها بسبب امتدادها جغرافيّاً وتعدُّدها وكثرتها. إنّ «المُتَمَرّدين» قادرون، لو قرّروا ذلك، على إنهاك الإمبراطورية، بسبب كثرة نقاط ضعفها واستحالة تطوير قدرة حمايتها، من جهة، وبسبب سهولة الحصول على التكنولوجيّات لمهاجمتها من ناحية أخرى. والفارق بين النجاح والفشل في هذا الصراع هو الفارق بين المعرفة والجهل، بين التقدّم والتخلّف الفكريين. **إنّ ما يحمي الإمبراطوريّة اليوم ليس صلابةُ دفاعاتها بل تخلُّفُ غُرَمائها.**

وكما سوف يظهر معنا بوضوحٍ أكبر (في الفصل المقبل)، فإنّ حروب هذا الجيل شديدة التنوّع، وتستوجب فصلاً يتخصّص بأوجهها وحيثياتها.

(٩)

أمّا الخصوصية الثالثة فهي أنّ عمليّات صراعات الجيل الرابع **عابرة لحدود الدول**. وهي التي يصفها غريمُها بأنّها (كلّها) عمليّات إرهابية. إنّ تحديد ما هو إرهابي وما هو مشروع مقرونٌ طبعاً بتقييم سياسي مُنحاز، من حيث المبدأ. ذلك أنّ إسرائيل، على سبيل المثال، سوف تنعَت كل العمليات التي قد يقوم بها أي تنظيم فلسطيني، وبغضّ النظر عن الهدف، بأنّها أعمال إرهابية. وستظلّ عمليات التحالف الدولي ضد داعش تحمل طابع الشرعيّة، مهما كان الهدف الذي تنتقيه، حتى لو أصاب مدنيّين وقتل أبرياء. وإذا نجحت الضحيّة في إيصال صوتها على الساحة الدولية وفضح الجريمة، مثلما حصل في حالة سجن أبو غريب المشؤوم[١]، فإن الكلفة القصوى المُترتّبة على ذلك هي بيان رسمي فيه بعضُ الشرح، السيئ في الغالب، والقليل من الاعتذار. وسوف يُجمِع كل الأطراف على أنَّ القاعدة تنظيم إرهابي وسوف تحمل كل عمليّاتها هذا الطابع، وتُصنَّف كل العمليات الموجّهة ضدّها «شرعية».

إنّ الفائدة من الإصرار على هذه التفاصيل هو أنّ الذي يعلن عن «اعتداء» قامت به «القاعدة»، يعلن مباشرةً أيضاً، رسميّاً أو ضِمنيّاً، أن هذا الاعتداء يستحق الرد بواسطة طائرة بدون طيّار تابعة لإحدى دول حلف شمال الأطلسي، وبالترجيح، الولايات المتحدة. لا يهمّ إذا كانت عملية «القاعدة» أو «داعش»، التي تستوجب العقاب، قد حصلت فعلاً أم لم تحصل. فالعمليّة عابرة لحدود الدول بالتأكيد، وليس هناك أي مبرر للبحث عن مصدر «الاعتداء» أو مصدر الردّ. فلا العمليّة ولا ردّها ضروريّان لتبرير عمليّة يريد أحد المتنازِعَين تنفيذها. إنّ في الفارقِ بين الحقيقةِ والافتراءِ ضبابيةً تمنع الرؤية؛ ولا أحد يعرف بدقّة إن كان مبرّرُ الاشتباك مقصوداً أم

(١) هناك فيلم وثائقي كامل عن الجرائم الأميركية في سجن «أبو غريب» على هذا الرابط:
http://freedocumentaries.org/documentary/ghosts-of-abu-ghraib

هو نتيجة عمليّة تضليل. ولا أحد يعرف مَن الذي يُضلّل ومَن المقصود تضليلُه. الأمر الوحيد المؤكّد هو أنَّ هناك عمليّات تتمّ، ويُقتَلُ فيها أبرياء، وأنّ هناك أسباباً تُعطى، وتلهج بها وسائل الإعلام، يكاد لا يصدّقُها أحد في أكثر الأحيان.

إنّ عمليّات الجيل الرابع عابرة للحدود، وذلك لمجموعة أخرى من الأسباب. فالإمبراطورية وحلفاؤها هم المستهدفون. إلّا أنّ الأهداف كثيرة، وليست محصورة في بلد واحد. لذلك، فإن مهاجمة الإمبراطوريّة (أو أحد حلفائها) سوف تستوجب انتقاء الأهداف الأقلّ حمايةً، وهي منتشرة في كل أنحاء العالم. فالعمليّات ممكنة في كل مكان على وجه البسيطة. هذا يستدعي ملاحظةً مهمّة: إنّ التنظيمات التي تحاول ضرب الإمبراطوريّة في عقر دارها بعمليّات استعراضية (مثل عمليتَي ١١ أيلول/سبتمبر أو ماراثون بوسطن) هي بالتأكيد تنظيمات إرهابية غير عقلانيّة. ذلك أنّها لا تحقّق بعملها هدفاً استراتيجياً، ولا يُكسبها عملُها أيّ شرعيّة، أو يُقرّبُها من الرأي العام. على العكس. فإنّ مفعولها سلبيّ، إذ يزيد من أسباب وقرائن الرأي الداعم للإمبراطورية ويزيد من قوة تبرير أعمالها على الساحة الدوليّة. إنّها عمليّات عبثيّة لأنّها لا ترتبط بهدف. ولهذا السبب، فهي إرهابية فعلاً.

(١٠)

يسمح لنا ما سبق بتسجيل الخصوصية الجديدة لحروب الجيل الرابع، وهي الاستمرارية.

مَنْ الذي أعلن أنّ الحرب قائمة بشكل دائم؟ أهي القاعدة أم الرئيس جورج دبليو بوش؟[1]. وما هو المخرج من مسارٍ أصبح يبرّرُ نفسه بنفسه ولا يعرف أحدٌ سبباً لاستمراره؟ ذلك أنّ كل الدول الأخرى، غير المحسوبة على حلف شمال الأطلسي، مُرَشّحة لأن تكون أراضيها معرّضةً «لعمليات مكافحة الإرهاب». وبما أنّه لا تعريف

(١) في صحيفة أميركية محافظة: http://www.usnews.com/news/articles/2008/12/09/the-war-on-terror-is-critical-to-president-george-w-bushs-legacy

دولياً للإرهاب، فإن الأبواب تبقى كلُّها مفتوحة للتفسير الاستنسابي. ولمّا كان «العقاب» لا يحتاج إلى «ذَنْبٍ»، فإن العمليّات العسكرية ممكنة أينما تقرّر أميركا والحلف أن مصالحهما تقتضي ذلك.

لشرح هذه الفكرة بشيء من التفصيل يمكننا القول إنّ العمليّة المقبلة قد تكون في جنوب تركيّا، لأنّ «هناك حاجة» لضبط تصرّفات الحكومة التركية ولجمها. كل ما يلزم هو أن تقوم القوات الخاصّة بمهاجمة موقع عسكري تركي في منطقة قريبة من حدود سوريا أو العراق، وتصفية الموقع (أي، بلغة مبسّطة، قتل جنوده). وبرغم كل العواطف التركية، فإنّ قدرة أي طرف على إيجاد برهان على تدخّل غربي شبه مستحيلة. فالقوّات التي تدخّلت لا تنقصها القواعد في الشمال الكردي من العراق، على سبيل المثال، وربّما في أمكنة أخرى. ثم إنّها قادرة أن تترك على أرض العمليّة «براهين» عن «جريمةٍ قامت بها داعش». وإذا رغبت، فالبراهين قد تشير إلى الأكراد، وبالذات مِنَ المنتسبين إلى فئة مُحدّدة. كل الأبواب مفتوحة. إلا أنّ السلطات التركيّة سوف تفهم أنّها قد تلقّت ضربة تأديبية من مُعلّمها، وسوف تفهم الدرس، وسوف تفاوض، وتتفاهم مع ممثّل الحلف، على حدود اللعبة وشروط «الإذعان للمعلّم».

إنّ استمراريّة هذه الحرب «ضد الإرهاب» عمليّةٌ مناسبةٌ لكليهما، «للإرهاب» و«للدولة الكبرى»، ولمصلحة كليهما أن يبقى الوضع على ما هو عليه. «فالإرهاب» عذرٌ جامح، تستعمله الإمبراطورية عندما تستنسب ضربةً عسكرية أو ابتزازاً سياسياً؛ فيما تبقى الإمبراطورية «الغريم المستبد» و«صاحب الصليب» الذي يُسهّل استنفار الأغبياء ويُطيل من عُمر الكذبة المتأسلِمة. ومن مصلحة الطرفين أن يُبقي أحدهما على الآخر، حتى لا تضيع الفُرصُ المُتاحة، كما يُقيّمُها كُلٌّ منهما.

إن المُتضرّر الأكبر من استمرار هذا الوضع هو صاحب الحق على الساحة الدولية، فهو وأمثاله وشركاؤه هم الذين يسميهم الحلف الأطلسي «إرهابيون». وهم، في الوقت نفسه، يزعجون تنظيم «القاعدة» وأشباهه، مثل «داعش» و«النصرة»،

لأنهم يطرحون قضايا رئيسيّة لا يمكن نقاشها، بينما تمارس هذه التنظيمات مغامراتٍ عسكرية لصالح الغير، ويضلّلون البُسطاء من الشباب، أو المُحتاجين منهم، لممارسة أعمال عَبَثِيّة. وربّما كان لصالح الإمبراطورية أن تُغرِق القضايا المُحِقّة في بحر الإرهاب والإرهاب المُضادّ. وإن كانت البراهين تنقص مثل هذا التأكيد، فإنّ مصادفة وقوف الولايات المتحدة ضد أكثر القضايا العادلة في العالم، ومؤازرتها الدول الظالمة، تلفت النظر بشكل صاعق.

إنّ لِعنصر الاستمراريّة في صراعات الجيل الرابع تداعيات شديدة الخطورة. فالحرب مفتوحة، ولائحة الأهداف تتمدّد، ومصالح اللاعبين في الإمبراطوريّة تميل أكثر وأكثر، مع مرور الزمن، إلى إطالة أمدها وتوسيع رقعتها الجغرافية. إلّا أنّ لهذه السياسة نقطة ضعف عُظمى: إنها تفتقر إلى المخارج. متى تنتهي هذه الحرب؟ وكيف نعرف أنّ الأهداف قد أُنجِزت؟ وهل تنتهي هذه الحرب، مثل غيرها، بمفاوضات مع الغريم؟ وما هي الحالة السياسيّة التي يمكن أن نتصوّرها بعد «النصر»؟

إنّ غياب المخارج يفتح الباب أمام استراتيجيّات كثيرة، ليس أقلَّها قدرةُ غريم الإمبراطوريّة على فتح عدد من الجبهات، تتوازن تقريباً مع طاقته العسكريّة الإجماليّة؛ ثم تحاول أن تتجاوز هذا الحدّ قليلاً، بحساب دقيق. فهل الإمبراطوريّة قادرة على تحمّل هذا الضغط؟ إن حروب الجيل الرابع قد ضمنت للإمبراطورية تفوّقَها لأنّ اللاعبين، في جهة الغريم، متخلّفون ومتموضعون جغرافيّاً. إلا أنّ هذا الوضع لن يستمرّ طويلاً. فالمتضرّرون الحقيقيون ليسوا الغرماء المتخلّفين وحدهم، بل هم دولٌ صناعيّة كُبرى ترفض تحمُّل ضغط الإمبراطوريّة المستمِرّ. إن قياديّي واشنطن يهيمنون على الساحة الدوليّة بشكل يحجب عنهم حقيقة المشهد ورؤية مخاطر سياساتهم. فقد وسّعوا شعاع عمليّاتهم لتشمل مصالح دولٍ أخرى كُبرى. وعمليّات الحلف في أوكرانيا مَثَلٌ صالح للبحث. فبالرغم من محدوديّة هذا الصراع، وحزم روسيا في الدفاع عن مصالحها، فإنّ من الصعب فهم المصالح التي حقّقها الحلف الأطلسي من هذه المبارزة. إلّا أنّ النتيجة كانت واضحة في موسكو. فبالرغم من ميول روسيّا

الأوروبية المعروفة، فإنّ الأمور تغيّرت بسرعة مُذهلة. لقد أقنع الصراعُ الأوكراني الشعبَ الروسي بأنه مرفوض في أوروبا، وأنّ على روسيّا أن تكون ضعيفة حتى تجد قبولاً في عواصم الغرب. وكانت مُحَصّلة النزاع أن اقتنعت موسكو بأن الغرب سوف يحاول اقتناصها من نقطة ضعفها الرئيسيّة، فقرّرت إعادة تحديث قواتها المسلّحة. وهي اليوم في حالة تأهُّب أمني وعسكري نظُنُّها لم تكن ترغب في دخولها قبل ابتداء مسألة أوكرانيا.

ذلك أن صراعات الجيل الرابع سوف تنتهي بدخول لاعبين جُدُد، يختلفون عن أسلافهم بتفوّقهم الفكري السياسي الاستراتيجي، ناقلين معهم كل هذه الحروب إلى جيلٍ جديد من الصراعات، هو الجيل الخامس.

(١١)

أمّا الخصوصية التالية فهي تطوُّرُ دور الإعلام

كان للإعلام دائماً دورٌ، يتأرجح بين «الإخبار» و«التوجيه»، أي بين تأمين الخبر والتضليل. ويؤخذ على غوبلز[١]، المسؤول الإعلامي في الرايخ الثالث، أنه «اخترع» الإعلام المضلّل. فقد كان رسميّاً وزير البروباغاندا (Propaganda). هذا غير صحيح بالطبع، إذ يرجع التضليل في السياسة إلى عمر التاريخ، «فالحرب خدعة»! إلا أنّ الجديد في حروب الجيل الرابع هو الحاجة الماسّة عند كُلّ من المتنازِعين إلى حشد التأييد الشعبي، وهذا أمرٌ جديد، إذ إنَّ الموارد المطلوبة لممارسة الصراع لا يمكن الاستحصال عليها دون مشاركة واسعة من الجمهور. فالدولة، أو الإمبراطورية، تحتاج إلى التأييد الشعبي حتى تؤمّن استمرارية الدعم، وبالتالي، الجنود المتطوّعين والميزانية العسكرية. كذلك، فإن التنظيمات السياسية

(١) وزير الرايخ الثالث للإعلام بين ١٩٣٣ و١٩٤٥. اقرأ عنه في موقع «الحرب النفسية»:
www.psywarrior.com/Goebbels.html

التي تناضل من أجل حماية حقوقها بحاجة إلى إيصال أنباء نشاطاتها وعمليّاتها إلى مؤيّديها، وذلك أيضاً لتأمين استمرار حصولها على الموارد التي تحتاجها. إلّا أنَّ أوضح أوجُه الحاجة إلى التضليل هو العمليّات العبثيّة التي تقوم بها التنظيمات المتطرّفة، مثل تنظيمي «داعش» و«النصرة»، مثل قطع الرؤوس[١] وأكل الأكباد[٢] ونسف الآثار القديمة[٣]. فهي بذلك تؤمّن استنفار وتنظيم عناصر مهووسة ومريضة نفسياً، مستعدّة للقيام بأعمال إجرامية دونما رادع أو أخلاق. إنّها تُثير الغرائز الحيوانية الدفينة التي تنتظر، عند بعض الناس، المناسبة للظهور. ولا شكَّ في أنّها تؤدّي دوراً مناسباً للإمبراطورية، إذ إنّها تعزّز التأكيد، وبشكل استعراضي، على الحاجة إلى خدماتها العسكرية على الساحة الدولية. وتذهب بعض المصادر[٤] في تقييمها إلى درجة الزعم أن بين الإرهاب والإمبراطورية مصالحَ وتعاوناً وتفاهمات.

يكفي أن نستنتج من هذا الاستعراض السريع أنَّ طبيعة دور الإعلام قد تغيّرت عمّا كانت عليه في السابق. فقد تسارعت تكنولوجيات أدوات التواصل، فانتقلت من الهواتف الثابتة إلى المتنقّلة إلى الذكيّة في أقل من ثلاثة عقود. كما أنّ وسائل نقل المعلومة تطوّرت بسرعة، فتحوّلت من استعمال البريد (البطيء، أي ما يُسَمّى اليوم بريد السلحفاة Snail mail) إلى التلكس (Telex) إلى الفاكس (Telefax) إلى البريد الإلكتروني (email) إلى التواصل الشخصي بالصوت والصورة (voice and image) في أقلّ من أربعة عقود. ومع دخول الإنترنت بواسطة الحواسيب، ثم عن طريق الهواتف الذكيّة، أصبح التخاطب سهلاً، ولم يعد للكلفة تأثير في عملية التواصل، فأصبحت ضروريّةً أكثر مما كانت في أيّ وقت مضى. معنى هذا التوصيف

---

(١) انظر على سبيل المثال: http://leaksource.info/2014/11/16/graphic-video-islamic-state-claims-be-heading-of-former-u-s-army-rangeraid-worker-peter-kassig

(٢) الفيديو على هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Z_bCfgCEPRg&html5=1

(٣) عيّنات من هذه الجرائم: http://www.vetogate.com/1452399

(٤) وهي كثيرة، وهذه واحدةٌ منها:
http://www.clarionproject.org/analysis/muslim-brotherhood-isis-us-conspiracy

أنّ الإعلام قد تغيّر، على الأقل في ما يتعلّق بسهولة إرسال المعلومة. ذلك أنّ هذه السهولة قد سمحت للمعلومة أن تصدر عن مصادر ليست من حقل الإعلام. وكذلك، فقد أصبحت تصل إلى جمهور لم يكن يقرأ الصحافة من قبل. فَلِكُلّ مِهنة، تقريباً، عددٌ من مواقع الإنترنت ومواقع التواصل والنقاش، وبعضُها يتواصل تخاطُباً حيّاً، في مواضيع واختصاصات تهمّ مجموعات قد تكون صغيرة.

هذه الاعتبارات تشير إلى أنّ الإعلام لم يعد أداةً للإخبار أو التوجيه فحسب، بل أيضاً لحشد المؤيّدين وتأمين التمويل والتسليح، إضافةً إلى الصراع المنتظر بين المتبارزين على كسب الرأي العام. **لقد تحوّل الإعلام من أداة لنقل المعلومات إلى سلاح من أسلحة حروب الجيل الرابع الأساسية.**

(١٢)

أمّا الخصوصية الأخرى لحروب الجيل الرابع فهي أدواتها التكنولوجية

إنّ وسائل التواصل (التي وصفناها في الخصوصية الإعلامية) ليست إلّا واجهة مُصَغّرة مِن واجهات استعمال التقنيات الحديثة والتكنولوجيات التي تستدرجُها. ذلك أنّ الحلف الأطلسي، وهو أكثر الأطراف تطويراً لقدراته التكنولوجية، قد تحوّل إلى أحد أهمّ مُحفّزات التطوير التكنولوجي العسكري. والجديد في هذا أنّ أدوات النزاع قد اختلفت اختلافاً أساسياً.

لقد فاجأت بعض التنظيمات الإجرامية الإسلاموية المنطقة والعالم بتمكّنِها من الوسائل الاستعراضية لِبثّ المعلومات على شبكة الإنترنت، وقد امتدّت أدواتُها لِتَطال الهواتف الذكية. ونجحت بهذه الطرائق المتقدّمة في نقل الصورة التي ترغب في بثّها إلى الجمهور الذي ترغب في الوصول إليه، دون أيّ صعوبة. وبعض أهمّ أسباب ذلك سهولة استعمال تقنية مواقع الإنترنت وبساطة التصوير، وقِلّة الموارد اللازمة لتحضير هذه المادة وعرضها؛ إذ يكفي أن يتوفّر شخصٌ واحد من ذوي الكفاءات

الفنية المتوسطة حتى يُنتجَ عملاً بقياسات كبيرة وامتدادٍ عالمي. فالتصوير، الذي كان متعذّراً دون خبير مِن داخلِ المهنة، أضحى اليوم مُتاحاً ببساطة، حتى بواسطة الهواتف النقّالة. ويكفي إدخال المادّة المكتوبة إلى الحاسوب حتى يتم عرض الصفحات التي تنافس النوعية التي تنتجها أي مطبعة.

إنّ الطرف المُمَأسَس (أي أعضاء الحلف) في هذه المعادلة هو الذي يملك الإمكانات الأكبر، ويستعمل التكنولوجيا بشكل أكثر منهجية. فالقوات الخاصّة لم تعد بحاجة إلى عمليّة إنزال كُلّما أُتيحت لها فرصة تصفية «الإرهابي». فبمقدورها أن تستعمل طائرة دون طيّار، وأن ترسلها من منطقة إلى أخرى (مثلما تفعل يومياً في الصومال واليمن والباكستان وأفغانستان)، وتُديرُها بواسطة شاشة تحكُّم مثلما تُلعب الألعاب الإلكترونية على شاشات الحواسيب. وهكذا، فهي تتفادى أخطار الإنزال، وتحقق الهدف المرجو منها مهما تكن الكلفة. وإذا زُهِقت، بالمناسبة، أرواح الأبرياء، فكلفة المسألة لا تتعدّى بضع كلمات شرحٍ عن «الأضرار الجانبية» (collateral damage) التي تصاحب نجاح العملية؛ وإذا كان كاتبُ «التصريح الصحفي» شديدَ الأدب، سمح لعبارة الاعتذار أن تندسّ في ذيل الرسالة.

لا تنحصر تقنية القتل في استعمال الطائرات، فَبِالإمكان إرسال جرعة الموت بطريقة أخرى، إذا كان الهدف يستحقّ ذلك. فالمصانع والمواقع التي تستدعي العقاب، لكنها تستوجب استعمالَ كمية كبيرة من المتفجرات، قد تستقبل ذات ساعةٍ قنبلةً صاروخية موجّهة (من صنف كروز، مثلاً) قادرة على تدميرها، دون تعريض حياة جنود الإمبراطورية للخطر. والقنابل الطائرة هذه طويلة المدى، وتتمكّن من الملاحة الجويّة إلى مسافات تفوق ٣٥٠٠ كيلومتر، وتُسايِرُ تضاريس الجغرافيا محافظةً على ارتفاعها المنخفض، فتتفادى بذلك دفاعات الغريم وراداراته.

لا تتوقف التكنولوجيا عند هذا الحدّ بالطبع، فالإمبراطوريّة تقوم بتسجيل كل المكالمات الهاتفية التي تستطيع تسجيلها في العالم، وهي تُركّز، بالأفضلية،

على ساحات النزاع. وهذا يؤكد لنا أن داعش والنصرة والإرهابيين على أصنافهم ومشاربهم كُلُّهم مكشوفون للتنصّت الأميركي. وهذا يطرح، بحدّ ذاته، أسئلةً كثيرة عن وجود هذه التنظيمات، فهي، مثل كلّ التنظيمات، لا تستطيع أن تستمرّ في عملها دون تمويل وتجهيز ومواصلات. هذا يعني أنّ الإرهابيين لا يمكنهم أن يتهاتفوا ويتواصلوا، وأن يستلموا أموالاً، وأن يشتروا أسلحةً وينقلوها من مكان إلى آخر، دون معرفة الإمبراطورية وحلفائها. فالنظريّة التي تشجّع قبول «تلاقي المصالح» بين الإمبراطورية والإرهاب قد تجد في مثل هذه القرائن ما يشير إلى صدقيّتها.

وإذا كانت الإمبراطورية تتنصّت وتُسَجّل، فإنها ترى أيضاً وتصوّر وتخزّن. فالأقمار الصناعية المجهّزة بأدوات التصوير تستطيع رؤية التحركات العسكريّة على الأرض بمنتهى الدقة. فهي تلتقط الصورة العامّة، لكنها قادرة على «تعميق» النظرة (zoom-in) وتصوير التفاصيل. ولأنّ الأقمار الصناعية (يمكن أن تكون) ثابتة في الجوّ (geostationary) فوق المنطقة المقصودة، فإنّها تستطيع تسجيل التحركات العسكرية على الأرض عن طريق مقارنة الصُوَر وهي تصل على مرّ الثواني والدقائق. وهكذا، يمكن تصوير أرتال السيارات المجهّزة بالرشاشات الميدانية، بكل وضوح، كأنّها فيلم في صالة سينما.

إن هذه القدرات، التي لطالما أعلنت عنها وفاخرت بها الإمبراطورية، تطرح السؤال عن أرتال «داعش» وهي تتحرّك بين العراق وسوريا، وبعض هذه المناطق صحراوية، مكشوفة مثل راحة اليد. فكيف غابت عن شاشات طائرات «التحالف الدولي ضد الإرهاب»؟ وأخصّ بالذكر أرتالاً بِعَينِها كانت متوجهةً إلى تدمر، المدينة التاريخية المشهورة، بِنِيَّة تدمير آثارها كما فعلت في الموصل وغيرها؛ إذ إن من باب الغرابة أن نسجّل أن «داعش» نجحت في التحرك «تحت نظر» سلاح الجوّ الأميركي أو التابع للتحالف الدولي.

ومن خصوصيّات التكنولوجيا شُيوعها وسهولة الحصول عليها. فهناك في السوق

حوالى خمسين مليون قطعة من الرشاشات، من صنف الكلاشنيكوف. أمّا الهواتف المحمولة، فالأرقام عن تعدادِها تتبدّل متزايِدةً مع مرور الساعات، إذ أصبحت ضروريةً في كل مكان؛ حتى أنَّ الأهل يطلبون أن تُصاحِب أطفالهم في كثير من المجتمعات، لاسيما الصناعية منها. كل هذا، دون ذكر الإنترنت التي لم تكتفِ باختراق أكثر المنازل والمساكن في العالم، بل فتحت أيضاً باب المعلومات مُشرَعاً لتعليم مَن يرغب طرائق تركيب المواد الكيميائية المتوفّرة في الأسواق العاديّة وتوضيبها وخلطها حتى تصبح أسلحةً ومتفجّرات.

ولا يكتمل البحث في تكنولوجيّات الجيل الرابع من الحروب دون ذكر الأنظمة الماليّة التي تسمح «للإرهابيين» بالتعامل مع مُوَرّديهم وزبائنهم. «فَداعش» تبيع النفط العراقي والسوري. والمُشتري مجهول الهوية. وداعش والنصرة، بعد تصنيفهما «إرهابيّين» في مجلس الأمن وفي حلف شمال الأطلسي، تحاربان بأسلحة متطورة، لا يُشير أحدٌ إلى مصدرِها، ولا إلى طريقةِ دفع ثمنها. إنَّ في شبكة المال، كما سنرى، أعماقاً لا بدّ من سبر أغوارها.

(١٣)

ومن خصوصيات صراعات الجيل الرابع عولمتها

«فالإرهاب» لم يعد مقتصراً على الدائرة الجغرافية المحلّية أو الوطنية. لقد أصبح دوليّاً، ولهذا معانٍ تتعلّق بالإمبراطورية، مثلما تتعلّق بِغُرمائها. فجنود الإمبراطورية ليسوا فقط من جنسيّات الحلف. لقد بدأت واشنطن تعرض على الذين تقدّموا بطلب لنيل الجنسية الأميركية (دون أن يكون لديهم المؤهّل، بحسب الشروط، للحصول عليها، أو الذين تطول المدّة قبل أن يُسمَحَ لهم بالحصول عليها) أن يحاربوا في الجيش الأميركي مقابل نيلهم الجنسية عند عودتهم (أحياء). هذا ما ميّز قطاعات كبيرة من الجيش الأميركي في حرب العراق الثانية.

وقد رأينا كذلك كيف قررت واشنطن خصخصة القطاع العسكري، وقامت بتوقيع عقود مع شركات خاصّة للقيام بأعمالٍ كانت حتى تلك اللحظة مقصورةً على القوّات المسلّحة. وبدأت هذه الخدمات بعقود تموين، ثم تطوّرت لتشمل النقل العسكري والمستودعات، ثم توسّعت إلى «حماية الشخصيّات»، ثم إلى إدارة السجون، ثم التحقيق مع المساجين، فعمليّات القتال المباشرة. ولمّا كانت الشركات الخاصة غير مرتبطة ببلد معيّن، وكان ولاؤها مرهوناً للزبون، أي لمن يدفع المال، فإنها تُوظّفُ حيثما تجد المرتزقةَ الأفضلَ تدريباً والأرخص كلفةً. وهكذا فإنّ جنسيّة المحاربين المرتزقة قد تكون مِن أي قارّة، وأيّ دولة.

إنّ خصوصيّة العولمة أنّها تشمل أيضاً مناطق الاشتباك مع الغريم. فقد قرّرت الإمبراطوريّة، منذ فترة، أن تتحالف مع قِوىً محلّية تحارب عنها في الأقاليم التي ترتفع فيها إمكانية الإصابات الأميركية خلال الاشتباكات[1]. وهكذا فإنّها أخذت تُجنّد ما يُوازي المُرتَزقَة من القبائل أو المجموعات المحلّية. ومثلما تدفع لشركات المرتزقة، فإنّها تتعامل بالشكل نفسه مع القبيلة أو الجماعة المحلّية. وهكذا، فقد تشرذم نظام القبائل في الصومال بحكم انتقاء الإمبراطورية قبائلَ تتعامل معها ضد قبائل أخرى قررت أنَّ عليها محاربتها[2].

وفي كل دولة تتدخّل فيها الإمبراطوريّة أو حلفاؤها تتشرذم القبائل وتتقاتل، وتتذرّى المناطق والدول، وتعُمُّ الفوضى «الخلّاقة».

---

(١) في الحالة العراقية، انظر:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49371#VVdUR_BQ28A
وهناك نظرة مختلفة قليلاً، تتعلّق بالصومال، على هذا الرابط:
http://www.insightonconflict.org/2014/10/terrorism-sahel-fighting-enemy-within-within

(٢) خصّص هذا الكتاب أكثر من فصلين لليمن والصومال والعمليّات التي تموّلها وتشارك فيها القوات الخاصة الأميركية، ولعبة تأليب القبائل بعضها ضد بعض والأموال التي تُصرَف عليها:
Jeremy Scahill, Dirty Wars. الصادر بالعربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بعنوان «حروب قذرة»، جيريمي سكاهيل، ٢٠١٥.

(١٤)

ومن خصوصيات صراعات الجيل الرابع تزايد ضعف أنظمة الحكم

إن أحد مظاهر مناطق الصراع أنّ الدولة فيها ضامرة، يعمُّها الفساد وتحكمها المحسوبيّة، بعد أن تلاشت فيها مشاعر المواطنة والاجتماع الإنساني. إننا نتكلّم بوجه الخصوص عن دولٍ غالبية سكانها من المسلمين. ولأبناء هذه الدُول مشاكل لم يعالِجها زُعماؤها ووُجَهاؤها منذ زمن بعيد، وبقيت شعوبُها ترزح تحت ظروف سياسيّة اقتصاديّة غير مقبولة دون أن يحاوِل قادتها حلَّها.

ما هي الخصوصيّة التي ميّزت العالم الإسلامي حتى يكون مُرَشّحاً لكل هذه المخاطر وتكون أرضِيّتُه على هذا المستوى من التخلُّفِ والفساد؟ ممّا لا شكّ فيه أنَّ الأجيال المتعاقبة قد تعلّمت فقهاً وقراءاتٍ سياسيّةً وأفكاراً مُستوحاة من مفهومٍ مُشَوَّهٍ للإسلام. ولا شكّ في أنَّ الفقهاء الذين أسّسوا لهذا المفهوم قد بدأوا عملهم أيام احتلال التتار لبغداد، وما تلاها من ظهور الدولة البويهية (الشيعيّة)، فدولة السلاجقة (السنّية المتزامنة جزئياً والمتنافسة مع الدولة البويهية)، ثم دخول الأتراك العثمانيين إلى الساحة. والفقهاء، كغيرهم من البشر، لا يعملون في الفراغ، فهم يحاولون ممارسة مهنتهم وتأدية واجبهم في الظروف التي يعيشونها. إلا أنَّ ظروف المنطقة العربية تغيّرت بشكلٍ جذري بعد ألف عامٍ من الزمان. كانت مهمة الفقيه أن يدعم الحاكم وأن يحتمي به، كما كان يقول ابنُ خلدون. إننا في عالم يستوجب رصّ الجبهة الداخلية حتى نتمكّن من التصدي لمطامع الغير في أرضنا وخيراتنا. إلا أنّنا لسنا مُجَهَّزين فكرياً لذلك، وينقصنا أهم مُكَوّن للوحدة الوطنية، ألا وهو الفكر والولاء المشترك للوطن.

وفي الدول المتخلّفة، ومنها كثيرٌ من الدول العربية، بعضٌ من شخصيّاتها وعلمائها وأعيانها ومفكّريها يرفضون فكرة التمثيل الشعبي. وحيثما استُحدِثت مثل هذه المؤسّسات، فإنّها تُمنَع من ممارسة الرقابة السياسية (مثلما نرى في حالة أكثر

الممالك والإمارات العربية). ففي البحرين، مثلاً، لا يُسمَحُ للبرلمان بمُساءلة الحكومة عن ميزانيّتها أو سياستها الداخلية أو الخارجية. وفي الدول المتخلّفة الأخرى، التي كلّ مظاهر الديموقراطيّة ماثِلةٌ فيها، كأنّها تمثيليّة كُبرى، تُعطى الأفضليّة لمصالح المجموعات الثرية، أكانت ذات طابع إقطاعي أو قبليّ أو ديني أو غيرها (مثل حالة لبنان). طبعاً هناك أيضاً ذلك الصنف المؤسف، حيث يحكم البلد رئيسٌ نزيه وذو نوايا عظيمة، إلّا أنّه قد يتعلّم (أو لا يتعلّم) مبادئ الحُكم والسياسة بينما هو قابعٌ على كرسيّ السلطة. وهذا الصنف الأخير هو الأسوأ، إذ يتراءى له أنّه يَعمل من أجل بلده، لكنّه يكون، بالفعل، قد وقع في فخّ ثعالب الإمبراطوريّة دون أن يدري ذلك أو يعيه.

كلُّ هذه الدول تشكو من عجزها عن تقديم الخدمات لشعبها. نحن في مجتمع لم يعد بالإمكان فيه الكذب على الناس، ولا يؤدّي فيه تذويقُ الكلام أيّ دور غير الإمعان في كشف التقصير. وبسبب البطانة التي تكذب على الرئيس الكذّاب، فإنّ جهله بأوضاع الرعية يتنافس مع جهله بِخُبُوّ أهمّية مركزه في الدولة، ونقصان شعبيّته، وربّما احترامه، عند طبقات الشعب. أمّا استعمال القوّة وإرهابَ الشرطة فقد أصبح أقلّ جدوىً ممّا كان من ذي قبل. فقد زاد عدد السكان، وزادت معه مسؤوليّات الحاكم. ومع زيادة السكان من أبناء الشعب من الشباب، تحسّن مُستواهم التعليمي، وزادت معلوماتهم عن فنون الحاكم في إرهاب الشعب، ممّا مكّنهم من فهم آليّات هذا الإرهاب قبل حدوثه، فَتَحصّنوا، ولو جُزئيّاً، ضده.

إنّ مَلَكَةَ «الكذب المُجدي» التي يستعين بها الحاكم الفاشل قد استنفدت وسائلها وقدراتها وأصبح الحاكم مُجبراً على الاستمرار في الكذب، لأنّه غير قادرٍ على تنفيذ الوعود التي قطعها، والأهمّ من ذلك الوعود التي لم يقطعها (لأنَّ جهله قد أعماه عن معرفتها وذكرها). فالهوّة بين الحاكم والمحكوم أكبر مِن أن يعبرها جسر أو أن يردمها حلم. إن المنطقة التي تهمّنا قد بدأت تمرُّدَها على أنظمتها منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ومهما تكن الرُقع التي سوف تَعِدُ بِها أطرافُ التوسُّطِ «لتهدئة» الوضع في هذا البلد أو ذاك، فإن التمرّد الذي بدأ لم

يصِل بعد إلى نهاياته، ولم يحقّق بعد غاياته. وليس في الساحة من رادع قادر على إيقاف الانفجار. فالأكثرية العُظمى من الشعب، في كل هذه الدول، لا تزال عاطلةً عن العمل، لا تأكل حتى الشبع ولا تنام في مسكن لائق. وأسوأ ما في وضعها أنّها لا تأمُل شيئاً من قادتها. لقد أصبحوا عقبةً أمام الأمل. ومن شدّة اليأس، تهربُ عائلات بكاملها إلى الغرب، مُحاوِلةً عبور المتوسّط على خشباتٍ يرجون بواسطتها الخلاص. إنّ دولاً تهرب منها شعوبُها يأساً من قادتها لن تستطيع مواجهة التمرّد المقبل.

لم يبقَ عند بعض القادة إلّا الكذب باسم الدين. وهي ورقة أخرى في سلسلة الوعود. إلّا أنّ الصَدَقَة وعمل الخير والإحسان لا يمكن أن تحلّ محلّ حق المواطن في العمل وكسب الرزق، ولا تستطيع الوعود بالآخرة أن تعوّض العقاب الذي يمارسه القادة على شعوبهم في حياتهم على هذه البسيطة.

أما الدول الصناعيّة، فقد أدّى انحسار دور الحكومات فيها إلى استيلاء مجموعات متخصّصة على عناصر قرارها، كلٌّ واحدةٍ منها في مجالها. فلصِناعة السلاح مصالح مشتركة مع رجال المال ومؤسّساته، ممّا أدّى إلى خلق تحالُفٍ يصعُب فسخُه. ومن مصالح هذا التحالف أن تستمِرَّ الحروب من الجيل الرابع، فهي مصدر للرزق ولتعزيز نفوذه على الدولة، بينما يلاقي التأييد على المستوى المحلّي بسبب الحركة الاقتصادية التي تخلقها الحرب، ويبقى مُستوى الاعتراض عليه في المجتمع المحلّي محدوداً. ولا ينطبق ذلك على الولايات المتحدة وحدها، إذ تتلاقى مصالح هذا التحالف بمفعول العولمة مع صناعات السلاح الأوروبية ومراكزها المالية. فهي، كالقنوات، مفتوحةٌ على بعضها، تتلاقى وتتوازن وتتعاون. وعلى الشاكلة نفسها، تتلاقى مصالحُ الصناعات الزراعية لِتؤسّس لاحتكارات غريبة، مثل الملكية الفكرية لمُرَكّبٍ زراعي مُعَيّن يؤدّي تبنّيه إلى نكبة هذا القطاع في بلد من دول العالم الثاني أو الثالث[١].

(١) أدّت المِلكية الفكرية لإحدى الشركات إلى تقويض قطاعات زراعية كاملة في الهند، وإلى انتحار عدد كبير من المزارعين هناك، كما يمكن ملاحظته من هذين الرابطين: =

إنَّ الذي يظهر بوضوح من هذا الاستعراض السريع هو أنَّ صراعات الجيل الرابع تتعدّى حدود الاستراتيجيّات الميدانيّة، والصراعات العسكريّة العاديّة، إلى مستويات أخرى، سياسيّة بطبيعتها. إن تجلياتها على الساحة الدولية، والأدوات التي تستعملها، تستحقّ تصنيفاً خاصّاً في أجيال الحروب. ويمثّل عُمقُ وشُموليّة هذا الصنف الجديد من الصراع تَرَقّياً في عالم السياسة، بمعنى أنّه حَسَّنَ وركّبَ أساليبه وأدواته إلى طبقاتٍ مفصليّة جديدة. لهذا السبب، فإنَّ هذا الصنف من الصراع يستوجب تعمُّقاً في تفاصيله، وهذا هو موضوع الفصل المقبل في هذا البحث.

=

http://en.wikipedia.org/wiki/Farmers%27_suicides_in_India

http://rt.com/news/206787-monsanto-india-farmers-suicides

وهناك تقرير وجيه عن هذا الموضوع من منظمة الأغذية والزراعة الدولية، يمكن قراءته هنا:

www.fao.org/biotech/c6doc.htm

الفصل الثاني

المزيد عن حروب الجيل الرابع

تمهيد

قبل المباشرة ببحث تفاصيل الموضوع، علينا أن نبدأ بالإشارة إلى مبدأ من مبادئ التفكير، يعتمده فقهاء حروب الجيل الرابع الأميركيون. فهم ينظرون إلى «الإرهاب» كخطر أمني على الولايات المتحدة (وهذا صحيح بالطبع)، وأنه هو الذي يبتكر الطرق الجديدة في الحرب، وأنهم مضطرّون بالمقابل إلى ممارسة عملية بحثيّة لفهم طرائقه. وبهذا المعنى، نرى بحوثهم تتناول «تقنيات الإرهاب الجديدة» في فصل صغير، وتُفرِد الفصول الطويلة لوصف الردود الممكنة وفنونها وتقنياتها، التي يجب على الولايات المتحدة اعتمادها.

هذه الصورة ليست صحيحة بالطبع. فتقدّم تقنيات الحرب مسارٌ علمي يتطوَّر في مختبرات الدول الصناعية، في كاليفورنيا وغيرها، وليس في أزقة مقديشو في الصومال، أو حضرموت في اليمن. كذلك، فإنّ القوّات التي تجوب المحيطات، وتقرأ عيونُها الصورَ الحيّة التي ترسلها أقمارها الصناعية، وتغذّي الطاقة النووية محرّكات غوّاصاتها وحاملات طائراتها، لا تبلغها أيدي الإرهابيين. كذلك، فإنّ التصنيف الغربي «للإرهاب» بِطريقةٍ متسرّعة، وربّما مقصودة، ودون رؤية الفارق بين المجرمين قاطعي الرؤوس والمظلومين الذين يناضلون من أجل أبسط الحقوق

الإنسانية، يجعل فهم الطريقة الأميركية في تحليل حروب الجيل الرابع أمراً شديد الصعوبة. علينا أيضاً أن نشير إلى أنّ هذه البحوث هي، في نهاية الأمر، محاولات لتحديد أو لتصويب مسار السياسة الخارجية الأميركية وتحسين أدواتها. فهي، بنتيجة ذلك، لا تنظر إلى «الخطر الخارجي» بقصد التفريق بين أصنافه، وإن كانت متناقضة أو حتى متعادية فيما بينها. الهدف هو الاستعداد للرد على كل أصناف الأخطار الخارجية. والجغرافية التي تعني هذا الاهتمام هي مجموع المناطق التي فيها «مصالح» للولايات المتحدة الأميركية.

إنَّ الفرضيّة التي يعتمدها هذا البحث تختلف عن الدراسات المرجعية الغربية التي صنّفت أجيال الحرب الأربعة. إنّها، في رأينا، تعتمد على «بديهية» أنّ الطرف المبادر إلى تطوير تقنيات الحرب هو، في الأصل، وما زال، الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل لاحق حلفاؤها في حلف شمال الأطلسي وغيره من الأحلاف، وأنّ المعارضات المختلفة التي تواجه الولايات المتحدة، بغضّ النظر عن شرعيتها، تلهث لتلحق بتقنيات القوات المسلّحة الأميركية، وأنّها تنجح في بعض الأحيان، لكنّها تخفق في كثير منها. وفائدة هذه الملاحظة تكمن في قراءة النتائج. فليس مُجدياً، في نظرنا، البحث عن مجهر لتقصّي طرائق الحرب التي تتّبعها المنظمات المناوئة للقوات الأميركية. إنّ على من يريد فهم الصراعات بِجيلها الحالي وأجيالها المقبلة أن يدرس ما تخطّط له وتفعلُه القيادتان السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة، وليس التنظيمات المتخلّفة مثل داعش أو القاعدة أو غيرهما من الإرهابيين.

(ا)

إنّ لِتاريخ تكنولوجيا المعلومات أهميّةً خاصّة في استعراض الأحداث التي تهُمُّنا؛ إذ إنّ الأدوات المتوفّرة بين أيدي اللاعبين اليوم لم تكن موجودة في الماضي

القريب. وحقيقة الأمر أن الحقبة التاريخية التي تهمّنا مفصلية وانتقالية، فهي مفصلية لأنّها تُنهي حقبةً وتُدخِلنا حقبةً أخرى، وهي انتقالية لأنّ التكنولوجيّات الجديدة لم تستكمل تطوّرها بعد، ولم تخترق المجتمع العالمي وعاداته بعد، فهي لم تظهر أصلاً إلا في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، ولم يكن انتشارها في السابق يشبه مستوى تعميمها اليوم. ففي أواسط الثمانينيات فقط بدأت الحاسبات المحمولة (laptop) تدخل الأسواق. إلّا أنّ الإنترنت، وإن كانت مبدئيّاً موجودة منذ فترة طويلة في المختبرات المتقدمة، لم تصل الأسواق إلّا في التسعينيات، مُواكِبةً بذلك سقوط النظام السوفييتي من حيث تاريخ ظهورها، ولم تتطوّر في شعبيّتها وشيوعها إلّا بعد ذلك بعقد ونصف تقريباً. فالهواتف المحمولة، ثم الذكيّة، جعلتنا ننتظر بداية القرن الحادي والعشرين لنراها تخترق عالم الدول-الصناعي. أمّا الهواتف المشبوكة بالإنترنت فقد احتاجت إلى بضع سنوات إضافيّة لتجتاح الأسواق[1].

إنّ لهذه التواريخ دلالات خاصّة، إذ إنّها تتعامل بشكل مباشر مع التطوّرات المتعلقة بصراعات الجيل الرابع وتتزامن معها. وبِمَعنىً مُعيّن، فإن حرب العصابات التي خاضتها فيتنام والجزائر لا تختلف كثيراً، من حيث تركيبتها الاجتماعية وفكرها العسكري، عن ثورة الزنج[2] ضد الدولتين الأموية والعبّاسية منذ ١٥٠٠ سنة، ولا عن ثورة العبيد ضدّ الإمبراطورية الرومانية منذ ٢٠٠٠ سنة[3] قبلها، ولا بَعدها عن ثورتَي

(١) إن فقاعة «دوت كُوم»، التي انفجرت في آذار/مارس ٢٠٠٠، تمّ تجاوزها عام ٢٠٠٨، عندما أصبح الاتصال بالانترنت باستخدام الهواتف الخلوية أكثر منه عبر الكمبيوترات الشخصية. ففي كثير من أرجاء العالم المتمدن مقابل مستخدِم واحد للكمبيوتر هناك عشرة مستخدمين للهاتف الخلوي. انظر:
http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_the_Internet#Use_and_culture

(٢) إضافةً إلى تاريخ الطبري، يمكن مراجعة:
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D8%AC

(٣) Zvi Yavetz, Slaves and Slavery in Ancient Rome, Transaction Publishers, 1998.

غاندي[١] في الهند وماو تسي تونغ في الصين أي منذ ٧٥ سنة ثم ٥٠ سنة[٢]. فقد كانت كلّها تحرُّكات شعبية[٣] هدفها إنهاك السلطة المستبدّة عسكرياً واقتصادياً ورفع عدد ضحايا جنودها. صحيح أنَّ بعضَها أخفق وبعضها الآخر نَجَح، لكنّها، كلّها، تحرّكات تتشابه من حيث مبناها الفكري وسياسة تحرّكها، وإن اختلفت في طرق التنفيذ وفنون الاشتباك بين القوى الميدانية، أكانت مسلّحة أم لا.

إنّ الجديد في حِراكات الجيل الرابع هو أنّ التكنولوجيا قد ارتفعت في أولويات أنظمة العمل العسكري، وأنّ عنصر الوقت أصبح أكثر إلحاحاً. فحربا العراق الأولى والثانية وعمليات الإنزال والاحتلال في أفغانستان حدثت بطريقة تتميّز بالسرعة وبالإعلام المتزامن مع الحدث (أي الإرسال الحي، live). لقد فرضت التكنولوجيا نفسها وغيّرت المفهوم الإنساني للزمن فأصبح «أسرع» من ذي قبل. لقد أصبحت التكنولوجيا والزمن جزءاً من كلّ معركة، ومَنْ يجهل طريقة التعايش مع هذه الظاهرة يخسر جزءاً من معاركه أو قد يخسرها كلّها[٤]. والجديد أيضاً التناسق والتلاقح بين التكنولوجيا، والإحساس المُرهف لدى القيادة الأميركية بضرورة الإسراع باتخاذ

---

(١) على هذا الرابط مقال يشير إلى مفعول النضال اللاعنفي على الساحة السياسية الدولية:
http://www.san.beck.org/GPJ20-Gandhi.html

(٢) Mao Tse-tung, The Art of War, El Paso Notre Press, Special Edition Paperback (April 15, 2005).

(٣) انظر هذا المقال الذي يعالج سبع ثورات «للعبيد» في العالم، وهو شديد المُلاءمة مع موضوعنا:
http://www.history.com/news/history-lists/7-famous-slave-revolts

(٤) ولهذا الكلام أعداءٌ، فيُسارعون عادةً لذكر «الهزيمة» التي، حسب زعمهم، مُنيَت بها الولايات المتحدة الأميركية في العراق خلال حربها الثانية عام ٢٠٠٣. من المفيد أن يسجّل الباحث أهمية المقاومة العراقية للغزو الأميركي، وأن يصف أوجه نجاحها، إلّا أنه مهمٌّ بالنسبة نفسها أن يُميّز الباحث بين النصر التكتيكي والعملاني والاستراتيجي، وأن يتذكّر أنّ الجندي الأميركي قد خلّف وراءه الأدوات السياسية والقانونية والعلاقات الثنائية التي أدّت إلى ما نراه اليوم من عراق يتفكّك ويتقسّم. ثم عليه أيضاً أن يُحدّد لائحة اللاعبين على المسرح العراقي، ليكتشف أنَّ هناك مشاركين، على أعلى المستويات السياسيّة، لم يشاركوا في الحرب، لكنّهم شاركوا في تخطيطها وتوجيهها، ليس أقلّهم إسرائيل، وعليه أن يتذكّر أيضاً أنّ هذه الأخيرة لها برنامجها السياسي الخاص بها، وأنّه ليس متطابقاً مع أجندة الولايات المتحدة، وأنها قد ربحت حربها في العراق في نهاية المطاف.

قرارات سياسية استراتيجية على خلفية الفرص والأخطار الاقتصادية على الساحة الدولية، والفلسفية على الساحة الداخلية، كما سيتّضح لنا في هذا السياق. وقد بدأ هذا التيار الفلسفي الداخلي في السبعينيات، وواكب التقدّم العلمي، وسهّلَ التلاقح بين السياسة والاستراتيجية والتكنولوجيا بشكل متناسقٍ وسَلِس. إنَّ فَهم هذه التطوّرات الفكريّة جزءٌ رئيسيّ من فهم المسار نفسه، إذ إنّه يسمح للباحث أن يلقي نظرةً أشد وضوحاً على أحداث تلك الفترة التي تلاحقنا اليوم في حياتنا اليوميّة.

بطبيعة الحال، ليس من طموح هذا الفصل تغطية هذه التطوّرات كلّها، فهذا يتعدّى طاقة العمل الفردي ويخرج بالتأكيد عنْ حدود هذا البحث. إلا أنّ التذكير بعناوينه والإشارة إلى دوره أمرٌ أساسي. وبالنتيجة، فإن من غير الممكن التفكير في صراعات الجيل الرابع دون التذكير بأنها مُحَصّلةٌ لكل هذه التطوّرات. ذلك أنّه مهما حاولنا الإيجاز، فإن المسارات كلها تتلازم وتتزامن مع الفترات التاريخية الثلاث: الحرب الباردة، ثم الفترة الانتقالية التي استمرّت حتى إعلان «الحرب الأميركية على الإرهاب»، بعد ضربة نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر.

وبالضرورة، فإنّ غريم الولايات المتحدة يحتاج إلى معرفة مجالها الفكري والحضاري الجديد في هذه الفترة بالذات، وإلى فهم الدماغ المحرّك لاستراتيجية واشنطن، حتى يتمكّن من الدفاع عن نفسه. كذلك، فإنّ الذي يشعر بتماثل مصالحه معها وأنّه حليفها بحاجة إلى الدفاع عن موقعه كصديق، وألّا يضلّلَه جهلُه فتنزل مرتبتُه من موقع الصديق إلى مرتبة العميل أو «الزبون». فصديق الولايات المتحدة وعدوّها، كلاهما، بحاجة إلى فهم الظاهرة الأميركية الجديدة وفهم تصرّفات هذا البلد، الحاضر بشكلٍ طاغٍ على الساحة الدولية، والذي طالما تساءل الباحثون عن مبرّرات تصرّفاته.

(٢)

تطوّرات الفكر السياسي الأميركي

تميّزت الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠ بتوتّر العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. فهي مرحلةٌ خصوصيّتُها المنافسةُ الشديدة بين العملاقين. وبالنتيجة، انتهى الصراع بانحلال الاتحاد السوفييتي، لكن بعد مجهود أميركي أطلسي هائل. ثم تلتها فترةٌ سيطر فيها القطبُ الأميركي وحده على السياسة الدولية. ثم بدأت الحقبة التي تلت هجوم ١١ أيلول/سبتمبر (نيويورك، ٢٠٠١) مع انتقال الولايات المتحدة إلى مرحلة الحرب الدائمة «ضد الإرهاب».

مدرسة الحرب الباردة

ليس المقصود أن نعطي كلمة «مدرسة» معنى «المدارس الفلسفية»، أي الأنظمة الفكرية التي توجّه التخطيط السياسي، وإن كان التعبير يحمل بعضَ عناصرها. إن مقصدنا هنا هو مدرسة الممارسة. إننا نُشير إلى الدور الذي تؤدّيه الممارسةُ السياسية في تربية جيلٍ من السياسيين والضبّاط والدبلوماسيين والحقوقيين الذين شاركوا ثم تدرّجوا ثم فهموا وطوّروا ثم طبّقوا سياسات تعكس تصرُّفات الولايات المتحدة الأميركية ابتداءً من النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. إنّها مدرسة الممارسة، بمعنى اكتساب العلم، وبكل معانيها.

بدأت أولى مراحل هذا الصراع في خمسينيات القرن العشرين، وعرفت ضغطاً شيوعياً على الغرب تمثّل بعدد من الجبهات الناجحة. وكانت إحدى أهمّ هذه الجبهات **حركات التحرّر الوطني** التي تعمّمت على دولٍ كثيرة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وأدّى أكثرها إلى طرد الاستعمار الغربي[1] واستبداله، في كثير

(١) من أجل استعراض سريع لأكثر حركات التحرّر في العالم، انظر:
http://www.nationsencyclopedia.com/United-Nations/Independence-of-Colonial-Peoples-PROGRESS-OF-DECOLONIZATION.html.

من الحالات، بعلاقة «صداقة» مع الاتحاد السوفييتي. وشكّلت هذه الجبهة وحدها مجهوداً كبيراً وضغطاً لا يكاد يُحتَمل في أوروبا بصورة خاصة. فقد كان النظام الاقتصادي الغربي يعتمد على المستعمرات والمحميّات لاستيراد الموادّ الأوّلية بأسعار متهاودة واستخراجها بيد عاملة مقهورة ورخيصة. وأثّرت حركة التحرر الوطني في اقتصاديات أوروبا بصورة خاصة، وفي العالم الغربي بصورة عامة، وأصبحت أسعار المواد الأولية مُدرَجةً على جدول أعمال المنابر السياسية والاقتصادية الدولية، مثل مؤسّسات الأمم المتحدة (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما).

ثم إنّ الاتحاد السوفييتي، ولأسباب استراتيجية، قرر **احتلال أفغانستان[1] (عام ١٩٧٩)**، وذلك لدعم نظام محلّي صديق. يجب أن نتذكّر أن جغرافية الاتحاد السوفييتي، وخصوصاً منطقةً الدول الإسلامية في جنوبه، كانت قد وفّرت لموسكو الاستمرارية الجغرافيّة في آسيا حتى الصين. لذلك فإن احتلال أفغانستان لا يمكن إلّا أن يعني، على الأقل في القراءة الأميركية، رغبة موسكو في الضغط على حليفة الغرب الرئيسية في المنطقة، وهي الباكستان، ومحاولة الوصول إلى البحر من ناحية المحيط الهندي بواسطتها.

ثم إنّ إيران بدورها دخلت إلى المسرح الدولي، ليس بسبب قوّتها أو قدراتها الخاصّة، بل بسبب حدوث الثورة الإسلامية فيها. ذلك أنّها أفقدت الغرب قاعدةً من قواعده الرئيسيّة في المنطقة ونظاماً صديقاً مُطيعاً لرغباته وسياساته، كان قد أفرد له دوراً إقليميّاً مهمّاً. فقد كان نظام الشاه أحد أهمّ مُرتَكزات الغرب في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. وها هي إيران تخرج من بيت الطاعة، حاملةً معها خطر دعم المعسكر السوفييتي، إن لم يكن عن رغبة وقصد، فعلى الأقل لتوافق المصالح. إضافةً إلى ذلك، فإن الدولة الإسلامية الإيرانية الجديدة قد أفصحت عن نواياها

(١) للاطّلاع على تتابع الأحداث انظر: http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7883532.stm

منذ انطلاقتها، وأعلنت أنها تعتبر نفسها عدوّة إسرائيل، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة. كانت عناوين الثورة واضحة منذ البداية[1].

(٣)

لم يتطور الفكر السياسي الأميركي عن طريق كتابات فيلسوف مُعَيّن أو توجيهات مُرشِدٍ أو قائد، ولم يظهر فيها نابوليون أو بسمارك أو إسكندر. لقد طرأ التغيّر عن طريق عددٍ من مراكز التأثير، بعضها عسكري وبعضها أكاديمي وبعضها الآخر محصّلة التأثير المباشر الذي تمارسه مراكز القِوى الاقتصاديّة في البلد. لكنّ أحد أهمّ مصادر التأثير المباشَرة كان **الممارسة السياسية اليومية للحرب الباردة** مع الغريم الرئيسي، الاتحاد السوفييتي.

كانت **إحدى أولى المبادرات الأميركية** لمواجهة الكتلة السوفييتية هي زيارة الرئيس الأميركي نيكسون التاريخية للرئيس الصيني ماو تسي تونغ عام **١٩٧٢**. فقد سمحت لواشنطن أن تُحقّقَ نجاحاً استراتيجياً وأن تخلق شرخاً عميقاً في الجسم الشيوعي؛ كما سمحت للقيادة الصينية أن تتأكد من إمكانيات التنمية الاقتصادية الوطنيّة المُتاحة لها، وأنّ ثمة أبواباً كثيرة مُشرعة أمامها، وأنّ دروب التنمية لا تمرّ بصورة حصرية بموسكو. وقد استوجبت هذه المبادرة سنوات طويلة من العمل الشاق، وبالتأكيد من الجانبين، لتصوُّر النموذج الصيني الجديد كما نعرفه اليوم. **لكنّ الممارسة السياسية اليوميّة في واشنطن**، والمجهودات البحثية المتكرّرة والمتواترة عن الصين، والنقاشات التي صاحبتها بين الرئيس ومساعديه، والخيارات التي تمّ تدارسُها وانتقاؤها بين إمكانيّات مُتاحة كثيرة، حصرها الخبراء ووصفوها وعرضوها على الفريق الرئاسي وناقشوها. فهي بحدّ ذاتها **مدرسة سياسية من الدرجة الأولى**.

(١) انظر: Said Amir Arjomand, “Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective”, World Politics, Vol. 38, No. 3 (Apr. 1986), pp. 383-414; John Hopkins University Press; Article DOI: 10.2307/2010199; URL: http://www.jstor.org/stable/2010199.

ثم كانت التجربة الخارقة لقدرة التنظيم الأميركية على استنهاض العالم الإسلامي لحرب «المد الشيوعي الإلحادي» في أفغانستان. فقد بدأت حركة المجاهدين بالظهور في الميدان العسكري ابتداءً من العام ١٩٨٠، أي بعد بضعة أشهر من الاحتلال السوفييتي. على الباحث أن يتذكّر أن الولايات المتحدة، التي كانت قد خرجت للتوّ مهزومةً من فيتنام، تمتلك الخبرة التي اكتسبتها في حربها هناك، والرغبةَ الجامحة للانتقام من «الذي سبّب هزيمتها»، وهو الاتحاد السوفييتي. كذلك، فإنّها تملك أيضاً أدوات قتال جديدة لم تكن موجودة من قَبل (مثل كتيبة القبعات الخضر، التي عرفناها في الفصل الأوّل). وزادت خبرة واشنطن بتعرُّفِها إلى الإسلام المتطرّف القادر على طرائق من القتال لا عهد لها بمثلها من قبل. كانت التجربةُ الأميركية في **أفغانستان، من جديد، مدرسة بحدّ ذاتها**، أي عملية مُمارسةٍ يوميّة. فقد كان على القيادة السياسية أن تنسّق مع المملكة السعودية وباكستان وتركيا. كان من الضروري أن تصبّ هذه القنوات في مجرى واحد، مُنَسّقٍ وسَلِس. هذا يعني صياغات سياسية لمواقف مُشتركة، بعضها ثنائي، مع كل واحدة من الدول المشاركة، وبعضها جماعي، مثل المواقف المشتركة مع دول حلف شمال الأطلسي.

كان من الضروري لواشنطن أن تأمر بإجراء البحوث والتحليلات التي تتيح شرح المواقف لهذه الجمهرة المتنوّعة من الحلفاء على اختلاف مشاربهم ومستوياتهم. وكان على هذه التحليلات أن تصل إلى مركز القرار السياسي (والعسكري طبعاً)، وأن تختار القيادة المركزية في واشنطن ما تراه مناسباً بين كل هذه الخيارات، وأن تنسّق مع قراءات شركائها الأوروبيين وحلفائها في الدول الإسلامية (مثل السعودية وباكستان وتركيا). لم يكن دور الرئاسة الأميركي سهلاً، أو مجهوداً قصيراً أو حدثاً معزولاً، بل كان مجهوداً يومياً مستديماً يستوجب التلاقي مع عدد كبير من الخبراء والدبلوماسيين والرؤساء والملوك والضباط والعسكريين. كان التعامل مع العقليات والثقافات المتعددة والمختلفة، المتحالفة معها، عملية صعبة، إذ إنّ كل شريك كانت لديه مجموعة مختلفة من الأسباب للمشاركة في الحرب، وكان على الإدارة الأميركية

أن تؤقلِم كل قرار ليتناسب مع مصلحة الطرف المقابل الذي تتعامل معه، دون أن يسبب ذلك خلافاً مع الحليف الآخر. كانت هذه الحركة السياسية النشطة مدرسةً كبرى للقيادة السياسية الأميركية، لكنها أيضاً مكتبةٌ من البحوث التي أُنتجت في هذه الفترة، وتيّارٌ فكريٌّ كثيف شارك فيه مئات المفكّرين والباحثين والعلماء.

ولا يمكن لهذا البحث أن يكتمل دون ذكر «مدرسة العمليّات السرية» التي يتعلّم منها الرئيس الأميركي وفريقه الحاكم على أعلى المستويات، والتي تؤثّر، في نهاية المطاف، على المسار السياسي العام في واشنطن. ففي العام ١٩٧٣ تدخّلت المخابرات الأميركية في التشيلي وأزالت الرئيس المنتخب سلفاتور أللندي (Salvator Allende)، الاشتراكي المنحى. لم يكن أللندي شيوعياً، إلا أنّ الإدارة الأميركية، التي تعوّدت أن تتعامل مع أميركا اللاتينية في ضوء عقيدة مونرو[١]، قررت التدخل عسكرياً ومساعدة أحد الضباط على قلب نظام الحكم[٢]. وبعد الانقلاب على النظام مارس الجنرال بينوشيه سياسةً إرهابيةً تعسّفية[٣]. ودام التنكيل فيها فترةً طويلة (بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٨)؛ وراح ضحيّته آلاف المواطنين التشيليّين، منهم مَن تمّ اغتيالُه في الشوارع، ومنهم في السجن، ومنهم مَن اختفى دون أثر. وقد اعترفت السي آي إيه فيما بعد بمشاركتها في الانقلاب وما تبعه من عمليات ضد الشعب التشيلي[٤].

(١) وهي العقيدة التي تعطي الولايات المتحدة الحق في التدخّل في شؤون أميركا اللاتينية والتي أُعلِنت عام ١٨٢٣. للاطّلاع مراجعة:

https://history.state.gov/milestones/1801-1829/monroe.

http://www.history.com/topics/monroe-doctrine l

(٢) انظر: http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2013/09/augusto_pinochet_s_cia_backed_coup_against_salvador_allende_chile_s_9_11.html.

(٣) أوغوستو بينوشيه (Augusto Pinochet)، حكم بين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و١١ آذار/مارس ١٩٩٠.

(٤) http://nsarchive.gwu.edu/news/20000919/

تترابط الأحداث الدولية بطرائق قد لا تخطر على البال، إلّا أنّ الحياة اليومية تفرض نفسها على المسؤولين السياسيين وتطلبُ إليهم اتخاذ قرارات فورية. ومن أهمّ هذه الأحداث أن الشعب الفرنسي انتخب المرشح فرانسوا ميتران (François Mitterand) إلى كرسي الرئاسة حيث حكم بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٥. لم يكن الرئيس الجديد مرتاحاً في منصبه الجديد، بل كان، على العكس، قلِقاً قلَقاً شديداً من أخطار هذا الانتخاب، عليه شخصيّاً وعلى فرنسا بصورة عامة؛ خصوصاً وأنَّ أصوات الشيوعيين كانت قد ساهمت بانتخابه، وأنه وعد الحزب الشيوعي بعدد من المقاعد الوزارية في الحكومة العتيدة. لم يكن مرتاحاً لأنّ النموذج التشيلي كان لا يزال حيّاً، ماثلاً أمام عينيه، وممارسات إرهاب الدولة في هذا البلد كانت لا تزال موضوع الصحافة الفرنسية اليومي، بخاصّة في باريس. فمَن يضمن أن يمتنع الأميركيون عن معاودة تدخّلهم في فرنسا مثلما فعلوا في التشيلي؟ ولم يكن ميتران مرتاحاً لأنّ الحزب الشيوعي الإيطالي كان أيضاً قريباً من الفوز في الانتخابات، وبالفعل، فقد تدخّلت المخابرات الأميركية بأساليب شتّى ومُخيفة، لمنعه[١].

لذلك، فعندما صادف ووقع في يد فرنسا جاسوس روسي، ونجحت المخابرات الفرنسية في تجنيده، لم يتردّد ميتران في التودّد إلى الرئيس الأميركي ليحمي ظهره من أخطار التدخل الأميركي[٢]. إلا أنّ الرئيس الفرنسي الجديد في هذه الظروف الخطرة، المتألقة بإمكانياتها في آن، والتي تحمل معها المخاطر والفرص الكبيرة، بذل وسعه للتقارب من واشنطن. وبالرغم من تردد الرئيس الأميركي، إلا أنه نجح في توثيق صلاته مع الرئيس رونالد ريغن (بدايةً بواسطة نائب الرئيس جورج بوش، الأب، الذي كان، بدوره، قد شغل منصب رئاسة وكالة المخابرات المركزية). ونتج

(١) لمزيدٍ من التفصيل انظر:
William Blum, Killing Hope: Us Military And Cia Interventions Since World War 2, Common Courage Press, 2003.

(٢) Vladimir Vetrov, Farewell: The Greatest Spy Story of the Twentieth Century, Collection of docu-. ments, 1981-1982

عن ذلك، فيما نتج، تغيير جذري لسياسات فرنسا، وتحوّلها من خطّها الديغولي إلى خطّها الأميركي الجديد، مع عودة فرنسا إلى حلف شمال الأطلسي بشكلٍ كامل ومنضبط. وكان لهذا التغيّر في السياسة الفرنسية مفعول استراتيجي بحاجة لبعض الشرح، ولو بمنتهى الإيجاز. فالمنطقة العربية كانت من أكثر المناطق تأثّراً بهذا القرار.

منذ هذا الحدث، تمحورت تجربة التعاون الفرنسي ـ الأميركي حول موضوع تضليل القيادة السوفييتية، وإقناع موسكو بشراء أجهزة وقِطَع إلكترونية من الغرب، وتشجيعها على منافسة واشنطن في الميدان العسكري التكنولوجي المتقدم (High technology). وكانت روسيا تشعر بشيء من الارتياح المالي بسبب المدخول الذي كانت تحقّقه من بيع الغاز عبر أنابيبها إلى ألمانيا وفرنسا بالعملة الصعبة. وهكذا بدأت منافسة أميركية ـ سوفييتية حملت اسم «حرب النجوم»، صرفت عليها روسيا أموالاً طائلة لتشتري إلكترونيّات ملغومة من الغرب، لا تعمل إلا لفترة قصيرة، ويعطّلها خبراء الغرب عندما يشاؤون، عن بُعد. المهمّ في هذه المغامرة المثيرة أنّها كانت **مدرسة للقيادات في الحلف الأطلسي**، بقيادة واشنطن، في علم التضليل. والمطلوب تضليلُه كان أحد القطبين الرئيسيين في العالم. ولن ينجح أحد بتضليل دولة عظمى عن طريق تذويق الكلام والشكليّات السطحية. كان على الفريق القيادي في واشنطن أن يتعلّم الكثير حتى ينجح في اتخاذ القرارات الصائبة القادرة على إيصال أفكار واقتراحات تحمل المصداقية. هذه **مدرسة أخرى للفكر السياسي الأميركي**.

لذلك، فإنّ بالإمكان القول إن سقوط الاتحاد السوفييتي كان، بالتأكيد، نتيجة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين النظام الشيوعي والنظام الغربي. إلا أنّ ذلك لم يكن السبب الوحيد. فهناك مدرسة فكريّة نشأت في تلك الفترة، شارك فيها المئات من الخبراء والسياسيين والعلماء والقادة والدبلوماسيين، أنتجوا طرائق ووسائل وتكنولوجيّات وتطبيقات أميركية ناجحة لم يكن يُتيحُها النظام الدكتاتوري في موسكو، الذي كان متقوقعاً في حلقة قرارٍ ضيّقة وسرّية.

وهكذا أصبحت أميركا القطب الوحيد في العالم، وأصبحت واشنطن مركز كل

القرارات. وما هي القرارات التي يمكن أن تصدر عنها، وقد تخرّج قادتُها، أصحابُ هذا القرار، من المدارس الميدانية التي قرأنا بعض عناوينها؟

بالمُحصّلة، يمكننا بالتأكيد ذكر ثلاثة شعارات يسمعها كل من يرغب ومن لا يرغب في سماعها في شوارع أميركا وأكاديميّاتها، وهي: القرن الأميركي الجديد (American Century) الذي يشير إلى رغبة أميركا في أن تحكم العالم في القرن الحادي والعشرين، والقيادة الأميركية (American Leadership) التي تشير إلى أنّ الدور القيادي في العالم يعود للأميركي لا لغيره؛ وأخيراً وليس آخراً، مهمّة بناء الأمم (Nation building)، التي تؤكّد أن تصوُّر، ثم تخطيط، ثم تنظيم أنظمة الحكم في الدول التي تهمّ واشنطن، وطرائق إدارة هذه الدول، هو اختصاص أميركي. فالقرن الحادي والعشرون يحتاج إلى القيادة الأميركية. وعلى أميركا أن تساعد الدول لكي تتعلَّم منها طريقتها الناجحة في القيادة، فالقيادة علم وفنٌّ أميركي لا يجاريها فيهما أحد. هذه مبادئ، على العالم قبولها، وهم، أي الأميركيون، يعملون على أساسها. كل الفكر السياسي الأميركي اللاحق مبني على هذا الإحساس، فهو يشكّل أرضيّة التوجّهات الأميركية على الساحة الدولية. إنّها الخلفية غير المُعلَنة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية غير الرسمية.

لم تتوقّف الحرب الباردة في إنجازاتها عند حدّ النصر في الصراع مع الغريم، فقد تعدّت ذلك إلى مستوىً آخر من التنسيق مع الشركاء الأوروبيين. فبعد إذعان فرنسا للخط السياسي الأميركي أيّام ميتران، واكتمال شروط النصر الأميركي، ربطت واشنطن السياسة الأوروبية عامّةً بالقاطرة الأميركية وسَيّرتها على سِكّتها. لم تنتصر واشنطن على فرنسا بابتزازها «الخَطّ الفرنسي الاشتراكي» فحسب، كما رأينا سابقاً، إنّما تجاوزت ذلك إلى مستوى إعادة تفسير مشروع الوحدة الأوروبية. كانت أوروبا فكرةً حُبلى بالطموحات العظيمة، وكان مفكّرو أوروبا يحلمون بتعميم نموذجهم السياسي الاقتصادي، ومنافسة الولايات المتحدة على أساسه. كانت عمليّة إصدار اليورو مساراً طويلاً مفعماً بالأمل في السيطرة على جزء من التجارة الدولية، إلا أنّ

انتهاء الحرب الباردة أعاد توجيه هذا الطموح، وبدأ التأثيرُ السياسيّ الأميركي يظهر جليّاً في القرار الأوروبي. فقد بدأ الضغط الأميركي على منظومة الاتحاد الأوروبي لقبول دول شرق أوروبا ومكافأتها لخروجها من الاتحاد السوفييتي.

وهكذا ارتفع عدد هذه الدول من ست إلى ثمانٍ وعشرين في فترة قصيرة وغير محسوبة(١)، وأصبحت قدرة بروكسل على رفع المستوى الاقتصادي للأعضاء الجدد أكبر من طاقة موازنتها. وتتابعت النتائج والمؤثّرات، وأثّرت الطريقة الأميركية في القرار الاقتصادي، فاستدانت أوروبا وتأثّر اليورو وارتبط اقتصاد اليورو، بنتيجة الأمر، بالعملة الخضراء. ثم بدأت بوادر الضغط على مؤسّسات الضمان الاجتماعي الأوروبية، وبدأ معها صراعٌ جديد مع التيّار المتأثّر بالنهج الأميركي. وما زال هذا الصراع على أشده، يتنازع فيه الخطّ السياسي الأوروبي الأصيل مع الخط المتأثّر بالفكر الأميركي الجديد. إنها معركة هويّة، وصراع على القرار المستقبلي في أوروبا.

كان الصراع الفكري مع أوروبا عملية شاقّة، فقد استوجبت إعادةُ صياغةِ سياسات الدول الأوروبية مجهوداً بحثيّاً أميركيّاً هائلاً. إلا أنّ الأفكار لا تكفي. كان على الإدارة أن تعمل على اختيار وتدريب جهازها الدبلوماسي المتخصص، القادر على إقناع زملائه الأوروبيين، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مصالح كل دولة عن الأخرى، والفوارق التي تميّز بين هذه السياسات، والاستفادة من كل تفصيلٍ مُتاح لترجيح القرينة المقنعة. فالمجهود الدبلوماسي كان عظيماً، وساعد في إنجاحه استنفار كل أصدقاء أميركا في القارة القديمة ودعمهم وتوجيههم حتى يؤثّروا، كلٌّ في مجاله.

إنّها بلا شك مدرسة أخرى فرضتها الممارسة على المؤسسات الفدرالية في الولايات المتحدة الأميركية.

---

(١) بخصوص هذا الموضوع راجع موقع المفوّضية الأوروبية:
http://ec.europa.eu/enlargement/policy/from-6-to-28-members/index_en.htm

(٤)

تطوّرات الفكر الاستراتيجي منذ ثمانينيات القرن العشرين

كان على مجموع هذه المؤثّرات والتيارات والاعتبارات أن تنصهر في سياسة واضحة المعالم ترتبط بها استراتيجيات دقيقة وواضحة، وكان من الطبيعي أن تقوم شخصيّات أميركية بصياغة هذه التوجّهات، كلٌّ على طريقته وفي مجال اختصاصه. وكان للمحافظين الجدد بالذات دورٌ رئيسي في تطوير أفكار وعقائد المؤسسات السياسية والعسكرية في العاصمة الأميركية واشنطن. ورغم صعوبة توضيح كل الخيوط التي أدّت إلى هذا التحوّل ورصد اتجاهاته، فإن من الضروري تسجيل الحد الأدنى والأساسي من هذه التطورات.

من بريجينسكي إلى رامسفيلد وتشيني

ربّما كان بريجينسكي أحد أهمّ المفكرين في موضوع الاستراتيجية الأميركية على الساحة العالمية. تسلّم بريجينسكي (Zbigniew Brzezinski) مركزه مستشاراً للأمن الوطني الأميركي في فترة رئاسة جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) ثم أصبح وزيراً للدفاع. وقد كتب، فيما بعد كتابين فَريدين يُعتبران محطتين في الفكر الاستراتيجي الأميركي[١]. أمّا الشخصيّة الثانية التي تركت أثرها في الساحة الدولية فهي الثنائي المؤلف من دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) وديك تشيني (Dick Cheney). فقد تسلّم رامسفيلد موقع وزارة الدفاع الأميركية مرّتين، الأولى في عهد الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٥-١٩٧٧)، والثانية، وهي الأهم، في عهد الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٦). إلا أنّه كان قبل ذلك كبير موظّفي البيت الأبيض (١٩٧٤-١٩٧٥)، وقبلها سفيراً لأميركا في حلف شمال الأطلسي (١٩٧٣-١٩٧٤). ويمكننا القول إنه عايش الفترة الانتقاليّة، من أيام الحرب

(١) الكتابان هما: The Grand Chessboard (Basic books,1997); Strategic Vision: America and the crisis of global power; Basic books, 2013.

الباردة إلى سقوط الاتحاد السوفييتي ثم تَصدَّرَ الأحداث عندما استباحت الولايات المتحدة الساحة السياسيّة الدوليّة وأعلنت «الحرب الدائمة ضد الإرهاب». ولا يمكن ذكر رامسفيلد دون الإشارة إلى زميله وشريكه في كل حياته السياسية، ديك تشيني. وفيما أدّى رامسفيلد دور المُصلح في المؤسسة العسكرية، كان دور تشيني سياسيّاً بامتياز.

بدأ تشيني حياته السياسية في عمق التيار اليميني للمحافظين الجُدد. ثم نجح في انتخابات الكونغرس وتدرّج إلى أن أصبح وزيراً للدفاع بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، وبهذه الصفة أشرف على العملية العسكرية في العراق لتحرير الكويت، المعروفة أيضاً بحرب العراق الأولى. ثم تسلّم رئاسة شركة هاليبرتون (Halliburton) أيام الرئيس كلينتون (بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠)؛ وهي بالذات الشركة التي أصبحت فيما بعد إحدى أهمّ شركات المرتزقة في العالم، بالذات في الفترة التي أصبح فيها نائباً للرئيس بوش الابن (أي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩).

كان على الولايات المتحدة، التي كانت تتعامل وتتنافس مع الاتحاد السوفييتي وتناوشه وتحاربه في قارات الأرض الخمس إضافةً إلى القطبين الجليديين، الشمالي والجنوبي، أن تستحدث لنفسها تصوُّرات سياسية كونية تؤسّس لسياستها الخارجية، مع ما يصاحب ذلك من أنظمة فكرية عسكرية. وبالرغم من أنّ التاريخ الفكري العسكري الغربي حافل بالمفكرين، إلا أنّ بريجينسكي كان أحد المؤسسين للسياسة الأميركية المبنية على المؤثّرات الجغرافية، أي الجيوستراتيجية (Geostrategy). وقد شرح في كتابه «لعبة الشطرنج الكبرى» (الذي نشره عام ١٩٩٧) نظريّته عن المنطقة الجغرافية الممتدّة من أوروبا إلى آسيا على المحيط الهادئ. وأهميّةُ هذه المنطقة أنّها أكبرُ مساحةٍ جغرافية على وجه الأرض، وهي متكاملة في امتدادها. وتتمثّل نظريّته في أنّ الدولة (أو الحلف) التي قد تسيطر على كل هذه المساحة سوف تسيطر بالتأكيد على العالم كله.

وفي فترة الحرب الباردة كان الاتحاد السوفييتي يسيطر على كلّ المنطقة الواقعة

بين برلين، في أقصى الغرب، والساحل الصيني في أقصى الشرق. وقد منعته الحرب الكوريّة من الامتداد جنوباً إلى كوريا الجنوبية ومنها إلى البحر، إذْ بقيت هذه الأخيرة في دائرة التأثير الأميركية، فاكتفى بنفوذه على كوريا الشمالية التي كان يرأسها كيم إيل سونغ[1]. وكذلك، فإنّ الدول الواقعة من تركيا حتى الهند، أي الحزام الجنوبي لمنطقة أوراسيا، بقيت خارج نطاق تأثيره، أكان ذلك بسبب انضمام بعضها إلى الحلف الأطلسي، مثل تركيّا، أم بسبب تحالفاتها المباشرة مع واشنطن، مثل باكستان، أو بسبب التحاقها بمجموعة «مستقلّة» كمجموعة دول عدم الانحياز، مثل الهند. تلك كانت سياسة «الاحتواء» التي مارستها واشنطن منذ بداية الحرب الباردة في خمسينيات القرن العشرين. والنظرية التي يقدّمها بريجينسكي تتعلّق بتوضيح هذا التصوّر واقتراح البدائل. ومن جملة هذه البدائل عمليّة اختراق الجدار السوفييتي وزرع إسفين في وسط المنطقة الأوراسية ومحاولة تفكيك الاتحاد السوفييتي. وهو ما فعله وزير الدفاع الأميركي كيسنجر والرئيس نيكسون، عندما أنشأت الولايات المتحدة علاقاتها الجديدة مع الصين، كما رأينا. والبديل الآخر هو أن تحتل أميركا أفغانستان، بهدف تقسيم المنطقة الأوراسية، وخلق رأس جسر أميركي دائم الحضور في وسط أوراسيا. صاحبت الاحتلال، بالطبع، رزمة من العمليّات الاقتصادية، تمثّلت في اتفاقات نفطية ومشاريع مد أنابيب لنقل الغاز إلى أوروبا، وغيرها من المبادرات. وسوف نتعرّض لخطوطها العريضة لاحقاً في هذا الفصل.

المهمّ أن نتذكّر أنّ الأفكار لا تنتظر أنْ تُنشر في الكتب حتى تصبح سياسةً يُعملُ بها. فقد كانت هذه الأفكار قيد التداول في اللجان السياسية، وبين الخبراء، وفي محاضرات الكلّيات العسكرية، وفي مراكز البحوث والمجالس الاستشارية الدورية والدائمة حول مكتب الرئيس الأميركي. ولا شك في أن أعلام السياسة الأميركية تأثّروا كلُّهم بعضهم ببعض، خصوصاً هنري كيسنجر وبريجينسكي ورامسفيلد وتشيني. وما نتذكّره من بريجينسكي هو سياسة الأوتاد ومراكز الحضور الأميركية

(١) راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_leaders_of_North_Korea

في الأماكن الحساسة على الجغرافيا «الأوراسية»، والتي نشهد ملامحها اليوم، ماثلة للعيان وواضحة وضوح الشمس.

علينا أن نتذكّر أيضاً أنّ هذه المدرسة الفكرية لا تقبل أن تكتفي برؤية المشاكل ماثلةً أمامها وأن تستكين وتنتظر وتكتفي بالتحليل. إننا أمام شخصيّات سياسية فكرية عايشت بيرل هاربور(١). فهي شخصيّات ترفض المفاجآت، وسريعة في ردود أفعالها على الأحداث. وقد عبّر لاحقاً دونالد رامسفيلد عن ذلك رافضاً المفاجآت بقوله في سياق الحرب على الإرهاب(٢): «لا نريد أن نُفاجأ ببندقية تحمل سلاح الدمار الشامل». إنّ أفكار رامسفيلد سوف تظهر بصورة أشدّ وضوحاً عندما نراجع القرارات التي اتّخذها، والتي تعكس هذا الصنف من التفكير.

وسوف نرى بصورةٍ عامة نتائج هذا الفكر وهذه الطريقة في التفكير عندما نبحث في تفاصيل صراعات الجيل الرابع، لاحقاً في هذا الفصل.

(٥)

ظاهرة توفلر وفكر «التحدّي التقني»

قد لا يُعطي كُلُّ الباحثين ألفين توفلر(٣) أهميةً كُبرى، إلا أنّه كان من الأوائل الذين اهتمّوا بدراسة ظاهرة الإنسان الذي يعايش التحوُّلات التكنولوجية ويتأقلم أو لا يتأقلم معها. نَذكُره لأنّه فتح الباب مُشرَعاً لبحوث أخرى كثيرة تناولها المفكّرون

(١) الإشارة هنا إلى الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور (Pearl Harbour) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١. انظر: http://www.history.com/topics/world-war-ii/pearl-harbor

(٢) للاطلاع على كلمة دونالد رامسفيلد باللغة الإنكليزية، انظر:
http://www.brainyquote.com/quotes/authors/d/donald_rumsfeld.html#9rf1A1HUPqAaj5cF.99.

(٣) كَتب ألفين توفلر (Alvin Tofler) عدداً من البحوث نُشرت بشكل واسع، أهمُّها: Future Shock, Bantam, Reissue edition, 1984; Powershift: Knowledge, Wealth, and Violence at the Edge of the 21st Century, Bantam First, Edition edition, 1990.

والكُتّاب فيما بعد بشكل منهجي. فقد كان من أوائل مَن فكّر في المجتمعات ما بعد الصناعية (Post Industrial Age) واستنتج أنّها تتحقّق عندما تتدنّى نسبة السكان في القطاع الزراعي إلى ما دون ١٥ بالمئة. كما أنه حلّل بمستوىً عالٍ من الوضوح الهوّة التكنولوجية بين الدول والمجتمعات، وداخل المجتمع الأميركي. علينا أن نتذكّر أنه كتب في هذا الموضوع برؤية واضحة حوالى عشر سنوات قبل أن تَتَعمّم الإنترنت في المجتمع كما حصل فيما بعد. وأخيراً، فإنّه أحد أوائل مَن فكّر بصدام الحضارات، الذي لا بد أن يحدث عندما تتلاقى الشعوب المختلفة، في أماكن عمل مشتركة، وعلى نطاق واسع. واستطاع تصوّر هذا المشكل قبل أن تصبح الإنترنت حاضنة لتلاقي الثقافات والحضارات وتنافرها وتلاقحها والتقائها واختلافها.

يأتي دور توفلر الفكري في الوقت الذي كان فيه المفكّرون السياسيّون الأميركيون يطوّرون تصوُّراتهم ويتحسّسون طريقهم نحو العالم الخارجي، والأسلوب الأجدى للدفاع عن مصالح بلدهم، الولايات المتحدة. وفي هذا الخضمّ، والأرجح دون أن يدري، أكّد دور أميركا المتفوّق في العالم، إذ إنّ اقتصادها قد بدأ ينتقل من المرحلة الصناعية إلى اقتصاديات ما بعد الصناعة، أي اقتصاد المعرفة. وفي تشخيصه، كان بالتأكيد صائباً. وقد وجد فلاسفة التفوُّق الأميركيون في اقتصاد المعرفة خصوصيّةً جديدة تدعم اتجاههم.

(٦)

مدرسة شيكاغو والفكر الاقتصادي

لم تكن التيّارات الفكريّة الإنسانية والسياسية والعسكرية التي صاحبت الحرب الباردة ممكنة دون أن ترافقها وتواكبها أفكارٌ أخرى تُوَجّه اقتصادها. كان العَلَم الفكري الاقتصادي الذي سيطر على النصف الأوّل من القرن العشرين هو جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)، (١٨٨٣-١٩٤٦). يتميّز فكر كينز بدعوة

الدولة إلى التدخُّل في الاقتصاد لِحلّ مشاكل البطالة وتحفيز الاستهلاك. كان يطالبها، مثلاً، بالمباشرة بتنفيذ المشاريع العامة، كالطرق والمجاري، ورفع القدرة الشرائية للعمال، وتحريك الاقتصاد على هذا الأساس. (هذا تبسيطٌ مبالغٌ فيه بالطبع) ومشكلةُ هذه الآراء أنّها تبدو، في الولايات المتحدة التي تحارب الشيوعية، كأنّها أفكار «اشتراكية»، وذلك في مُحيط فكري مُستَنفر في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، عدُوّ النظام الرأسمالي «النموذجي الأميركي الناجح». في هذه الحقبة بالذات دخلت الساحةَ المدرسةُ الاقتصادية التي تبنّتها جامعة شيكاغو، بقيادة ميلتون فريدمان (Milton Friedman).

ماذا يريد فريدمان؟ إنّه يريد عالماً تسوده التجارة الحرّة وتتمكّن فيه رؤوس الأموال من دخول الأسواق العالمية بلا شروط أو رقابة، ويريد أيضاً تنمية اقتصادية مبنية على سياسة مالية تتحكّم فيها الولايات المتحدة بالسيولة الماليّة العالمية[١]. إنّ فريدمان هو أيضاً أحد أهمّ المنظّرين للتقليل من أهمية دور الدولة في المجتمع الأميركي أكان في الاقتصاد أم في النظام الضريبي. وكان يدعو إلى ضرورة صرف الموظفين الذين «لا حاجة إليهم»، وإلى فكرة تطبيق أنظمة الإدارة في القطاع الخاص على أجهزة الدولة. وقد أوصل دونالد رامسفيلد[٢] هذا المبدأ فيما بعد إلى أقصى نهاياته، عندما أقرّ فكرة خصخصة أجزاء كبيرة من الوظائف العسكرية عندما كان وزيراً للدفاع، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل. إضافةً إلى ذلك، جعل فريدمان من السيولة النقديّة أساساً لِفكرِهِ الاقتصادي، وقد حصل بفضل ذلك على جائزة نوبل

(١) كان قد درَسَ في الثلاثينيات مسألة انهيار الاقتصاد عام ١٩٢٩ وخلص إلى أنّ سببها هو السيولة التي لم يقم البنك الفدرالي بزيادتها:

Friedman and Anna J. Schwartz, A Monetary History of the United States, 1867–1960.

(٢) راجع الدراسة التي أجراها بول لايت (Paul C. Light) وعنوانها «ثورة رامسفيلد في الدفاع» على الموقع:
http://www.brookings.edu/research/papers/2005/07/governance-light Rumsfeld's Revolution at Defense.

للاقتصاد عام ١٩٧٦. (هذا هو، بإيجاز شديد، الدور الذي أدّته مدرسة شيكاغو، بخلفيتها الاقتصادية، في السياسة الخارجية الأميركية).

إنّ تأثير فريدمان الاقتصادي في سياسات الولايات المتحدة كبيرٌ جداً، وأوّل أوجه هذا التأثير هو أنّ رامسفيلد كان أحد تلاميذه، وأنّ المحافظين الجدد بصورة عامة، وعلى رأسهم ديك تشيني، كانوا يزورونه ويستشيرونه.

ثمّ إنّه نصح السياسيين الذين كانوا مرشحين للانتخابات أنْ يَعِدوا بتخفيف الضرائب. هذا ممكن إذا كان بالإمكان أن تستدين الدولة لتدفع مستحقّاتها. وتكمن خصوصية ديون أميركا في أنها بالعملة الوطنية التي هي، في الوقت نفسه، عملة التجارة العالمية، أي الدولار الأميركي. هذا يعني أنّه يكفي للدولة أن «تطبع» الدولارات حتى يتوفّر لها المبلغ. فالدولة هي التي تحدّد كمية الدين الوطني كل عام، بينما يقوم خبراؤها بوضع موازنتها، دونما حاجة، لا إلى مفاوضات ولا إلى نقاش مع أطراف خارجيّة. هذا يعني أنّ الدولار أصبح إحدى أهمّ أدوات السياسة الوطنية الأميركية. وفي الوقت نفسه، تُصبح إحدى واجبات السياسة الخارجية الأميركية الحفاظ على الدولار أداةً رئيسية أساسية من أدواتها، والوحيدة إن أمكن، في التجارة الدوليّة.

هذا يعني أيضاً، بطبيعة الحال، تسهيل عمليّة رفع الميزانية العسكريّة كلّما شاءت الإدارة الأميركية، وبلا رقيب.

لقد أصبح الدولار في السياسة الأميركية، بالمنظور الاستراتيجي الدفاعي، بأهمية الدفاع عن الأساطيل الأميركية التي تجوب البحار، بحاملات طائراتها وغوّاصاتها الذرية وبوارجها. وهكذا يتلاقى الاقتصاد مع السياسة والاستراتيجية لِيُؤسّس لدولة أميركية جديدة، بفلسفة جديدة وأنظمة دفاع جديدة وسياسات جديدة.

إنّ التجانس التام بين أفكار مدرسة شيكاغو الاقتصادية والمحافظين الجُدد، وعلى رأسهم نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ووزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، كان من أهمّ أسباب انتقال أفكار فريدمان إلى صلب السياسة الخارجية

الأميركية. فقد فرضت أميركا، مثلاً، على البنك الدولي سياسات تستوحي من مدرسة شيكاغو هذه مَنحاها الاقتصادي الليبرالي، بحيث أصبحت قروض هذا البنك للدول النامية مرهونةً بشروط باتت معروفة. ومن أهم هذه الشروط خصخصة القطاع العام والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بدخول البلد وخروجها منه بلا عوائق، وإلغاء الجمارك واستبدال مدخولها بضرائب مباشرة تفرض على الشعب تحت اسم «ضريبة القيمة المضافة»، وشروط كثيرة أخرى.

وأضافت وزارة الخارجية الأميركية إلى أولوياتها الدولية اتفاقات التجارة الدولية، واشترطت لدخول نادي الدول الأعضاء فيها مجموعةً من الشروط الإضافية من أهمّها حرية تحرك رؤوس الأموال وتقديم الضمانات لها.

نسوق كل هذه الملاحظات لنقول إن السياسة الأميركية الجديدة هي محصّلة رزمة كبيرة من الخيوط والخطوط السياسية المتخصّصة، تتّجه كلُّها باتجاه أقلمة العالم لِمصالح الولايات المتحدة وأساليب عملها.

(٧)

المهمّ هو فهم الخلفية الثقافية الأميركية التي أسّست لدخول الجيل الرابع للحروب. فهي ليست تقنيةً مُحدّدةً اكتشفها عالمٌ مُحدّد، أو فلسفةً سياسيةً أو فِكراً ابتكره فيلسوف مُعَيّن. إنّها في حقيقة الأمر تيّار، يجتاح الولايات المتحدة بأكملها، على المستوى الرسمي والشعبي على حدّ سواء. إنّها رغبة وطنية جامحة ناتجة عن الشعور بالدور القيادي الوطني على الساحة الدولية. والمشاعر ليست نظريّة بطبيعتها. إنّها تتلاقى مع ذلك الشعور الذي يُذكّر بحالة بريطانيا في القرن الثامن عشر. إنّه شعور بالتفوّق. وهو تفوّق الإنسان البريطاني على الطبيعة، وشعوره بأن للإنسان البريطاني قدرة السيطرة عليها، وقدرته على التمكّن من العِلم الذي سوف يُزيل مِن طريقه كلَّ

العقبات، ويعطيه حقَّ نهبِ الناس والطبيعة والمستعمرات بلا حدود، وبحقّ ربّاني[١]. إنّه أيضاً الشعور بأنّ شعوب العالم أقلّ «أهميةً» من الشعب الأميركي (اليوم، والبريطاني آنذاك). إنّه الشعور الذي يمكن وصفُه بالداروينية السياسية (Political Darwinism)، والذي يوجّه الفكر السياسي الأميركي ويقوده. ومَنْ يعرف شيئاً من تاريخ هذين الشعبين، البريطاني والأميركي، يفهم سبب تصفية ما يقدرّه البعض بمئة مليون من الهنود الحمر، وتفريغ مناطق بأكملها من «العبيد» في أفريقيا ونقلهم بشكل وحشي، على سفنٍ صُمّمت لنقل العبيد على طريقة سفن شحن المواشي، للعمل في مزارع السكّر والقطن في الأميركيتين؛ واستعباد الملايين من السكان الأصليين في أميركا الوسطى والجنوبية في مناجم الفضة والذهب والنحاس[٢]. إننا، بالمختصر، أمام فكر يؤسّس لفصلٍ مُتجَدّدٍ من التيارات التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي ظنّ العالم أو تأمّل أنه تخطّاها وجاوزها في القرن العشرين. كان العالم يدخل القرن الحادي والعشرين حاملاً راية الأمل بانتهاء عصور الاستبداد وزوالها إلى الأبد إلّا أنّه، كما سنرى، سوف يتفاجأ بما لم يكن يحلم به في أسوأ كوابيسه.

(٨)

سقوط الاتحاد السوفييتي وسيادة القطب الواحد

قبل أن تبدأ عمليّة إسقاط جدار برلين بدأت عمليّة تفكيك الاتحاد السوفييتي

(١) اقرأ هذا المرجع:- William Derham, Physico-theology, Or, A Demonstration of the Being and Attributes of God from His Works of Creation: Being the Substance of Sixteen Sermons Preached in St. Mary-le-Bow Church, London, at the Honourable Mr. Boyle's Lectures, in the Years 1711, and 1712 : with Large Notes, and Many Curious Observations. انظر:

https://archive.org/details/derhamsphysicoa01derhgoog

(٢) لمزيد من المعلومات انظر مثلاً: Monroe Work, A Bibliography of the Negro in Africa and America, Kessinger Publishing, LLC, 2007.

بشكل منهجي. لم يترك الحزب الشيوعي خلفه، في الدول التي انشقّت عنه، أي لهفة له أو حنيناً إليه. لذلك، فقد حصلت العملية كأنّها أمرٌ ينتظره الجميع بسعادة، وكأنّ منظومة الوحدة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي هما نبراس الاستقلال ومنارته، وكأنّ الولايات المتحدة هي المثال السياسي الذي يصبو إليه مظلومو الاتحاد السوفييتي. هذا كان الشعور العام السائد في الدول التي انسلخت عن النظام الشيوعي، وحتى في روسيا نفسها.

بدأ مسلسل عملية التفكيك في بولونيا بتمرد القوى العمالية على الدولة، وذلك لأول مرة بشكل منهجي في الاتحاد السوفييتي (١٩٨١). وفي السنة نفسها قامت منطقة ناغورنو كاراباخ (Nagorno-Karabakh) بإعلان انضمامها إلى أرمينيا، ممّا رفع مستوى التوتّر بينها وبين آذربيجان، وأدّى إلى حرب عام ١٩٩٠. ثم لحقت رومانيا بعملية الانفصال، ثم هنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، إلى أن أعلنت روسيا، من موسكو، إلغاء الاتحاد السوفييتي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ففي أقل من عقد واحد استقلّ أكثر من ثلاثين إقليمٍ ودولةٍ، وتم تفكيك الاتحاد السوفييتي بشكل نهائي.

لم تكتفِ الآلة السياسيّة الأميركية بإلغاء عدوّها الرئيسي الذي شغلها على مدى نصف قرن. فقد قرّرت إدخال بعض الدول التي استقلّت عن الاتحاد السوفييتي في حلف شمال الأطلسي، وبعضها الآخر في منظومة الوحدة الأوروبية، ممّا أدّى إلى تغيير التركيبية الاستراتيجية في شرق أوروبا بشكل جذري. إلا أنّ قدرة روسيا، الوريثة الأساسية للاتحاد السوفييتي، على مجابهة الحلف الأطلسي، واقتراب حدوده منها، كانت محدودة، وكان السبب الرئيسي لهذا الضعف هو الوضع الداخلي الروسي. فقد كان الرئيس يلتسين[١] عاجزاً عن احتواء انهيار

(١) انظر رأي المفكر الأميركي لاروشمن من موقف المنتقد:
www.larouchepub.com/eiw/public/2007/eirv34n18.../66_718_yeltsin.pdf
أما جيراد كوفي فيصف المرحلة نفسها، لكن من موقف المؤيّد:
Gerard Coffey, From Chaos to Order and Beyond, Oxford University Press March 9, 2005.

الاقتصاد الوطني الذي سبّبته سياسة الخصخصة المتوحّشة التي اعتمدها، والتي أتت مع المستشارين الأميركيين الذين سبق أن عيّنهم. لقد طلب إلى خبراء مدرسة شيكاغو الاقتصادية تحسين اقتصاد روسيا التي حاربوها مدة أربعين عاماً، فكان أن خصخصوا الصناعات الروسية مقابل أثمان رمزية، وباعوه لقطاع خاص غير مسؤول. وقد استعرضنا مفاهيمهم الاقتصادية ونظرتهم إلى العالم عامةً؛ وها هم الآن مولجون بإصلاح اقتصاد عدوّهم الرئيسي!

أمّا الجيش الأحمر فكان على حافة التفكّك، بسبب الحدود التي سبّبتها الميزانية المنكوبة، وانعدام الانضباط الناتج عن الفوضى السياسية. ولم تتغيّر الأوضاع إلا عندما انتُخِب الرئيس فلاديمير بوتين، في البداية رئيساً للوزراء عام ١٩٩٩، ثم رئيساً للجمهورية عام ٢٠٠٠.

إنّ ما استعرضناه حتى الآن هو جزء من مجموعة المكوّنات التي ساهمت في تكوين الفكر السياسي الأميركي وتوجيهه في الفترة الانتقالية التي أدت إلى انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفييتي. وبالرغم من أهميّتها، فإنها كانت بحاجة إلى امتحان الميدان العسكري قبل أن تصبح منهجاً وطنيّاً، له خصوصيّاته واستمراريّته. فالأفكار وحدها تبقى نظريّة حتى تجد تأكيدها في الميدان، فإمّا أن تثبت وإما يظهر خلل فيها، فيقوم النظام بإصلاحه. هذا ما حدث عندما هاجم نظام صدام حسين الكويت في صيف ١٩٩٠ [١]، وبعدها بحوالى عشر سنوات، حين هاجمت «القاعدة» بُرجَي التجارة العالمية في نيويورك[٢].

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر:
http://www.history.com/this-day-in-history/iraq-invades-kuwait.

(٢) انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/September_11_attacks

(٨)

حرب العراق الأولى والتكليف الدولي

دخل العراق الحرب ضد إيران لمدة ثماني سنوات، بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، وخرج منها مُرهَقاً عسكرياً ومالياً. لقد أقنعته وشجّعته دول الخليج على هذه الحرب، وباعته الدول الغربية الأسلحة التي يحتاجها، وكانت فرنسا على رأس هذه الدول، وعاونته سياسياً الولايات المتحدة[١].

إلّا أنّ وعود التمويل التي قطعتها دول الخليج للنظام العراقي لم تتلاقَ مع ما كانت تنتظره بغداد. فقد طالب النظام العراقي بما أسماه «ضريبة الدم» في الحرب ضد «الخطر الفارسي»، بينما كان تقدير الكويت والسعودية والإمارات المتحدة في رأيه «لقيمة هذا الدم» متدنّية. ثم زادت من حدة التوتر مع الكويت المشاحنات حول حدود آبار النفط وحقوق استخراجها بين البلدين. ويذكر الدبلوماسيون أيضاً «أخطاءَ التواصل» بين الرئيس العراقي والسفيرة الأميركية[٢]، التي «أُسيء فهمها». بالنتيجة، كانت بغداد مقتنعة أنّ لديها الضوء الأخضر لغزو الكويت. وهذا ما أقدم عليه صدام حسين، مُسجّلاً بذلك بدء التدخل الأميركي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

وما إن دخلت القوات العراقية مدينة الكويت حتى بدأت الاستعدادات «لحرب التحرير» أو «حرب العراق الأولى». وهي حرب قصيرة دامت أقلّ من سبعة أشهر (رسمياً بين الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ و٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١). وكانت حرباً

(١) كما تؤكّده مجلة «السياسة الخارجية» الأميركية المرموقة:

http://foreignpolicy.com/2013/08/26/exclusive-cia-files-prove-america-helped-saddam-as-he-gassed-iran/

وقد حلّلت هذه المقالة بعض أوجه هذه الحرب: http://www.globalsecurity.org/military/world/war/iran-iraq.htm.

(٢) كانت السفيرة الأميركية في بغداد آنذاك هي April Glasipe، انظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/ april_glaspie.htm

كلاسيكية بكل معنى الكلمة، دخلت فيها الطائرات والدبابات والمشاة بتنظيم تقليدي لا جديد فيه. الجديد في هذه الحرب كان الإخراج السياسي والقانوني والعسكري للعمليات، والذي سوف يصبح نموذجاً في حروب الجيل الرابع بصورة عامة.

أمّا الإخراج السياسي فقد شمل عمليّتي التغطية القانونية الدولية وقرارات المقاطعة. ولم يسبق للعالم أن أجمع على معاقبة نظامٍ مثلما أجمع على معاقبة صدام حسين، كما يمكن أن يُستَدلّ من عدد الدول التي انضمت إلى «التحالف الدولي»، ونسبة المشاركة العسكرية في عملية احتلال العراق.

أمّا الإخراج الإعلامي، فإنّ العالم لم ينسَ الاستعراض الناري فوق العراق وقواته المنسحبة من الكويت، والتي سحقها الجيش الأميركي بأسلوب يستوجب البحث المعمّق[1]. وأمّا المقاطعة الاقتصادية التي تلت العملية العسكرية، فقد كانت من أسوأ ما حدث نتيجة هذه الحرب. فبدل معاقبة صدام حسين، الذي استمرّ في بناء القصور الرئاسية والحياة الباذخة، كانت نتائج هذا الحصار معاقبة المدنيين، الضحية الرئيسية لهذه الحرب.

ومن جملة التقنيات الإعلامية التي استعملتها واشنطن تكليفها إحدى شركات العلاقات العامة الأميركية[2] للترويج لشرعية هذه الحرب. دخل نموذج هوليوود الساحة بشكل قوي. فالقنابل التي تقصف المواقع على الأرض أصبحت «عمليّات جراحيّة» (!)، وأصبح من الممكن رؤية العمليّات آنيّاً (Real time). وحتى تكتمل الصورة الإعلامية أُحضرت ممرضة زعمت أنّها كانت تعمل في قسم التوليد في أحد مستشفيات الكويت، وشهدت أنّها رأت الجنود العراقيين يسحبون الأطفال

(١) في بعض أوجهها كانت هذه الحرب تستوجب مزيداً من التحقيق، بسبب تساؤلات عن الأسلحة التي استُعمِلت فيها وعن طريقة خوضها؛ فقد اتُّهمت القوات الأميركية باستعمال ذخيرة تحتوي على اليورانيوم، وبردم الخنادق العراقية على الجنود العراقيين بعد استسلامهم، إلخ. إلا أنّ هذه المسائل تخرج عن نطاق هذا البحث.

(٢) شركة Hill & Knowlton

من حاضناتهم وأسِرّتهم ويُلقونهم بمنتهى الوحشية على الأرض ليموتوا بشكل بشع. وسُرعان ما ظهرت الحقيقة، وعُرِف أنها ليست ممرضة أصلاً، ولم تكن في الكويت أيّام الاحتلال العراقي، وأنّها ابنة السفير الكويتي وأنّها شهدت زوراً. لكنّها لم تعترف بذلك إلا بعد فوات الأوان.

وهكذا تغيّرت وظيفة الإعلام، فبدل أن يكون أداةً لنشر المعلومات، أصبح أداةً من أدوات الصراع وسلاحاً آخر في ترسانة أسلحة الحرب.

أمّا على المستوى العسكري، فقد تمّ استعمال «الذخيرة الذكيّة» بشكل استعراضي، حيث تمت تجربة نماذج صواريخ الكروز المختلفة، وخصوصيّتها أنّها تطير على ارتفاع منخفض، وأنّها تحافظ على ارتفاعها المُتدنّي (حتى ١٠٠ متر، آنذاك) بغضّ النّظر عن تغيّر تضاريس الأرض. كذلك تمت تجربة أجهزة «المَوْضَعَةِ الجغرافية» (GPS) لتوجيه الذخيرة الذكية إلى أهدافها. هذه كلها ابتكارات تم استعمالها وتجربتها لأوّل مرّة، وأصبحت فيما بعد من الأدوات الدائمة في حروب الجيل الرابع.

(١٠)

سياسة الحرب على الإرهاب والاستراتيجية الجديدة

عندما شُنّ الهجوم على برجَي التجارة العالمية في نيويورك كانت كل القطع اللازمة جاهزة لتركيب اللوحة الاستراتيجية النهائية، ولا تحتاج إلّا للأصابع التي سوف تجمعها حتى تظهر الصورة للعيان.

ليس من السهل أن نصفَ المولود الجديد، وليس أكيداً أنّ كل اللاعبين في مراكز القرار كانوا متجانسين في تصوّرهم لما يجب أن يحدث. لكن الأكيد، في قناعتنا، أنّه لم يكن عند أحدٍ تصوّرٌ واضح للأهداف التي يجب تحقيقها من إعلان «الحرب على الإرهاب». إن الذي يتعارف عليه جميع المحلّلين هو أن مجموعة

القرارات التي اتخذتها الإدارة الأميركية كانت محصّلةً لمجموعة الأفكار والآراء والمشاعر والخبرات التي اجتمعت في حلقة صغيرة من الناس، شاءت الظروف أنّها كانت في هذه الفترة بالذات، في الوقت المناسب والمكان المناسب، تَتَبوّأ سدّة الحكم في واشنطن. ولا بدّ من التذكير أنّهم، في أكثريتهم، إما ينتمون إلى مجموعة المحافظين الجدد، وإما متعاطفون مع تيّارهم الفكري بصورة عامة. وكلّما اضطرّت المجموعة إلى اتخاذ قرار، كان هذا التناسق الفكري بينهم عنصراً مساعداً لاتخاذه ثم لدعمه عند التنفيذ. يجب ألّا ننسى أن كثيراً من المحافظين الجدد كانوا سابقاً تروتسكيين في عقيدتهم السياسية.

كان ميلتون فريدمان، المنظّر الاقتصادي لهذا التيار، يقول[1]: «إن التغييرات الجذرية لا يمكن أن تحدث إلا إذا طرأت حالات استثنائية قهرية، مثل التسونامي أو انفجار البراكين». ومن جملة معاني هذه المقولة أنّ كل مشكلة هي في الوقت نفسه فرصة، يمكن استغلالها للتقدم في المشروع الرئيسي، مهما يكن هذا المشروع. ومشروع هذه القيادة الأميركية هو توفير حريّة الحركة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية. إنه تعبير شديد الوضوح ويعني أنّ لأميركا حق التحرك أينما تشاء، تُفتح لرؤوس أموالها الأبوابُ، ويَدخُل مواطنوها دولَ العالم بلا تأشيراتٍ أو أذون، ويشتغل الأميركي أينما شاء بلا قيود. هذا هو المطلوب بالطبع. إلا أنّ هناك حدوداً تفرضها سيادة الدول، وبعض هذه الحدود شكليّ (مثلما يحدث في الدول التابعة لواشنطن في كل قراراتها)، وبعضها الآخر يقاوم التدخل الأميركي، كلٌّ حسبَ طاقته، وحسب نظامه وفلسفته السياسية وظروفه. وهناك درجات تتراوح بين ما تستطيع أن تفعله الهند أو روسيا أو الصين، مقارنةً باليونان أو الجزائر أو نيجيريا. واستراتيجية المحافظين الجدد هي فتح كل هذه الأبواب المغلقة أمام الولايات المتحدة ومواطنيها ومؤسّساتها. وكلّما واجهتهم مشكلةً اعتبروها فرصةً للتحرّش والتدخّل وانتزاع القرار الذي يناسبهم.

(١) يمكن الاطلاع على المزيد من أقواله على هذا الرابط:
http://www.goodreads.com/author/quotes/5001.Milton_Friedman

إلا أنّ الحرب على الإرهاب تستوجب أيضاً معاقبة الإرهابيين، ومن يقف وراءهم، ومن يساندهم أو يعطيهم الملاذ أو الدعم. لذلك كانت هناك حاجة إلى تحديد العدو، وكانت هناك ضرورة لانتقاء العدوّ الأوّل بأسرع الطرق، وبلا تأخير، بينما يتم الإعداد لترشيح عدوّ آخر يتمّ «بيعه» بواسطة الإعلام «للشعوب الديمقراطية»، مثلما يستعمل الإعلان للترويج للمشروبات الغازية أو السجائر أو حليب الأطفال.

كان أوّل الأعداء وأكثرهم إصراراً في دعوته للاحتلال هو أفغانستان، الذي كان يأوي، بصفة رسمية، تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن. فقد تبنّت القاعدة عملية تفجير برجَي التجارة العالمية في نيويورك، ولم يعد من مبرّر للتردّد في واشنطن في انتقاء أفغانستان لاحتلالها ومعاقبتها. لكنها أيضاً هدف استراتيجي بالمعنى الواسع للكلمة. فالمحافظون الجدد مقتنعون بنظرية بريجينسكي وبضرورة استحداث ثغرة تسيطر عليها واشنطن في وسط المجال الجغرافي الأوراسي. وهكذا بدأت الحرب التي لا نهاية مبرمجة لها، تبعتها عملية احتلال العراق ثم التدخل في ليبيا، فاليمن، دون التخلّي عن الصومال ولا الامتناع عن التحرّش بمصر.

(II)

رفع المعوّقات القانونية

ومن الأفكار التي اتفق عليها الجميع في واشنطن إلغاء لائحة المعوّقات الأميركية، الإدارية والقانونية، التي تقف في وجه العمليّات الخاصة المبرمجة. فالدستور الأميركي واضح، وهو يعطي الكونغرس حق القرار بإعلان الحرب(١). وكان استصدار القرارات مسألة بسيطة في حالة التعبئة الشعبية التي كانت سائدة بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. لكن، ما العمل لاحقاً؟ ماذا لو رغبت الإدارة في دخول الحرب ضد طرفٍ آخر؟

(١) الدستور الأميركي ١١:٨:١.

ثم إنّ في الكونغرس قانوناً[١] كان قد صيغَ أيّام الرئيس نيكسون عندما أمر بقصف لاوس وكامبوديا بينما كانت الحرب مُعلَنَةً ضد فيتنام فقط. فقد صدر قانون يجبر السلطة التنفيذية على إخضاع كل قرار يتعلّق بضرب أهدافٍ عسكرية لموافقة لجنة الدفاع فيها. وفي العام ١٩٨٠ صدر قرار جديد في الكونغرس يجبر البيت الأبيض على تقديم تقارير عن كل عمليّات التجسّس التي قد يأمر بها، أينما تكن.

لم يكن بمقدور الإدارة الأميركية ممارسة عمليات الحرب على الإرهاب وهي مقيدة بهذه الرزمة من القوانين، لذا كانت الأولوية هي لتحرير الإدارة من رقابة التمثيل الشعبي، أي الكونغرس، وحصر هذا القرار بموقع رئاسة الجمهورية. وهكذا، وخلال ثمانية عشر شهراً، وبنتيجة نشاط محموم وتحرّك نشط وممركز، قام عدد من المحامين بصياغة الحيثيات المقنعة والحجج النافذة، وقدّموها إلى الكونغرس[٢]، مع قرارات لرفع هذه القيود. وقد نجحوا في تطبيق ذلك بشكل تدريجي.

وهكذا أصبح بمقدور الرئيس أن يأمر بعمليات خاصة حيثما يتراءى له الخطر على «حياة الأميركيين أو مصالح الولايات المتحدة». وأتت قرارات الكونغرس بِلُغةٍ فيها ما يكفي من المرونة والمطاطية يتمكن معها الرئيس من إصدار الأمر بأيّ عملية في أي مكان ضدّ أيّ كان، دون أن يحصل على موافقة مُسبَقة، أو أن يقدّم تقريراً إلى أحد. حتى لجنتا الدفاع والأمن في الكونغرس أصبحتا مُجبرتين على الاكتفاء بتقارير موجزة ومُبهَمة، مع ضرورة التزامهما واجب السرّية والامتناع عن التصريح أو التسريب أو حتى الإشارة إلى مواضيع البحث.

---

(١) اقرأ المقال في المجلة القانونية Joel K. Goldstein, Assuming Responsibility: Thomas F. Eagleton, The Senate, and the Bombing of Cambodis, Saint Louis University Law Journal, vol. 52-151.

(٢) تمّ التصويت بالمجموع على ٤٨ قراراً بمثابة قوانين. لتكوين فكرة عامة يمكن قراءة هذا المقال: http://www.pbs.org/newshour/rundown/911-to-now-ways-we-have-changed/

لم يحدث في الولايات المتحدة في السابق، في أي ظرف من الظروف، أن تمتّع الرئيس بهذا القدر من حرية القرار في موضوع الحرب والسلم والأمن الوطني مثلما أصبحِ يتمتع به بعد صدور هذه القرارات. وهكذا بدأت القرارات الخطيرة بالصدور بشكلٍ لم نعهد مثيلاً له من قبل.

ومن أوائل هذه القرارات أمرٌ باعتقال عدد من «الإرهابيين» واستجوابهم[1]. وخصوصية هذا الأمر هو أنه صادر من طرف خارج عن دائرة الأوامر القضائية. فالعرف الإنساني، المحلي والدولي، يتطلّب أمراً قضائياً لاعتقال أيّ كان. أمّا الأوامر الجديدة فهي نتيجة حق استنسابي يتمتع به الرئيس الأميركي، لا على الأميركيين، بل على مواطني أي دولة أخرى.

ثم كَرّت السبحة، وكلّف الرئيس الأميركي الإدارة التي تقوم بعمليات الاختطاف بتشكيل لائحتها، وإدراج الأسماء في لائحة على ضوء المعلومات المتوفرة لديها. وهكذا ترك الرئيسُ الأميركي القرار لموظّفٍ مهمّتُه ممارسة عمليات خاصة لاعتقال مواطني دولٍ أخرى. هذا يعني أن الدائرة التي تشملها لائحة «الظن أو الاتهام» أصبحت طويلة ومطّاطة وأقلّ إصراراً على الشكليات القانونية. وقد ثبت في كثير من الأحوال أن هذه اللائحة أصبحت، مع استمرار الممارسة، عملية استنسابية، يتم فيها تكليف القبائل في الصومال أو اليمن (على سبيل المثال)، وتُصرفُ لهم الأموال لاعتقال مَن يشُكّون بهم. ثم تطوّرت الأمور فأصبحوا يقومون بعمليات الاستجواب أيضاً. وهكذا توسّعت دائرة التكليف القانونية بشكل غير منتظر، وتحوّلت المسألة من إطارها القانوني الرسمي، الذي كان قابلاً للتأويل بعض الشي، إلى عملية تشريعٍ للجريمة بمؤازرة وتحفيز رسمي.

ومثلما أصبح للرئيس الأميركي حق الأمر باختطاف الناس، أصبح له أيضاً،

(١) وضعنا كلمة «الإرهابيين» بين مزدوجين لأن القرار ليس صادراً عن جهة قضائية.

بحكم مجموعة القوانين الجديدة، حق الأمر بتنفيذ العمليات الخاصة، بالطرائق والوسائل التي يراها مناسبة، للدفاع عن «حياة المواطنين الأميركيين ومصالح الولايات المتحدة»[1]. وهكذا، فإنّ هذه القدرات، بمجموعها، تحقق حلمْ ديك تشيني ودونالد رامسفيلد في تحويل السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، أي الرئيس وحكومته ، إلى دكتاتورية في مجالات الأمن الوطني والدفاع (أي الحرب) والسياسة الخارجية، وذلك بمعناه الموسّع، أي بمعنى شموله العالم كلّه.

(١٢)

مأسسة الاعتقال والاستجواب

من خصوصيات مثل هذه القرارات أنها سمحت للأميركيين باعتقال الأشخاص المشكوك بانتمائهم أو بعلاقاتهم الإرهابية، حتى دون أن تتوفّر لهم البراهين. وكان قرار الاعتقال سابقاً يستوجب الموافقة الشخصية من الرئيس الأميركي، إلا أن الرئيس بوش الابن أعطى السي.آي.إيه. (CIA) الحق بانتقاء «الإرهابيين» أيضاً. وهكذا أصبحت اللائحة دائمة التحديث، يزيد فيها عدد الأسماء حسب تقييم المسؤول عن العمليات. هذا يعني أنّ موظفاً في هذه المؤسسة هو الذي يقرر شطب اسم من اللائحة أو زيادته عليها، واعتقاله واستجوابه ثم اتخاذ القرار بسجنه أو حتّى تصفًيته. وهكذا بدأت حقبة جديدة، غريبة بخصوصيتها، يميّزها التضليل الذي تمارسه هذه الأجهزة وتهرّبها الدائم من الأمكنة التي ما زال القانون الأميركي نافذاً فيها. ذلك أنّه لا يصح إحضار «المعتقلين» إلى الولايات المتحدة حالاً ومباشرةً، ففيها قوانين سارية المفعول على الجميع، لذلك كان من الضروري عقد اتفاقات مع عدد من الدول الأجنبية لسجن المعتقلين فيها، أي خارج رقابة القانون الأميركي. وفي تلك السجون يمكن للمحقّقين الأميركيين استجوابهم بحريّة.

---

(١) اقرأ هذا الوصف على الرابط: https://www.globalpolicy.org/war-on-terrorism.html

وقد تفاهمت وكالة الاستخبارات الأميركية مع عدد من الدول في هذا الصدد (حسب التقرير الأوروبي)، منها دول عربية مثل المغرب وموريتانيا ومصر وسوريا والأردن. وفي سجون هذه البلاد يمكن أن يحدث أيّ شيء للمُعتقَلين، من الاستجواب البسيط حتى الوفاة تحت التعذيب، دون أن يكون هناك رقيب. فالعملية لا تتطلّب حتى واجب إبلاغ الأهل باعتقال قريبهم. إنها عمليات خارجة عن دائرة القانون، بشكل مُطلق.

لم يتم فضح هذه العمليّات إلّا عندما كشفها أحد الصحفيين، مِمَّا لفت اهتمام نوّابٍ في البرلمان الأوروبي، فرغبوا في تحرّي الموضوع. عندئذٍ قامت لجنة أولى في البرلمان بتقصّي الحقائق، ثم تبعتها دراسة مفصّلة تمّ نشرها دون أن يطالها مقصّ الرقابة. وبعد نشرها[1] قامت مؤسسات دولية أخرى بمتابعة الاستقصاء ونشر مزيدٍ من التقارير.

ولا داعي لمراجعة ملف السجن الأميركي في غوانتنامو، في كوبا. فقد أصبح مثلاً يُذكر في سوء معاملة الأسرى، واحتقار الذات الإنسانية، ومنع مبادئ حقوق الإنسان أن تنطبق على المساجين فيه[2].

(١٣)

مأسسة العمليات الخاصة

على شاكلة عمليات الاعتقال الدولية، أصبحت القرارات بإطلاق العمليات

(١) راجع النص الأصلي عن موقف أوروبا من هذا الموضوع:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P8-TA-2015-0031+0+DOC+XML+V0//EN

ثم النص الأصلي للتقرير:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=REPORT&reference =A6-2007-0020&language=EN

(٢) انظر: https://www.hrw.org/topic/counterterrorism/guantanamo

الخاصة من صلاحيات الرئيس، بلا رقابة أو محاسبة منذ أن وافق الكونغرس على القوانين الجديدة التي تتيح له ذلك. وكان رامسفيلد قد قرّر، بالتفاهم مع ديك تشيني، على توسيع مسؤوليات جهاز أمني قديم نسبياً اسمه «قيادة عمليات الخدمات المشتركة» (Joint Services Operations Command - JSOC)، بدل إيكالها للمرشّح التقليدي لمثل هذه العمليات، وهو «وكالة الاستخبارات المركزية». وسنشير إلى هذه الوحدة **«بالوحدة المشتركة»** وذلك لتبسيط التعامل مع الاصطلاحات الكثيرة التي يستعملها الجيش الأميركي. وبدأت هذه الوحدة بالتنسيق مع عدد من الوحدات الأخرى، ثم نقلت عدداً من وحدات القوات الخاصة من تشكيلات مختلفة بشكل دائم إلى القيادة الجديدة. وبدأ الجهاز ينمو ويكبر وتزداد ميزانيته. ومع الوقت أصبح هو الجهاز التنفيذي الرئيسي للعمليات الخاصة. ويُقدّر عدد جنود هذا الجهاز بما يزيد على سبعين ألف مقاتل. ويمكن القول بلا تردّد إنّ هذا الجهاز موجود حالياً في أكثر من مئة وعشر دول، وأنّه من أحدث القيادات تسليحاً وتدريباً وميزانيةً في القوات المسلحة الأميركية.

ماذا تفعل هذه الوحدات؟

سوف نتفادى المبالغة في الدقة لغياب الحاجة. فقد كان الجهاز موجوداً رسمياً قبل حرب أفغانستان، كما رأينا في ملاحظات سابقة. إلا أنّ البداية الرسمية كانت في أفغانستان، بقيادتها الجديدة ومهمّاتها المُوَسّعة. وقد بدأت هذه الوحدات أولى عملياتها مع احتلال أفغانستان، وأقامت هناك سجوناً ومعتقلات ومراكز عسكرية مستقلّة عن بقية وحدات الجيش الأميركي. وتقول التقارير إن القيادة العسكرية الأميركية المحلية كانت محظورة من دخول معسكرات «الوحدة المشتركة»، حتى للشخصيات الكبيرة منها (الفصل الأول، المراجع ابتداءً من الفقرة ٩ ص٥١).

ومن أهم خصوصيّات سمعة مراكز هذه «الوحدة المشتركة» أنها مراكز للتعذيب والاستجواب التي لا يدخلها رقيب. وقد رفضت إدارة هذه الوحدة حق زيارة هذه

السجون حتى للصليب الأحمر الدولي. ومن أشهر سجونها سجن أبو غريب[1] الذي دخل التاريخ ببشاعته وصُوَرِه الوحشية[2].

إن حق الاعتقال والاستجواب أمر رئيسي في حسابات «الوحدة المشتركة». ذلك أنّ الفكرة العامة هي أن «الإرهابيين» سريعو التحرك من مكان إلى آخر. لذلك، فإنّ على الوحدة أن تعمل بموجب المعلومات التي يتمّ جمعها من المعتقلين في الحال. وهذا يعني أن «الوحدة المشتركة» لا تحتاج إلى التحقق من صحة المعلومة التي تُحصّلها من المعتقلين، إنّما تأمر الوحدات الميدانية بالتحرك حالما تستلمها. هذا يعني أن القيادة المحلّية منحتْ نفسها سلطة الحياة والموت على المنطقة التي تعمل فيها، أكانت في حالة الحرب أو السلم، أي في عملياتها السرّية.

أمّا الوحدات القتالية التابعة «للوحدة المشتركة»، فإنّها مؤلفة من جنود يتم تدريبهم بأعلى المعايير القتالية. وتعتبر اليوم هذه القوات من أشدّ قوات الولايات المتحدة وأكثرها تجهيزاً. إلا أن قدرة هذه القوات ليست محصورة بعددها المباشر، فلديها الأموال اللازمة، ولديها قدرة التفاهم مع شركات المقاولة العسكرية، أي شركات المرتزقة.

(١٤)

خصخصة وظائف القوات المسلّحة

في الأيام التي سبقت الهجوم على المركز التجاري في نيويورك كان وزير

(١) راجع تقرير النيويوركر:
http://www.newyorker.com/magazine/2007/06/25/the-generals-report
وقد أقرّ الجنرال ماك كريستال بوجود «٢٠ - ٣٠» مكاناً آخر لجمع المعلومات في العراق، وكذلك في أكثر من ٢٧ دولة أخرى، انظر:
https://www.foreignaffairs.com/interviews/2013-02-11/generation-kill

(٢) بعضها على هذا الرابط: http://detaineetaskforce.org/pdf/Chapter-3_Iraq.pdf

الدفاع الأميركي يلقي خطاباً تاريخياً على كبار موظّفي البنتاغون وقياداته العسكرية، وكان محتوى رسالته هو أنّ الولايات المتحدة تواجه عدوّاً قاتلاً وخطيراً، وأنّ الوقت ليس معنا، وأن على المعركة أن تبدأ حالاً، وأنّ خصوصيّة هذا العدوّ هو أنّه من الداخل، وأنّ هذا العدو هو البيروقراطية والطرق القديمة البالية في إدارة الحروب، وأنّ الحل هو في خصخصة القوات المسلّحة بحيث يتم تحويل كل المهامّ، من تموين المعسكرات إلى النقل العسكري إلى العمليّات القتالية.

ومع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أُفرِزت الميزانيات اللازمة، وباشرت وزارة الدفاع تنفيذ هذه الخطة. كان ديك تشيني رئيساً لشركة هاليبرتون قبل أن يختاره الرئيس بوش نائباً له. ومع اتخاذ هذا القرار بدأت هذه الشركة بتوقيع اتفاقات مع وزارة الدفاع[1]، وذلك لتنفيذ مهمات كانت قبل ذلك اختصاصاً حصرياً للقوات المسلحة الأميركية. وخلال فترة وجيزة أصبحت هذه الشركة، ومعها شركة بلاكووتر، من أكبر شركات المرتزقة في العالم. ولو شئنا أن نحصي الشركات التي تعمل في هذا الميدان، فإن شركات المرتزقة تُعدّ بالعشرات، وإن كان بعضها يمتلك شركات أخرى أكثر اختصاصاً، مثل شركات التواصل اللاسلكي وأمن التواصل الإلكتروني وشركات صيانة العربات الحربية، إلى ما هنالك من أصناف من الخدمات التي تستوجب التخصّص.

ويصعب قياس حجوم هذه القوات وقدراتها الفعلية، إذ إنّ الترجيح هو أنّها تعتمد بشكل يكاد يكون استثنائياً على اتفاقياتها مع القوات الأميركية. إلا أنّ بعض الصحفيين لا يتردّدون في وصف بلاكووتر بأنّها «أقوى جيوش العالم»[2]، مِمّا يشير إلى أنّها، في نهاية المطاف، واسعة الانتشار ولديها قدرات كبيرة. وعلى ما يظهر،

---

(١) وهذا تقرير عن أرباح الشركة بنتيجة اتفاقات المرتزقة مع وزارة الدفاع الأميركية:
http://readersupportednews.org/news-section2/308-12/16561-focus-cheneys-halliburton-made-395-billion-on-iraq-war.

(٢) هناك كتاب مخصّص لهذا الموضوع، وقد صدر بالعربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بعنوان: «بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم»، ٢٠٠٧: Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army, Nation Books, 2008.

فإنّ هذه الشركات قد وجدت لنفسها أسواقاً جديدة للحراسة والأمن في كل أنحاء العالم، وبصورة خاصة في الدول الدكتاتورية التي تطلب الحماية لنظامها.

ما فائدة المرتزقة؟ علينا أوّلاً أن نتذكّر أنّنا نتكلّم عن ضباط وجنود تخرّجوا من القوات المسلّحة الأميركية. وبالتالي، على مستوى القيادة، فإنّ أصحاب هذه الشركات وكبار ضبّاطها هم من «الزملاء والأصدقاء». إن قادة «الوحدة المشتركة» يتعاملون رسميّاً مع أشخاص وشركات، إلّا أنهم بالفعل يتعاملون مع جزء من الجيش الأميركي قد تمّت خصخصتُه. أمّا بقية الجنود فيتمّ اختيارُهم من وحدات القوات الخاصة التي كانت القوات الأميركية قد درّبتهم سابقاً في دولٍ مختلفة في كل أنحاء العالم. ومن الدول التي يكثر اختيار المرتزقة فيها دول أميركا اللاتينية وجنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلاندا[1].

إن إحدى فوائد استعمال المرتزقة هي أنّها تتيح للقيادة السياسية الأميركية تنفيذ المهمّات العسكرية الخاصة دون أن تطلب إذناً من أيّ من أجهزة الدولة، وخاصةً الكونغرس. والفائدة الأخرى هي أنّ العمليّات التي تأمر بها القيادة العسكرية لا يمكن أن تكلّفَها قتلى من جنودها أو أسرى لدى العدو. فالمرتزقة ليسوا من مسؤولية الدولة، وضحاياهم ليسوا ضحايا الدولة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ للمرتزقة فائدةً قصوى، وهي أنّهم يتيحون تنفيذ عمليّات في دول خارجة عن مناطق العمليات العسكرية الأميركية، وربّما في دولٍ «صديقة». إن للمرتزقة فوائد كثيرة منها أنهم يسهّلون قرارات السياسة الأميركية ويعفون في كثير من الأحيان القيادة العسكرية من المسؤوليات التي تواكب تبنّي العمليات بصفة رسمية.

إن المرتزقة قوة عسكرية تعفي القيادات الأميركية، السياسية والعسكرية، من مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية على الساحة الدولية وتسمح لها باتخاذ القرارات

(١) وهذا التقرير للأمم المتحدة يضيء على امتدادات التوظيف:

http://www.nbcnews.com/id/21336602/ns/world_news-united_nations/t/un-private-military-recruiting-booming/

بلا مسؤولية قانونية وبمستوىً عالٍ من الحرية أو، الأصحّ، بلا خوف من أي رقابة.

(١٥)

المزيج المتفجّر

لقد تبدّلت رزمة الخيارات الأميركية، التي تشتمل على «الوحدة المشتركة» وجيوشها وترسانتها ومعها قوات المرتزقة، مع تمويلها الذي يكاد يكون بلا حدود، وتحرّرها من كل القيود القانونية، والرقابة الداخلية. فهي لم تعد مقتصرة على دورها كأداة بيد القيادة العسكرية. لقد تحوّلت، فأصبحت مؤسّسات، أي إنها اليوم مجموعة من الأجهزة المتماسكة المترابطة التي تسعى للاستمرار. لم يعد دورها مرهوناً للحاجة السياسية المُلِحّة التي استدعتها الحالة الطارئة في ١١ أيلول/سبتمبر. إنّنا أمام مخلوق جديد، لم يولد بشكل طبيعي. فقد استُحدِث بقرار سياسي، وأصبح كلُّ همّه ابتكار أسباب استمراريّته. إننا أمام أداة متوحّشة، شديدة الاستقلالية، عالية التقانة، راقية التدريب، بميزانيّة كبيرة، يستفيد من استمرار نشاطِها عددٌ من مؤيّديها في عالمي الصناعة والمال. لم يعد من السهل على الرئيس الأميركي أن يحدّ من نشاطها، فهو لا يستطيع بسهولة أن يستعدي السياسيين المرتبطين بها أو أن يعطّل صناعة مورّديها أو أرباح المؤسسات المالية المستفيدة منها.

فهل وصلت خطورة «الوحدة المشتركة» إلى الدرجة التي خرجت فيها عن سلطة الدولة، فقط لأنّها نجحت في تأمين استقلاليّتها؟ هل نجح التعاون بين «الوحدة المشتركة» والمستفيدين من نشاطها إلى الدرجة التي تسمح لها بخَطّ سياسات مستقلّة عن الدولة الأميركية؟ هل ما زال الرئيس الأميركي قادراً على لجم هذه «المؤسّسة»؟

إننا اليوم أمام ظاهرة غريبة، إذ لدينا مؤسّسة عسكرية أميركية يصعب التميز بينها وبين جيوش المرتزقة التي كانت تجوب أفريقيا أيّام الاستعمار البريطاني في نهايات

القرن التاسع عشر. فهل بقي خيطٌ يربط هذا الوحش العسكري بالمؤسسة السياسيّة الأميركية، بسلطتيها التشريعية والقضائية اللتين تُوازِنان السلطة التنفيذية ويراقب كلُّ سلطةٍ منها الأخرى؟

لنتعمّق قليلاً في هذه المسألة. فقد دخلت القوات الأميركية الصومال منذ العام ٢٠٠١. ويكفي أن نسجّل أن هذا التدخل كان يومياً، ومستمرّاً، وأنه لم يتوقّف حتى العام ٢٠١٥ [1]. والسؤال هو: كيف يمكن لحرب أميركية صومالية أن تدوم خمسة عشر عاماً دون أن تصبح موضوعاً رئيسيّاً في الصحافة العالمية؟ وكيف يتم تنظيم تحالفٍ أميركي إثيوبي للسيطرة على «المتمرّدين» الصوماليين دون أن يهتمّ أحد بالموضوع؟ ثم نسجّل تتابع الأحداث، فتقوم إثيوبيا بإنشاء سدّ كبير على نهر النيل، يعطيها قدرة التأثير في كمية المياه التي تصل إلى مصر، دون أن يثير هذا الحدث الاستراتيجي أيّ اهتمام؟

وكيف لهذه العمليات أن تجري في القرن الحادي والعشرين؟

بدأ التدخّل عام ٢٠٠١ بعملية إنزال حسنة الإعداد، وبقرار أممي [2]، وسرعان ما احتلت القوات الأميركية مطار مقديشو. وبدل استئجار المرتزقة، وتكليفهم باحتلال منطقة معينة، بدأت القوة الأميركية باستئجار زعماء محلّيين، بعضهم شيوخ قبائل، وكُلّفوا بحصار «العناصر التخريبية»، (ومنهم تنظيم الشباب)، وباعتقالهم، ثم استجوابهم بقصد تخفيف العبء عن القوات الأميركية وحصولها على المعلومات، واعتقال «المُذنِبين» وتسليمهم. بِلُغَة أخرى، تم تسليم مهمّة حكم مناطق كاملة من الصومال «لقادة» قبليّين قرّرت القوات الأميركية انتقاءهم وتسليمهم هذه المهمة بأكملها. لم يكن «القادة» الذين اختارتهم القوّات الأميركية كُلُّهم من الزعماء

(١) راجع هذا التقرير الموجز:
https://www.thebureauinvestigates.com/2012/02/22/get-the-data-somalias-hidden-war/

(٢) على موقع الأمم المتحدة: www.securitycouncilreport.org/un-documents/somalia/

التقليديين، إذ كان كثيرون منهم من الضالعين في التهريب والجرائم المختلفة (راجع الفصل الأول، الهامش رقم ٣ ص ٥٦، القسم المتعلق بالصومال).

وإذا كانت هناك إمكانية لِحلّ مشكلة الصومال السياسية، فقد اختارت القوات الأميركية الطريقة الفُضلى لاستمرار النزاع المحلّي. كانت المشاكل، في العام ٢٠٠١، محصورة بالخلاف بين التطرّف الإسلامي والقبائل التي كانت ترغب في نظام يمثّل مصالحها، وأصبحت اليوم منافسة يومية بين كل قبيلة وجاراتها على إرضاء الأميركي وإعطائه أكبر قدر من المعلومات التي يريد أن يحصل عليها مقابل استمرار التمويل.

وتقول بعض التقارير إنهم تصرّفوا بشكل شبيه في ليبيا واليمن[1]. وهم ما زالوا يمارسون عملهم بالطريقة نفسها في العراق وسوريا، دون أن ننسى استمرارهم في العمل في أفغانستان وباكستان وغيرهما. وهكذا، استطاعت هذه المؤسسة العسكرية الجديدة أن تطوّر طريقتها لتبرير استمرار عمليّاتها على الساحة الدولية. وقد وفّرت المنطقة العربية والأفريقية لهذه القوّة مسرحاً مُشرَعاً للعمل، مع تبرير سياسي يتخفّى وراء مصالح الولايات المتحدة الرسمية، وتنفّذ هذه الوحدة عمليات على الأرض، حسبما تريد، دون حسيب أو رقيب.

ثم إنّ هذه السياسة وهذه الأداة هما صنيعتا المحافظين الجدد، خاصةً منذ أن تسلّموا الحكم أيام الرئيس بوش الابن. كان من المنتظر أن تتغيّر هذه السياسة مع انتخاب رئيس جديد، انتُخِبَ بموجب شعار «إعادة الجنود إلى الوطن»، والعودة إلى الشرعية وحكم القانون. إلّا أنّه لم يتخلَّ عن أيّ من مكتسبات الرئاسة التي حققها سلفه جورج بوش، ولم يتوقّف عن الأمر بقصف أهداف في أفغانستان وباكستان

(١) في الحالة العراقية، انظر هذا التقرير:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49371# VVdUR_BQ28A
وهناك نظرة مختلفة بعض الشيء، تتعلّق بالصومال، على هذا الرابط:
http://www.insightonconflict.org/2014/10/terrorism-sahel-fighting-enemy-within-within/

واليمن والصومال بطائرات دون طيّار، ولم يوقف العمليات الخاصة السرية في اليمن والعراق وسوريا وليبيا.

والسؤال هو: هل الرئيس هو الذي يصرّ على الاحتفاظ بمكتسبات الرئاسة، أم أنّه لم يعد يستطيع لجم «الوحدة المشتركة»، أم أنه واقع تحت ضغط رجال الصناعة والمال المستفيدين من استمرار العمليات؟

(١٦)

الحاجة الدائمة إلى الخوف من الإرهاب وتوسيع دائرته

كان الإرهاب عام ٢٠٠١ خطراً يجب التخلّص منه، لكنّه أصبح اليوم ضرورةً لتبرير استمرار عمليّات المؤسسة العسكرية الجديدة، أي «الوحدة المشتركة». وكان الخوف من الإرهاب هو شعور السكان الطبيعي لأنهم متضرّرون من جرائمه، وأصبح اليوم ضرورةً نفسية يجب الترويج لها، أكان الإرهابُ موجوداً أم لا. كل شيء أصبح جائزاً لتبرير استمرار المؤسسة العسكرية التي تحمل اسم «الوحدة المشتركة» بممارسة عملياتها وتجديد ميزانيتها. هذا طبعاً ليس أمراً ثانويّاً.

- إننا أمام حرب حقيقية ميدانية لا يذكرها أحد في الصحافة الأميركية أو الدولية إلا بشكل عَرَضي وغير مُرَكّز. أنّها حربٌ بكل معانيها، وقد تُساقُ إلى الواجهة في أي لحظة، بخاصّة إذا نجح في ذلك صحفيٌّ يرغب في الشهرة السريعة، أو مرجع سياسي كبير متضرّر أو مركز تأثير فكري أو سياسي مُعَيّن. فكيف تُجنَّد جيوشٌ وتُخاض حروبٌ في بلادٍ كثيرة دون أن يثير الأمر حتى أدنى مستويات التساؤل؟

- ومن غرابة الأمر أنّ الإرهاب لم يكن موجوداً في العراق قبل احتلاله، ولا في الصومال أو اليمن أو ليبيا، فكيف تمّ توسيع دائرة الإرهاب بهذا الشكل المنهجي؟

وبشكل مُعمّم ومتواتر أيضاً، تظهر على الساحة السورية أفواج الإرهابيين من أكثر من خمسٍ وثمانين دولة، تحارب النظام القائم هناك وتمارس التطهير العرقي، وتطالب بالديمقراطية! ثم تظهر على الساحة العراقية ظاهرة مماثلة لجارتها في سوريا! ثم تظهر دولةٌ إسلامية، تأتي «بخليفة» للمسلمين، وتنجح خلال أسابيع في السيطرة على ما يقارب ثُلث مساحة العراق، ثم نصف مساحة سوريا! إن كمية العناصر التي تدخل في لائحة العمليات الإرهابية في المنطقة الإسلامية عامةً أكبر من أن يتمكّن أحد من تصنيفها في باب المصادفة، خصوصاً عندما نتذكر أن التموين والتسليح والتمويل أكبر بكثير من أن تفلت من عيون الرقابة الأميركية وآذانها. إن استمرار نموّ دائرة الإرهاب في جغرافية العالم ليست، بالتأكيد، من باب المصادفة.

إنّ الخوف من الإرهاب في هذه الظروف أمرٌ مشروع. لكن من الجائز التساؤل في الوقت نفسه عن الطرف الذي عليه أن يخاف. ومن الواضح أن شعوب المناطق التي يعيث فيها الإرهاب فساداً هي المعرّضة للخطر بالدرجة الأولى، إلا أن تقييم الأمور على الساحة السياسية الدولية يختلف تماماً. فأوروبا، التي تعرّضت لبعض الحوادث المؤلمة، لا ترى فائدةً من مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق ومصر. على العكس، لقد دعمت لسنوات متتالية «المعارضة المشروعة» و«الحراك الديموقراطي»، حتى ثبت بما لم يعد يقبل الشك أن ما تدعمه هو الإرهاب نفسه. إلا أنّ استمرار تدريبها «للمعارضة المعتدلة» لم يتوقف.

إن هذا الإرهاب الدولي، ونسبة انتشاره وتسليحه وتموينه وتمويله، لا يمكن أن يكون قد تواتر وانتشر من باب المصادفة المحض. لا بدّ أنّ له خيوطاً، تسحبه وتحرّكه أصابع ثابتة وقوية، وأدمغة واعية هادفة. حتى «الوحدة المشتركة»، بكل ميزانياتها وجنودها وعتادها وتكنولوجياتها، لا تستطيع أن تستمرّ بلا أصابع ثابتة قويّة وأدمغة واعية هادفة متسلّطة، تحرّكها وتبرّرها وتمدّها بالدعم المالي والسياسي.

إننا، إذاً، أمام قِوىً خفية، اختطفت القرار الديموقراطي الأميركي، ونجحت في

شحذ سلاح عسكري فعّال يدافع عن مصالحها على الساحة الدولية، عزّزته بحزمةٍ من التشريعات والقوانين والمؤسسات.

إن التفتيش عن هذه القوى الخفية وتحرّي مصادرها وخيوطها يخرج عن نطاق هذا البحث. فما يهمنا هنا هو العقيدة الأميركية وأدواتها في صراعات الجيل الرابع. وما يهمّنا أن نسجّله هو أنّ العقيدة السياسية الأميركية في القرن الحادي والعشرين قد تأثّرت بشكل عميق بفلسفة المحافظين الجدد، وبقيت مهيمنة على سياستها حتى بعد إخفاقهم في الانتخابات، مما يدلّ أنّها قادرة على الاستمرار بشكل قوي. إنّها عقيدة التفوّق الأميركي والشعور بأفضلية مصالحها على مصالح الغير. وقد بدأ هذا الزهو العقائدي بالتعبير عن نفسه ميدانيّاً في أماكن كثيرة من العالم. ففي الدول الإسلامية نجد الحضور الأميركي يحمل الطابع العسكري السافر، بينما يأخذ هذا الحضور الطابع «السلمي»، كما يظهر في حالات «الثورات الفاقعة الألوان»[1]. إلّا أننا بتنا نعلم الآن، بعد هذا البحث، أنّ الأداة هي نفسها، وأنّ لها جناحاً سياسياً يمارس أعمالاً غير عُنفيّة، وآخر، عسكرياً، دائم النشاط. إنّها أداة متميّزة، إذ تشير الدلائل إلى قدرتها على الاستمرار، مع، أو دون، عذر أو ضرورة. وهي مميّزة لأنّها أيضاً عابرة للرئاسات والأحزاب في التركيبة السياسية الأميركية الداخلية، بل ولسبب أشدّ خطورةً، هو أنّها تطرح التساؤلات عمّن يقرر استمراريّتها، أهو رأس الهرم، أي الرئيس، أم هي الأداة ذاتها؟

(١) راجع (المقدمة).

الفصل الثالث

انحسار سلطة الدولة وإعادة تخصُّصها

حاولنا حتى الآن في هذا البحث أن ندرس أصناف الحروب التي قامت بين الإمبراطورية وحلفائها، من جهة، ومُناوِئيها وغُرمائها من دولٍ ومنظماتٍ تُصنَّف بأنها «إرهابية» من جهة أخرى. وفي محاولتنا لفهم تصرُّفات الإمبراطورية اضطررنا إلى مراجعة المجهود الفكري الهائل الذي تراكم في الولايات المتحدة نتيجة ممارستها العمل السياسي منذ دخولها الساحة الدولية في بدايات القرن العشرين، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي مدرسةً بحدّ ذاتها، إلا أن القِوى السياسية في الإمبراطورية[1]، بعد سقوط جدار برلين، دفعتها، في المحصّلة، إلى توسيع مجالات نشاط سلطتها على الساحة الدولية؛ فاستغلّت جريمة ١١ أيلول/سبتمبر للإعلان عن الحرب العالمية الدائمة على الإرهاب، «حتى استئصاله». ونتج عن ذلك تطوير الولايات المتحدة لأدوات فكرية وتكنولوجية متقدمة تسهّل تدخّلها في الساحة الدولية، وتعطيها قدرة تحرّك غير مسبوقة، كما رأينا.

والسؤال التالي الذي يواجهُ المفكّر يتعلّق بقدرة الإمبراطورية على الاستمرار

(١) راجع الفصل الرابع: تشريح الإمبراطورية.

في ممارسة سياساتها، بلا رادع، كما كانت تفعل في السابق، منذ سقوط النظام السوفييتي. كانت هذه القدرة قد وجدت محدوديتها في لعبة الردع النووي أيام الحرب الباردة. فقد كانت الذخيرة النووية تمنع كلاً من القوتين المتنافستين من المبادرة بضرب الخصم، بسبب الآلية التي اكتشفاها سويّةً، والتي تُعطي الغريم قدرة الردّ عن طريق توجيه ضربة ثانية تماثل الضربة الاستباقية الأولى التي يكون قد تلقّاها. إنها آلية رائعة، إذ **تُحوّل** منصّات الصواريخ المتحرّكة على الأرض والعابرة للقارات، ومعها أنظمة الغواصات الذرية (وغيرها من طرق إيصال الذخيرة الذرّية)، **إلى أدوات تمنع الحرب** بدل أن تؤجّجها. فالفريق الذي كان يظنّ أنّه يستطيع أن يُلغي غريمه بِضربةٍ ذرية صاروخية اقتنع أخيراً أن ضربته لن تكون بلا ردّ، وأنّ ردّ الغريم مؤكّد (أي الضربة الثانية) مهما يكن حجم الدمار الذي قد تسبّبه الضربة الأولى؛ وأنّ هذا الرد سيكون بحجم الضربة الاستباقية الأولى التي تَلقّاها.

إلا أنّ غريم الإمبراطورية الرئيسي، أي الاتحاد السوفييتي، لم يعد موجوداً. صحيح أنّ الردع ما زال قائماً، وأنّ روسيا مازالت قادرة على استعمال ذخيرتها النووية مثلما كانت الحال سابقاً أيام الحرب الباردة، إلا أن الظروف السياسية تغيّرت. فقد اكتشفت واشنطن أنّ القدرات التي طوّرتها منذ عام ١٩٩٠ تسمح لها بتحقيق الكثير من أهدافها السياسية دون الوصول إلى أزمات الردع النووي. كذلك، فإنّ غياب الغريم الرئيسي مدة تقارب ربع قرن (بين ١٩٨٨ و٢٠١٤ تقريباً) قد طوّر لدى واشنطن عادةَ التعامُل مع المسائل الدولية بلا منازِع أو رادع، ما أعطاها ثقةً عالية بنفسها، وقناعةً بأنّها تستطيع أن تفعل ما تشاء، وبلا حساب، على الساحة الدولية.

ثم إنّ الحرب الباردة الأولى كانت مبنية على أُسُس واضحة. فقد بدأت بتفاهم بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، حيث تلاقى قادة هذه الدول في يالطا واتفقوا على اقتسام مناطق النفوذ فيما بينهم. وهكذا، فإنّ الاشتباكات الميدانية التي حصلت بين الشرق والغرب، بعد هذا المؤتمر، لم تكن مباشرة بل كانت تنشب بواسطة أطراف ثالثة يتم أحياناً تحفيزها وتسليحها، وتجري خارج نطاق مناطق النفوذ المتفق

عليها. أمّا اليوم، فليس بين الشرق والغرب اتفاقٌ أو تفاهمٌ بديل عن اتفاق يالطا، ولا يحكم المنافسة الجديدة أيُّ قانون. وبغياب بديلٍ عن تفاهم يالطا عُطّلت أيضاً الأمم المتحدة وأصبحت عاجزة عن إصدار الحلول السياسية على الساحة الدولية؛ خصوصاً بعد أن تخلّت عنها الإمبراطورية. فقد احتلّت العراق بلا تفويض أممي، وأنشأت تحالفاً خاصّاً بها لمحاربة «داعش»، كأنّ الأمم المتحدة غير موجودة.

ثم إن روسيا عادت إلى الساحة لتنازعها السلطة، ولو بطرائق ما زالت خجولة. وإلى جانبها ظهر المارد الصيني ليحتلّ المركز الاقتصاديّ الدولي الأوّل، سابقاً بذلك الاقتصاد الأميركي. وشروط الصراع ما زالت غير واضحة، فالولايات المتحدة قلقة على مستقبلها، وإن كانت لا تزال القوّة الأولى، السياسية والعسكرية، في العالم. لا يمكن للقلق إلّا أن يولّد شيئاً من اللاعقلانية، فَغُرَماؤها لم يعودوا يقبلون هيمنتها، كما يظهر من الأحداث اليومية حول العالم. فهي قلقة لأنّ روسيا ضمّت جزيرة القرم وتحدّت واشنطن، ولم تستطع (هذه الأخيرة) ردعها أو منعها. كذلك، فإنّ الصين تتحداها في الشرق الأقصى على جُزُر المضائق المائية[1] التي كانت البحرية الأميركية تسيطر عليها بشكل كامل. لم تستطع الدولة العظمى أن تمنعها عن بناء التحصينات، أو أن تقنعها بتعليق أعمالها الإنشائية هناك، ولا حتى بالقبول بالتفاوض على الموضوع. على الرغم من أنّ واشنطن لا تزال تسيطر على القرار الدولي، إلا أنّ سيطرتها بدأت تواجه حدوداً من صنفٍ جديد، وضعتها قِوى دولية منافسة، على رأسها روسيا والصين.

لقد حصلت مثل هذه الظاهرة من قبل، في أوائل القرن العشرين، عندما قامت بريطانيا العظمى (آنذاك) بتقييم وضعها، إذ شعرت أنّ قدرتها بدأت تتلاشى وأنّ في الأفق منافسين، منهم ألمانيا والولايات المتحدة؛ وأنهم لن يسمحوا لها بممارسة

(١) منذ الربع الأول من عام ٢٠١٥. راجع الخبر في موقع رويترز:
http://www.reuters.com/article/2015/10/28/us-southchinasea-usa-idUSKCN0SK2AC20151028

سياستها بالطريقة نفسها التي كانت تعتمدها[1]. وبهذا المعنى، فإننا اليوم نتعامل مع الولايات المتحدة كأنّنا نتعامل مع بريطانيا منذ قرنٍ كامل تقريباً، لِنَتَحرّى سويّة نقاط ضعفها وقوّتها، ونستشرفَ مُستقبل تطوّر فُرَصِها والأخطارَ التي تُحيقُ بها.

ويقودنا السؤال في الوقت نفسه إلى القدرات التي يمكن أن يطوّرها غريم الإمبراطورية لمواجهتها، في محاولته الدفاع عن مصالحه. فالدول العريقة في مواجهتها، مثل الصين وروسيا، قادرة على تطوير مسلكها السياسي بشكل يتناسب مع قدراتها، في إطار استراتيجيات مُرَكّبة الحساب. أمّا الشعوب التي لا قدرة لديها على مقاومة الهيمنة الأميركية، فتبقى بلا أمل في الحصول على حرّيتها أو استقلالها أو، في كثير من الأحوال، تكون عاجزة عن الدفاع عن مصالحها، أو حتى عن سيادتها. إنّ تَسارُع تنفيذ المسارات السياسة التي اعتمدتها الدول الكبرى يثير مزيداً من التساؤل عن قدرة الدول الصغيرة، مثل دول العالم العربي المُشَتّتة، على الخروج من أزماتها. فالمسألة الأمنية ليست إلا زاوية ضيّقة في دائرة الخُطط التي تُحاك لمثل هذه المناطق. فَبعضُ هذه الأخطار، كما يظهر بوضوح ميدانياً، تتهدّد سيادة هذه الدول وربما وجودها. ولمّا كانت هذه الظاهرة جديدة، وتكاد تكون مُستَغربة، فإن كثيراً من القادة المحلّيين لم يستوعبوا جديّة هذه الأخطار، ممّا أدّى إلى تَلَكّؤهم في الاستعداد لها.

إن الحرب الباردة «الثانية» ما زالت قيد الإعداد. وقياداتُ كثيرٍ من الدول الصغيرة لا تزال غير قادرة على فَهم أسباب تغيّر المشهد السياسي الدوليّ وعناصره. فقد تعوّدت تنظيمَ حساباتها السياسية على الأسس القديمة التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة «الأولى»، أي تلك التي كانت سائدة أيام الاتحاد السوفييتي. إلا أنّ قوانين اللعبة المتعلقة بالحرب الباردة «الثانية» لم تتضح بعد. إن الردع النووي الذي كان يهيمن على قرارات الطرفين سيبقى ساري المفعول الآن، بالتأكيد، إلا أن السياسات التي كانت مبنية على مبدأ سيادة الدول لم تعُد موجودة. فالحرب الباردة

(١) راجع الفصل الرابع: تشريح الإمبراطورية.

الأولى كانت نتيجة تفاهماتٍ صريحة ومضمونة. فقد اجتمعت قيادات الحرب في يالطا، وتقاسمت مناطق النفوذ، وتفاهمت فيما بينها على قواعد ممارسة الحرب والسلم. وكانت نتيجة هذا التفاهم أن امتنع الطرفان عن خوض الحروب في المناطق التي تفاهموا عليها، وحصروا منافستَهُم ومُناكفاتِهُم ومناطقَ التوتّرِ فيما بينهم على المناطق التي لم يتفاهموا عليها، أي دول العالم الثالث. أمّا اليوم، فقد بدأت الحرب الباردة «الثانية»، لكن من منطلق آخر وعلى أسس جديدة. فهناك دولتان، هما روسيا والصين، ترفضان هيمنة واشنطن المطلقة، لاسيّما على الدول والأراضي المحيطة بهما مباشرةً، مثل أوكرانيا بالنسبة لروسيا والمضائق البحرية على ساحلها الجنوبي بالنسبة للصين. لم تنتهِ المنافسة والمشاجرة بعد، ولم تجتمع الأطراف لتدارس الأمور، ولم تحصل لقاءات تشبه لقاء يالطا من جديد. هذا يعني أنه لم يتم تحديد مناطق النفوذ ولا مناطق المُنافسة والمُشاجرة بعد. فكأنّ الطرفين قد قرّرا أنّ الوقت لم يحن بعد للتفاوض، أو أن الأوضاع على الأرض لم تنضج بعد لتوضيح الصورة للطرفين. وحتى ذلك التاريخ كل شيء مباح، ما دام ممكناً، وما دام لا يؤدّي إلى اشتباك مباشر بين الدول الكبرى.

إنّ الظاهر حاليّاً أنّ أطرافَ النزاعِ (بين دول الردع النووي) ما زالت مقتنعة أنّها، كلٌّ على حدة، قادرة على تحقيقِ أعلى نسبة من أهدافها في مناطق الخلاف المباشرة، أكان مع الإمبراطورية وحلفائها أم مع روسيا والصين. والسؤال الذي يجب أن يطرحه الباحثون، وكذلك القادةُ السياسيون في الدول الصغيرة، هو **عن الفترة الزمنية التي سوف تستمرّ فيها الخلافات بين الدول الكبرى قبل أن تتفاهم** وتضع حداً لشمولية الخلافات الحالية. وكما سنرى، فإن أرضية الخلاف لم تعد مثلما كانت من قبل، فقد تعدّدت وتنوّعت وتركّبت مستوياتُ الأسلحةِ المستعملة (بمعنى أنها ازدادت تعقيداً)، وكذلك تنوّعت أشكال التحالفات الجديدة وطبيعتها وأهدافها بين الأطراف المتنازعة.

إن هدف هذا القسم هو محاولة التقدم في البحث العام وفهم المُكَوّنات والقِطع

التي تدخل في تكوين الحدث السياسي في القرن الحادي والعشرين، ثم كيفية تأثيره في الوضع السياسي العام، أكان ذلك في الدول المتخلّفة أم المتقدّمة. ذلك أنّ هناك عوامل لا يتحكّم فيها أحد. فهي تحدث، بكل بساطة. ومن هذه العوامل أن يظهر ابتكارٌ جديد كالهواتف الذكية، أو ظاهرة تسارع انتقال سكان الريف إلى المدن. فهي عوامل لا تنتظر إذناً. وبينما هي في طور استكمال حدوثها، وربما قبل ذلك، تشعر الدول والشعوب والحكومات بتأثيرها وربّما أيضاً بثقلها وحتى، في بعض الأحيان، بحتميّتها. وأهمّ نتيجة لهذه الفسيفساء من المؤثّرات والعوامل هي أنّ دور مؤسسات الدولة التي كانت تتحكّم في مفاصل الحكم سابقاً قد انحسر بشكل ملحوظ، وربّما إلى درجة فقدانها بعضاً من سلطانها. إن سلطة الدولة تنحسر وتخفّ، وهذه الظاهرة لا تقتصرة على دول العالم الثالث؛ فالتغيير يشمل الدول الكبرى أيضاً[1] . إنّ معرفة هذه العوامل والمؤثّرات إذاً حاجةٌ استراتيجية مُلِحّة لا يمكن استشراف المستقبل أو تخطيطه دون التعرّف إليها.

لكنّ دراسة هذه العوامل وتعقيداتها تتعدّى إطار هذا البحث، لكثرتها والتعقيدات المحيطة بكلّ منها. فمنها موضوع النزوح من الريف إلى المدن، وازدياد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في قرار الدولة وجماعات الضغط (اللوبيات)، وانتقال الدول الكبرى إلى اقتصاد المعرفة ونتائج هذا التحوّل، وانتهاء عصر الخدمة العسكرية الإجبارية في الدول الصناعية ونتائجها، وغيرها. إلا أنّ استعراض أهم العوامل ومحاولة فَهْم عناوينها ضروريٌّ لتكوين فكرة أوّلية عن التحوّلات الجذرية التي تطرأ على الأنظِمة السياسية الدولية. هذا ما سنحاول بحثه ومناقشته في هذا الفصل.

(١) يمكن مراجعة هذه الدراسة التفصيلية الأوروبية:
https://ec.europa.eu/research/evaluations/pdf/archive/other_reports_studies_and_docyments/fp5_monitoring_socio_economic_final_report.pdf

(أ)

من أهم مظاهر التحوّلات العالمية ظاهرةُ التمدّن الجديدة، التي **ينتقل بموجبها سكان الريف إلى المدينة، فتتكوّن تجمّعات سكانية هائلة الحجم** لم يعهدها العالم من قبل. فمنذ منتصف القرن السابق ارتفع عدد سكان العالم من ٣ مليار إلى ٧,٣ مليار نسمة[١]. لماذا يهمّنا الأمر في البلاد العربية أو في بلاد العالم الأخرى؟ عربيّاً، يهُمُّنا الموضوع لأنّ كل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في المنطقة قد تغيّرت، بينما بقيت الأنظمة السياسية في حالة من اللامبالاة، وربّما، وهذا ترجيحنا، في حالة من اللاوعي تجاه عمق هذه التغيُّرات وأهميتها. إلى جانب الآثار السلبية الهائلة، الاقتصادية والسياسية الناتجة عن هذا الإهمال، فقد تعدّت هذه الظاهرة قدرة الدولة المتخلّفة على حفظ الأمن. إلا أنّ المشكلة ليست محصورة في بلادنا. ذلك أن كل دول العالم الثالث تعاني من المشكلة نفسها. أمّا في الدول الكبرى فقد تمثّلت هذه الظاهرة بهجرة اليد العاملة من دول العالم الثالث إليها. فقد بدأت هذه الهجرة بشكل شرعي، ثم ازدادت بشكل ملحوظ وبشكل غير شرعي، خصوصاً بعد التحوُّلات في الاقتصاد الغربي، التي خفّفت من الحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية. لقد مرّت اقتصاديات الغرب بعددٍ من مراحل الانحسار؛ ثم تأثّرت بعوامل تكنولوجية مثل المكننة؛ ثم ازداد التأثير بحكم العولمة التي فرضت نقل كثير من المصانع إلى الدول الآسيوية الطالعة. وتحوّلت العمالة الأجنبية من حاجةٍ ماسّة، في الخمسينيات، إلى حالة لجوء اقتصادي، في الثمانينيات، ثم إلى لجوء إنساني وسياسي، اليوم. وأدّت هذه الظاهرة إلى مزيدٍ من التفاوت بين المناطق الغنيّة والأحياء الفقيرة، ممّا خلق مشاكل جديدة بطبيعتها وحدّتها في أكثر مدن الغرب[٢].

بالعودة إلى البلاد العربية في خمسينيات القرن العشرين نجد أن الريف كان

---

(١) بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٥ www.timetoast.com/timelines/demographics
راجع أيضاً التطور على ضوء المتغيرات البيئية على الرابط نفسه.

(٢) فيما يتعلق بهذا الموضوع، راجع هذه القصة الغريبة على الإنترنت:
http://www.victorianweb.org/history/empire/india/eic.html

مهيمناً على المشهد الاقتصادي الاجتماعي. وحسب البلد العربي، فإنّ نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان كانت مرتفعة، وكانت تبلغ قرابة ٤٠ بالمئة في لبنان، و٥٥ بالمئة في تونس، و٨٠ بالمئة في اليمن والسودان. هذا يعني أن أكثرية السكان كانوا بعيدين عن نظر السلطة واهتمامها، لا يمثلهم في العاصمة إلا أعيان وزعماء محلّيون سرعان ما يتماهون مع السلطة وخياراتها السياسية. أمّا الريف فكان بطبيعته مستقلًّا، أي بمعنى مكتفياً بإنتاجه الزراعي، وبعيداً عن جوّ المدينة، ولم يكن يستدعيه التقدم المدني إلى مزيدٍ من الاستهلاك. لم يكن يحتاج إلى التلفزيون أو البراد أو السيارة، ولا كان يفكّر فيها. كانت حياته متوازِنة، تتقارب فيها أو تتساوى حاجاتُه بالمقارنة مع استهلاكه.

إن الذي طرأ في الستينيات، ثم ازداد في السبعينيات والثمانينيات، هو الطفرة الهائلة في احتياجات المواطن. لم يكن ذلك نتيجةَ عمليةِ تحريض، أو خطةٍ جهنمية استعمارية. إنّها مَدحَلَةُ التقدّم التكنولوجي التي لا يوقفها شيء. لقد أصبح المواطن الريفي، بكل بساطة، بحاجة إلى التلفزيون، ثم الهاتف، في كل منزل، ثم الأدوات الكهربائية المنزلية، ثم طالت السلسلة؛ وعلى رأس عناصرها، بلا شك، ازدياد وعيه بضرورة تعلّم أبنائه. هذا ما جعل حاجة العائلة إلى التغيير ضرورية. فتعليم الأولاد في أذهان كثيرٍ من الأهل مسألة لا تقبل الجدل، والتغيير المطلوب لا يحتاج المشورة، والمال اللازم لذلك غير متوفّر. كل ذلك يحتاج إلى المال، وهو غير متوفر في الريف. فاقتصاد العائلة الريفية متوازن، دون أن يكون مبنياً على السيولة النقدية مثل وضع العائلة في المدينة. عافيةُ العائلة الريفية، وسلاستُها، وسهولتُها، وسعادتُها، لا تكمن في وزن أو حجم حسابها المصرفي، وإنما في اكتفائها الذاتي، أي في قدرة العائلات في عدد من القرى على تبادل البضائع والخدمات دون الحاجة إلى المدينة. وهكذا بدأت العملية الملحمية الطويلة التي لم تنتهِ فُصولاً بعد؛ بدأت تارةً ببيع قطعة أرض وإرسال «الولد» إلى الثانوية الموجودة في المدينة القريبة، وتارةً أخرى إلى الجامعة في العاصمة البعيدة، ثم توالت حلقات المسلسل المعروفة.

ليس لدى المواطن العربي اعتراض على التطوّر الاجتماعي الذي طرأ بنتيجة

تقدّم العلم. إن المسألة التي يواجهها هي في غياب دولته عن هذا المشهد. ذلك أن مثل هذه التطوُّرات تحتاج إلى إجراءاتٍ تقوم بها الدولة، تسمح له بالانتقال من وضعه السابق إلى مواجهة مستلزماته الجديدة بشيء من السلاسة. لكن الدولة لم تواكِبْه في هذه التحوّلات التي طرأت عليه؛ وكان يظن أنها مسألة غيابٍ وتقصير، فإذا الحقيقة أسوأ من ذلك بكثير. إنه التخلّف، يصاحبه الفساد، هذا الذي لا يطيقه أي مواطن، والذي أدّى إلى التمرُّدِ بعد صبرٍ طويل.

كانت للناس في الأرياف مرجعية ثقافية اجتماعية متمثلة بالعائلة والمؤسسة القروية التي كانت تفرض على السكان قوانينها. كانت السكينة الاجتماعية الريفية نتيجةً لتأثير تقاليد المجتمع القروي في حياة كل فرد، من مؤسسة الزواج إلى وتيرة العمل إلى مواعيد الصلاة وأنظمة الرقابة الاجتماعية، وحتى إلى المأكل والملبس. كان لحياة القرية إيقاعٌ ونظام يهيمن على كل أوجه الحياة الشخصية، من العمل إلى النشاط الاجتماعي إلى إدارة وقت الفراغ. كلُّ هذه الثوابت اختفت وتلاشت في الساعة التي غادرت فيها العائلة مجالها القروي الذي تعوّدته، وانتقلت إلى المدينة التي لا تعرف فيها أحداً.

إضافةً إلى ذلك، فقد ازداد عدد سكان بلادنا مثلما ازداد في باقي أنحاء المعمورة. ففي العالم العربي تضاعف عدد السكان بضع مرّات، إذ ازداد من حوالى خمسين مليون نسمة في خمسينيات القرن العشرين إلى ثلاثمئة وخمسين مليوناً. هذا يعني أنّ أبناء الريف أيضاً ازدادوا عدداً. والهجرة إلى المدينة لم تعد محصورة في الحاجة إلى تعليم الأولاد وتحسين مستوى معيشتهم. فالأطفال أصبحوا أقلّ عرضةً للموت المُبكر بِحُكم دُخول الطب إلى الأرياف وتحسّن الوضع الصحي العام. أمّا التقنية الزراعية، فإنّها لم تواكب النموّ السكاني، ولم تدخل العلوم الزراعية إلى القرية إلا بشكل سطحي. هذه مُهِمّةٌ من مهمّات الدولة، وقد فشلت فيها من جديد، بما لا شكّ فيه.

كذلك، فقد أدخلت هجرة الريف تعديلات على المدينة لم تكن في حسبان أحد،

وهذه مهمّة أخرى فشلت الدولة فيها. فقد كانت الأماكن التي تسكنها عائلات المدينة مُحاطةً بالبساتين والفراغات. وفي هذه الفراغات أنشأت العائلات الوافدة «مجتمع الضاحية الفقيرة». في البداية، لم تحاول الشرطة دخول هذه المناطق الجديدة، إذ لم يكن لها فيها حاجة، ولم يكن في الموازنة ما يكفي لدفع كلفتها الإضافية. ثم امتنعت عن دخولها لأنّها مناطق خطرة أمنيّاً. إن إهمال الحكومة قد حوّل المدينة السابقة إلى مساحةٍ مُطوّقة مُحاصرة، يدخلها «الغرباء» في نهاية الأسبوع للتنزّه، تاركين وراءهم شعوراً عند أبناء المدينة الأصليين بأنَّ الخطرَ داهمٌ، وإن كان مؤجّلاً.

وفي القرن الحادي والعشرين، وفي هذه الضواحي بالذات، المكتظّة بالسكان، بدأ التمرّد على الحكّام في عدد من الدول العربية. إلّا أنّ الصورة ليست حصراً بالعرب. فالمدن الإفريقية واللاتينية تشاركها هذه الظاهرة، وإن كانت بينها فوارق تُعزى لتاريخ كل بلد وخصوصيات ثقافته.

أمّا دول الغرب، فإن مشكلة ازدياد عدد السكان فيها محسومة، إذ لا وجود لها. فالسياسات الأوروبية، على العكس، تشجّع النساء على الحمل وزيادة النسل، ومع ذلك فإنّ عدد السكان في أوروبا ينخفض. فالسكان الجدد هم في الأصل عمال حضروا بقصد البحث عن الرزق، عاونتهم في ذلك الدول المُضيفة التي كانت تحتاج إلى اليد العاملة لدعم نموها الاقتصادي. إلا أنّ سوء الأحوال الاقتصادية والأمنية في دول العالم الثالث، فضلاً عن الهجرة من الريف إلى المدينة، دفع أعداداً متزايدة من الشباب إلى اللجوء إلى الغرب، حيث السجن فيه أفضل من «الحرية» في بلادهم. هكذا، «فالغريب» في الغرب، مثل الغريب في المدينة في بلده، محروم من الحقوق، تلاحقه السلطة كلّما حاول أن يكسب عيشه. ففي الدول الأوروبية، مثل دول العالم الثالث، سكن «اللاجئون الغرباء الخطِرون» في أحياء خاصة بهم، تشبه الضواحي التي هربوا منها في بلادهم.

ما نتيجة هذه الظاهرة؟ تتلاقى عناصر هذه التغيُّرات في كلّ أنحاء العالم في أنّها تؤدّي إلى نموّ المدن، وفي بعض الأحيان إلى مصافّ المدن العملاقة التي

يتعدّى عدد سكانها خمسة عشر مليوناً. ومع ارتفاع هذه الأرقام يزداد **عدد الأحياء التي تخرج عن سلطة الدولة؛** وفي بعض الأحيان تمتنع الشرطة عن دخولها. لَمْ تَعُد المدينة هي المركز الذي تتَجَلّى فيه سلطة الدولة، بل أصبحت المكان الذي تَظهرُ فيه محدوديةُ قُدراتها.

(٢)

أمّا الظاهرة الأخرى التي تؤثّر في سلطة الدولة وشمولها فهي دور الشركات الكبيرة.

فمنذ أربعة قرون ونيّف (عام ١٦٠٠) أسّست بريطانيا العظمى شركةً أسمتها «شركة الهند الشرقية». وقد غيّرت الشركة اسمها مراراً، وانتهت مهمّتها رسميّاً عام ١٨٧٣. وعندما استعادت الحكومة البريطانية ملكيتها واسترجعت مهمّاتها، وأعلنت بريطانيا نفسها إمبراطوريةً، عام ١٨٧٦، وسّعت مهمتها لتشمل «إدارة واستثمار التجارة» في الهند.

إن الشركات المتعدّدة الجنسيات لا تختلف من حيث تركيبتها ووظيفتها عن سالفتها البريطانية، فهي شركات مساهمة، تماماً مثلما كان يملكُ شركةَ الهند الشرقية عددٌ كبير من رجال الأعمال البريطانيين. الذي تغيّر هو التقنية، ففي القرن السادس عشر لم تكن هناك بورصة أسهم مثل بورصة نيويورك أو شيكاغو. الجديد أيضاً هو طريقة عمل هذه الشركات، ذلك أنها متخصصة، كل واحدة منها باختصاصها، بينما كانت شركة الهند الشرقية تُعنى بكل أوجه التجارة البريطانية في تلك المنطقة.

ومن أهم هذه الشركات في الولايات المتحدة وأقدمها شركات النفط[1]. فهي التي ابتدأت باستخراجه من الأرض الأميركية، وتسويقه، والترويج له، وإظهار فوائده.

---

(١) من أفضل ما كُتب في هذا الموضوع هذه الدراسة الموسوعية:
Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and power, Simon and Schuster, 1992.
التي تصدر قريباً عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر في كتاب بعنوان: «الجائزة».

ثم توجّهت، بمعاونة الدبلوماسية الأميركية، إلى دول الشرق الأوسط أولاً، وذلك في بدايات القرن العشرين. ثم توسّعت فأخذت تنقّب عن النفط والغاز في بقية مناطق العالم. ومع ازدياد أهمية النفط في الاقتصاد الأميركي والغربي، ازدادت أهمية هذه الشركات. ولم تعد السياسة الخارجية هي التي تقرّر أو تحدّد المصالح النفطية، فقد انتقلت هذه الوظيفة إلى هذه الشركات القليلة العدد نسبياً. وهكذا تمركزت السلطة المتعلّقة بسياسة الطاقة في أيدي قلةٍ من الناس، يحددون توجّهاتها وأولوياتها وأساليب التعامل مع الدول المنتجة. وتبدّل دور الدولة، فرجال الأعمال أدرى باحتياجاتهم، وهم الذين يحددون الضرورات الوطنية في مجال الطاقة، ولا يناقشهم في دقة تصوّراتهم أحد. لذلك بات دور الدولة في الولايات المتحدة محصوراً في «حماية المصالح» الأميركية، أي إنّ سياسة الطاقة الأميركية صارت تتمحور حول حماية مصالح شركات النفط. ولا شك في أن تاريخ المنطقة العربية وعدد من دول إفريقيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى اليوم متأثّر بشكل أساسي بقرارات شركات النفط؛ ودور الدبلوماسية وجيوش الغرب في دعم مصالح هذه الشركات واضح. لقد تماهت مصالح شركات النفط مع مصالح الدولة، ليس فقط في الولايات المتحدة، بل أيضاً في دول أوروبا الرئيسية مثل بريطانيا وفرنسا وغيرهما.

لكن شركات النفط لم تكن الأولى ولا الأقل أهميةً في المنظومة الاقتصادية الغربية، فقد سبقتها على هذا الطريق الشركات الزراعية التي اشتهرت، بشكلٍ محزن، بنخاسة الأفارقة ونقلهم بأساليب إجرامية من قراهم للعمل في مزارع السكر والكاكاو والشاي في الأميركيتين. إلا أنّ هذا الصنف من الشركات تمّ إخفاؤها بكل صرامة فتغيّرت أسماؤها وتطوّرت أنماط عملها بشكل أصبحت فيه تمارس الاستغلال نفسه لكن بإخراجٍ «أقل إجراماً وأكثر حضارة»[1].

(١) هناك رسالة جامعية حول هذا الموضوع:

Delilah Rothenber "The Persistence of Colonial Institutions in the Modern Political Economy" Politics department, Honors Thesis May 4, 2004.

ويمكن تنزيلها على هذا الرابط:

politics.as.nyu.edu/admin/staging/IO/4600/rothenberg_thesis.pdf =

ولا يمكننا أن ننسى شركات التعدين التي كانت وما زالت تمارس عملها على الساحة الدولية. فمناجم الفضة والنحاس والقصدير وعشرات المواد الأولية الأخرى لا تزال موجودة. لقد تغيّرت أنظمة عملها مع مرور الزمن، إلا أنّها تواصل نشاطها حتى اليوم. وأهمّ ما نريد تسجيله عن الشركات الزراعية وشركات التعدين أنّها، بدورها، هي التي تحدد المصلحة الوطنية، كلٌّ واحدة في مجالها، وفي البلد الذي تعمل فيه. وتقوم الدولة الغربية، كالعادة، بحماية مصالحها الوطنية، أي المصالح كما تراها هذه الشركات. ولا يمكن أن نفهم سياسة الولايات المتحدة في بلدان أميركا الجنوبية دون فهم دور هذه الشركات ومصالحها. فالأرجنتين بلد النفط، وتشيلي بلد النحاس، وجزر الحزام الكاريبي بلاد مزارع السكر، إلى آخر اللائحة...

وتصاحب كل هذه الشركات مؤسسةٌ ضروريةٌ لِحُسْنِ سير عملها، هي المؤسسة المصرفية. فالإمبراطورية أُنشِئت لتوسيع المصالح وحمايتها، وبالنتيجة فهي للربح، أي لمزيد من المال. هنا يأتي دور المصارف الكبرى. وهي شركات متعددة الجنسيات، تؤدّي دورها بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى، الزراعية والنفطية والتعدينية وغيرها. وتكمن خصوصية هذه المصارف في أنها تشارك في تحديد سياسة المصرف المركزي في العاصمة واشنطن وفي بقية عواصم الغرب. هو الذي يوجز محصّلة مصالح الإمبراطورية وحلفائها وهو الذي يسهّل لها عملها. وعلى أساس قراءات مجموع المصارف المتعددة الجنسيات، العاملة على الساحة الدولية، يتم تحديد السياسات الوطنية في المناطق والدول التي تهمّ واشنطن في العالم[1].

= لكن هناك مدارس فكرية تبحث في هذا الموضوع على ضوء فكرة استمرار الاستعمار بطرائق أخرى. انظر مثلاً:

https://www.boundless.com/sociology/textbooks/boundless-sociology-textbook/global-stratification-and-inequality-8/sociological-theories-and-global-inequality-72/dependency-theories-428-8541/

(١) ربما كان أفضل مرجع للمعلومات الدولية التي لا تكاد تجد لها مثيلاً في المصادر الأخرى هو مصرف المصارف، BIS، في بازل، سويسرا، وموقعه على الإنترنت هو: http://www.bis.org

وهكذا نلاحظ أنّ دور الدولة كان متطابقاً ومتماهياً مع مصالح الشركات البريطانية أيام شركة الهند الشرقية وتوابعها. فأصحاب رؤوس الأموال المشاركون في أسهم هذه الشركة هم أنفسهم أصحاب القرار السياسي، أي الملك والبلاط، وبصورة عامة مجلس اللوردات. والذي تغيّر هو أنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات لا يملكها أصحاب القرار، بل تعود ملكية الجزء الأهمّ من أسهمها إلى مؤسسات مصرفية أو مالية. فهي تنظر إلى العالم بمنظار الربح. علماً أن السياسة لم تعد هي صانعة القرار، بمعنى أن ما يوجّه القرار السياسي المُحدّد في مناطق عمليات الشركات المتعددة الجنسيات هو رأي هذه الشركات، وعلى رأسها المؤسسات المالية، أو هو الرأي الذي يعكس مصالح مجموع الشركات التي تعمل في المنطقة التي يتعلّق بها القرار.

إنّ هذه المجموعة الصغيرة من الشركات، حسب اختصاصاتها، والتي أتينا على ذكرها حتى الآن، لا تمثّل مجموع مصالح الإمبراطورية وحلفائها. فشركات الحواسيب والهواتف الذكية وخدمات الإنترنت والصناعات الزراعية وصادرات هوليوود وبرامج التلفزيون المُعَلّبة، إلى جانب لائحة طويلة من الاختصاصات الأخرى، ليست إلا تتمّات في صفحات كتاب «الاستثمار» الغربي. وهو استثمار يستهدف الربح، بالتأكيد. إلا أنّه لا يكتفي بهذا الهدف، فهو يريد ضمان استمرار الربح. لذلك، فإنّه يصرّ على تشجيع كل ما يمكن أن يضمن استمراره، وذلك عبر السيطرة على القرار في الخارج، في العالم أجمع.

هنا يأتي دور الشركات الاستشارية العاملة على المستوى الدولي. فهي التي تملك العصا السحرية التي تحلّ بموجبها مشاكل «الدول المتخلّفة»، أكانت اقتصادية أم إدارية أم ماليّة[1]. وهي بطبيعة الحال «محايدة»، إذ تحرص على إعطاء الرأي «غير

---

(١) اقرأ لائحة الاختصاصات في موضوع المستشارين الإداريين:

http://topics.info.com/Management-Consulting_4009

واختصاصات أكبر خمسين شركة استشارية:

http://www.stormscape.com/inspiration/website-lists/consulting-firms/

المُنحاز» من السلّة التي لا حدود لِعُمقها والتي تحتوي على كلّ الآراء والخبرات التي يرغب فيها أو يحتاج إليها «العميل» أو «الزبون». ولا تعمل هذه الشركات في اختصاص المشورة الاقتصادية فقط، ولا تكتفي بإعطاء الرأي في إدارة الشركة أو الإدارة العامة، بل تتعدّى ذلك لتوجيه الاستثمار المالي و«إدارة الثروات»، حيث توجّه كل الأموال التي تنجح بتحويلها إلى المصارف «الآمنة»، أي الغربية. فهي توفّر أيضاً المشورة القانونية للشركات والمؤسسات العامة، ويتمّ باسمها المُرافعة في القضايا العالقة في المحاكم. وهي لا تترفّع عن تقديم خدمات المحاسبة أو تدقيق الحسابات لكل الشركات المحلية.

وكأنّ السيطرة على كل أوجه الحياة لا تكفي، فقد تفتّق ذهن الغرب وأتى بالشركات التي تصنّف «مستوى نجاح» الشركات والدول على الساحة الدولية، وتمنحها العلامات، كما يمنح المعلم تلاميذه العلامات التقييمية. فلكل دولة علامة روّضت الإمبراطورية العالم على قراءتها يوميّاً. ومن تنخفض علامته يلقى صعوبات جمّة في الحصول على قروض من المصارف الرئيسية في العالم. وإن وجد من يقرضه فإنّ كُلفةَ الدين ترتفع أو تنخفض حسب العلامة التي نالها من شركات التصنيف. فالكل بحاجة إلى شهادة هذه الشركات، الدول والشركات على حدّ سواء.

حتى أسلوب العمل في المصنع أو المصرف له علامة تقييم. فالشركات التجارية التي أُوكِلت إليها هذه المهمّة تقوم بمراجعة طريقة العمل في المصنع، أو المكتب، وتقدّم على أساس ذلك الشهادات التي تؤكّد انتظامه بالمواصفات والمعايير التي وضعتها الجهة المختصّة. وهكذا، فإنّ الالتزام بمواصفات[١] أيزو (ISO) يؤكد أن المصنع يتّبع مواصفات معيّنة، مثل طريقة التصنيع أو مواصفات السلامة أو غيرها. ولكل صناعة واختصاص معهد تصنيف أو أكثر يُطلب إلى الشركات «التي تحترم

(١) لائحة ببعض المؤسسات الدولية التي تُعنى بالمواصفات:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_International_Organization_for_Standardization_standards

نفسها» أن تحصل على شهادته حتى تُثبت حسن التزامها بالمعايير والمواصفات المُعتمدة.

وتتلاقى مصالح كل هذه المجموعات التجارية الغربية بحيث تتفاهم على اتخاذ القرار وحدها، دون تدخُّل الدولة أو، أقلّه، الحدّ من هذا التدخّل إلى أدنى مستوى ممكن. إلّا أنّ هذه المجموعات تتفاهم على ضرورة استمرار وظيفة الدولة الأساسية بالنسبة إليها، وهي الدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية.

بالمحصّلة، فإن الدولة لا تبادر إلا بالقليل من القرارات الاقتصادية، تاركةً تقييم المصلحة الوطنية التي تدافع عنها على الساحة الدولية للشركات المتعدّدة الجنسيات. لقد تقلّصت سلطة الدولة في المجال الاقتصادي، وانتهت إلى غير رجعة مراجعة هذه المصالح في البرلمان أو الكونغرس. **لقد اقتنصت الشركات المتعددة الجنسيات هذا القرار، وصادرته، وأصبح تحديد المصالح الوطنية الاقتصادية على الساحة الدولية موضوعاً يخصّ هذه الشركات بصورة رئيسية.** وتقوم الدولة بالدفاع عن هذه المصالح. هكذا يتمّ تحديد السياسة الخارجية الأميركية، على الأقل في ما يتعلّق بالاقتصاد.

(٣)

أما الظاهرة الجديدة الأخرى فهي **نظام اللوبيات**[1]. ذلك أنّ هذه الشركات لا تكتفي بـ«إقناع» صاحب القرار في البيت الأبيض، ولا تتوقف عند الاتصال بالوزراء المختصّين، بل تسعى جاهدةً لإقناع كل الكبار، من السياسيين والعلماء والمفكرين، أكان في أميركا نفسها أم في بقية دول التحالف الغربي. ويمكن لعملية «اتخاذ القرار» أن تختلف في واشنطن عنها في بقية أنحاء العالم. في الخارج،

(١) وأعدادها خيالية، كما يظهر من هذه اللوائح الرسمية:
في الولايات المتحدة: http://lobbydata.com/Directory
وفي أوروبا: http://ec.europa.eu/transparencyregister/public/homePage.do

هناك طرائق مختلفة للتأثير، وقد لا يليق استعمالها في واشنطن أو لندن أو برلين. لذلك كان من الضروري استحداث حضورٍ جديد، عالي الكفاءة، شديد التخصّص، يقوم «بفبركة القرار» الأميركي، ثم العمل على تبنّيه في بقية دول التحالف الغربي. ولتحقيق ذلك قامت هذه الشركات بتمويل عدد من الشخصيات العلمية والثقافية العالية التأهيل، والمعترف لها بتخصُّصِها «وحكمتها»، لتأسيس «معاهدَ بُحوث»، في مختلف المجالات، تقوم بالترويج لمصالح الشركات العاملة. كانت هذه البحوث سابقاً من اختصاص الجامعات. فقد كانت مؤسسات الدولة تكلّفها بالقيام ببحوث كثيرة، وترصد لها ميزانيات تغذّي بها مختبراتها ومفكّريها وتموّل معاهدها والطلاب الباحثين فيها. إلا أنّه، منذ بداية السبعينيات، بدأت تظهر معاهد البحوث الخاصة، وبدأت الشركات تموّلها، ثم أصبحت الدولة مُجبرةً على المساهمة في تمويلها عن طريق تكليفها بمزيدٍ من الدراسات والبحوث. ومن أسوأ ما موّلته هذه الشركات مجموعة من الدراسات، ثبت اليوم أنّ معلوماتها مُزوَّرة، تُروّج لفوائد التدخين. ومن هذه الدراسات التي ما زالت تؤثّر في القرار الأميركي تلك التي تنشرها بعض الجمعيات التي «تدافع عن البيئة»، والتي تبرّر استمرار استعمال تقنيات استخراج واستعمال النفط والغاز بالأساليب الملوّثة للبيئة، وتأخير فرض القوانين التي تعطي الأفضلية للطاقة المتجدّدة. إلا أنّ أكثرية المعاهد التي تمّ إنشاؤها تشرح أهمية المناطق التي تعمل فيها هذه الشركات وضرورتها للاقتصاد الوطني الأميركي وتبرّر دعمها والدفاع عن المصالح الغربية فيها. ومن هذه المعاهد المؤسسات البحثية النفطية أو المتعلقة بالطاقة على أصنافها، أو بالتعدين أو المواصلات الهاتفية والأقمار الصناعية التي تبثّ الإشارات والمعلومات. إن هذه المعاهد والمراكز البحثية هي التي «تصنع وتُفبرِك» الأفكار، وتشكّلُ، بمجموعها، التيار السياسي المُهيمِن في الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما في واشنطن ونيويورك.

ولمّا كانت القراءة الاقتصادية لا تكفي وحدها في كثير من الحالات لتكوين الفكرة التي ترغب الشركات في تطويرها، فإنها تشارك أيضاً في تمويل مؤسسات

للبحوث السياسية. لذا لا داعي للاستغراب إن وجد الباحث بعض هذه الشركات على لائحة مموّلي مؤسسات البحوث في «قضايا السلم في الشرق الأوسط» أو «دعم الديمقراطية» أو «حرية الفكر» أو حتى المواضيع المُفاجئة، مثل «حقوق الطفل». ذَلك أن على هذه المؤسسات أن تطلب من حكومتها ومن وسائل الإعلام «أن تدين الدولة التي تنتهك حقوق الطفل» إذا احتاجت لإدانة ذلك النظام أو «فشل المجهود الديموقراطي» في الدولة التي يتم الإعداد لمعاقبتها.

لكن المعاهد والمؤسسات البحثية لا تكفي وحدها لتأدية المطلوب. فالهدف هو تحويل الإنتاج الهائل الصادر عن المعاهد ومراكز البحوث إلى قوانين تحمي الشركات من القرارات المُضِرّة وتشجّع القرارات المفيدة، وتفرضها مُسبَقاً على السلطة التنفيذية. هذا هو دور اللوبي. وتعني الكلمة في الأصل «البهو» أو «الردهة»، أي الأمكنة التي تفصل غرف الاجتماعات عن بعضها، حيث يمكن للسياسيين والدبلوماسيين أن يتلاقوا لثوانٍ أو دقائق قصيرة، ويتبادلوا الآراء، أو يستلموا التوجيهات. المطلوب إذاً مجموعة من الناس مُهِمّتُهم الاتصال بممثّلي الشعب و«شرح» المواقف المطلوبة منهم. هذا يعني كتابة التقارير التي تسمح للنائب في الكونغرس أن يعطيها لمُساعديه حتّى يأخذ قراره المناسب في دعم «المصلحة الوطنية». وتقوم الشركات بالاتصال بكلّ النوّاب في البرلمان الأميركي، فرداً فرداً، و«تساعدهم» على فهم المُشكل، وتصوغ لهم القرارات البرلمانية. المطلوب منهم هو التصويت لصالح هذا القرار بالشكل الذي صيغ به في الكونغرس أو البرلمان المحلّي في أوروبا[1].

إنّ اللوبيات هي الأداة التشريعية والحكومية للشركات المتعدّدة الجنسيات الغربية، وقد نجحت في اختطاف القرار البرلماني بشكل يكاد يكون كاملاً. وتقول بعض التقارير، التي درست هذه الظاهرة، إنه لم تعد هناك إلا حالات قليلة من

(١) يصل الأمر بمجلة شديدة الجدية أن تتساءل عن سبب اعتماد الكونغرس على اللوبيات بدل التفكير في المسائل بلا مساعدة: www.theatlantic.com/politics/archive/2015/03/when-congress-cant-think-for-itself-it-turns-to-lobbyists/387295

القرارات التي يتم اتّخاذها دون أن تكون الشركات، واللوبيات التي تمثّلها، قد حضّرتها وصاغتها أو أدخلتها على جدول أعمال الكونغرس.

ولتكتمل الصورة لا بدّ من الإشارة إلى دور شركات النفط في التأثير في سياسات الشرق الأوسط. وممّا لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من الصراعات الدولية المتعلّقة بالشرق الأوسط الكبير عامةً، ومنطقة المشرق العربي على وجه الخصوص، متأثّرٌ بشكل رئيسي بالمصالح النفطية الأميركية، بالترجيح، كما صاغها ونسّقها اللوبي النفطي في واشنطن ولندن.

وعلى شاكلة لوبي النفط والغاز، فإن لوبي النحاس والصناعات التعدينية الأخرى هو، بالترجيح، صاحب القرار في دول أميركا اللاتينية وفي كثير من دول إفريقيا. وقد ظهرت دراسات كثيرة تفصّل هذه الأدوار، وتُظهر، في مُحصّلتها، أنّها الركن الرئيسي في وضع وتطوير توجُّهات السياسة الخارجية الأميركية. إنّ اللوبيات هي الأدوات الرئيسية والرسمية التي تقوم يوميّاً باختطاف القرار الأميركي من سلطتيها، التشريعية والتنفيذية، وتوجّهُه باتجاه مصالح الشركات الكبرى، المتعدّدة الجنسيات.

ليس غريباً، إذاً، أن تكون هذه اللوبيات قد نجحت في إقناع الشعب الأميركي أيضاً بضرورة تخفيف حضور الدولة بصورة عامة؛ وأنّه حيثما تدخّلت الدولة كانت نتائج هذا التداخل سلبية بالنسبة إلى المجتمع الأميركي. إنّ هذه الفكرة شديدة الانتشار في الولايات المتحدة. وبغضّ النظر عن صحّتها وجدّيتها، فإنها تشير بالتأكيد إلى مستوى تأثير اللوبيات. **إنّ مؤسسات التأثير السياسي (اللوبيات) تَقرُضُ سلطة الدولة وتزيد من انحسارها وتُقلّص قدرتها على اتّخاذ القرار في كل دول العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا.**

(٤)

إنّ اقتصاد الدول المتقدمة يتطوّر إلى جيل اقتصاد المعرفة[1]. ولهذا الموضوع أهمية خاصة في سياق بحثنا. فطبيعة المعرفة تفترض انحصارها في أذهان الناس. ويتم تحصيل المعرفة عن طريق التعليم، والتثقف، ومتابعة ما يُنشَر، والتردّد على مراكز البحوث، والمشاركة في بحوثها، وبطرقٍ كثيرة أخرى لا حصر لها. فالمعرفة «شخصية»، أي إفرادية. والاقتصاد الذي يعتمد عليها بصورة رئيسية يجب أن يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، أي صفتها الفردانية. والسؤال الذي يفرض نفسه يتعلق بطريقة مأسسة المعرفة بحيث تنتقل من فرد إلى فريق عمل. وبدل أن تبقى أسيرة معارفِ شخصٍ واحد، عليها أن تتحوّل إلى مؤسسة، لا ترتبط بالفرد، بل بمجموعة؛ هذا هو صلب فكرة اقتصاد المعرفة. ذلك أنّ المعرفة العامة تفيد اقتصادياً فقط بسبب قدرتها على تأهيل الفرد على فهم الأمر العلمي بصورة أشد دقة. فالمعرفة مفيدة اقتصادياً بحدّ ذاتها؛ إلا أنها أيضاً اختصاص. ومشكلة الاختصاص أنه لا يكفي لإنتاج هاتف أو حاسوب أو مقسم (مُحَوّل) للمعلومات في شبكة مثل الإنترنت. لذلك وجب تجميع عدد من الاختصاصيين من خبراء تصميم الحواسيب إلى المواصلات اللاسلكية إلى خبراء المواصفات الفنية (التي تضمن مرور المعلومات في أجهزة شديدة التنوع، مصنوعة في شركات وبلاد مُختَلفة، مثل أميركا أو الصين أو ألمانيا) مع عدد آخر من الخبراء لإنتاج هاتفٍ ذكي كالذي يستعمله الناس في أكثر شوارع العالم ومدنه. فأعمدة اقتصاد المعرفة هي، إذاً، فِرَقُ العمل لا الأفراد. إنّها المأسسة المعرفية التي تسمح لعبقرية الفرد أن تنجز الحدث الإنتاجي الصناعي.

إلا أنّ مأسسة المعارف موضوعٌ وطبيعة إدارة مؤسسات الدولة وعمل موظفيها

---

(١) يقوم البنك الدولي بتصنيف الدول حسب تقدمها في اقتصاد المعرفة. والمعلومات موجودة هنا: http://data.worldbank.org/data-catalog/KEI

موضوعٌ آخر. فالدولة هنا عاجزة بشكل كامل عن متابعة هذا الصنف من التطوّر، وينحصر دورها، في أحسن الأحوال، في استلام «توصيات» التجمعات الاقتصادية في البلد، التي تقترحُ لائحة متطلبات الصناعة من الدولة. فالدولة هنا في موقع انتظار المؤسسة الصناعية، التي تحتفظ بالمبادرة وليس العكس. جُلّ واجب الدولة أن تؤمّن المؤسسة العلمية التي تسمح «للشعب» بتحصيل ما تحتاج إليه الصناعة من متخرجين في العلوم المطلوبة. وهنا تختلف الدول في أساليب مواجهة هذه المسألة. ففي الولايات المتحدة تجد التعليم يشمل كلاً من التعليم المجاني والمُكلِف، العام والخاص. إلا أنّ الدولة تبنّت سياسة اقتناص الخبرات الدولية والشباب الذين نالوا العلم والشهادات في الخارج، عن طريق تسهيل نيلهم الجنسية الأميركية، الأمر الذي جعل من أميركا أكثر البلاد تحفيزاً للهجرة «العلمية». أمّا الدول الأوروبية فهي توفّر التعليم المجاني للجميع، بما في ذلك الوافدين من الخارج. وتتيح لها هذه السياسة، من حيث المبدأ، أن تُزاوِج بين الخبرات العلمية التي تنتجها المؤسسات العلمية ومتطلّبات سوق العمل.

إلا أنّ الجامعات لا تحلّ كل المشاكل. فكلّما ظهر عجز في أحد المواضيع قام القطاع الخاص بِسدّه. «فالمعاهد العليا» التجارية في فرنسا أُنشئت بمبادرة من غرف التجارة والصناعة لا من قِبَل وزارة التربية. كذلك قام القطاع الخاص بتأسيس جامعات، تُعلّم اختصاصات شديدة التحديد، تحتاج إليها صناعة معيّنة (جامعة ماكدونالد، الكليات المالية).

إن اقتصاد المعرفة، بتوسّعه وشموله في الدول الصناعية وبطبيعته المرتبطة بالأفراد والشركات، يزيد من ابتعاد الدولة عن القرار الاقتصادي في القطاع الأكثر نموّاً وتأثيراً في الدول الصناعية، ألا وهو قطاع المعرفة. وقد أدّى ذلك إلى مزيدٍ من عزل السلطة المركزية عن التحكّم في القرار الاقتصادي. لقد انتهت إلى غير رجعة قدرة الدولة على التحكّم في سرعة النمو وشكله. وانتهت إلى غير رجعة أيضاً السلطة التي كانت تملكها الدولة الغربية، عندما كانت تحدّد سرعة النمو الاقتصادي

فتشجّع صناعات الحديد والصلب عن طريق تمويل إنتاج سكك الحديد والمدفعية والدبابات. إن تخطيط اقتصاد المعرفة أشدّ صعوبةً من اقتصاد الإنتاج الصناعي.

أما في الدول المتخلّفة فإنّ خطر هذه الظاهرة يزداد، وتتنامى معه مفاعيلها الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن أحد أعظم أوجه الأخطار الاجتماعية لاقتصاد المعرفة هو الهوّة المعرفية بين الذين حصّلوا العلم على مستوى متوسط أو عالٍ ، مقابل ذوي التعليم المتدنّي. فالشرخُ قائمٌ لا محالة إن لم تبتكر الدولة أو المجتمع طريقةً لتفادي تداعياته السلبية. فإذا كانت الوظائف المُتاحة لا تقلّل من بطالة المواطنين الأقلّ تَعَلُّماً، فإنّ الهوّة الاجتماعية لا بدّ أن تتّسع. فالقطاع الزراعي لا يشجّع على التعليم العالي، والعائلات التي تسكن الريف لا تجد بالضرورة مدخلاً سهلاً لتعليم أولادها. وهو أيضاً وضع سكّان «الضواحي»، الذين همّشتهم الهجرة من الريف إلى المدينة، أو الهجرة من بلدٍ إلى آخر. هكذا هو الوضع إحصائياً، إذ ثمّة استثناءات دائماً. فالطالب الفرد، المُجتَهد والاستثنائي، الذي يطلب العلم سوف يجده في كلّ زمانٍ ومكان. إلا أنّ وضع الهوّة المعرفية يزداد خطورةً في دول العالم الثالث بصورة عامة، وفي الدول العربية على وجه التخصيص.

إنّ للإحصاءات ضرورتها، فهي تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد. والدول الصناعية اليوم، بانتقالها إلى اقتصاد المعرفة، تُقِرُّ مُجبَرَةً بأنّ إلغاء البطالة لم يعد ممكناً. فالمسألة لا تتعلق فقط باستعمال الروبوتات والتصنيع المؤلّل بصورة عامة، بل لأن المجتمع بكامله لا يمكن أن يتحوّل إلى العمل المعرفي. وتظهر الإحصاءات أن الأمّية لا يمكن إلغاؤها، فما بال الارتقاء في التعليم إلى ما فوق الثانوي إلى الجامعي؟ لقد اقتنع الغرب عامةً أنّ البطالة التي كانت تنخفض إلى ما دون الخمسة بالمئة لم تعد ممكنة، وستبقى مُرتَفِعة. لقد أصبحت البطالة في الدول الغربية بنيوية، تتعلّق بالنظام الاقتصادي نفسه. وفي كل الأحوال، فإنّ اقتصاد المعرفة هو مبادرة فردية وليس نتيجة قرارٍ صادرٍ عن الدولة، وذلك في كل بلاد العالم.

إن اقتصاد المعرفة مساحة إضافية من القرارات التي تقلّصت فيها سلطة الدولة.

(٥)

لا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى الخدمة العسكرية وتأثيرها. فقد كانت الثورة الفرنسية من أوائل من اعتمد الخدمة العسكرية الإجبارية للدفاع عن البلد ضد الهجوم الأوروبي الذي كان يستهدف وأد الثورة. وبقيت سياسة التجنيد الإجباري ساريةَ المفعول في أكثر دول العالم حتى النصف الثاني من القرن العشرين[١].

لقد لعبت الجندية دوراً رئيسياً في تربية النشء لفترة طويلة في أوروبا والولايات المتحدة، وكانت «مؤسسة الجندية» مدرسةً بحدّ ذاتها، تعلّم المجنّدين الانضباط ومحبة الوطن ومبادئ أخرى اصطلح المفكرون آنذاك على صلاحيتها وضرورتها وقرروا إدراجها في برنامج الجندية التعليمي. لكن الأمور تغيّرت في النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما من ناحية ازدياد عدد سكان دول العالم. هذا يعني ازدياد عدد المُرَشّحين للتجنيد إلى مستويات لا تسمح بها الموازنة الوطنية. طبعاً بدأت الحكومات باتخاذ إجراءات خجولة، مثل تسهيل أسباب التخلّف عن التجنيد، ثم خفض مدة الخدمة العسكرية، ثم السماح «بالخدمة المدنية البديلة» (أي العمل في شركة). لكنّ التحوّلات السكانية تعني أيضاً التغيّر في سياسة التجنيد، وذلك «بشكل حتمي»؛ فالموازنة لا تستطيع تحمّل عدد من المجندين أكبر مما كان مُبرمجاً في موازنة الدولة بالأصل، ممّا استوجب اتخاذ قرار إلغاء التجنيد الإجباري بشكل كامل، لتستبدل به جيشاً من «المتطوّعين»، أي جيشاً محترفاً، تقوم الدولة بتحديد عدده وعدّته ووظيفته وموازنته.

إن لهذا التغيّر تداعيات كثيرة، بعضها واضح وبعضها يحتاج إلى الإضاءة، فالمسألة ليست تفضيل طريقة تجنيد على طريقة أخرى. إن العنوان هو ضرورة التغيير، ومن يرفض التعامل مع التغيّر سوف يُجبر على دفع الثمن.

---

(١) مقال جيد وموجز عن الموضوع:

http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2015/01/19/01016-20150119ARTFIG00121-petite-histoire-du-service-militaire-en-france.php

أوّل تداعيات هذا التغيير يكمن في تصرف الشباب بصورة عامة. فالقِيَم المتعلّقة بـ «الوطن» و«المجتمع و«العائلة»، التي كانت في برامج الجندية، أصبحت غائبة عن أذهانهم. فهي، في الأصل، مادة غائبة عن برنامج التعليم الابتدائي والثانوي. هذا، بحدّ ذاته، أحد أسباب الهوّة بين الآباء وأبنائهم. فقد تربّوا على قِيَم مُختلِفة. إذا أضفنا إلى ذلك ما أحدثته التكنولوجيا من هوّة إضافية بين الجيلين اتّضحت الصورة أكثر. ففي غياب القيم الوطنية والعائلية (بسبب إلغاء نظام الجندية) وقعت هذه المسؤولية على الأهل والعائلة. إلا أنّ وظيفة العائلة، سابقاً، لم تكن تشتمل على تعليم هذه القيم. كانت العائلة تتخصّص في تعليم المسائل الأخلاقية، وفي بعض الأحوال الالتزام الديني. لم تكن القيم الوطنية موضع بحث في المجال العائلي إلا في حالات استثنائية. لكن المفيد هو أن نتساءل عن القِيَم التي استبدلت بها. والذي يشاهده الباحث هو غلبة النجاح الاقتصادي على القيم الوطنية.

إنّ شباب الأجيال الصاعدة جزءٌ من نظام العولمة الجديد، الواسع الانتشار. وهم يتحادثون مع «زملاء» لهم على الإنترنت في كل بلاد العالم، ربما أكثر مما يتحادثون مع ذويهم. وهم يتأثّرون بمحيطهم الجديد، وهذا بديهي وطبيعي، يشمل الدول والمجتمعات كلها. لذلك فإنّ تحليل «محتوى» هذا المحيط، أي المواضيع التي يتباحثون فيها، أمرٌ ضروري لفهم التطوّرات الاجتماعية الجديدة.

ولا داعي لترداد البديهية الأخرى التي تقول إن قدرة التأثر الكبرى تأتي من عالم خصوصيته أنّه يتكلّم اللغة الإنكليزية ويعكس المحيط الاجتماعي في الدول المتقدمة صناعياً. فبالرغم من وجود مادة موسوعية، على الإنترنت، وفي كل اللغات الرئيسية، بما في ذلك اللغة العربية، فإن اللغة الإنكليزية تبقى المهيمنة، بما لا يرقى إليه الشك. ويتابع الشباب الذين لا يتقنون اللغة الإنكليزية الإنترنت على المواقع العربية. وهناك مواقع ومنتديات كثيرة تراوح مواضيعها بين الأفكار الدينية والجنس الإباحي وصولاً إلى مجالات التقدّم العلمي واللقاءات الاجتماعية. لقد أصبحت الإنترنت بالنسبة إلى كثيرٍ منهم أقرب وأكثر تداوُلاً من عائلاتهم وآبائهم.

إنّ الإنترنت، في العالم العربي، تشبه القنبلة التي تنتظر التفجير. ففي مجتمعاتنا عائلات مستعدّة للمغامرة بحياتها لتهاجر إلى بلاد الغرب، هرباً من مذلّة الاستمرار بالحياة في الوطن. وفي مجتمعاتنا عائلات كسبت من المال ما لا يُحصى، وقررت هجرة بلادها لتنعم بما كسبته في عواصم الثراء والمال والمتعة. والإنترنت مصدر معلومات لكل ألوان الطيف الاجتماعي. فمَن أبقتْ أنظمتنا من الناس في بلادنا ليشارك في إعادة بنائها؟

أمّا في الدول الصناعية، فقد بدأت الحكومات تفقد سيطرتها على المجتمع الذي كان، لقرنين تقريباً، وربّما منذ ابتداء الثورة الصناعية في بريطانيا، رهن قرارها المركزي، وكان بمقدورها أن تعجنه وتطوّره وتشحذ قدراته مثلما تريد. وعلى الرغم من أنّ المجتمع الغربي يشارك في اتخاذ القرار عن طريق الانتخابات الدورية، إلا أنّ سلطة الدول فيه قد انحسرت أيضاً، وإن بنسبة أقلّ حدةً ممّا هي الحال في العالم الثالث.

(٦)

إنّ أوّل المستفيدين من انحسار سلطة الدولة منظمات الجريمة الاقتصادية ومافياتها. فالمؤسسات الإجرامية المحلية والدولية تتمنّى أن تخفَّ وطأةُ الدولة، حتى تتمكّن من التهرب من مؤسساتها ورقابتها وضرائبها وقوانينها. وحجم الجريمة الاقتصادي على الساحة الدولية مُذهل. لكن كيف يمكن تقدير الاقتصاد العالمي غير القانوني[1]؟ تُشَكّلُ العمليات غير القانونية، من حيث المبدأ، اقتصاداً يقصدُ أصحابُه إخفاءَه عن أعين الدولة، وبالتالي عن السلطات التي تتحرّى المعلومات وتجمعُها وتنشرها، وتفرض عليها ضرائبها. وقد قام الباحثون بتقدير ما قام هؤلاء بإيداعه

(١) يمكن تنزيل إحدى الدراسات الجدية على هذا الرابط:
http://gabriel-zucman.eu/files/Zucman2013QJE.pdf Gabriel Zucman “The Missing Wealth of Nations: Are Europe And The U.S. Net Debtors or Net Creditors?”.

في المصارف في الأماكن التي تحافظ على السرّية المصرفية وسرّية المعلومات (المتعلقة بالشركات المسجّلة فيها). وتحمل هذه الأماكن أيضاً اسم «المناطق الحرّة»، أو «الفراديس الضريبية». والفكرة العامة هي أنّ الشركات الغربية، مثلها مثل بقية المؤسسات، ترغب في «إخفاء» جزءٍ من محاسبتها بقصد تفادي الضرائب التي تفرضها الدولة. إلا أنّ المناطق الحرّة ليست محصورة بالمتهرّبين من الضرائب. فمن يكسب أموالاً طائلة من تهريب المخدرات لن يودعها إلّا عند مَنْ يثق به، واختياره المفضّل هو المناطق الحرة التي لا رقابة فيها. وهذا أيضاً موقف الشركات التي تفرّغ السموم الصناعية في الدول المتخلّفة مقابل أموالٍ طائلة. ولا يمكن أن ننسى تهريب الأموال من الدول الفقيرة في العالم الثالث، باسم رئيس الجمهورية أو القائد العام للقوات المسلّحة. فلا بدّ للمفسدين من تهريب أموالهم إلى خارج البلاد وإيداعها في مصرف ما.

وتأتي الحروب في دول العالم الثالث لتفتح أبواباً إضافية لعمليات التهريب. ذلك أن طرفَي (أو أطراف) الحرب بحاجة إلى تمويل. هكذا وجدنا تنظيم «داعش» الإرهابي يسيطر على أراضٍ تتميّز بغناها بالنفط، ممّا سمح له ببيع هذا الوقود في السوق السوداء (لن نتعرّض لموضوع المُشترين، والناقلين، والتفاهمات المتعلقة بهذا الأمر، التي تدخل في سلّة الحُجج التي تُدين الدول الكبرى القادرة على ضبط هذه العمليات، لخروجه عن موضوع هذا الفصل) وبأسعار تقارب أو تقِلّ عن رُبع قيمتها. كذلك الأمر في تجارة الخشب في شرق الكونغو، وتجارة الماس في أنغولا، إلخ. ولا ينقص المشهد الحربي إلا السلاح الذي يتم تهريبه أيضاً بكميات هائلة، كأنّ مناظير الدول الكبرى لا تستطيع رؤيتها. فالأموال التي تجنيها عصابات التهريب تذهب، بالترجيح، إلى المناطق الحرّة مثلها مثل غيرها من أموال التهريب.

إن لائحة مصادر الأموال غير المشروعة تطول، وتحرّي مآلاتها وطرق استعمالها عملية صعبة. فمن يسرق الأموال لن يرغب في خسارتها أو خسارة جزء منها. فالعملات تفقد من قيمتها مع مرور الزمن، والأموال التي لا تُستَثمر تهدر ربحاً كان بمقدورها

أن تجنيه، لذلك فإنّ جزءاً كبيراً من الأموال المُهرّبة، بشكل أو آخر، تُستعمل لشراء سندات الخزينة الأميركية أو الأسهم في إحدى بورصات العالم. وبحكم البهلوانيات المالية والمصرفية، يصعب التفريق بين الأموال الشرعية وغير الشرعية.

وقد أصدرت مؤسسات دولية مختلفة دراسات شديدة التدقيق عن أوجهٍ مختلفة من عمليات التهريب هذه. إلا أنّ البحوث الجدية منها تخصصت بموضوع واحد، مثل الدراسات التي قامت بها لجنة البحوث التابعة للكونغرس الأميركي عن التهرّب الضريبي[١]، أو منتدى دافوس[٢] أو البنك الدولي أو منظمة العمل الدولية أو غيرها.

إلا أنّ الدراسة التي اعتمدناها عالية الجدّية، على الأقل بسبب جدّية المشرف على الدراسة[٣]. فقد حاولت دراسة مجموع الظاهرة بدل الاكتفاء بأحد أوجهها. وثبت من هذا البحث[٤] (ص ٥) أنّ الأموال التي تتحرّك عبر الحدود بقصد الاستثمار (العام ٢٠٠٨) هي ٨٩,٩ تريليون دولار، مقابلةً الناتج العالمي للسنة نفسها بقيمة ٦١,٤ تريليون[٥]. لكن أكثر من ٦٠ بالمئة من هذه التحويلات، أي ما يُقارب ٥٤ تريليوناً، «تمرّ عبر إحدى المناطق الحرّة» أي في الفراديس الضريبية. هذا، طبعاً، يعطي فكرة عن حجم هذه الأموال التي تبلغ قيمتها أكثر من نصف الاقتصاد العالمي. والحقيقة أنه لم تمرّ في تاريخ البشرية حقبةٌ كانت فيها نسبة الاقتصاد الخارج عن نطاق الدولة ورقابتها تقارب أو تعادل النسبة التي نسجلّها اليوم.

---

(١) Jane G. Gravelle Senior Specialist in Economic Policy, Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion January 15, 2015, Congressional Research Service 7-5700, www.crs.gov R40623

(٢) Global Agenda Council on Illicit Trade Davos Annual Meeting, January 2012

(٣) Thomas Picketti راجع عنه على هذين الرابطين:
www.parisschoolofeconomics.eu/en/piketty-thomas; www.hup.harvard.edu/catalog.php?isbn=9780674430006

(٤) World GDP: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

(٥) طبعاً، هناك موضوع زيادة أو خفض الميزانية وما يترتب عليه من تعديلات في موازنة الدفاع، ممّا يضطر الحكومات إلى طرح الموضوع ومناقشته في اللجان البرلمانية المختصة.

إن الترجيح هو أن الباحث الذي اعتمدناه (وهو من خبراء المديونية الأوروبية) لم يتطّرق إلى كل لائحة المتهرّبين من الرقابة، فهناك نسبة أخرى من المتهرّبين لم يقم بإحصائها، وبالترجيح لم يتمكّن من ذلك. سبب ذلك أنَّ الذي يفتح حساباً في سويسرا أو في جزر كايمان (Cayman Island) قد هرّب ما يكفي من الأموال بحيث يتمكّن من كلفة تحويلها. ذلك أنّ كلفة فتح مثل هذه الحسابات عالية. فعلى صاحب الحساب أن يسافر (إلى سويسرا مثلاً) وأن يتكلّف مصاريف الفندق وغيره، قبل أن يتسنّى له أن يدخل مصرفاً ويفتح حساباً فيه. لكن هناك الملايين من الناس الذين ينجحون في تهريب مبالغ صغيرة نسبياً، هرباً من الضريبة، وهم يستفيدون من هذه الأموال بعيداً عن رقابة القانون، وبوسائل كثيرة لا يمكن رصدها أو إحصاؤها، ودون أن يفتحوا حسابات مصرفية في الخارج. وأوّل ما قد يفعلونه هو شراء حاجات لم يكونوا قادرين على اقتنائها لو كانوا دفعوا كل الضرائب المتوجبة عليهم (مثل الحواسيب أو الأدوات الكهربائية المنزلية، أو حتى السيارات). لكن بمقدورهم أيضاً أن يشتروا الحليّ من الذهب أو الفضة، التي لا تخسر من قيمتها، فتلبسها نساؤهم أو يحفظنها في منازلهن. وهناك من يفضّل الاحتفاظ بمدّخراته نقداً في المنزل، أو كوديعة في أحد المصارف القريبة. إنّ طرق إخفاء هذه الأموال لا تُعدّ ولا تُحصى. والسؤال الذي يهمّنا يتعلّق بكمية هذه الأموال، ولو حاولنا تقدير مبلغها بأبسط الوسائل فبإمكاننا إضافة نسبة مئوية، ليست أقل من عشرة في المئة، إلى الأرقام التي استعرضناها من قبل، بحيث نستطيع أن نقفز، بلا حرج، إلى ٦٤,٤ تريليون، أي ما يقارب مجموع الاقتصاد العالمي تقريباً. هذا يعني أن الناتج الاقتصادي العالمي ينقسم إلى قسمين متقاربين أو متساويين تقريباً، أحدهما تعلم به الدولة وتقتطع منه ضريبتها، والثاني مخفي، لا تُدفع عليه أي ضريبة، ولا يخضع لأي رقابة. ممّا يسمح لنا أن نقدّر بأنّ نصف اقتصاد العالم على الأقل غير شرعي (على الأقل بالمعنى الضريبي للكلمة).

قانونياً، كل مَنْ يتهرّب من الضريبة يُصنَّف مع المهربين. إن اقتصاد التهريب

يشكّل نسبةً كبيرة من الاستثمارات الدولية. ويشير هذا أيضاً إلى نسبة **انحسار سلطة الدولة على اقتصادها الوطني**. إنه مجال آخر من مجالات انحسار سلطة الدولة، ليس فقط في الدول المتخلّفة، بل في الدول الصناعية أيضاً.

ما هذه إلا عيّنات من المسارات والتيّارات التي تؤثّر في سلطة الدولة بصورة عامّة وتحدّ من سلطتها وشمول قدرتها على اتخاذ القرارات الوطنية. فهي تعجز عن أداء كامل وظيفتها حتّى عندما تكلّفُها القوانين بأدائها بصفة رسمية. إننا، بصورة عامة، نواجه تيّاراً عارِماً، وهو ليس مقصوراً على دولة أو منطقة، بل مُعَمّم وشامل.

وفي المناطق المتأخّرة نسبياً، مثل الدول العربية، تتآكل سلطة الدولة بسرعة أكبر، إذ إنّ تركيبتها الاجتماعية لا تتطابق مع نظام الحكم. ذلك أن أكثر أنظمة الحكم فيها هي استمرارٌ لِما خلّفته الدول الكبرى التي كانت تحتلّها. والنظام الذي أنشأته كان، بطبيعة الحال، أداةً تُعين السلطة على حكم مُستَعمرتها، ولا تعنيه رفاهية الشعب أو الاهتمام بتلبية رغباته. لكن عندما حصلت هذه الدول على الاستقلال لم يقم قادتها الجُدُد بتغيير التركيبة التنظيمية للحكم الذي كان قد أنشأه الاستعمار، فبقيت هيكلية السلطة في الدولة بلا تغيير. على سبيل المثال، العشائر والقبائل التي تقيم تاريخياً في مناطق معينة، ولها احتياجات معينة، لا تجد (في أكثر الأحوال) أداةً سياسية أو وسيلة اتصال تسمح لها بطرح قضاياها بشكل مُمأسس وطبيعي. كذلك، ففي البلاد العربية إثنيات وأديان وطوائف مختلفة، لها هموم متعددة، وما من هيئات في مؤسسات الدولة تهتم بشؤونها. وما زالت معظم المسائل السياسية الجوهرية دون حلّ. فإذا كانت العروبة هي أساس الأنظمة العربية، فما هو وضع الأمازيغ أو الأكراد أو التركمان؟ وهل الدين جزء من أسس الدولة؟ وأي دين ومذهب؟ وكيف نعالج حقوق معتنقي الأديان الموجودة في المنطقة منذ القِدَم؟ (راجع الملحق الثاني).

لقد فاجأت المؤسساتِ السياسيةَ العربيةَ التحوّلاتُ الهائلة، لاسيما التاريخية، خلال نصف القرن السابق. فقد تغيّرت تركيبة المجتمع العربي، وازدادت احتياجاته الاقتصادية، وهاجر أهل الريف إلى المدينة حيث سكنوا ضواحي المدن، وأنشأوا

تجمّعات فقيرة. كذلك، فقد انفتح العالم العربي على العالم، رغماً عن إرادة قياداته. فشبابنا يتخاطبون مع العالم كلّه دون خوف من الرقابة العائلية. لقد انتهت الحقبة التي كان يُحشرُ فيها الشباب في المنزل، والبنات في غرفهنّ. فقد بات في متناول البنات والشباب في غرفهم وسائل للتواصل والتخاطب مع القرية، والمدينة، ودول المغتربات، ومع العالم برمّته. إنّ التخاطب والتلاقي والتداول، كلُّها وسائل لتوسيع الأفق الفكري وإثرائه، لكنها أيضاً وسائل لتبادل الآراء حول شكل الحياة في «الخارج»، ومقارنته بشكل الحياة في «الداخل». إنها ثورة اجتماعية. وفي كل الأحوال، فإنّ الأهل غير قادرين على تصوّر المسائل التي تهمّ الشباب، وقد لا يطمحون إلى فَهمِها أو الارتقاء إلى إمكانية التأثير فيها.

لقد انحسرت، إلى حدّ بعيد، سلطة العائلة على شباب اليوم، في العالم العربي. فما بالك بدور الدولة؟ إنها غائبة عن هموم هذا الجيل غياباً واضحاً.

إن تقلّص سلطة الدولة ظاهرة عامة وعالمية، وهي أكثر وضوحاً وتأثيراً في الدول الأقل تقدّماً، ممّا يثير السؤال عن خطورة هذه المسألة، والمشاكل التي تثيرها، والقضايا التي تواجهها، خصوصاً مع استمرار توسّع هذه الظاهرة.

(٧)

علينا أن نحاول استنتاج بعض العِبَرِ من هذا السرد الطويل. فمنذ فجر التاريخ «ابتكر» الإنسان الدولة، على الأرجح بسبب الضرورة المُلِحّة للدفاع عن «الجماعة». كانت هناك أيضاً حاجةٌ عسكرية لمحاربة «الجماعة المعادية»، وقد لاحظنا هذه الظاهرة عند القردة واطّلعنا على بعض خصوصياتها في المقدمة، ورأينا كيف طوّر الإنسان نظامه الدفاعي فنظّم مجتمعه بشكل أكثر شمولية حول هذه الفكرة؛ وبدَل أن يكتفي بالقوة التي تُتيحُها مجموعة الرجال المحاربين في قبيلته، اجتهد، وأقنع، ثم استنفر عدداً من القبائل المحيطة وأنشأ دولة بدل أن يكتفي بزعامة القبيلة. وسمح له

عددُ محاربيه المتزايد أن يحتلّ مساحةً أكبر من الأرض ويحكم عدداً أكبر من القبائل والمدن والسكان. إن الدولة هي نتيجة هذا المجهود. **وفي غياب الحرب تنخفض الحاجة إلى الدولة وإداراتها وتَسَلسُل السلطة فيها وهرميتها**، وتَخِفّ معها قدرةُ الأمير أو الملك أو الرئيس على الهيمنة على هذا المجموع.

وفي عصرنا الحديث أصبحت الحروب بين الدول الكُبرى غير محتملة، إن لم تكن انتحارية. لقد غيّرت الأسلحة النووية المعادلات السياسية والاستراتيجية. فالدول الكبرى هي التي تملك هذا السلاح، والكميات المخزونة لدى كُلّ منها تكفي لتدمير خصمه بشكل رادع. حتى فكرة الضربة الاستباقية غير مُجدية، إذ يبقى الغريم، عند تلقّيه الضربة الأولى، قادراً على توجيه ضربةٍ ثانية تُحدث الأضرار ذاتها التي تسبّبت بها الضربة الأولى. لذلك فإن العالم لن يشهد على الأرجح (وكما يأمل كل عاقل) حرباً بين الصين وروسيا والولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي الأساسية.

فما فائدة الدولة إذاً؟ وإلى أين يذهب بنا هذا التفكير وما هي نتائج تقلّص دور الدولة محليّاً، أي في العالم العربي، ودولياً، أي حيث تنتظم التحالفات الكبرى؟

إنّ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تأخذنا إلى بيت القصيد. فإذا كانت الدولة تتقلّص، فإنّ قدراتها العسكرية، على العكس، تتزايد. وفي هذا المضمار بالذات هي التي تأخذ القرارات وتصوغ السياسات، ولا يشارك في قرار الدولة في الشأن العسكري إلّا صنّاع السلاح وبعضُ اللجان النيابية. وتتجدّد الميزانية عادةً من عام إلى عام، ويترقّى المستوى التكنولوجي للمؤسسة العسكرية، وتزداد قدرة دول الغرب على عمليات التدخل السريع في الخارج.

لقد تحوّلت مهمّات القوّات المسلّحة وأهدافها وعقيدتها في عددٍ من الدول الأوروبية (مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا) من «الدفاع عن الوطن» إلى التدخّل «الإنساني» أو «حماية السكان» أو «حماية حرية الملاحة» في

الخارج. والولايات المتحدة ليست مُعرّضة لأيّ خطر خارجي، ولذلك فإنّ قواتها قد صُمّمت بالأصل للتدخل في الخارج. فما هو تفسير ظاهرة تقلّص سلطة الدولة في الداخل وتزايدها في الخارج، مع زيادة قدراتها العسكرية؟ إنّ بحث هذه المسألة سوف يوضّح لنا كثيراً من القضايا التي لم تكن واضحة من قبل.

تمتلك الولايات المتحدة أكثر من ألف قاعدة عسكرية في العالم، وتقوم قوّاتها العسكرية بعمليّات منتظمة في أكثر من ١١٠ دول. هذا ما تعلنه الدولة رسمياً إلا أنّ أجهزتها الاستخباراتية واتصالاتها الميدانية تتخاطب مع أكثر دول العالم وتحاول التأثير فيها. حتى حلفاؤها الأوروبيون اشتكوا من اختراقها لمواصلاتهم وتنصّتها على مكالمات رؤسائهم ورؤساء حكوماتهم. وللولايات المتحدة ١٢ أسطولاً بحرياً، يتكوّن كل واحدٍ منها من حاملة طائرات تصاحبها الغوّاصات الذرية والمدمّرات والسفن الحربية المختلفة.

إنّ لهذا السؤال خطورة كبيرة في بلد، مثل الولايات المتحدة، حيث يوجد تيّار فكري واسع وعميق يدعو إلى حلحلة الدولة وتقليص مهمّاتها إلى الحد الأدنى الممكن. صحيح أن «الإرهاب» خطر ممكن، إلّا أنه، بالتأكيد، ليس خطراً وجودياً، ولا هو يومي ومستمرّ، ولا يسبّب أزمة أمنية، فعدد ضحاياه أقل من عدد ضحايا حوادث السير ومرض السرطان وضرره أقلّ من ضرر الجريمة العادية. بل إنّ الجريمة المنظمة تسبب في البلد، بالتأكيد، أضراراً أكثر مما يحلم أن يحققه الإرهاب. لذلك فإنّ خصخصة بعض وظائف القوات المسلّحة لم تسبّب صدمةً فكرية عند أحد. صحيح أنه قرار مفصلي، إلا أنه كان موضع نقاش طويل في سياق مسارات فكرية يعرفُها السياسيون المحلّيون.

إنّ الثابت في الولايات المتحدة هو أنّ ميزانية القوات المسلّحة في الموازنة العامة تزيد ولا تنقص. ويكاد الحضور العسكري الأميركي على الساحة الدولية يكون استعراضياً لشدّة وضوحه. فلدى هذه الدولة اثنا عشر أسطولاً بحرياً تجوب بحار العالم، مُؤكدةً لكل مَن يرغب قوّة القبضة العسكرية الأميركية وجاهزيتها لتضرب

حيثما تشاء، وفور تلقّيها الأمر بذلك. تأتي هذه الأساطيل لتُضاف إلى قواعدها الثابتة، وعددها يقارب الألف، وهي منتشرة في أكثر من ١١٠ دول في العالم. كلُّ هذا دون ذكر القدرات العسكرية التابعة للدول الحليفة في الحلف الأطلسي وغيره. فخمس دول أوروبية، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، تملك كل واحدة منها قوةً للتدخل السريع في الخارج[1]، عدد كلّ منها ثلاثمئة ألف جندي، مجهّزة ومُعدّة للهجوم بأقصى سرعة؛ أي ما يزيد على مليون ونصف المليون من الجنود. فضلاً عن قوات أعضاء الحلف الأطلسي الآخرين، مثل تركيا أو بولونيا، أو حتى جورجيا التي شاركت في احتلال العراق ضمن التحالف الذي أنشأه الأميركيون لهذا الغرض.

فإذا كانت الدولة في الداخل تخسر مواقعها وتنحسر سلطتها بفعل عوامل كثيرة، ليس أقلّها تأثير اللوبيات، فما الفائدة من زيادة قوّتها العسكرية على الساحة الدولية؟ يَجُرُّنا هذا السؤال مباشرةً إلى المسألة الجيوسياسية التي واجهتها بريطانيا العظمى في الحقبة المفصلية بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(٨)

كانت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر الإمبراطورية العظمى والوحيدة على الساحة الدولية. وبهذا المعنى، فهي تتشابه في امتداد سلطتها آنذاك مع هيمنة الولايات المتحدة على العالم في المرحلة التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي، أي بداية التسعينيات من القرن العشرين. صحيح أنّها كانت تتنافس مع فرنسا في إفريقيا طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلّا أنّ خلافاتهما كانت محصورة، ولم تؤدّ إلى معارك تُذكَر بين البلدين. الحقيقة أنّ التطوّرات التي **كانت تحصل في آسيا**، من ناحية، **وعلى الأرض الأميركية** من ناحية أخرى، إضافةً إلى المستجدّات **في القارّة الأوروبية**، هي التي كانت، في تأثيرها وعمقها، تحدّد مستقبل الصراع الدولي.

(١) Overseas projection force, www.armedforces.co.uk/european_country_index.php

فالولايات المتحدة[1] في بدايات القرن التاسع عشر، أي على أثر الحروب النابوليونية، كانت تتكوّن من عدد محدود من الولايات على الساحل الشرقي لأميركا الشمالية. كانت بريطانيا لا تزال موجودة في كندا وفرنسا في منطقة لويزيانا (Louisiana)، التي تحمل هذا الاسم تيمّناً بالملك الفرنسي لويس الرابع عشر، بينما كانت إسبانيا تحتل بقية المناطق في الغرب الأميركي.

ولعبت سياسة الدولة المركزية في واشنطن، إضافة إلى نشاط المغامرين، والمستثمرين في سكك الحديد، والمهاجرين الجدد، دورهما في احتلال بقية الأراضي الواقعة إلى الغرب الأميركي، مبتدئةً بالفرنسية، ثم الإسبانية، ثم المكسيكية. لم يعارض هذا التوسّع إلا المكسيك، الذي خسر جزءاً من أراضيه لصالح غريمته، الولايات المتحدة. وكانت المكسيك قد تمرّدت سابقاً على السلطة الإسبانية في بدايات القرن (١٨١٢)؛ فكانت هي المعزولة عن مركز العالم، أي أوروبا آنذاك، ولم يكن لها نصير.

ثم توحّدت الولايات المتحدة إثر حركة تمرّد واسعة سرعان ما تحوّلت إلى ثورة (١٨٧٨). وما أن استكملت وحدتها حتى بدأت بالتوسّع الأفقي بهدف احتلال كل المنطقة التي أصبحت تحمل اليوم اسم الولايات المتحدة. ثم بدأت عملية النموّ الاقتصادي، أي التوسّع العمودي. وسرعان ما تطوّر اقتصادها حتى تساوى مع اقتصاد بريطانيا العظمى، ثم سبقه، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهكذا طرحت الولايات المتحدة نفسها منافساً، وربما غريماً أيضاً، لبريطانيا العظمى.

أما المرشّح الآخر لمنافسة بريطانيا فهو بلا شك ألمانيا[2]، التي كانت، قبل المغامرة النابوليونية، مؤلّفةً من ألف مملكة وإمارة ومدينة حرّة، تتنافس فيما بينها دائماً، وتتحارب أحياناً. وبعد معركة واترلو (١٨١٦) انخفض عدد هذه الدويلات

(١) Pierre Melandri, Histoire des Etats Unis, Vol.1, 2008.

(٢) Joseph Rovan, Histoire de l'Allemagne Des Origines jusqu'a nos jours, Editions du Seuil, ISBN: 2002-018296-3.

إلى ما يقارب ثلاثمئة وخمسين، بحكم مفعول الاحتلال الفرنسي القصير النفس. واستغرقت عملية توحيد هذه الدويلات في دولة واحدة حوالى ربع قرن، بقيادة بروسيا، التي كانت قد اتخذت من برلين عاصمةً لها. فقد طوّرت نصف كلّياتها الحربية وصناعاتها وجامعاتها، ورفعت مستوى أدائها بصورة عامة، حتى تمكّنت من احتلال باريس عام ١٨٧١، مستكملةً بذلك عملية توحيد ألمانيا. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت ألمانيا قد سبقت بقية دول أوروبا من حيث قدراتها الصناعية وأداء جيوشها، وارتفعت نسبة صادراتها على الساحة الأوروبية خاصةً، وأخذت تنافس بريطانيا على مستعمراتها الإفريقية. وهكذا أصبحت ألمانيا مرشحةً إضافية على لائحة غرماء الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن أراضيها.

أمّا روسيا[1] فقد تشابهت مسيرتها مع مسيرة التوسّع الأميركية، لكن في آسيا باتجاه الشرق والجنوب، أي عبر سيبيريا باتجاه الصين، ونحو الدول الإسلامية. وهي مسيرة ملحمية بلا شك، أكان ذلك من حيث مسافاتها أم مُغامريها أم مستثمريها أم سكك الحديد التي أنشأوها، أم مهاجريها. الفارق بين حالتي التوسّع، الأميركية والروسية، أنّ التوسّع في آسيا سرعان ما اصطدم بالحضور البريطاني. كانت بريطانيا قد احتلّت الهند تدريجياً، واستكملت احتلالها حوالى عام ١٧٥٠. لذلك، عندما نجح الروس باحتلال عدد من الدويلات الإسلامية (الخانات، أي الدويلة التي يرأسها خان) التي تحيط بما يُسمّى اليوم أفغانستان، خافت بريطانيا أن تستمرّ روسيا في توسّعها فتحتل أفغانستان وتستعملها منصةً ومُنطَلقاً لمهاجمة مستعمرتها الرئيسية، الهند، فسبقتها وسارعت إلى احتلال أفغانستان عام ١٨٣٨. لكنّ الأفغان لم يستكينوا ولم يقبلوا الاحتلال، وبدأت الثورة ضد بريطانيا، كما فعلوا لاحقاً أيضاً ضد الاتحاد السوفييتي ثم ضد أميركا. وفي أقلّ من أربعة أعوام عمّت الفوضى العاصمة كابل وبدأ الثوار يهاجمون القوّات البريطانية والهندية التابعة لها، وكانت ضرباتهم قاضية،

(١) Nicholas Riasanovsky and Mark Steinberg, A History of Russia, 8th Edition Oxford University Press, ISBN-10: 019534197X; ISBN-13: 978-0195341973.

إذ لم ينجُ من الجنود البريطانيين (كانوا ٦٩٠، من مجموع ٤٥٠٠، والباقون كلهم هنود) إلا جندي واحد، ومعه بعض الهنود، ونجحوا في قطع المسافة الهائلة من أفغانستان إلى الهند، وأوصلوا إليها خبر الفاجعة. (لم تنتهِ القصة عند هذا الحدّ فقد بقي الخلاف الروسي البريطاني في آسيا مستمرّاً حتى بداية القرن العشرين، وانتهى باحتلال إيران، المجاورة لأفغانستان، وتقسيمها إلى منطقتي نفوذ، إحداها روسية والأخرى بريطانية، عام ١٩٠٧). وهكذا دخلت روسيا أيضاً عالم الصراع على السلطة الدولية مع الإمبراطورية البريطانية.

فائدة هذه الخلفية هي أنّ المواجهة العسكرية البريطانية الروسية في آسيا كانت السبب في تأسيس مدرسة فكرية عميقة التأثير ما زالت مهيمنة بشكلٍ بيّن على الفكر الجيوسياسي والعسكري الأميركي، مثلما تسيطر على فكر حلف شمال الأطلسي، ومن هنا أهميّتها. فقد ظهر جليّاً من المنافسة البريطانية الروسية، التي كانت تحمل اسم «**اللعبة الكبرى**»، أنّ بريطانيا لم تكن آمنة فعليّاً. فقد كانت تسيطر على البحار، وكانت قد ربطت مستقبلها الإمبراطوري بسيطرتها على الهند، إلّا أنّ روسيا، التي كانت تسيطر على الأرض الآسيوية حتى شمال الهند، كانت قادرة على تهديد بريطانيا في مستعمرتها الرئيسية، وهذا يعني أنّها لم تكن بعيدة عن خطر الاشتباك مع روسيا بشأن الهند (لم يثبت أنه كانت لدى روسيا أي رغبة في مثل هذا الهجوم، إلا أنّ على القائد العسكري اتخاذ الإجراءات الاحتياطية قبل وقوع الأخطار). فما هي العلاقة التي تربط القدرات البحرية بالقدرات البرية، وكيف يمكن للسياسة أو العمليات العسكرية أن تتأثر بالجغرافيا؟

ابتكر مدرسة الفكر «الجيوسياسة» (Geopolitics) خبيرٌ في الجغرافيا، بريطاني الجنسية، اسمه ماكيندر[١]، بدأ حياته الأكاديمية مُعيداً في جامعة أكسفورد، ثم مديراً لمعهد لندن للاقتصاد (London School of Economics). وقد نشر ماكيندر وثيقةً قصيرة بعنوان «المفصل الجغرافي في التاريخ» (The Geographical Pivot of History)،

(١) Sir Halford John Mackinder (1861-1947), Britain and the British Seas, Legacy Filiquarian, 2010.

وهي دراسة مستوحاة من «اللعبة الكبرى» بين بريطانيا وروسيا، التي امتدّت على مدى قرنٍ كامل. ويقرأ ماكيندر خريطة العالم فيرى أنّها مؤلّفة من قسمين: الأوّل هو «الجزيرة العالمية»، وهي دول أوروبا وآسيا الموصولة ببعضها كأنّها كتلة واحدة. أما القسم الثاني فهو مجموعة البحار التي تحيط بهذه الكتلة الجغرافية. ومفاد بحثه أنّ بإمكاننا قراءة الجزيرة العالمية كما لو كانت مؤلّفةً من **نواة رئيسية ومناطق جانبية** (أو فرعية). أمّا النواة فهي مساحة الأرض الممتدّة من أوروبا إلى آسيا حتى المحيط الهادئ. وقد حملت هذه المطالعة في الجيوستراتيجيا فيما بعد اسم «أوراسيا». وكل ما يقع جنوب هذه المنطقة، من الهند إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، هي المناطق الجانبية (أو الفرعية).

وقد أوجز ماكيندر لاحقاً التداعيات السياسية لهذه القراءة بثلاث جُملٍ تحمل توصياته كلّها. وهي: «من يحكم أوروبا الشرقية يتحكّم بالنواة، ومن يتحكّم بالنواة يحكم الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم»[1]. وربّما شوّهت مبالغتنا في الإيجاز الفكر المُعَمّق الذي توجزه هذه الجُمَل البسيطة. يضاف إلى ذلك أنّ ماكيندر لا يلقى الإجماع على الساحة الفكرية في العالم، إلا أنّه ليس ثمّة مَن يُنكِر تأثيره في الفكر السياسي الأنغلوساكسوني المتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، والذي ما زال فاعلاً ومؤثّراً ومُستَمِرّاً. فهذه العبارات تعبّر عن رؤية سياسية موجزة لجغرافية العالم بمنظار جديد تُجبِر المُخَطّط السياسي على تذكُّر إملاءات الجغرافيا في حساباته السياسية. فقد اقتبس العالِم الجغرافي الألماني الجنرال كارل هاوسهوفر (Carl Haushofer) (١٨٦٩-١٩٤٦) من هذه الأفكار ووسّعها، وأسّس لخطة هتلر الميغالومانية لاحتلال روسيا. وبالرغم من غياب الأدلّة التفصيلية على تأثير هذا العالِم والخبير في مسار الحرب العالمية الثانية، إلا أنّ ثمة إجماعاً أنه كان

(١) "Who rules East Europe commands the Heartland; Who rules the Heartland commands the World Island; Who rules the World Island commands the World. https%3A%2F%2Fen.wikipedia.org%2Fwiki%2FThe_Geographical_Pivot_of_History&usg=AFQjCNHTxQldsC2Y_D0c-VI-5un_pKFPrnw

لفكره تأثيرٌ في القرار الاستراتيجي في قيادة الرايخ الثالث. فاحتلال أوروبا الشرقية كان المدخل، في رأيه، لاحتلال روسيا، ومعها السيطرة على «النواة» في الكتلة الجغرافية الأوروبية الآسيوية (أوراسيا).

لم يتردّد هتلر في إعطاء التعليمات لإطلاق هذه العملية في ربيع ١٩٤١. فقناعاته كانت يقينية، إذ إنّ القوّة العسكرية التي حرّكها ضد الاتحاد السوفييتي كانت أكبر قوة عرفها التاريخ[١]، وقد اجتازت مسافات لم يعرفها التاريخ من قبل. لم يتردّد هتلر في إعطاء الأوامر لأن ثقته بنفسه كانت محسوبة (وإن كان حسابه منقوصاً كما ظهر من نتائج هذا الهجوم)، والحسابات التي اعتمدها كانت واضحة. فرغم اندحار القوات الألمانية أمام التحالف البريطاني الفرنسي الأميركي في الحرب العالمية الأولى، إلا أنها تمكّنت، وبالتفاهم مع الحلفاء، مِن تمزيق القوات المسلّحة الروسية (١٩١٧) التي كانت ترابط في غابات تاننبرغ[٢] شمال شرق ألمانيا بشكل مُريع. فما الذي قد يمنع هذه القوات المتفوّقة من تحقيق النصر نفسه من جديد، وقد باتت ألمانيا اليوم بكامل قواها، بعد أن حشدت عدداً غير مسبوق من الجنود والعتاد والدعم الجوّي لمهاجمة روسيا؟ إلا أن هذه الحسابات أخفقت أمام ثبات القوات السوفييتية، لاسيما في الجزء الثاني من الهجوم، على مدينة ستالينغراد (١٩٤٢).

ما يهمّنا طبعاً هو الفكر الاستراتيجي الذي وجّه الحسابات السياسية وجعلها تختار أهدافها هذه بالتحديد؛ هذا الفكر الذي شارك في تطويره أيضاً عددٌ من الباحثين الآخرين ليس أقلهم الجغرافي راتزل[٣] والسياسي السويدي كييلِن (Rudolf Kjellén) (١٨٦٤-١٩٢٢) وغيرهما؛ والذي أسس لمثل هذه الخطط والحروب والاستراتيجيات.

إنّ للجغرافيا وزناً يَفرُضُ نفسه على الفكر السياسي وعلى الفكر الاستراتيجي أيضاً. هذا ما أجبر المفكرين الأميركيين من كيسنجر إلى بريجينسكي إلى رامسفيلد

(١) Beevor, Second World War, op.cit. section XII.

(٢) http://www.tannenberg1914.de

(٣) Friedrich, Ratzel, Politische Geographie, (1844-1904), 1979.

إلى الجنرال دمسي (Dempsey)[1] اليوم على التمسّك بالجغرافيا السياسية أساساً لتخطيطهم السياسي عموماً.

يقودنا هذا البحث إلى الجزء التالي من القصة، أي إلى حيث انتهت الحرب العالمية الثانية واستُكملت تفاهمات مؤتمر يالطا. لم تكن لقاءات يالطا تفاوضاً فعلياً، فما حسمه الميدانُ العسكري كان هو ما تمّ إقراره وقبوله في الاجتماع الرسمي. فقد احتلّ السوفييت، أو حرّروا، أوروبا الشرقية برمّتها، واعترف الحلفاء لهم بهذه المنطقة. لم يستطع الحلفاء تغيير هذا الواقع الذي خلقه العمل الميداني، فاكتفوا بالمطالبة ببعض الشكليات، وسارعوا لكسب ما يمكن كسبه ميدانياً قبل فوات الأوان.

ومن أمثال هذه المحاولات، التي تحوّلت إلى مبادرات، الحرب الأهلية اليونانية. فقد بدأت بعد انتهاء اجتماعات يالطا ببضعة أشهر. كان ستالين يحاول ضمّ اليونان للاتحاد السوفييتي وفتح ثغرة توصله إلى المياه الدافئة، لكنّ الحلفاء تدخّلوا بحزم وأفشلوا تلك المحاولة. كذلك، فقد سارعت الدول الغربية لتثبيت مواقعها ومواطئ أقدامها في شرق آسيا، لاسيما في المستعمرات الفرنسية، في فيتنام ومحيطها. ثمّ دارت الحرب الكورية بمبادرة أميركية وبقرار الأمم المتحدة وبركتها، إلخ.

واضحٌ أنّ الغرب كان يواجه تحدّياً كبيراً يقود فيه الاتحاد السوفييتي نضالاً متكاملاً تتوفّر فيه كل عناصر النجاح، ففيه النموذج السياسي الاقتصادي (الاشتراكية والشيوعية) مضافةً إلى الأهداف السياسية العالمية (مثل التحرر وتصفية الاستعمار). سوف تتبلور الآراء حول هذه المواضيع فيما بعد، إلا أنّه، في العام ١٩٥٠ تقريباً، لم يكن أي شيء محسوماً في ذهن أيّ كان، وكانت المعركة السياسية العسكرية بين الكتلتين، الشرقية والغربية، على أشدّها. وكان فكرُ القيادات السياسية والعسكرية في المعسكرين، في تلك الفترة، يرشف من الرافد نفسه الذي كان ماكيندر أول مَن صاغه.

(١) رئيس الأركان الأميركي وانتهت ولايته في خريف ٢٠١٥.

المهمّ أن نسجّل أنّ الاتحاد السوفييتي قد احتلّ أوروبا الشرقية وأصبح مسيطراً على «الجزيرة العالمية» (حسب تعبير ماكيندر)، وأنّ دول الحلف الأطلسي سارعت لاحتلال المواقع الجغرافية المحيطة بها، بما في ذلك المناطق البحرية، أي «المناطق الفرعية» أو «الجانبية».

لم يكن ماكيندر هو المؤسّس الوحيد للفكر الجغرافي ولا كان الأكثر توسّعاً فيه، فقد شارك في هذا النمط من التفكير، وربما تلاقح معه، فرنان بروديل[1] ومدرسته الفكرية الفرنسية. لم يكن بروديل أصلاً في وارد البحث السياسي، فقد كان مؤرّخاً، يشارك في إصدار مجلّة باللغة الفرنسية اسمها «الحوليّات» (Annales)، إلا أنّ الطريقة التي اعتمدتها هذه المدرسة، وخصوصاً بعد نشر بروديل كتابه الموسوعي عن البحر الأبيض المتوسط[2]، أثبتت بما لا يقبل الشك أنّ الجغرافيا التي أثّرت في الفكر السياسي الاستراتيجي ضروريّة أيضاً لفهم التطوّر التاريخي والاقتصادي للأمم.

لذلك، عندما طرحت القيادات العسكرية والسياسية في كلّ من الاتحاد السوفييتي وحلف شمال الأطلسي السؤال عمّا يجب عمله في جوّ المنافسة الجديد بين الكتلتين، كانت أرضية تفكيرهما هي الجيوسياسة والجيوستراتيجيا، وكان لهما القول الفصل. لذا يصعب فهم الحرب الباردة دون فهم التطور الفكري الذي أسّس لسياسة اللاعبين فيها.

إن التعمُّق في هذا الموضوع سوف يستهلك الصفحات الطِوال، لذلك من الضروري الإيجاز في وصف التطوّر الفكري حتى تتاح فرصةٌ بحث نتائج هذا المجهود كلّه. لقد طوّر المفكّر الأميركي الهولندي الأصل سبايكمان[3] نظريّة

(١) Fernand Braude (l1902-1985) École des Annales.

(٢) Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, ISBN-10: 2253061700; ISBN-13: 978-2253061700.

(٣) Nicholas John Spykman, The Geography of the Peace, Harcourt, Brace and Company, 1944.

«الاحتواء» الغربية[1]، أي احتواء الغرب للتوسع السوفييتي، وأساس هذه النظرية أنّ القوّة التي ظهرت وسيطرت فعلاً على «النواة» الأوراسية، من برلين إلى الصين إلى القطب الشمالي، يجب أن تُحتوى، وأنّ هناك استراتيجية ممكنة لذلك، وأن هذه الاستراتيجية تستوجب السيطرة على «المناطق الجانبية» أو «الفرعية»، أي المناطق التي تحيط بالنواة، وأنّ على المجموعة الغربية أن تدرس كل نقطة على المساحة المحيطة بالنواة ومحاولة السيطرة عليها. وإذا كانت هذه المنطقة خارجة عن مناطق النفوذ التي تم التفاهم عليها في مؤتمر يالطا، فإن من الضروري، ضمن حدود الإمكان، تحويلها إلى مناطق ساخنة. هذا ما برّر مجمل العمليات العسكرية في جنوب وجنوب شرق آسيا، من فيتنام إلى إيران إلى الباكستان إلى الشرق الأوسط، وصولاً إلى إفريقيا وأميركا اللاتينية.

بالمقابل، كانت سياسة الاتحاد السوفييتي ترتكز على المعطيات الجغرافية نفسها، لكن مع فارق نظري في زاوية المطالعة مفاده أنّ المناطق المحيطة بالاتحاد السوفييتي يمكن محاصرتها، هي بدورها، بحزام إضافي من الدول التي تدعو إلى التحرّر من الاستعمار، أي التي من مصلحتها معاداة الاستعمار، وفتح جبهة جديدة إلى الجنوب من جبهته. هذا كان سبب نجاح حركات التحرّر الآسيوية والإفريقية ابتداءً من خمسينيات القرن العشرين.

وبينما كان الصراع محتدماً، دخل على هذا «النقاش الفكري» مفكّرون جُدُد، أضاف كلٌّ منهم نظرته الخاصة إلى الجيوسياسة. ومن السياسيين الكبار الذين ساهموا في التأثير في هذا السياق الفكري شخصيات أميركية كبيرة منها كيسينجر وبريجينسكي ورامسفيلد وتشيني. كلّهم تبنّوا النظرة الاستراتيجية الأساسية نفسها المبنية على هذا الذخر العظيم من الأفكار، الذي أصبح اليوم نوعاً من التقليد الفكري السياسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه على الساحة الدولية.

(١) http://www.exploringgeopolitics.org/publication_bordonaro_federico_rediscovering_spykman_rimland_geography_peace_foreign_policy/

(١٠)

ما فائدة هذا الاستعراض؟ بالتأكيد، إن هدفنا ليس التنظير الصرف. علينا أن نعترف أنّ العالم السياسي أصبح تحت حكم الفكر الجيوسياسي. وخلاصة هذا الفكر أن للدول مصالح على الساحة الدولية، وأنّ هذه المصالح تحتاج إلى الحماية، وأنّ هذه الحماية تحتاج إلى حضورٍ ما، من صنفٍ أو آخر، عسكري أو دبلوماسي، يسمح بالدفاع عن هذه المصلحة، وأنّه لا يمكن انتظار هجوم الغريم حتى تأخذ الدولة إجراءاتها الدفاعية، أكانت دولة كبرى أم صغرى، متقدمة أم نامية، وأنّ عليها، على العكس، أخذ كل الإجراءات الاحترازية بحيث لا يُفاجئها غريمها بعملية أو تحرّك أو هجوم، ممّا قد يؤدّي إلى إحراجها وإرباكها، ولو على المستوى التكتيكي.

أمّا الدول التي لا تستطيع أن تجاري الدول الكبرى في تحرّكاتها العسكرية على قياس الساحة الدولية فعليها أن تجد حلولاً أخرى، ولديها بطبيعة الحال خيارات نظرية تستطيع أن تفاضل فيما بينها. فهناك الحلّ الأبسط، الذي يسمح لأي دولة بالالتجاء إلى الدولة الكبرى التي تناسبها واستجداء حمايتها، وهناك أيضاً إمكانيةُ تطويرِ قدراتٍ دفاعيةٍ محلّيةٍ شديدةِ الإزعاج، مثلما فعلت سويسرا في نظامها الدفاعي العسكري، إلا أن بالإمكان أيضاً تطوير قدرات دفاعية وهجومية ذاتية بقياسات نسبية أكبر حجماً وربما كانت مؤثّرةً على المستوى الإقليمي، مثلما فعلت إيران. عندئذٍ بإمكانها ابتزازُ نقاطِ ضعفِ غُرمائها إن واجهوها بمواقفَ عدائية. **هذه الخيارات كلها، وعشراتٍ أخرى غيرها، كما سنرى، ممكنةٌ ومفيدة، لكنّها مشروطة، والشرط هو أن تطوّر الدولةُ التي تواجه هذا الاختيار سياسةً واضحة شديدة الدقة تتيحُ للغريم أن يحسبَ الثمن الذي سوف يتوجب دفعه مقابل خطواته العدائية، والفائدة التي سوف يجنيها مقابل إجراءاته الصديقة. ولذلك، فعلى تلك الدولة أن توضّح مواقفها حتى يتمكّن الغريمُ من أن يُقَيّمَ خطوته التالية تجاه هذا البلد، وحدودها الواضحة، وأن يتمكّن من تصنيفها، من العدائي إلى المقبول إلى المُستَحبّ.**

المهمّ التأكد من فهم هذا الفكر، لأنه يحكم تصرّف سياسيي الأمم الكبرى. لقد تعوّد الغرب، منذ أكثر من أربعة قرون، على حُكم العالم، بإمبراطورياته المختلفة، من برتغالية إلى إسبانية فهولندية ففرنسية فبريطانية دون أن ننسى الروسية. لم تدخل الولايات المتحدة هذا الميدان بلا تمهيد، وعندما دخلته لم تغيّر كثيراً في إدارة الدول التي احتلّتها أو هيمنت عليها. فقد بقي النظام ذاته، وإن تغيّر اللاعبون. إن المجال الثقافي الذي تسبح فيه سياسات الغرب هو نفسه، وإن تغيرت الجنسيات أو مراكز القرار فيه. وفي هذا المجال ثمة مبادئ مقبولة ومُعتَرَفٌ بها، ولا يُخطئ من يتمسّك بمُراجعتها ويَعتبِرُ من استيعابها.

(II)

إن الدول التي اعتنقت المبادئ الجيوستراتيجية التي استعرضناها، مثل دول الغرب، لا يسعها إلا أن تتأثّر بتفاصيل أدبيّاتها وتُحوّل محيطها الثقافي السياسي إلى مبادئ يعتبرها السياسيون من بديهيات تصرّفهم. لذلك ليس من باب الخطأ أن نستعرض هذه المبادئ وأن نحاول استيعابها واستلهام تداعياتها. فالفوارق في الخلفيات الثقافية بين الأمم تستوجب الدرس، لاسيما بعد أن أصبحت الأمم مترابطةً، تجمعها العلاقات، بتنوّعها وتلوُّنها بكلّ ألوان قوس القزح، من المصالح الاقتصادية إلى التواصل المباشر بالصوت والصورة والنص، بين أفرادها.

والمبادئ هذه ليست إلا استنتاجات استُدرِجت من المسار الفكري الجيوسياسي والجو المحيط به بشكل عام. وقد قسمناها إلى جزءين، أحدهما فلسفي والآخر سياسي.

ففي الشقّ الفلسفي «مبادئ» ثلاثة:

أوّلها أنّه ليس هناك «شريك» سياسي للدولة. فكلُّ شريكٍ مُحتَمل هو، في الوقت نفسه، غريمٌ مُتَوَقَّع وعدوٌّ ممكن. فالشريك هو الذي أُجبِرت الدولةُ على شراكته بعد أن

فَشِلت في العمل وحدها، أي دون شريك. هذا المبدأ السياسي هو الأكثر «عموميّةً» في العلاقات بين الدول. فالدولة لا تفاوض، بل تفرُضُ إرادتها بالوسائل التي تراها مُتاحة عند اتخاذ القرار. والبلدان التي نجحت في احتلالها فرضت سياساتها عليها ولم تستشر فيها أحداً. إلّا أنّها قد تواجه معارضة من دولةٍ تملك قدرة الدفاع عن قرارها. عندئذٍ، تحسب حساباتها، وقد تقرّر رفض التفاوض وضرب تلك الدولة ضربةً تمنعها من معاودة محاولة «التمرد»، وتجبرها على التنازل عن مواقفها بلا شروط، حتى تجعلها مثلاً لغيرها من الدول. هذا ما فعلته الولايات المتحدة في العراق. وهذه السياسة ليست جديدة عندما نتذكَر قول عنترة، فارس العرب في الجاهلية، حين قال: «كنت أضرب الضعيف ضربةً يهاب منها القوي».

لكنّ الدولة قد تقرّر التفاوض والمهادنة لأنّ حساباتها، في تلك اللحظة، قد تجعلها تفضّل دفع ثمن بسيط بدل الثمن الأكبر. هذا ما قررت الولايات المتحدة عمله مع إيران. فحساب كلفة التفاهم والتنافر رجّح كفّة التفاهم، مما أدّى إلى ابتداء التفاهمات النووية بينهما ثم نجاحها، بعد مفاوضات شاقّة. وقد تلجأ الدولة العظمى إلى التفاوض لاعتبارات أخرى، كأنْ يكون حساب «الصداقة» أو «الشراكة» أجدى وأقلّ خطراً، أو أن تكون المفاوضات الإمكانية الوحيدة المُتاحة في ذلك الظرف. إن «الصداقة» الصينية الأميركية مثلٌ فاقع لمثل هذه السياسات، حيث لا يرغب أحد من الطرفين في التخلّي عن فوائد علاقته مع الآخر، إلا أنّه، في الوقت نفسه، لا يستطيع أن «يثق» به ولا يجازف بذلك. إلا أنّ الدول قد تلجأ إلى التفاهم مع دولة أخرى أو مع عدد من الدول بسبب شدّة تقارب المصالح بينها، مثلما تفعل الولايات المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي ودول حلف شمال الأطلسي.

أمّا المبدأ الثاني فهو أنّ الدولة تتعامل مع الثوابت الميدانية وترفض التعامل مع النوايا. فإذا كانت نية الغريم أو الشريك إيجابية وحسنة، فعليه أن يثبتها، أكان بسرد الحقائق القابلة للرقابة، أم عن طريق توقيع اتفاقيات دقيقة التفاصيل، أم عن طريق التفتيش أو أي طريقة أخرى للتحقّق المباشر.

إننا في عالم يسهل فيه التحقُّقُ من كل معلومة يتبادلها دبلوماسيّو البلدين. فإذا زعم أحدهم أن «ليس لدينا مطار في شرق البلاد»، فبإمكان الدولة الغريمة أن تتحقّق من صحة هذا الادّعاء عن طريق مراجعة الصور الجويّة التي يتَجدّدُ التقاطها بشكل دوريّ (من الأقمار الصناعية). والدولة التي لا تملك مثل هذه الأقمار الصناعية تستطيع أن تشتري الصور من دولٍ كثيرة تملكها وتبيعها. واستمرار الكلام بين الدولتين لن يأخذ مجراه الطبيعي ومصداقيته إلّا إن كانت المعلومات المتبادلة قابلة للتحقّق والإثبات. لقد انتهت أيّام الدبلوماسية المبنية على الثقة المتبادلة. إنّ الثقة، من حيث المبدأ، أمرٌ مرفوض، وعمل الدبلوماسية هو، بالذات، فهم النوايا والتفاهم على الخطوات المقبلة المشتركة (هذا يعني التفاهم على عدد كبير من القضايا. ففي العلاقات الأميركية الصينية ثمة ضرورةٌ مُلِحّة للتنسيق يفرضها حجم التبادل بين البلدين في كل المجالات، من التجاري إلى التفاهم على المواصفات الصناعية، إلى اللائحة الطويلة التي تحدد العلاقات بين دولتين عظميين. وفي آخر اجتماع تنسيق بينهما، في صيف ٢٠١٥، تمّ التوقيع على ٣٠٠ اتفاقية، والترجيح أن عدد هذه الاتفاقيات سوف يستمرّ بالازدياد مع مرور الزمن).

وثالثها أن الإمبراطورية تستشعر الخطر عند تسجيل أوّل بادرة استقلالٍ في القرار. واستقلال القرار السياسي المحلّي هو إحدى مشاكل الدول الكبرى مع الدول النامية والناشئة، الجديدة على الساحة السياسية الدولية، فهي لا تستطيع أن تعيش مع المفاجآت السياسية التي قد تصدر من هذه الدول. واستقلال قرار مثل هذه الدول هو المشكلة. فالقرار السياسي ليس صادراً، في أكثر الدول، عن تخطيط سياسي عميق، فهو، بالتالي، غير معروف مُسبَقاً، أو غير قابل للتقدير والتقييم قبل صدوره. هذا يعني أنّ مجموعة القرارات التي قد تصدر عن هذه الدولة الفتيّة مُرَشّحة لكثير من المفاجآت الممكنة، وهنا مَكمَن الخطر. ولهذه المشكلة المشروعة نتائج تستوجب البحث من حيث المبدأ (وإن كانت تخرج عن إطار هذا الفصل). فالدولة الكُبرى مضطرّة لحماية مصالحها في الميادين التي قد تتعلّق بقرار الدولة «الاستقلالية»،

أي القرار المُستَقِل ذاته، ولذلك قد تضغط عليها، أو تحاول إدخالها في اتفاقيات أو معاهدات تقيّدها.

لذلك، فعلى الدولة «الاستقلالية» أن توضّح سياستها، وأن تعلنها، وتعمل على كسب المصداقية التي تخفف من قلق الدول الصناعية من أخطار قراراتها و«مفاجآتها» المُمكِنة. (طبعاً، للتمرد تداعيات أخرى).

(١٢)

أمّا في الشق السياسي فهناك أربعة خطوط توجيهية:

أولها أن القوّة العسكرية هي البرهان على عزيمة الدولة في علاقاتها الدولية. والقدرة والعزيمة موضوعان مختلفان. فالقدرة العسكرية قد تتمثّل بأسلحة موجعة إن أُطلقت على الأهداف الاستراتيجية، مثل حال السلاح الإيراني في الخليج العربي. إلّا أنّها قد تتمثّل بالنظام العسكري الدفاعي السويسري، وهدفه ردع العدوان ورفع سقف الفارق بين كلفة الهجوم عليها ومردوده. ويختلف هدفُ إيران عن هدف سويسرا التي ترغب في توفير الثقة للمودعين في مصارفها. أمّا إيران فتريد دعم موقعها الإقليمي وتطويره.

أما العزيمة فهي الإرادة والإصرار على الدفاع عن مصالح البلد. والنوايا وحدها لا تكفي، إذ لا بدّ من إظهار العزيمة. لذلك، فإنّ استعراض الأساطيل وحاملات الطائرات عبارة عن أداة سياسية يتم استعمالها على قياس الهدف. بالمقابل، فإنّ انعدام العزيمة السياسية واضح في دول مثل ليبيا ولبنان والسودان والعراق، حيث تؤدّي خيارات القيادات المحلية إلى إضعاف روابط النسيج الاجتماعي، وإلى شَللٍ في القرار السياسي، وإلى إفلاس سياسة الدفاع الوطني. عندئذٍ يصعب إضفاء «المصداقية» على الدولة، وتفقد القوات المسلحة وقوات حفظ الأمن صدقيتها المحلية، ويسهل تحدّيها ودحرها، ولن يتمنى أحد عودتها ثانيةً.

وثانيها أنّ على الدولة أن «تحمي» الموارد التي تحتاجها أينما كانت ومهما يكن النظام الذي توجد فيه.

فكلّ بلد رهنٌ بموادّ أوّلية يستوردها من الخارج، ليس أقلّها الماء (الأنهار) والنفط والغاز والمأكل واللباس. وعلى الدولة أن تجد طريقةً للتأكّد من الاستحصال عليها بالتي هي أحسن. وقد اعتادت الدولُ الغربيةُ في السابق أن تحتلّ مصادر موادّها الأوّلية من نفط وحديد ونحاس وذهب وغيرها، ثم استبدلت بقواعدها العسكرية معاهداتٍ ضمنت لشركاتها المتعدّدة الجنسيات استمرار استخراج هذه المواد. وعلى الدول جميعاً، الكُبرى والصغرى، أن تضمن استمرار تموينها. فجزءٌ مهمٌّ من سياسة أي دولة مُخَصّصٌ، بحكم الضرورة، لهذا المجهود، أكان عن طريق الدبلوماسية أم استعمال السلاح.

أما الدول العاجزة عن تنفيذ مثل هذه السياسة، فسُرعان ما تفقد مصداقيتها الدولية (مثل دول حوض الفرات التي أصبحت مضطرّة إلى الاعتماد على «حسن نية» تركيا للحصول على حصّتها من الماء).

وثالثها أنّ على الدولة أن تحمي المواقع الجغرافية التي تعتبرها استراتيجية، والإشارة هنا إلى المواقع الموجودة داخل البلد أو خارجه. وهي مواقع ثابتة عادةً، مثل المضائق المائية (قناة السويس، قناة باناما، جبل طارق وباب المندب وغيرها) وأمن المطارات والموانئ وغيرها. ومن هذه المضائق مضيق ملقة الذي يحاذي ماليزيا والفلبين ويقع جنوب الصين، وتتنافس على حمايته اليوم كلٌّ من الصين والولايات المتحدة. وكلٌّ من الغريمين يريد التأكّد من قدرته على تعطيل مرور سفن الآخر إذا تَمَّ تعطيل سفنه. كذلك هو الوضع في البحر الأحمر وقناة السويس، حيث يلعب دور «حماية الملاحة» فيه الثلاثي العسكري المؤلّف من قاعدة جيبوتي وإسرائيل والأسطول السادس الأميركي. والحقيقة أن كل الموادّ الأوّلية في هذه الممرات المائية تدخل في تصنيف «حماية مصادر التموين الاستراتيجية». وإنّ مراجعة الخريطة، وقراءتها، ومراجعة مواقع الممرات وحركة البضائع فيها ضرورية لِفَهمِ التعقيدات الإقليمية والدولية، ومصالح الدول الكبرى المتعلّقة بها.

ورابعها أن هدف المفاوضات مع الدول الأخرى هو تحسين شروط الحصول على هذه الموارد وتخفيض كلفتها. فإذا كانت الدولتان «صديقتين» أو «حليفتين»، فإنّ البحث بينهما محصورٌ بالتنسيق، في موضوعٍ مُحدّد (مادة واحدة) عادةً. لكن اللقاءات بين «خصمين» أو «غريمين» هو ما يُسَمّى بالتفاوض. فإذا كان الطرفان واعِيَيْن لِمُستلزمات اللعبة الاستراتيجية الكبرى، أي الجيوستراتيجية، فإنّ هذا «الفهم»، بالذات يمكن أن يُكَوّن أرضية مشتركة تسهّل التخاطب بينهما. إن التفاوض عمليّة شديدة التعقيد، وكل ما تمّ التداول به حتى الآن ليس سوى جزء من الخلفيّات الضرورية، حتى يتمكّن كلٌّ من الطرفين من ممارسة لعبة التفاوض. «معليش» و«خلّيها عَليَّ» كلمات غير واردة في هذا العالم. إن توقيع ٣٠٠ اتفاقية بين واشنطن والصين في لقاءٍ تفاوضيّ واحد يدلّ على أنّ الطرفين قد رفضا «المعليش» في كلّ من المواضيع الثلاثمئة. ومجرّد التفاوض والتوقيع على ثلاثمئة موضوع يعني أن الطرفين يفضّلان الوثائق الموقّعة على فرضية حسن النية عند الغريم.

الفصل الرابع

تشريح الإمبراطورية: دماغُها، شرايينُها وأعصابُها

لا يمكن فَهمُ صراعات الجيل الخامس دون المرور بِفَهم الإمبراطورية، لذلك وجبت دراستها. «الإمبراطورية»، بمفهوم هذا الفصل، تؤدي دور الرمز. صحيح أنّ السلطة السياسية في الولايات المتحدة هي موضع البحث، إلا أنها، رغم مركزيتها وأهميتها، لا تمثّل كل شيء في نظام الشرايين وشبكة الأعصاب الممتدة حول العالم، التي يَصطلحُ هذا البحث على تسميتها بـ«الإمبراطورية». فَلِهذه المؤسسة العالميةِ الامتداد، بالإضافة إلى عضلاتها وشرايينها وأعصابها ودماغها، أوجهٌ وجوانبُ غيرُ واضحة المعالم. وربّما كان بعض هذا الإبهام فيها مقصوداً. فهناك ظاهرةٌ يصعب فهمها، مثل درجة التقارب بين سياستي واشنطن ولندن، إلى حد التطابق والتماهي. ففي مثل هذا الظرف يتساءل الباحث عن جدوى وجود دولتين وعاصمتين. فما هي الإمبراطورية فعلاً؟ أهي دولةٌ عظمى أم أنها مؤلفة من دولتين؟ وفي المقابل، يتذكر كل من يهتم بسياسات واشنطن خطابَ وزير الخارجية الفرنسي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قبيل قرار واشنطن غزو العراق. فقد كان خطاباً عنيفاً، معادياً لواشنطن، تدعمُه حجج مُقنعة وبلاغة لغوية مثيرة للإعجاب. إلا أننا نلحظ

التطابق الحالي بين السياستين الفرنسية والأميركية في معظم الصراعات الدولية. فما الذي يحصل، وما هي المسارات التي أدّت إلى هذا التحوّل؟

إن هدف هذا الفصل هو محاولة فهم الفكرة التي تجتمع وراء تعبير «الإمبراطورية»، ومحاولة التقاط صورة مكوّناتها، وطبيعتها، وكيفية عملها. والصورة ليست واضحة كما قد تبدو للوهلة الأولى. ففي أوكرانيا، يستطيع الباحث أن يلحظ أنَّ التطابق ووحدة القرار بين دول حلف شمال الأطلسي أدّى إلى دعم التمرّد الشعبي، وربّما إلى التحريض عليه أو حتى المشاركة في تحريكه، ثم تغيير النظام وفتح باب التوتر السياسي ثم العسكري مع الاتحاد الفدرالي الروسي. فهل هناك تطورات وأحداث أدت إلى هذه المواقف، أم أن ثمة ظاهرة سياسية جديدة تتمثّل بمجموعة جديدة من المواقف، أم أنّه حدثت تطوّرات بنيوية أدّت إلى تصرّفات غربية، جماعية، تحت عنوان جديد؟

إن هذا الغموض يستوجب طرح السؤال عن ماهية هذه الإمبراطورية وطبيعتها. ومن مظاهر هذا الغموض، والتساؤلات التي يجرّها، خط أنابيب الغاز الذي يمرّ من أذربيجان إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا. فهل هذا الأنبوب أداةٌ اقتصادية سياسية أميركية، نظراً إلى جنسية مالكيها الرئيسيّين، أم هي أداة أوروبية، نظراً إلى بعضٍ من مساهميها وكلّ زبائنها؟ وإلى أي جهة قد يتجه القرار فيما لو تغيّر طابع السياسة التركية أو توجّهها؟ هل القرار أوروبي أم أميركي، أم تركي، أم روسي؟ أهمّ ما في السؤال أنّ اللاعبين السياسيين كلهم يؤكدون عدم وجود أي خلاف في وجهات النظر مهما تكن طبيعة الأسئلة عن هذا الأنبوب. كذلك، وعلى مستوى أبسط، من الصعب أن نجزم إذا ما كان موظّفو شركات التعدين (مثل شركات النحاس الأميركية الكندية في التشيلي) يأتمرون بتعليمات الدولة الأميركية أم أنهم خارج نطاق سلطتها.

الإمبراطورية، إذاً، كلمة نصطلح على استعمالها في هذا الفصل للإشارة إلى رموز السلطة على الساحة الدولية، لا لتخصيص واشنطن بها. لكنها، في كل

الأحوال، تتجسّد في شبكةٍ من المصالح والعلاقات المتراصّة المتناسقة، واضحةٍ في أهدافها، دقيقةٍ في توزيع أدوارها، متفانيةٍ في تنفيذ مهمّاتها. فالإمبراطورية شبكةٌ، وفي الشبكة تنوّعٌ شديد يشمل البشر، والشركات، والقواعد العسكرية، والجنود، والسفارات، والمستشارين، والمحاسبين، والخبراء، والفنيين، وعدداً لا يكاد يُحصى من الاختصاصات والتكنولوجيات، ولا يمكن ذكر وجهٍ من أوجه حياة المجتمع على الأرض لا نجد في هذه الشبكة مَن يعمل فيه ويُنظمه ويُديره ويستفيدُ من مصادره ونهاياته على حدّ سواء.

لماذا يهمنا هذا الأمر؟ لأنّ القرارات التي تأخذها هذه «الإمبراطورية»، والتي لا نستطيع دفعها أو التأثير فيها، هي، في آخر الأمر، نتيجة لقدرة هذه الشبكات على دعم قراراتها، وتؤثّر بصورة خاصة في السياسة الداخلية لمعظم البلدان النامية، بل بلدان العالم كلها. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يستطيع أحدٌ أن يتحدّى هذه الشبكة وأن يعوق أو يعطّل قدرتها؟ وإن تمكّن من ذلك، فكيف تتأثّر الإمبراطورية؟ هل التمرّد عليها ممكن؟ إن موضوع بحث هذا الفصل محاولة لفهم تركيبة الإمبراطورية حتى يتسنّى لنا تقييم القدرة على تحدّيها وتحديد مواصفات الطرف المرشّح لهذا الدور، أكان دولةً أم تنظيماً غير حكومي.

(١)

تقول ملحمة «الإلياذة» إن أخيل، بطل القوات الإغريقية المنقضّة على طروادة، لم يَخسرْ معركةً في حياته قط وأنّ عدوّه باريس كان ضعيف الشخصية ورجلاً من الصف الثاني لا يضاهيه بالقوة أو الجاه، ولا يأمل في منافسته، ولا هو بقامته المعنوية أو بقوّته الأسطورية. لكنَّ باريس، في الساعة الحرجة، أرسل سهمه، فاخترق كعب أخيل، فكبا، ثم وقع، فأرسل سهماً آخر فأصابه وأجهز عليه.

فما هي حال هذه الإمبراطورية التي لا تُهزَم؟ وأين كعب أخيل فيها؟ وما هي

مواطن ضعفها؟ وما علاقة الإمبراطورية بالشركات المتعددة الجنسيات، وهل هي ثابتة ومتلازمة أم أن مصالح الجانبين قابلة للافتراق؟

يعلّمُنا خبراءُ الحرب أنّ خطوط الإمداد والتموين هي التي تحقق النصر أو تسبّب الهزيمة في المعارك. أَلَمْ يخسر ثعلبُ الصحراء الألماني، الجنرال رومل، حربه في شمال إفريقيا بسبب قلّة الإمدادات والتموين؟[١] كم معركة ربحها القائد العسكري واضطر للإقرار بالهزيمة بسبب تأخُّر التموين والإمداد؟ أليست معركة ديان بيان فو مثالاً واضحاً عن انخفاض قدرة الحرب إذا افتُقِد التموين؟ ألم يخسر هتلر معركة لينينغراد[٢] ثم معركة الأردين[٣] (Ardennes)، ومعارك شمال إفريقيا التي قادها الجنرال رومل[٤] بسبب شحّ الوقود والتموين؟ تلك هي الحال، كما يقول أحد قادة البحرية الأميركية[٥]: «لقد علّمتنا التجربة المُرّة أن فن الحرب هو فن اللوجستية (الإمداد) الممكنة (المُجدية)».

فهل خطوط مواصلات الإمبراطورية هي كعب أخيل الأسطوري، أكان ذلك بسبب امتدادها أم بكلفتها أم بأهميتها «للعالم كله» على حدّ زعمها؟ وبأي استراتيجية يمكن أن يخطط غريمُها حتى يحقق النتائج المرجوّة؟ كيف يمكن تغيير شروط الاشتباك في لعبة الأمم الجديدة؟ هل هناك باريس جديد قادر على توجيه سهم نحو كعب أخيل؛ كعب إمبراطورية القرن الحادي والعشرين؟ وهل لديه القدرة الكافية، أم تنقصه العزيمة؟

---

(١) للاطّلاع على وجهة النظر الرسمية الأميركية حول موضوع الإمداد والنقل في القرن الحادي والعشرين، انظر: http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a405522.pdf

(٢) حول معركة ديان بيان فو يمكن مراجعة:
http://militaryhistory.about.com/od/vietnamwar/p/dienbienphu.htm

(٣) حول معركة الأردين راجع الفصل ٤٣ من:
Anthony Beevor, The Second World War, Phoenix Paperback, 2013.

(٤) المرجع السابق، الفصل ٢١.

(٥) يقول الأميرال الأميركي هايمن ريكوفر:
«Bitter experience in war has taught the maxim that the art of war is the art of the logistically feasible»
على الرابط: http://www.military-quotes.com/forum/logistics-quotes-t511.html

مما لا شك فيه أن الدول الصناعية قد ربطت العالم بشبكاتٍ لتسهيل مواصلاتها. عناصر هذه الشبكات شديدة التنوع، من الأقمار الصناعية إلى الألياف البصرية فالأنابيب والناقلات البحرية العملاقة، والطائرات، تتلاقى في عُقَدٍ تتجمع عندها ثم تعيد توجيهها إلى موانئ الاستعمال النهائية؛ عملائها. إنها شبكة اقتصادية سياسية عسكرية أصبحت قِطَعُها متشابكة، حتى إنّك تجد المدنيّ يقدّم الخدمات للعسكري، والسياسي يغطّي التجاري. فإذا كانت هذه هي قدرة الإمبراطورية، وهذا هو امتدادُها، فكيف يمكن لِغريمها أن يختار فيها هدفه العسكري، وكيف يمكنه التأثير في مسار قراراتها؟

حتى نتمكّن من فهم الإمكانيات المُتاحة علينا، أوّلاً، أن نستعرض «بنك الأهداف» الذي يُتيحُه الامتداد الجغرافي للإمبراطورية، ثم نحاول فهم الحدود السياسية لهذه اللعبة، أي الإجابة عن السؤال المتعلق. بما يمكن أن تقبل به الإمبراطورية، مقارنةً بما لا يمكن أن تتفاوض عليه، أو بما يمكن أن يؤدّي بها إلى تفضيل اختيار الحرب بدل قبول التفاوض.

علينا أن نحاول أيضاً فهم قدرة الإمبراطورية على السيطرة على الشركات التي تعتمد على خدماتها لإدارة أدواتها على الساحة الدولية. فالحاصل اليوم هو أن مصلحة هذه الشركات، والنسبة الأكبر من مبيعاتها، رهنٌ بالتسهيلات التي تُتيحُها الإمبراطورية. فهل العلاقة بينهما عضوية غير قابلة للتفريق أم أنّها قابلة للفصم، أم أن التأثير في مصالحها قد يؤدي إلى تغيير مواقف بعض هذه الشركات؟ المفاجئ في الأمر أننا سوف نكتشف أن الإمبراطورية ليست سهلة التركيب.

(٢)

يمكننا أن نلحظ أيضاً، في هذا السياق عينه، أنّ «الدول الغربية» قد وحّدت نظمها الاقتصادية المتنوعة في نظام واحد مترابط ومتناسق. ولقد حققت ذلك،

بالذات، عن طريق نقل سلطة القرار الاقتصادي إلى القطاع الخاص. يُحِبّ خبراءُ الغرب وصفَ ترابط اقتصادياتهم بـ «الأواني المستطرقة» (Vases communicants)، فإذا نقص السائل في أحدها أو زاد انتقل من إناء إلى آخر فينقص أو يزيد بالنسبة ذاتها في الأواني كلها.

يمكننا ملاحظة هذا الترابط في كثير من الحالات، لكننا سنكتفي بمثالين اثنين: (ا) تملأ إحدى شركات النفط الأميركية شاحناتها البحرية العملاقة من أحد موانئ السعودية. ثم يأتيها مُشترٍ من البرازيل. عندئذٍ، تتفاهم مع شركة أخرى، ربما كانت فرنسية الجنسية، سبق وملأت شاحنتها العملاقة في الأرجنتين، فتطلب منها تسليم الكمية المطلوبة لعميلها في البرازيل. ثم تقدّم الشركة الأميركية الخدمة ذاتها لعميل الشركة الفرنسية في الهند، ثم تقوم الشركتان بتصفية حساب الشحنتين بالأسلوب المحاسبي المتفاهم عليه بينهما. التفاهمات التي تتم بشكل مستديم بين الشركات على هذه الطريقة في التعامل تدلّ على مستوى التنسيق فيما بينها، بالرغم من تنافسها الشديد.

ومن ناحية أخرى يُلحَظ أنّ أي عملية «إرهابية» تستهدف أنبوباً من أنابيب النفط في أي مكان (نيجيريا، مثلاً) تؤثر في أسعار النفط في العالم أجمع. فصناعات كثيرٍ من البلاد رهنٌ بأمن هذه الشحنات ومواقيتها. هذا يعني، إلى جانب التنسيق المقصود بين شركات النفط، أنّ النظام النفطي بكامله قد تمّ تشكيلهُ بِطريقةٍ تؤدّي إلى أن يتصرّف كأنه جسم واحد، حتى لو كانت مصالح المالكين موزعةً فيه بين أطراف مختلفة، مثل الشركات التي تملكها الدول (سوناطراق في الجزائر وأرامكو في السعودية) وشركات النفط الخاصة الكبرى (مثل إكسون وتوتال)، والمؤسسات المالية، والمساهمين الذين يتاجرون بالأسهم في البورصات العالمية.

أما المثال الثاني فهو عملية احتلال الولايات المتحدة للعراق (عام ٢٠٠٣). ذلك أن أوّل ما قررته إدارة الاحتلال الجديدة كان إلغاء عقود النفط التي كانت قائمة بين العراق وعدد من الشركات النفطية وإعادة توزيع «الامتيازات» على الشركات

الغربية، لاسيما الأميركية والبريطانية، أي لصالح الدول التي قادت اجتياح العراق. ويؤكد هذا القرار على أن إحدى مهمات عملية الاحتلال كانت، بالذات، إعادة توزيع الموارد النفطية لصالح الشركات البريطانية والأميركية، ممّا يشير بشكل واضح إلى العلاقة بين عملية الاحتلال وعمليات استخراج النفط وجنسية الشركات الحاصلة على الامتيازات، الأمر الذي يؤكد على العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والعمليات الحربية وسياسة الإمبراطورية بصورة عامة.

كل هذا يشير إلى أن هناك ترابطاً ثابتاً وعميقاً فيما بين الشركات، من جهة، وبينها وبين ما تقوم به الدولة على الساحة الدولية وما تتطلّبه مصالح الشركات المتعددة الجنسيات من جهةٍ أخرى. وقد رأينا كيف أن الأموال المودعة في الملاذات الضريبية، أي الخارجة عن سلطة الدولة، تعادل، وعلى الأرجح تتعدّى، ما تحصيه الدولة وتراقبه وتقوم بفرض ضريبتها عليه. كلّ هذا يشير إلى ظاهرة أقلّ ما يقال فيها إنّها مُستَهجَنة، ذلك أنها تثير التساؤل عمّا إذا كان دور الإمبراطورية هو أن تخدم الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمِالية، وأن تمارس الدبلوماسية وتشنّ الحروب من أجل خدمة مصالح شركاتها!

تطرح هذه الظاهرة المسألة الصعبة الجديدة المتعلقة بدور الدولة في الغرب في القرن الحادي والعشرين. فالقناعة التي تولّدت عند الذين تعلّموا في الغرب، أو في المدارس والجامعات الغربية في الخارج، هي أنّ الدولة قد أُنشئت لخدمة الشعب. هذا ما يفسّر النظام الانتخابي والديمقراطية والتعليم المجاني والضمان الصحي وغيرها من الخدمات، مع ما يصاحبها من نظام الجباية الضريبية. إلا أنّ مطالعة السياسة الخارجية تشير إلى تطابقها مع مصالح الشركات الوطنية العاملة في الخارج والشركات المتعددة الجنسيات؛ الأمر الذي يشير إلى أن خدمة هذه الشركات قد تكون الأولوية الأكثر إلحاحاً في هذه السياسة الخارجية.

بمقدور الولايات المتحدة بالطبع أن تمنع الملاذات الضريبية من التعامل بعملاتها. وقد برهنت عن ذلك سابقاً. فقد هدّد القضاءُ الأميركي النظامَ المصرفي السويسري بمنعه من التداول بالدولار الأميركي، وأجبره على التفاوض مع ممثلي

«اليهود المتضرّرين» من النازية ومن سرية المصارف السويسرية، وأن يتفاهم على المبالغ التي تستحق على سويسرا. هذه القضية ذات طابع قانوني صرف، وهي حالة غريبة وسابقة دبلوماسية، فقد تم استخدام القضاء لأغراض سياسية على الساحة الدولية. فما بال الأموال التي تتهرّب من الضريبة، في الملاذات الضريبية، والتي بإمكانها أن تنقذ واشنطن من مديونيتها؟ هل هناك «مصالح مشتركة» بين الدولة والمتهربين من الضريبة؟ هذا السؤال بحدّ ذاته مُستَهجَن ولكن كيف نفسّر هذه الظاهرة؟ وهل هناك أفضلية لمصالح الشركات على المصلحة الضريبية للإمبراطورية؟

إن هذا الموضوع يشكّل العنوان الرئيسي للخلاف الداخلي بين فلاسفة الغرب. وكما رأينا في هذه الدراسة، فإن ثمة مراكز كثيرة تنشر كميات هائلة من الدراسات والبحوث، وهذه المراكز ليست كلها «مستقلّة»، إذ إنّ كثيراً منها يمثّل وجهة نظر مموّليها. ولم يبقَ في الساحة إلّا آراء المفكرين والفلاسفة الذين احتموا بجامعاتهم أو وظائفهم واكتفوا برواتبهم وحافظوا بذلك على استقلالية آرائهم وحريتهم في التعبير.

لقد ألهَم المشهد الفكري الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العالم السياسي وأسهم في توجيه القيادات التي أطلقت الثورة الصناعية. كما أنه أتحف العالم بالثورتين الفرنسية والأميركية، واستمرّ هذا الزخم الفكري في الغرب حتى النصف الأوّل من القرن العشرين. إلا أنّ ظاهرة «الارتزاق الفكري» (Intellectual Mercenaries) جديدة ولا مثيل لها في تاريخ الأمم. فوجود المرتزقة في الجيوش ليس أمراً مفاجئاً، فهم موجودون منذ هنيبعل، وعلى الأرجح قبله. لكن ظاهرة المرتزقة في الفكر والفلسفة ظاهرة جديدة. فقد سيطرت اللوبيات على الإنتاج الفكري، وتقوم بالتضييق على الأصوات التي تعارض مناهجها وأفكارها وأجنداتها. أما الأصوات التي تفضح آليّاتها فسرعان ما تكتسب سمعة «عدم الجدية» أو «الارتجالية»، وفي الحالات التي ترفض الإذعان فإنها تُنعت بأنها «أصوات شاذة»[١].

(١) يمكن الاطلاع على هذه المواقف من خلال السيرة الذاتية لنعوم تشومسكي:
http://www.biography.com/people/noam-chomsky-37616

لذلك لا بدّ من محاولة فهم آليّات عمل الإمبراطورية، ذلك أن هذا الفهم سوف يؤدّي إلى الاطلاع، بشكل أشد دقةً، على مُكَوّناتها، وعلى نقاط قوّتها وضعفها. وربّما استطعنا، على ضوء فهمنا الجديد وبنتيجة هذا الاطلاع، أن نستطلع واقع قدرات الإمبراطورية، وبالمقابل، قدرة الشعوب على الدفاع عن مصالحها وتحدّي هذا المارد.

(٣)

يقول لنا خبراء اللوجستية إنه **كلما طالت خطوط التموين ازدادت مخاطرها.** هل هذه هي نقطة ضعف الإمبراطورية وكعب أخيل فيها؟ كما سنرى، فإن خطوط «إمدادها» أطول من أن تتمكّن من الدفاع عنها، مهما رفعت من جهوزيتها ومستواها.

وسوف يظهر لنا في سياق هذا البحث أن الإمبراطورية قد تمدّدت بشكل يتعدّى قدرتها وقدرة حلفائها على الدفاع عن كل خطوط إمداداتها ومواصلاتها وشبكاتها. لذلك فإنّ استعراض عناوين هذه الشبكات ضروري، فهذا يسمح لنا بتذكّر مُكوّناتها، وربما التعرف إلى عناصرها.

إلا أن الاطلاع على الشبكات التي تتكوّن منها الإمبراطورية لا يكفي، فهي، في نهاية الأمر، لائحة من الموارد المترابطة التي تعمل مثل الشرايين في الجسم الكبير، فتنقل الغذاء بواسطة شرايين الدم، وتنقل المعلومات بواسطة شبكة الأعصاب. إلا أنّ الجسم غير قادر على الحياة «الذكية» دون دماغ، لذلك علينا أيضاً، بعد التعرف إلى الأجسام والأبدان، أي العيون والأفواه والأيدي والأرجل، أن نتعرّف إلى الرأس وإلى الدماغ الذي يستلم المعلومة، ويحلّل ويحسب، ثم يأمر، فتُنفَّذُ أوامرَه بقية أعضاء الجسم. لذا دعونا نراجع لائحة العناصر التي يتكوّن منها «الجسم الإمبراطوري»، ثم نتطرّق بعد ذلك إلى الرأس، ومحاولة فهم ما يواجهنا على وجه الدقة، وبالقدر الذي

تسمح به مساحة هذا البحث، وما تتيحُه المعلومات المنشورة، وبالتالي المتوفّرة، في مكاتب المعرفة.

(٤)

إن أوّل ما سوف نراجعه هو **الامتداد الجغرافي للإمبراطوريات**، وذلك بعد انتهاء حقبة «حركات التحرّر» وانتظام الدول في منظمة الأمم المتحدة (وعددها اليوم ١٩٧ دولة). فبعد انتهاء الحقبة الاستعمارية احتفظت الدول التي كانت تديرُ امبراطورياتٍ عالمية بعدد من الجزر و«الممتلكات»، وهي موزّعة على الكرة الأرضية بأكملها.

فقد خاضت الدول الكبرى حروباً كثيرة، وكانت تستهدف الاستيلاء على الأراضي إضافة إلى المنافع الأخرى. على سبيل التوضيح،

- فإنّ الولايات المتحدة خاضت[1] ٦٣ حرباً في القرن التاسع عشر، و٢٤ حرباً في القرن العشرين و٦ حروب في الحادي والعشرين، أي حوالى مئة حرب خلال الحقبة الممتدة ما بين ١٨١٦ (أي نهاية الحروب النابليونية) وعام ٢٠١٥.
- كذلك، خاضت بريطانيا بدورها[2] ٧٥ حرباً في القرن التاسع عشر و٤١ حرباً في القرن العشرين.
- أما فرنسا فحاربت أو شاركت في عدد مماثل من الحروب.

كان هذا يدلّ على أنّ ثمة نزعة لحل المشكلات بالوسائل الحربية عند دول الحلف الأطلسي وحلفاء الإمبراطورية. كما أن روسيا خاضت، بالمقابل، حربين

(١) https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_wars_involving_the_United_States

(٢) عبر تاريخها، غزت القوات البريطانية أو القوات الخاضعة لها، أو هيمنت جزئياً على، أو حاربت ١٧١ بلداً من أصل ١٩٣ بلداً عضواً في الأمم المتحدة، أو تسعين بالمئة من البلدان (أو ٨٩٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، انظر: https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_wars_involving_the_United_Kingdom

عالميتين خلال القرن العشرين. وإذا رغبنا، كما تفعل الحوليات الأميركية، بذكر البلاد التي استولت عليها من الرايخ الثالث (واحتفظت بها طيلة الحرب الباردة) فإن العدد يصبح ١١ حرباً.

كانت الدول آنذاك تخوض حروبها أيضاً بقصد احتلال مزيدٍ من الأرض. وبعد دورة التحرر والاستقلال الوطني بقيت مناطق شاسعة خارج نطاق «عملية الاستقلال»، كثيرٌ منها جزرٌ غير مأهولة أو تسكنها قبائل أو جماعات «لا تريد» الاستقلال أو غير قادرة على المطالبة به. وتشتمل هذه المناطق على عدد كبير من الجزر والشواطئ أو حتى «التسهيلات العسكرية» داخل حدود الدولة التي بدأت رحلتها في مسار الاستقلال.

هذه الجزر كثيرة وموزعة على القارات الخمس وفي المحيطات كلها، وبنظرة سريعة على جزر البحر الكاريبي يمكن قراءة الجنسيات التي تملك بعضاً من هذه الجزر، من فرنسية وبريطانية وبرتغالية وإسبانية ودانماركية وإيطالية.

أما الشواطئ التي بقيت «ملكاً» للإمبراطورية فأكثرها شهرةً هو ساحل «غوانتانامو» في كوبا، حيث تستمر الولايات المتحدة بإدارة قاعدة عسكرية لها. إلا أنها ليست القاعدة الوحيدة، فللولايات المتحدة عدد من «السواحل» التي تحتفظ «بالسيادة» عليها، مثل الساحل الياباني والألماني والإيطالي وغيرها.

إن للإمبراطورية قواعد داخل أراضي الدول الحليفة وبعض الدول التي استقلت. وعلى سبيل المثل، فقد تَفاجَأ بعض الجزائريين عندما علموا أن فرنسا احتفظت بقاعدة عسكرية لها في الداخل الجزائري، ثم استعملتها لتفجّر فيها أولى قنابلها النووية. أمّا بريطانيا فإن لها حتى اليوم قاعدتين عسكريتين في قبرص، وكذلك في مالطا، وذلك بموجب اتفاقيات وقعتها قبيل نيل هاتين الدولتين استقلالهما[1].

(١) هناك في المجمل ستة عشر إقليماً حول العالم خاضعاً للهيمنة الأميركية، خمسة منها مأهولة بالسكان
https://en.wikipedia.org/wiki/Territories_of_the_United_States

لذا فإن الإمبراطوريات لم تنتهِ كما يتوهم كثيرون. ذلك أنّ لدول حلف شمال الأطلسي حضوراً عسكرياً رسمياً في معظم دول العالم(١).

إن من يملك كلَّ هذه القواعد، وبصفة رسمية، ويبذل الجهد والمال والمجهود والعناية الفائقة للحفاظ عليها، ليس عازفاً عمّا يحصل في العالم(٢). إنه يقصد أن يكون حاضراً للتدخل بسرعة كبيرة، وأن يجهّز ويُموّن القاعدة فيما بعد، أكان انطلاقاً من قواعده المحيطة أم من العاصمة.

إن أوّل وأوضح ظاهرة من ظواهر الحضور الإمبراطوري في العالم هي القواعد العسكرية المنتشرة في بقاع الأرض، فالولايات المتحدة تؤكد أنها تملك أكثر من ألف قاعدة تقريباً على وجه الأرض(٣).

فهل يمكن أن يكون الحضور العسكري الموسّع في العالم إحدى نقاط ضعف الإمبراطورية؟

(٥)

إن التجارة العالمية هي الحامل الرئيسي لاقتصاديات دول العالم، وتتمثل هذه التجارة بعمليات بيع وشراء بين تجار هذه الدول، وتتبع هذه الاتفاقيات عملية نقل للبضائع من مكان إلى آخر. وقد بلغت قيمة التجارة العالمية بواسطة النقل البحري (عام ٢٠١٤) ما يقارب ٢٥٠ تريليون دولار، من أصل ٣٠٠ تريليون، وهو مجموع ما نقلته الشاحنات البحرية في التجارة الدولية(٤).

(١) انظر: https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_with_overseas_military_bases

(٢) http://www.globalresearch.ca/the-worldwide-network-of-us-military-bases/5564

(٣) للاطلاع على خارطة هذه القواعد، انظر:
http://qz.com/374138/these-are-all-the-countries-where-the-us-has-a-military-presence/
كذلك ثمة كتاب مهمّ عن الموضوع:
David Vine, Base Nation, Metropolition books, First edition, August 25, 2015.

(٤) الدول التي تدير قواعد عسكرية في الخارج:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_with_overseas_military_bases
أما الولايات المتحدة، فتدير لائحة من القواعد، أهمّها موجودة هنا:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_United_States_military_bases

ويمكن مقاربة هذه الكميات الهائلة من البضائع بالناتج المحلي العالمي الذي بلغ ١٥٠ تريليون تقريباً في العام ٢٠١٤، مع ملاحظة أن شحنة القمح، مثلاً، قد تنطلق من كندا وتصل إلى كينيا، بعد أن يكون قد اشتراها ثم باعها عدد من التجار. هذا يعني أن التجارة الدولية قريبة من ضعف الناتج المحلّي العالمي[١]. أي إن ما يقارب ١٠,٠٠٠ مليون طن من البضائع تنتقل بواسطة الوسائل البحرية كل عام[٢].

تستلزم هذه الكميات الهائلة من البضائع حوالى مليون وسبعمئة ألف باخرة.

لقد أثبتت عمليات القرصنة في مقابل الساحل الصومالي أن الأخطار المحيطة بالنقل البحري هائلة، خصوصاً وأن القراصنة الذين هاجموا سفناً كبيرة، وبنجاح، قد استعملوا زوارق متخلّفة وبدائية نسبياً. فالتجارة الدولية معرّضة لمثل هذه الأخطار. إلا أنّ هذه التجارة لم تواجه، حتى الآن، غريماً متقدماً في تنظيمه، أو متمكناً من تكنولوجيات العصر، أو تنظيماً عالي المستوى.

إن طول المسافات التي تقطعها هذه السفن تجعل الدفاع عنها أمراً شديد الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. فالإمبراطورية، التي لا تستطيع أن تتنفّس أو أن تتحرك لولا خدمات التموين التي تؤمنها هذه السفن، قد تجد نفسها في حالة مقلقة إذا واجهتها قوّة منظمّة شديدة العزم وعطّلت تموينها (بدل المتخلّفين الذين يهاجمونها على الواجهة الصومالية من المحيط الهندي).

(٦)

إن الشريان الرئيسي في نظام الإمبراطورية هو أنابيب النفط والغاز، وهي تمتدّ على مسافات متناهية الطول، إذ يزيد طولها عن مليونين من الكيلومترات، أي أطول

(١) راجع على موقع منظمة التجارة الدولية: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/rmt2014_en.pdf

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠: «ثُلثُها تقريباً من النفط والغاز ومشتقاتهما، والثلثان الباقيان من بقية البضائع».

من محيط الأرض البالغ أربعين ألف كيلومتر بخمسين ضعفاً. وما من قوة عسكرية على وجه الأرض تستطيع حماية هذه الأنابيب في كل أنحاء العالم[1].

إن القدرة على «حماية» الأنابيب تعني «منع تعطيلها». لكنّ التعطيل ممكن، وخطره عظيم، ومفعول التعطيل هو التأثير في متغيّرات اقتصادية كثيرة، ليس أقلّها أسعار الوقود وأسعار التأمين، إلى جانب الكلفة الناتجة عن القلق على مستقبل استمرار التموين.

تكمن فائدة هذه الملاحظة في إشارتها إلى قدرة التأثير في سياسات معيّنة، شديدة الدقّة. فإذا كانت أنابيب تركيا هي إحدى الوسائل الأوروبية لتخفيف اعتمادها على روسيا في تموين الغاز، فإنّ تعطيل هذا الأنبوب أداة سياسيّة واضحة. فهو، وإن لم يكن ذا مفعولٍ طويل المدى، إلا أنّ القلق الذي يخلقه يسمح للغريم بإثارة المواضيع التي يرغب في بحثها مع أوروبا بمستوىً معيّن من الصدقية.

إن حساب قيمة التعطيل عملية دقيقة، فللتعطيل «المؤقت» رسالة تختلف عن التعطيل «الكبير»، الذي يتطلب إصلاحه مدة أطول وكلفة أكبر. وغياب الحساب أخطر ما قد يواجهه المتمرّد الغبي، فالتعطيل «المزمن» أو التعطيل «النهائي» قد يستدعي عداوة الدول والشركات على طرفي الأنبوب، وربما أيضاً على طول مساره. فإذا تذكرنا أن هدف التمرد هو استعادة الحقوق واكتساب الشرعية، فإن خطر اكتساب مزيدٍ من الأعداء يجعل من سوء الحساب غباءً سياسياً وخطأً لا يمكن إصلاحه.

إلا أن تعطيل الخط النفطي الممتدّ عبر آلاسكا (Alsaka) والذي سوف يكلّف إصلاحه مليارات الدولارات[2] يعني الكثير. إنه يعني أكثر بكثير من قدرة الغريم على التأثير في بضعة أيام أو أسابيع من الإنتاج أو نقل الغاز. إن مثل هذا العمل

(١) لائحة أنابيب النفط في العالم في هذا المرجع: https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_oil_pipelines

(٢) على الأرجح ٦٥ ملياراً، حسب المصدر التالي: http://www.arcticgas.gov/alaska-lng-project

يطرح مسألة مصداقية الإمبراطورية ويشكك في قدرة جيوشها وأساطيلها على حماية شبكة أنابيب محلية طولها ١٢٠٠ كيلومتر تقريباً.

إن شبكة أنابيب النفط والغاز هي حبل الوريد بالنسبة إلى النظام الصناعي الإمبراطوري، فهو يغذّي الصناعة الوطنية بالوقود، ويوصل الحرارة إلى المنازل، ويسمح بتوليد جزء كبير من الكهرباء.

إن الفائدة من فهم معنى هذه الشرايين وسلامتها تكمن في تطوير القدرة على الاستفادة من هذه المعرفة الجديدة من أجل طرح المسائل السياسية التي ترفض الإمبراطورية بحثها. ذلك أن قدرتها العسكرية، التي تكاد تكون مُطلقة، تجعلها بعيدة عن القضايا العادلة، وعن الشعوب التي ترغب في طرح تظلّماتها. لذلك فإن القضايا التي تهدّد هذا الشريان تفرض نفسها وتستدعي انتباه الإمبراطورية، وربّما الإصغاء إليها.

(٧)

هل بإمكان أحدٍ تصوّرُ النظام العالمي بلا أقمار صناعية للهواتف والإنترنت، وبلا ألياف بصرية ممدودةٍ في قيعان المحيطات والبحار، تنقل الصوت والصورة بسرعة مذهلة إلى الهواتف والتلفزيونات والإنترنت؟

يكاد يصل طول الألياف البصرية التي تربط العالم إلى حوالي مليونين ونصف المليون كيلومتر[١]، أي ما يزيد عن محيط الكرة الأرضية بخمسين مرة، وهي تربط المدن عن طريق عُقَدٍ تتلاقى عندها محطاتٌ وموانئ التوزيع. ذلك أنه عند وصول الخط البصري إلى نقطة الاستلام في مدينة معينة يقوم المركز بإعادة توزيعه إلى

(١) يبلغ طول الألياف البصرية في قاع المحيطات حوالى ٩٠٠ ألف كيلومتر:
http://www.businessinsider.com/animated-map-global-fiber-optic-internet-cables-2015-9
والبقية على اليابسة: https://en.wikipedia.org/wiki/Fiber-optic_communication

المدن والبلدات المستفيدة، وذلك عن طريق تقسيم السرعة العالية التي تصل من الخط الرئيسي إلى خطوطٍ أقلّ سرعةً، وحسب مستلزمات كل نقطة استهلاك. وهكذا تستلم أكثر دول العالم ومدنه مواصلاتها الهاتفية والتلفزيونية والإنترنت التابعة لها.

تستكمل شبكة المواصلات شبكة أخرى من الأقمار الصناعية التي تسبح حول الأرض، وتتواصل فيما بينها مع الأرض بواسطة الإرسال والاستلام اللاسلكي. ويتم استلام إشاراتها على الأرض بواسطة أطباق (صحون) الاستلام، وهي بدورها بقياسات وقدرات مختلفة، يتم انتقاؤها حسب الحاجة.

كل هذه الشبكات سريعة العطب. ومثلما يمكن قطع الشريان البحري (أي شريط الألياف البصرية)، فإن الشريان الذي يربط القمر الصناعي بطبق الاستلام معرّضٌ للقطع أيضاً. وإن كان المقصّ هو أداة قطع الشريان البحري، فإن هناك مقصّات كثيرة، متاحة، لقطع الخط اللاسلكي بين القمر الصناعي وطبق الاستلام.

إن الإمبراطورية بحاجة إلى وريدها الثاني، المواصلات اللاسلكية والبصرية، لتمارس عملها اليومي، فهي التي توصل المعلومات من الأطراف، أي مراكز الإنتاج، إلى مراكز القرار، ومنها إلى الدماغ، وهي التي توصل التعليمات والأوامر إلى الأيدي وبقية الأطراف في الجسم الإمبراطوري. لذلك فَإنّ لِتعطيل جزءٍ من هذا الوريد كلفةً كبيرة، وبسبب هذه الكلفة فإن الإمبراطورية معرّضة للخطر أمنياً. وإذا كان المتمرد قادراً على تطوير سياسة تجبر القيادة السياسية على الاستماع وتستدعي انتباه أصحاب القرار، فإنه مرشح لنقل قضيته إلى طاولة التفاوض.

(٨)

تؤكد الإعلانات التجارية التي تطغى على وسائل الإعلام أن المؤسسات المالية الغربية هي الأشدّ أماناً، والأوفر ربحاً، والأكثر سرّيةً، أكان ذلك للاستثمار أم لحفظ الودائع. وأول ردّ فعل يصاحب مثل هذه الإعلانات هو الشعور بالصغر أمام حجم

هذه المؤسسات، بالمقارنة مع ثروات المودعين الأثرياء. والحقيقة أن كثيرين لا يدركون أن المؤسسات المالية أكبر بكثير مما تُظهره ميزانياتها وحساباتها المعلنة.

إنّ أوّل ما علينا تذكّره هو أن آلاف السفن التي تمخر المحيطات وتنقل البضائع من الإمبراطورية وإليها تشكّل جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي، إلا أنها غير ممكنة لولا وجود شبكة أخرى، فوق شبكة الإنتاج وشبكة النقل، هي شبكة المؤسسات المالية. وهي، في غالبيتها، مؤسسات خاصة تستدرج أهميتها من قدرتها على تسهيل التجارة بين المنتج والمستهلك. لكن دورها لا يقف عند هذا الحد، إذ إنّ المنتج بحاجة إلى التمويل، وكذلك المستهلك، وكذلك التاجر، وتقوم المؤسسات المالية بتسليف الأموال للجميع، وتشاركهم الربح.

المؤسسات المالية، إذاً، عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في تحريك الاقتصاد. وحركة الشراء والبيع ليست مقتصرة على التجارة الدولية بل تشمل الدورة الإنتاجية بكاملها، من إنتاج النفط أو البطاطس أو النسيج إلى محال بيع الخضار والألبسة. كلها تحتاج إلى المصارف والمؤسسات المالية لتقوم بمهمات التبادل المالي التي تصاحب التجارة بصورة عامة.

ولا يمكن أن ننسى أن وصف العمليات التجارية لا يكتمل دون ذكر البورصات، التي يتم التداول فيها يومياً بأكثر من ألف مليار دولار[1]، فهي سوق تبادل بحجوم دولية.

إن الدولار هو العملة الأكثر استعمالاً في مجموع هذه الشبكة ويتحكّم في ما يقارب ٩٠ بالمئة من مجموع هذه الحركة، وفي ما يقارب الستين بالمئة من عمليات التجارة العالمية، تاركاً لليورو ٣٥ بالمئة فقط من قيمة هذه التبادلات. لكن السيطرة المشتركة للدولار واليورو على التجارة الدولية تكاد تكون كاملة، ومن دلالاتها لائحة المصارف الغربية، ثم الفروع الجديدة التي افتتحتها في دول العالم، وكلها تدل على ازدياد حجم معاملاتها. الظاهرة الجديدة الوحيدة التي تلفت النظر في

---

(١) https://www.batstrading.com/market_data/daily_volume/

هذا المضمار هي دخول الصين ساحة التجارة الدولية، وذلك بسبب حجم إنتاجها الصناعي وصادراتها الدولية. وقد بدأت تطالب باستعمال عملتها لتواكب التجارة المرتبطة بهذه الصادرات، وبتؤدة، وذلك بسبب فقدان الدولار بعض مصداقيته. وبهذه الطريقة نجحت الصين في إدخال اليوان (الرانمنبي) لدفع أثمان البضائع في التجارة الدولية، ممّا سمح له، حسب المصادر الإحصائية، باحتلال موقع اليورو، ليصبح ثاني عملات التجارة الدولية بعد الدولار.

المصارف، إذاً، نظام متكامل يشارك في تكوين الإمبراطورية. فهي غير ممكنة لولا القواعد العسكرية التي تديرها في أكثر من ألف مكان في العالم، ولا ممكنة لولا شبكة التجارة العالمية من بضائع وسفن وشاحنات وقطارات، ولا ممكنة لولا شبكة المؤسسات المالية والمصارف على أصنافها واختصاصاتها. فالمصارف، إذاً، جزءٌ رئيسي من مكونات الإمبراطورية.

إلا أنها أيضاً مصدر المعلومات الأشد صدقية، فهي التي تعرف، قبل غيرها، ابتداء العملية التجارية وانتهاءها وتمويلها. وتراكُمُ هذه المعلومات هو الذي يسمح بتقييم التجارة العالمية وعمليات شراء وبيع السندات المالية والأسهم والأوراق المالية على اختلافها. فالمؤسسات المالية هي التي تجتمع عندها كل هذه المعلومات، وهي التي توزعها على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي أو غيرها من مؤسسات الأمم المتحدة). وسوف نرى، لاحقاً في هذا الفصل، أن الذين يملكون سلطة القرار في هذه المؤسسات المالية، لاسيما الكبيرة منها، لهم الدور الرئيسي في قرارات إدارة الإمبراطورية، بشكلٍ يماثل أهمية دورهم في المؤسسات التي يديرونها[1].

---

(١) الناتج المحلي العالمي لعام ٢٠١٤ قارب ١٠٨ تريليون دولار. يمكن قراءة موجز مبسط على ويكيبيديا:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_%28PPP%29

وقراءة تفاصيل الإحصاءات في موقع منظمة التجارة العالمية:

https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2014_e/its2014_e.pdf; https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201210_e.pdf; https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2014_e/its2014_e.pdf =

(٩)

إن الشبكات التي تتكون منها الإمبراطورية، كما رأينا حتى الآن، لا تمثّل إلّا جزءاً من كل. فهناك، بالإضافة إلى الأنابيب والألياف البصرية والمصارف والشاحنات والسفن العملاقة، شبكات أخرى لم تتح لنا فرصة وصفها، وهي كثيرة، وفي مقدمتها شبكة الجامعات، عامةً، ونظم التعليم. ثم تأتي شبكة مختبرات البحوث، ثم شبكة الصناعات الكيميائية، دون أن ننسى شبكات الصناعات المتعلقة بالصحة، والخدمات التي تصاحبها، والمؤسسات الاستشفائية ومصانع الأدوية ومراكز البحوث الصحية

= هذا الأمر يساعد على فهم ثبات الاحتكار المزدوج الحالي، مثل مبدأ «التكاليف الخارجية [Externali-ties] للسوق الكثيفة» الذي تنقصُ بموجبه تكاليف التعاملات المالية بعملة معينة كلما كبُر حجم السوق، فهذا المبدأ مرتبط في جزءٍ منه بعدم وجود أي عملة أخرى يمكن الوصول عبرها إلى اقتصادات بذلك الحجم. ذلك أن الدولار الأميركي يُستَعمل في ٩٠٪ من إجمالي التعاملات بالقطع الأجنبي، التي تقدّر قيمتها بأربعة تريليونات دولار يومياً. وهناك ميزة أخرى هي تلك الكمية الضخمة من السيولة بالدولار التي يمكن للتجار الأجانب أن يعتمدوا عليها على مدار العالم. كما أنّ اليورو يُستَعمل في ٤٠٪ من إجمالي التعاملات. حسب معلومات بنك التسويات الدولي (BIS) فإن ثنائية (أو شريحة) «الدولار-يورو» من سوق القطع الأجنبي تكاد تمثّل ثلث إجمالي التعاملات تقريباً، والتي تُقدّر بأكثر من تريليون دولار يومياً. (ص١٢)

ولكن على أي حال، ونظراً إلى كون التجارة الصينية تعادل ١٠٪ من التجارة العالمية، فإن استخدام اليوان في العالم – على الرغم من زيادته في آسيا – لا يزال في الوقت الحاضر صغيراً نسبياً (١٠٪ من ١٠٪). (ص١١)

انظر: http://www.ibtimes.com/yuan-overtakes-euro-second-most-used-currency-international-trade-settlement-swift-1492476.

تجاوز اليوان الصيني اليورو في تشرين الأول/أكتوبر وأصبح ثاني أكبر عملة من حيث التجارة والتمويل العالميين، وذلك حسب بيان جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) الصادر يوم الثلاثاء.

إن حصة اليوان – أو «الرانمنبي» – من التمويل التجاري المُقاس بسندات الائتمان والتحصيلات قد ارتفعت إلى ٨,٧٪ في أكتوبر/تشرين الأول، حيث كانت ١,٩٪ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وذلك حسب بيانات منظمة خدمات التعاملات المالية العالمية. أصبح اليوان الصيني الآن هو الثاني من بعد الدولار الأميركي الذي كانت حصته ٨١,٠٨٪، بينما انخفضت حصة اليورو إلى ٦,٦٪ في تشرين الأول/ أكتوبر بعد أن كانت ٧,٩٪ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

انظر: Marc Auboin, “Use of Currencies in International Trade: Any Changes In The Picture?”, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, May 2012.

على أشكالها وتنوعها. إلا أنه ليس ثمة ما يستوجب وصفها. المهم أن تصل الرسالة، وأن نَعِيَ ونتعرف إلى خطوطها العريضة، فهي التي تسمح للإمبراطورية أن تمارس نشاطها العالمي، وأن تبرر امتداداتها الدولية. فهي سبب هذا الوجود الدولي، وهي في الوقت ذاته مبرِّره.

إلا أنّ هناك منظاراً آخر لمطالعة مكوّنات الإمبراطورية، وهو تشابك شبكاتها الاقتصادية، ممّا يعقّد الصورة العامة بعض الشيء. فالتشابك هذا يشبه مرور التيار الكهربائي في أعصاب جسم الإنسان، حاملاً معه رسالة «اليد التي استشعرت الحرارة الزائدة» إلى الدماغ، فيقوم هذا الأخير بتسجيل الحدث ويأمر الجسم بالقيام بعملية معينة، بنتيجة ما حصل. فالمصارف تجمع المعلومات وترسلها عبر أسلاك النحاس أو الألياف البصرية على شكل رموز، فتوصلها إلى مراكز حسابية تُعنى بدورها بإعادة توزيعها.

كما أن للشبكات جسوراً تربط فيما بينها، فشبكات الإنترنت والمواصلات الأخرى تربط السفن التي تمخر البحار بالعالم، بالمدن والقرى، وترتبط أيضاً بشبكات الصيانة وشبكات توزيع قطع الغيار التي تدخل في محركات الناقلات البحرية ورافعاتها وبراداتها ومستودعاتها وهياكلها، أكانت عملاقة أم صغيرة أم بقياس اليخوت.

إن امتدادات الإمبراطورية، إذاً، أطول من طول أنابيب النفط والغاز والألياف البصرية وأسلاك النحاس والأقمار الصناعية بموجاتها اللاسلكية. ففيها نقاط ابتداء، ثم نقاط تكثيف فتوزيع فإعادة توزيعٍ، تشارك كلها في نجاح الإمبراطورية.

إنها نقاط القوة التي تعتمد عليها الإمبراطورية لتعزيز قوتها، وهي، بحكم الضرورة، نقاط ضعفها أيضاً. ففي هذا الجسم العملاق عضلات وسواعد تحيط بالعالم كله وتخيفه، إلا أنّ أعصابه مكشوفة، وشرايينه مُشرَعة، وطول امتداداته تجعلُه مُعرّضاً لِوَخز الإبر أو لِضَربات السهام أو طعنات السيوف.

(١٠)

دماغ الإمبراطورية

عندما يصل بنا المطاف إلى تناول موضوع «دماغ الإمبراطورية» فإننا ندخل باباً جديداً، مثيراً، واسع المضمون، يحيط به الكثير من الغموض. وبسبب اتساعه وكثرة روافده فإن ضيق المجال يجبرنا على الإيجاز فلا نذكر منه إلا خطوطه العريضة. إلا أن أهمية الموضوع تجبرنا، من ناحية أخرى، على ذكر ما يكفي من التفاصيل، حتى لا تمنعنا المبالغةُ في الإيجاز من استكمال عرض الصورة. ولهذا «الدماغ» عمق تاريخي كلما غُصنا فيه ازدادت وتشعّبت روافده واختلطت فيما بينها، وأصبحت معلوماتُها أكثر عرضةً للتشكيك. لذلك، وبدل الابتداء بتاريخ تكوين المجموعات السياسية التي يتألف منها دماغ الإمبراطورية، رأينا الاستعاضة عنه بذكر آخر حلقة أو اثنتين من حقبات تكوينه، حيث تجتمع بين أيدي المؤرخ كل المعلومات والقرائن والبراهين التي تثبت المطالعة التي يتم استعراضها.

ويبدأ بحثنا بذكر شخصية أتينا على التعريف بها في فصول سابقة، وهي زبيغنيو بريجينسكي، وزير الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر. ففي العام ١٩٧٠ كتب مقالاً مشهوداً بأهميته في مجلة «السياسة الخارجية» (Foreign Affairs) المعروفه بأنّها تعكس وجهة نظر «المؤسسة السياسية» الأميركية. تقول هذه المقالة، التي بعنوان «ثلاثي الأضلاع» (trilateral)، إن العالم الغربي بحاجة إلى إنشاء جسم سياسي جديد ينسق بين مصالح الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، وذلك بسبب «تلاقي هذه المصالح وتلاحمها» بين عدد من الدول المنتمية إلى المعسكر الغربي، وبسبب «وحدة الرؤية» التي يمكن تحقيقها بين هذه الأطراف.

لم يكن بريجينسكي معروفاً قبل نشر هذه المقالة، فقد كان آنذاك أستاذاً للشؤون الروسية في جامعة كولومبيا. إلا أنه تنبّه بشكل سابق لأوانه إلى أهمية «التنسيق بين الدول في المناطق الثلاث في المواضيع المتأثرة بالتكنولوجيا، لاسيما المواصلات

والحواسيب والإلكترونيات»، وأشار إلى ضرورة تمكين الدول التي ترغب في التقدم من الحصول على المساعدة والتوصل إلى قدرة استعمال أدوات التنمية (من تمويل وتخطيط وتدريب وفتح الأسواق)، إذا كانت ترغب في **تغليب الفكر على العاطفة والمعرفة على الغيبيات.** قام بريجينسكي لاحقاً (عام ١٩٦٥) بنشر كتاب يصف فيه تفاصيل هذه الفكرة، يحمل عنوان «بين عهدين: دور أميركا في عصر التكنوترونية» (Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era)، حيث وصف مفهومه عن عالم، مُعولم، تضعف فيه السيادة الوطنية كلما ازداد التعاون بين الدول.

وسرعان ما استقبله دافيد روكفلر وبحثا معاً محتويات المقال والأفكار التي استدعت كتابته، ثم اتخذا القرار بتأسيس «اللجنة الثلاثية»، أي تأسيس مجلس مؤلف من شخصيات عالمية من هذه المناطق الثلاث، الولايات المتحدة وأوروبا والدول الآسيوية. وابتداءً من العام ١٩٧٢ بدأ تنظيم أولى اجتماعات «اللجنة الثلاثية» في أحد المباني التي يملكها روكفلر في ولاية نيويورك. وبدأت الاجتماعات بعد ذلك تنتظم بين بعض أهم شخصيات العالم آنذاك[١]، وتأسست، بنتيجة هذا المجهود،

(١) هذه الشخصيات هي: جيمي كارتر (الرئيس)، والترف. مونديل (نائب الرئيس)، سايروس فانس (وزير الخارجية، ابن أخت جون و. ديفيس، من مصرف ج. ب. مورغان الذي كان أول رئيس للجنة العلاقات الخارجية)، و. مايكل بلومنتال (وزير الخزانة هارولد براون (وزير الدفاع)، زبغينو بريجينسكي (مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومي)، أندرو يونغ (مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة)، بول فولكر (رئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي)، سول لينوفيتش (رئيس الوفد المفاوض في اتفاقية قناة بناما ومبعوث الرئيس جيمي كارتر إلى الشرق الأوسط)، جون سوهيل (نائب وزير الطاقة ورئيس شركة الوقود الصنعي)، هيدلي دونوفان (معاون الرئيس الخاص)، لويد كوتلر (مستشار الرئيس)، جيرالد سميث (سفير فوق العادة لمفاوضات الطاقة النووية)، ريتشارد غاردنر (سفير الولايات المتحدة في إيطاليا) إليوت ريتشارد ردسون (المندوب الخاص للولايات المتحدة لمؤتمر قانون البحار) هنري أوين (ممثل الرئيس الخاص في القمم الاقتصادية/مستشار اقتصادي)، وارن كريستوفر (نائب وزير الخارجية)، بول وارنك (رئيس هيئة مراقبة ونزع الأسلحة)، ريتشارد كوبر (وكيل وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية)، لوسي ولسون بنسون (وكيل وزير الخارجية للشؤون الأمنية)، أنتوني سولومون (نائب وزير الخايجية للشؤون المالية)، روبرت بووي (نائب رئيس الاستخبارات)، و. أنتوني ليك (مستشار وزير الخارجية للتخطيط الاستراتيجي)، ريتشارد هولبروك (مساعد وزير الخارجية للشؤون شرق آسيا والباسيفيك)، س. فريد برغستين (مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية)، ليسلي غليب (مدير دائرة الشؤون السياسية - العسكرية) تيوردور س. سورنسون (مدير وكالة الاستخبارات المركزية)، ريتشارد موس معاون وزير الخارجية للشؤون الأفريقية)، بروك أدامز (وزير المواصلات)، ليونارد ودكوك (سفير الولايات المتحدة في بكين)، جوزيف كاليفانو (وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية).

«اللجنة الثلاثية» بصفة رسمية في أول شهر تموز/ يوليو ١٩٧٣، وكان المؤسسون[١] من أهم الشخصيات السياسية والاقتصادية والمالية في العالم. وأعضاء «الثلاثية» اليوم هم قمم الاقتصاد والمال والسياسة والفكر والصناعة في العالم[٢]، وبإمكان مَن يتمعّن في لائحة أسماء أعضاء هذه اللجنة اليوم أن يقدّر مستوى تأثيرها المذهل في السياسة الدولية.

يهمّنا أن نذكّر أنَّ أحد الأعضاء المؤسسين لهذه اللجنة هو جيمي كارتر الذي أصبح، فيما بعد، رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، وكان عدد كبير من أعضاء إدارته أعضاء في الثلاثية. إن لائحة هذه الشخصيات مثيرة للاهتمام.

تنشر «اللجنة الثلاثية» دورية وعدداً من الدراسات والكتب. ومن أوائل الذين نشروا تحت غطائها كاتب، أستاذٌ في جامعة هارفارد، اسمه هانتينغتون، وتحمل إحدى مقالاته العنوان «أزمة الديمقراطية»، حيث يقول إن «الولايات المتحدة بحاجة إلى التخفيف من جرعة الديمقراطية وكيفية ممارستها»[٣]، ويدافع هانتينغتون فيها عن الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء للتخفيف من مساوئ الديمقراطية.

---

(١) هنري أوين (مدير قسم دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينغز)، جورج س. فرانكلين روبرت بويي (من هيئة السياسة الخارجية ومدير مركز هارفارد للشؤون الخارجية)، جيرارد سميث (رئيس لجنة التفاوض في مفاوضات سولت ١، صهر روكفلر)، مارشال هوربلاور وليام سكرانتون (حاكم بنسلفانيا سابقاً)، أدوين رايشاور (بروفيسور في جامعة هارفرد)، ماكس كونستام (المركز الأوروبي للدراسات). «الهدف الكبير هو بناء عالم آمن من حيث الاعتماد المتبادل والتكامل وذلك عبر حماية الفوائد التي يوفّرها هذا الأمان من المخاطر الخارجية والداخلية التي سوف تظهر باستمرار بسبب وجود أولئك المستعدين لدفع ثمن الاستقلال الوطني الأكبر. وقد يتطلب ذلك إبطاء وتيرة تطور الاعتماد المتبادل، وإيقاف بعض جوانبه مؤقتاً. ولكن في أغلب الأحيان سوف يلزم إيقاف تدخل الحكومة الوطنية في تبادلات البضائع الدولية، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية على حد سواء». انظر
http://modernhistoryproject.org/mhp?Article=FinalWarning&C=9.1

(٢) ويمكن قراءة أسمائهم مع موجز عن سيرهم على موقع الثلاثية، على هذا الرابط:
http://trilateral.org/download/file/TC_list_4-15%283%29.pdf

(٣) Rule by Secrecy، ص٢٩، على الرابط: http://www.newsfocus.org/trilateral_commission.htm
يقول المؤلف مشيراً إلى تقرير اللجنة المعنون: «أزمة الدمقرطة» (The Crisis of Democracy) الذي كتب جزءاً منها دكتور علوم السياسة في هارفرد صامويل هانتينغتون: «تقترح الدراسة أن على القادة وذوي الخبرة والأقدمية والمواهب الخاصة أن يرفضوا المطالبة بالديمقراطية»، وأضاف: «بعد ثلاث =

إن من يقرأ أسماء أعضاء مجلس إدارة «الثلاثية» وأسماء أعضائها، ويتذكر أن الرئيسين بوش وكلينتون كانا من بين أعضائها، سرعان ما يدرك حقيقةً سوف تُفاجِئه، وهي أن القرارات والتوصيات التي تأخذها «الثلاثية» هي التي سوف نراها قيد التطبيق في السياسة الدولية. وبما أن «الثلاثية» تنشر بحوثها بوسائل شتى، منها دوريتها الفصلية، واسمها «تريالوغ» (Trialogue)، فإن بالإمكان قراءتها على موقع الثلاثية[1]. فهل اكتشفنا فعلاً رأس الإمبراطورية ودماغها؟ كما سنرى، ما زلنا في بداية الطريق. ذلك أن علينا أن نتساءل عن تلك القدرة المُستهجنة التي سمحت لشخصية كانت مغمورة مثل بريجينسكي أن تتمكن من لقاء عظيم عالم المال دافيد روكفلر. ولكن كيف يمكن أن يتمكّنا من تأسيس جمعية تتمتع بكل هذه السلطة الدولية في هذه المدة القصيرة من الزمان، إذ مهما بلغت ثروة روكفلر فإنه لا يستطيع أن يأمر فينساق العالم وراءه. هل هذا فعلاً ممكن؟ هل هذه مصادفة أم أن «وراء الأكمة ما وراءها»؟ وهل ما نقرأه منشوراً على منابرهم هو الحقيقة كلها أم أنهم ينشرون شيئاً ويخفون أشياء؟

(II)

بالرغم من صحة ودقة المعلومات المتعلقة بإنشاء «الثلاثية» وإدارتها ونشاطها، فإن المعلومات التفصيلية عن نشاطاتها الفعلية وتوصياتها ومبادراتها تبقى غامضةً إلى حدّ ما، وأحد أسباب ذلك هو سياسة نشر وثائقها. فنشاطها دائم، إلا أن وثائقها تبقى «محفوظة» مدة ١٦ عاماً بعد إصدارها، قبل السماح بنشرها، ولا يُسمح للباحثين والخبراء بقراءتها قبل ذلك. وإذا رغب الباحث في أن يتساءل عن أسباب هذا الحرص فلا بد أن يصل إلى وجهتي نظر على الأقل:

= سنوات من نشر دراسته تمّ تعيين هانتينغتون منفّذاً للأمر الرئاسي الصادر عام ١٩٧٩ والذي يؤسس وكالة إدارة الأزمات الفدرالية (FEMA)، وهي منظمة مدنية تستطيع أن تحصل على صلاحيات شمولية في إدارة أعمال الحكومة عندما تكون هنالك «حالة طارئة» وطنية».

(١) على هذا الرابط: http://trilateral.org/go.cfm?do=file.showdirectory&list=Trialogue-Series

الأولى أن البحوث والتوصيات التي يتم التوصل إليها في الاجتماعات الدورية، الرسمية والمبرمجة، بحاجة إلى وقت قبل أن يتمكّن أعضاء «الثلاثية» من دفعها إلى الأمام، حتى تتحول إلى قرارات نافذة في الإدارات السياسية المختصة. وهذا قد يعني أن «الثلاثية» ليست مؤسسة بحثية ومكاناً للتفكير فقط، كما تزعم منشوراتها، وإنما هي أداة سياسية قادرة على إصدار الأمر بالتنفيذ، وهي، بهذا المعنى، أداة من الأدوات المشاركة في القرار السياسي أو، على أقل تقدير، مجموعة ضغط على شاكلة اللوبيات الأخرى.

والسبب الثاني ناتج عن طبيعة أعضائها ونوعيتهم، ففيها رؤساء، مثل كارتر وبوش الابن وكلينتون. وليس كل هؤلاء معروفين باهتمامهم بالمجهود الفكري، إنما بقدرتهم وتأهلهم للعمل السياسي. فالسرية وتأخير مواعيد نشر معلومات هذه المؤسسة تعكس الحرص على حماية مسار تنفيذ خطط سياسية تؤدّي فيها هذه الشخصيات أدواراً كبيرة. وفي هذه الحالة، السرية ضرورية لحماية تنفيذ تلك الخطط.

يبقى أن يُقال إن من يقرر تأخير نشر مادته المكتوبة لمدة ستة عشر عاماً لا يمكن أن يضمن أنه سوف ينشر كل ما كُتِب وأُودِع في خزائنه. الحقيقة أنه ربما لا يدوّن كل ما يفعل، وهو بالتأكيد لا يدوّن اجتماعاته كلها. فمواعيد اجتماعات «الثلاثية» وأسماء الحضور ومواضيع البحث، كلها معروفة، إلا أنه من غير المُقنع التأكيدُ على أن أعضاء هذه المؤسسة لا يجتمعون إلا في مؤتمراتهم، ولا يتداولون إلا فيها. فهم، بالتأكيد، يجتمعون، ويأخذون قراراتهم على مَرّ الأسابيع، والأشهر والسنين، ولا يمكن أن يدوّنوا محادثاتهم كلها.

لكن السؤال الأهم والأخطر هو سرعة تكوين هذه المؤسسة والأهمية التي اكتسبتها في فترة شديدة القِصَر. فقد استطاعت، وخلال عامين، أن تستقطب شخصيات دولية أصبحت أعضاء فيها. وهي مُختارةٌ من كل الدول الكبرى التي تسبح في فلك حلف شمال الأطلسي. فماذا وراء هذه القدرة غير المسبوقة في تاريخ تكوين التنظيمات الدولية؟

لم تنشأ «الثلاثية» بنتيجة قرار شخصين، أي روكفلر وبريجينسكي. إنها فكرة تبنّتها مؤسسة أخرى، أكبر منها وأشدّ تأثيراً وعراقة. وجذور المؤسسة هذه غائصة في التاريخ. ويمكننا ذكر اسمها بعد أن نسجّل أنها نتيجة تفاعل وتفاهم رافدين، بالتأكيد، وربّما ثلاثة، والرافدان هما:

الأول، المؤسسة الأميركية التي تحمل اسم «مجلس العلاقات الخارجية»[١]، والتي تصدر دورياً مجلة اسمها «العلاقات الخارجية» (Foreign Affairs).

والثاني، توأمها البريطاني الذي يحمل اسم المعهد الملكي للعلاقات الخارجية[٢]، والذي اتخذ من «شاتام هاوس» (chathamhouse) مركزاً له.

أما الرافد الثالث فهو، على الأرجح، الحركة الصهيونية، التي تتحرك بحذر شديد، وبسريّة مؤكدة في هذا المحيط، مع لعبة التأثير التي طالما أحسنت إجادتها. إلا أن كثيراً من الباحثين يشككون بوجود دورٍ للصهيونية في المحيط السياسي والفكري المتعلق بموضوع بحثنا، أي «دماغ الإمبراطورية».

ووراء هذه الأسماء البريئة والواجهات الأكاديمية تاريخٌ لا بد من التعرّف إلى عناوينه وفَهم المحيطِ الفكري الذي يسبح فيه. لذلك، سوف نتناول الروافد الثلاثة في الفقرات الثلاث التالية، دون المبالغة في الاستفاضة في بحثها.

تأخذنا هذه القفزة الفكرية إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وحقبة اتخاذ القرار بإنشاء المؤسستين المذكورتين أعلاه في الفترة المحيطة بمؤتمر فرساي العام ١٩٢٠.

(١٢)

بدأت التساؤلات في لندن والمستعمرات عن أخطار أفول الإمبراطورية البريطانية

(١) CFR: Council for Foreign Relations: http:// www.cfr.org/

(٢) RIIA: Royal Institue of International Affairs: http://www.chathamhouse.org/

التي لا تغيب الشمس عن أراضيها في أواخر القرن التاسع عشر. ومبرّرات هذا التساؤل كثيرة **أهمّها ظهور الولايات** المتحدة كقوّة اقتصادية سياسية وعسكرية على الساحة الدولية، ومشاركتها بريطانيا في أسلاب الاستعمار في أماكن عدة من العالم، خصوصاً الصين. لكن أميركا لم تكن السبب الوحيد، فقد بدأت **ألمانيا تظهر على ساحة المنافسة الأوروبية**، بعد أن أثبتت قدراتها العسكرية باحتلالها باريس عام ١٨٧١. وإضافةً إلى الناحية العسكرية، فقد أصبحت بلا شك، وفي الوقت ذاته، منافساً اقتصادياً مباشراً لبريطانيا العظمى. صحيح أن في سياسات المستشار الألماني بسمارك ما يُطمئن، فقد كان يعارض توسيع مجال المنافسة الألمانية مع فرنسا وبريطانيا إلى إفريقيا، أي إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية في إفريقيا وآسيا. إلا أن بريطانيا، بمتابعتها للتيارات السياسية في ألمانيا، كانت تعلم أن بسمارك ليس خالداً وأنّ تيّاره الفكري المحافظ لم يكن يحظى بالشعبية الواسعة، وأنه سوف يتغيّر حالما يتنحّى المُستشار.

إضافةً إلى هذين المنافسَيْن، قد يظهر في الأفق منافسون آخرون. **فهناك روسيا**، التي تقدمت عسكرياً بشكلٍ نشِط، وتمدّدت في المساحات الشاسعة السيبيرية حتى وصلت إلى المحيط الهادئ. كما أنها تمددت باتجاه الجنوب أيضاً وأصبحت تهدد باكستان، أي الدولة القريبة من الهند والمحاذّة لدرّة التاج البريطاني، وهذا خطر استراتيجي واضح.

سرعان ما اتخذت بريطانيا قرار احتلال أفغانستان، لكنها خسرت الحرب، وكانت خسارتها مُذِلّة لجاه الإمبراطورية وسمعتها. وقد انتهت الملحمة باحتلال الطرفين، البريطاني والروسي، المنطقة الإيرانية، في إطار منافستهما في السيطرة الاستراتيجية على هذا المفصل الجغرافي.

القصة لا تنتهي هنا بالطبع، **فاليابان** قد بدأت رحلتها إلى عالم التصنيع، وسوف تتمكن، في بدايات القرن العشرين (١٩٠٥)، من ربح معركة بحرية ضد البحرية الروسية. وعلى الرغم من أن اليابان كانت لا تزال دولة محدودة الإمكانيات آنذاك،

إلا أن نصرها هذا قد حوّلها إلى محطةٍ يزورها كل الذين يأملون الاستقلال، ومنهم عدد من القادة السياسيين من الهند وأفغانستان ومصر وتركيا. لقد دخلت اليابان الحلبة الدولية مُنذِرةً لندن بازدياد عدد الخصوم لبريطانيا العُظمى على خريطة العالم.

علينا أن نتذكر أن الفترة موضع البحث هي قمة شموخ الإمبراطورية وعظمتها. كان البريطانيون قد واجهوا شعوباً وجيوشاً في القارات الخمس، وانتصروا عليهم، وأدخلوا إلى دول العالم ومستعمراتهم فيه طرائقهم في اللبس والإدارة والتفكير، وأصبحت علومهم وجامعاتهم وتكنولوجيتهم هي السائدة في كل مكان، وباتت ثقافتهم مرغوبة ومطلوبة. كان البريطاني العادي، أينما يكن مكان سُكناه، مقتنعاً أن طريقته في الحياة هي المتفوّقة، فليس مستبعداً إذاً أن يتوصّل أيضاً إلى القناعة، وبسرعة، بأنّه متفوّق على الجميع. وبالتالي أصبح هناك شعورٌ بالحاجة «إلى تحضير» الشعوب، بمعنى إدخالها إلى الحضارة، وأنّ هذا «واجبٌ» في سلّم المبادئ الأخلاقية البريطانية. هكذا، كانت تختلط الجرائم الاستعمارية مع المثاليات الفكرية والفلسفية والرياء السياسي مع الرغبة الجامحة في عمل الخير.

دون الحاجة إلى الاستمرار في استعراض الجوّ السياسي الفلسفي في لندن، ومعها لائحة التحديات الجديدة للإمبراطورية البريطانية على الساحة الدولية، كان من المنتظر أن يقوم عدد من المفكرين والسياسيين بأخذ المبادرة وإثارة موضوع هذه الأخطار على مستقبل بريطانيا وعلى وضعها المتفوّق، ومحاولة فَهم سبل تأخير خطر انهيارها، أو تلافي تداعيات هذه الأخطار أو تحويل مسارها. بدقة أكبر، كان السؤال المطروح هو: إن الإمبراطورية في خطر، فما هي الخطة الجديدة؟ ما هو المسار البديل؟

لا شك أنّ المحاولات كانت كثيرة، أكانت من داخل المؤسسة الملكية أم من خارجها، إلا أن علينا أيضاً أن نتذكر أن الفارق بين «القطاع العام» و«القطاع الخاص» كان شبه معدوم في إدارة الإمبراطورية البريطانية، فقد كانت المستعمرات في أيدي رجال أعمالٍ هم أيضاً قادتها السياسيون. لذلك، وبدل الغوص في مجاهل

التركيبة السياسية الاقتصادية الاستعمارية البريطانية، سوف نكتفي بالاعتماد على المعلومات المنشورة التي تتمتع بما فيه الكفاية من الصدقية.

يقول كارول كويغلي:

«في إحدى ليالي شتاء عام ١٨٩١، اجتمعت ثلاث شخصيات بريطانية أوّلهم اللورد سيسيل رودز (Cecil Rhodes)، صاحب الثروة الهائلة، وربما أهم شخصية بريطانية في إفريقيا الجنوبية؛ المستعمرة البريطانية التي استولى فيها على مناجم الألماس (De Beers) والذهب، وكان قد شارك أيضاً قبل ذلك في تجارة المخدرات التي فرضتها بريطانيا على الصين، بعد أن تدخلت عسكرياً وأرغمتها على شراء الحشيشة والمخدرات. أما الثاني فكان وليم ستيد (William T. Stead) الذي كان أشهر صحفيي تلك الحقبة وأكثرهم إثارةً للجدل. أمّا الثالث فكان رجينالد بريت (Reginald Baliol Brett)، الذي أصبح فيما بعد اللورد إيشر (Lord Esher) وحافِظَ أسرار الملكة فكتوريا، وفيما بعد المستشار الأكثر تأثيراً للملك إدوارد السابع والملك جورج الخامس»[١].

كانت الأفكار التي تداولوها مستهجنةً للعقل الذي اعتاد نهج التفكير السائد في القرن الحادي والعشرين[٢]. ولو شئنا قراءة عيّنة من هذه المواضيع لأمكننا أن نذكر هذا المقتطف: «توسيع الحكم البريطاني إلى بقية أنحاء العالم مع ترسيخ نظام هجرة من المملكة المتحدة واستعمار المواطنين البريطانيين لكل الأراضي القابلة للحياة، بالجهد والعمل والمبادرة، لصالح البشرية جمعاء».

قرر المجتمعون تأسيس «مؤسسة قيادية»، سياسية، تقوم بالتفكير والتخطيط

(١) Carrol Quigley, The Anglo American Establishment, Books in Focus, 1st ed., 1981, p.3.

(٢) تمدُّدُ الحكم البريطاني حول العالم، إتمام نظام هجرة من المملكة المتحدة والاستعمار عن طريق الرعايا البريطانيين لكل البلاد التي تحوي شروط الحياة من الطاقة والعمل والتجارة إعادة الولايات المتحدة الأميركية لتكون جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، تمكين وتثبيت كافة جوانب الإمبراطورية، إيجاد نظام نيابي للمستعمرات ضمن البرلمان الإمبراطوري يمكن له أن يلحُم أعضاء الإمبراطورية المتفرقين، في النهاية: تأسيس قوة ضخمة بحيث تجعل الحروب مستحيلة وتقوم على رعاية مصالح الإنسانية.

وبتطوير قدرات التنفيذ عن طريق التأثير المباشر في أصحاب القرار، أو المشاركة في الحكم أو التأثير في سياسة الإمبراطورية. وفي حقيقة الأمر، فقد استلم أعضاء هذا «التنظيم» مراكز القوى في بريطانيا كما سنرى. وقد عُرف هذا التنظيم بأسماء مختلفة منها «حلم سيسيل رودز»، و«مجموعة الطاولة المستديرة»، و«مجموعة ميلنر»، على اسم أحد كبار الأعضاء الذي انضم إليها لاحقاً، إلخ.

قام اللورد سيسيل رودز بتمويل هذه المجموعة في فترة انطلاقها. وقد كتب وصيته سبع مرات، وكان تمويل هذه المجموعة (أو التنظيم السرّي) مذكوراً فيها كلها.

إلا أنّ الاسم الذي استقرّت عليه الآراء فيما بعد وأصبح نافذاً هو: «المعهد الملكي للعلاقات الدولية»، ومركزه «شاتام هاوس» في لندن. ويؤكد موقع المعهد الملكي على الإنترنت[١] على أنه «معهد مستقل للتخطيط السياسي في لندن. ومهمتنا هي المساعدة على تكوين عالم آمن بشكل مستديم، مزدهر وعادل».

لكن إعلان النوايا البريء الذي نقرأه اليوم في موقعه الرسمي لا يعكس قدرة «المعهد» على التأثير في القرار السياسي في بريطانيا. فلو قرأنا لائحة أعضاء هذا المعهد، ثم قرأنا لائحة المتبرعين[٢] الذين يموّلون نشاطاته، لوجدنا أسماء تتلاقى وتمتزج مع مراكز السلطة ولائحة أصحاب القرار، وبعد هذه القراءة يسهل الاستنتاج. فلائحة المموّلين اليوم تشتمل على أكثر أسماء الصناعة (مثل رولز رويس وإيرباص) والمصارف (مثل سيتي بنك وبنك اسكتلندا) والمؤسسات السياسية (مثل الأنروا والأونسكو) والعسكرية (مثل البحرية البريطانية) وعلى أعضاء آخرين (مثل أكثر السفارات الغربية الموجودة في لندن) ومؤسسات غير حكومية (مثل منظمة العفو الدولية وجمعية حماية الحيوان).

---

(١) للمزيد انظر: http://www.chathamhouse.org/about#sthash.YMI3SsUB.dpuf

(٢) راجع: http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/media_wysiwyg/20141208Supporters1314.pdf.

مثل هذه «الجمعية»، بالتأكيد، أكبر بكثير من «منظمة غير حكومية» بريئة. إنها بالتأكيد مركز فكري كبير، إلا أنها أيضاً مركز تأثير سياسي. إنها أكثر من ذلك كله، فهي، على وجه الترجيح، مركز قرار، أو مركز للمشاركة فيه، على المستوى الدولي، وليس مقصوراً على المستوى البريطاني وحده.

يستوجب مثل هذا الاستنتاج مراجعة تاريخ هذا «المعهد». فمنذ تأسيسه حتى اليوم كان أعضاؤه إمّا أصحاب القرار بشكل مباشر وإما كانوا في مؤسسة القرار، رؤساءً للحكومات المتعاقبة أو وزراء فيها أو مستشارين لساستها أو كل هذه المناصب مجتمعة. وقد شغل أعضاؤها هذه المناصب بشكل يكاد يكون مستمرّاً عبر ما يقارب قرناً كاملاً من النشاط والعمل.

وقد كتب أحد أعضاء هذا «المعهد» كتاباً تفصيلياً عن طريقة تأسيسه وتاريخه وأعضائه مع تفاصيل تضفي على السرد صدقية واضحة، فقد ذكر أشخاصاً كثيرين من قادته، مع تفاصيل مملّة عن أنسابهم البريطانية وتزاوجهم فيما بينهم واحتفاظهم بالسلطة. والمعلومات موثّقة ويمكن التحقّق من كل واحدة منها بشكل لا يرقى إليه الشك. ويؤكد الكاتب[1] أنه لا يختلف مع أعضاء «المعهد» أو مؤسّسيه أو رؤسائه أو أعضائه بل، على العكس، يشاركهم آراءهم، إلا أنه يختلف معهم في موضوع السرّية التي ميّزت طريقة عملهم. وللزيادة في المصداقية، فإن كارول كويغلي (١٩١٠-١٩٧٠) هو أستاذ كلية «الخدمة الدولية» (أي الدبلوماسية) في جامعة جورج تاون، وعلّم في جامعة هارفارد، وكان مستشاراً لوزارة الدفاع الأميركية وللبحرية الأميركية، وكتب عدداً من الكتب المرجعية مثل «تاريخ العالم»، وهو كتاب مؤلف من حوالي ١٤٠٠ صفحة، نافس فيه أفكار زميله وشريكه في «المعهد» المؤرّخ المرجع أرنولد توينبي.

هذا رافد من الروافد التي دعمت وسهلّت تأسيس «الثلاثية»، وساهمت في نجاحها، ومَدّها بالقدرة على المشاركة في صنع القرار الدولي. إنه «معهد شاتام»،

(١) انظر هامش الصفحة ١٩٠.

أو «المعهد الملكي للعلاقات الخارجية»، وهو مركز بحث وتخطيط وقرار على المستوى الدولي.

إلا أن ثمة رافداً آخر، سوف يستأثر بالفقرة المقبلة من هذا البحث، هو «مجلس العلاقات الخارجية»، في واشنطن.

(١٣)

تبدأ قصة هذا المجلس خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، عندما قام الرئيس الأميركي وودرو ولسون (Woodraw Wilson) بتكليف عدد من الأكاديميين بدراسة الخيارات المُتاحة بعد الاندحار المُرتَقب للجيش الألماني وانتصار الحلفاء. أُطلق على هذه العملية اسم «الاستقصاء» (The Enquiry). وعلى الأرجح، فإن مستشاره إدوارد هاوس (Edward M. House) هو الذي حثّه على اتخاذ هذا القرار، وسوف يأتي ذكره مراراً في سياق هذه الفقرة. ولا شك أن تاريخ الرئيس ولسون الأكاديمي قد أثّر في اختيار «الفنيين» الذين تمّ تعيينهم في مجموعة الاستقصاء، فهُم أكاديميون، وشباب، وطموحون ومن أكثرهم قدرةً على الابتكار. «إننا نبحث عن العبقري، العبقري المُذهل، لا أقل من ذلك!»[1] من قسم «تاريخ» المجلس.

لقد واكب إدوارد هاوس الرئيس ولسون في رحلته إلى اجتماعات مؤتمر فرساي. وصاحبتهما أيضاً مجموعة «الفنيين» من «مشروع الاستقصاء». إلا أن إدوارد هاوس كان قد كوّن لنفسه صداقات عميقة مع عدد من الشخصيات البريطانية التي شاركت، فيما بعد، في تأسيس «مجلس العلاقات الدولية» البريطاني، الذي يمكن اعتباره الأخ التوأم لـ «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي. وقد اعتمدت

(١) انظر موقعه على الإنترنت: صرّح والتر ليبمان، خريج هارفرد ذو الثمانية والعشرين عاماً، الذي انتقى هؤلاء العلماء وأدار عملية «الاستقصاء» في بداياتها، قائلاً: «إننا ننتقي زبدة العلماء الشباب الأكثر إبداعاً والأوسع خيالاً. إننا نبحث عن العبقري، العبقري المذهل، لا أقل من ذلك».

الولايات المتحدة، بحكم هذا التأثير، على المعلومات البريطانية في تحديد كثير من مواقفها في مؤتمر فرساي (الذي أنهى الحرب العالمية الأولى). ففي هذا المؤتمر تمّ رسم خريطة أوروبا الشرقية، ومستقبل الإمبراطورية العثمانية وعشرات القضايا الأخرى، ومنها مستقبل الشرق الأوسط. ففي هذا المؤتمر تمّ تقاسم مناطق النفوذ في الشرق بين بريطانيا وفرنسا، وتمّ وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. وفي هذا المؤتمر أيضاً تم انتداب بريطانيا لإدارة منطقة فلسطين وتحويلها إلى «وطن قومي يهودي».

ليس مُستَغرباً أن يكون الطرفان، البريطاني والأميركي، قد اتفقا على وجود مصالح مشتركة، تحتاج إلى عناية مشتركة. كان «فريق الاستقصاء» قريباً، في عقليته وطريقة معالجته للمسائل السياسية الثقافية الحضارية، من الفريق البريطاني المقابل، فهما مِن أصول ثقافية مشتركة وعلى مستويين متقاربين من التقدم والقدرة الصناعية والسيطرة الدولية.

وهكذا، سُرعان ما اتّفق الفريقان على تأسيس «مجلس العلاقات الخارجية»، بينما يقوم الطرف البريطاني بتأسيس «المعهد الملكي» الذي أتينا على وصفه في الفقرة السابقة. فكأنّ كلّاً من المؤسستين فرعٌ للمؤسسة الأخرى أو توأمها. وبنظرة سريعة على لائحة أعضاء «مجلس العلاقات الخارجية» ولائحة المموّلين (كلتاهما موجودتان على موقعها على الإنترنت) نجد بعض الشخصيات والمؤسسات التي كُنّا قد قرأنا أسماءها في اللائحة الموازية للمؤسسة الرديفة، «المعهد الملكي» البريطاني. إلا أن القارئ سوف يلحظ وجود أسماء أخرى بالغة التأثير. وحتى لا نصل إلى استنتاجات مُستغربة نكتفي باقتباس تعليق موقع «مجلس العلاقات الخارجية» الذي يقول(١):

(١) من الصفحة ٦، http://i.cfr.org/content/about/annual_report/ar_2014/AR2014_web.pdf المجلس ليس منظمة تجارية ولا علاقة له بأي حزب سياسي. إنه ببساطة مجموعة من الرجال المهتمين بنشر المعرفة في مجال العلاقات الدولية، وهم مهتمون على وجه الخصوص بتنمية سياسة خارجية أميركية عقلانية. أعضاء المجلس هم أهم أصوله على الدوام، وعمود قوته، ودلالة على تأثيره. إن لائحة الأعضاء =

«إن اللائحة تشتمل على رئيسين سابقين، ونائبين للرئيس، و٢٦ فائزاً بجائزة بوليتزر (Pulitzer) و٩ فائزين بجائزة نوبل، و٥٢ قائداً، و٥٢ رئيس شركة من فورتشن ٥٠٠ (Fortune 500 companies)، و٤٢ موفداً دبلوماسياً خاصاً، و٦٢ أميرالاً وجنرالاً، إلخ. إننا من جديد أمام مؤسسة تم تأسيسها في العشرينيات وأصبحت، بسرعة مستغربة، أحد مراكز الفكر والتأثير السياسي و، بالتأكيد، أحد مراكز القرار السياسي الدولي أيضاً.

(١٤)

واضحٌ أن «للإمبراطورية دماغاً». إننا أمام مؤسسة بفرعين، أو هي مؤسسة واحدة، أو أننا أمام مؤسستين متماثلتين، وكلها تشترك بكثير من الأمور فيما بينها. ففيها الأعضاء المشتركون، والممولون المشتركون، والنظام القانوني المشترك.

إنّ لهاتين المؤسستين أفكاراً مشتركة، وعلاقات دولية مشتركة و، أكثر من ذلك، خط سياسي مشترك. والأهمّ أن في هاتين المؤسستين قدرة اتخاذ أي قرار يرغبه الأعضاء. والواضح أنّ بمقدورهم، عند اتخاذهم أي قرار، وضعه موضع التنفيذ أو، على الأقل، التأثير في أصحاب القرار بحيث يؤخذ بعين الاعتبار بشكل شديد الجدية. لكنّ «للثلاثية»، التي تشترك المؤسستان برفدها، رافداً ثالثاً قلّما يذكره المؤرخون، بالترجيح حرصاً منهم على مسايرة اعتبارات سياسية معروفة: إنه الرافد الصهيوني.

قبل المضيّ قدماً نرى أن علينا تحديد المصطلحات التي يعتمدها هذا البحث في هذا الشق من مباحثه. فاليهودية في مفهومنا دينٌ، كالمسيحية والإسلام. أما

= تشتمل على رئيسين سابقين، ونائبين للرئيس، و٢٦ فائزاً بجائزة بوليتزر (Pulitzer) و٩ فائزين بجائزة نوبل، و٥٢ قائداً، و٥٢ رئيس شركة من فورتشن ٥٠٠ (Fortune 500 Companies) و٤٢ موفداً دبلوماسياً خاصاً، و٦٢ أميرالاً وجنرالاً... ومن ضمن الأعضاء الثلاثون وزيراً للخارجية الأميركية، وذلك منذ تأسيس أميركا. إن التفكير المتبادل العميق والاستماع المنصف بضاعتان قيّمتان في هذا العصر، وأحد أسباب قدرة المؤسسة على جذب متحدثين مهمين هو مكانة الأعضاء الكبيرة.

العبرية فهي تصنيف «قبلي عرقي»، مثلما قد يُشار إلى قبيلة تميم أو عبس. لذا لن نستعمل هذا التعبير لأننا لا نؤمن بالمعنى الذي قد يُحَمّله إياه بعض المفكرين. أما الصهيونية فهي حركة، أو حزب سياسي، تمثّل المنحى السياسي لبعض اليهود. وعندما نقول إن هناك رافداً صهيونياً «لِلجنة الثلاثية» التي أسّسها بريجينسكي وروكفلر فإننا نعني أنّ المشروع كان متطابقاً مع مصالح الصهيونية، وأنّ الصهيونية شاركت فيه لهذا السبب. وهذا الاستنتاج ليس مستغرباً.

للاقتناع بنسبة أكبر بهذه القرينة علينا أن نتعرّف إلى مجموعة أخرى من المعلومات الموثوقة، وإن كان هناك مَن يحاول أن يقلّل من صدقيتها. فالحركة الصهيونية لم تكن موجودةً قبل عام ١٨٩٧، أي قبل موعد انعقاد مؤتمرها الأول في مدينة بازل، في سويسرا، على الحدود الألمانية. إلا أنّ كثيراً من المعلومات عن الصهيونية غير منشور. وبالرغم من أن المؤسستين، الجمعية الملكية في بريطانيا ولجنة العلاقات الدولية في أميركا، اللتين أُنشئتا في العشرينيات من القرن العشرين، حرصتا على الحفاظ على سرية أعضائهما ونشاطاتهما ومبادراتهما، إلا أنّ السرية فيهما كانت مختلفة. فالمؤسستان، بمعنىً مُعيّن، تشبهان أنظمة «النوادي»، أي المُلتَقى المفتوح على جميع الأعضاء، دون أن تترتب على ذلك أي سرية تخرج عن نطاق المعقول أو ترتيبات خاصة غريبة. فليس هناك لباس خاص، مثل الماسونية، ولا قَسَم عند الانتساب إلى «التنظيم»، ولا قوانين خاصة. إلا أنّ لهذا «النادي» أهدافاً عامة، وفيه شخصيات تتلاقى، وربما اتخذت إجراءات مشتركة فيما بينها، دون أن تخبر الجميع، أو دون أن تنشر تفاصيل ما تفعل. فنظامها انتقائي نخبوي، حتى في العلاقات بين أعضائها، فهي تعمل بتوجيه شخصيات قيادية معينة، كأنّ هناك عُرفاً داخلياً يسمح «للقيادة» باتخاذ المبادرات.

في الصهيونية، تختلف طبيعة السرية، على الأقل في الفترة التأسيسية. إننا أمام جماعة سياسية تعرف أنّها لا تستطيع أن تؤثّر في المجتمع المحيط بها بشكل «ديموقراطي»، فالصهيونية هي اليهودية السياسية، واليهود أقلّية من حيث العدد،

وَهُم بحاجة إلى حماية تَحَرّكهم السياسي حتى لا تؤثّر فيهم التيارات السياسية والاجتماعية والدينية المعادية، وهي كثيرة وموجودة في كثير من الأماكن. لذلك فإنّ فلسفة عمل الصهيونية تقوم على التأثير في أصحاب القرار في المجتمع الأوروبي الكبير، وخصوصاً في دوله الرئيسية، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، دون الاعتراف بوجود تنظيم ينسّق هذه العلاقات.

إننا نتعامل هنا أيضاً مع جماعة سياسية، خلفيتها الدينية تشجّعها على التزاوج فيما بينها، أي داخل مجتمعها الديني. وفي هذا المُحيط الثقافي شعورٌ عام بالتضامن المجتمعي، ناتج عن الأخطار التي تواجهها كمجتمع. فالسرية أداة حماية ذاتية، ربما تشبه «التقية» في بعض فرق الإسلام. لذلك فالقول بالسرية في مجال الحديث عن الصهيونية أمر غير مستغرب. فربما قبل المجتمع المسيحي الأوروبي أو العربي المسلم بممارسة اليهود لدينهم، إلا أنّ القبول بالتعايش مع نشاط سياسي ذي صبغة دينية أمرٌ يَحمِل في طياته أخطاراً إضافية للطوائف اليهودية.

ثم إن حامل التأثير الصهيوني الرئيسي هو العائلات اليهودية الثرية التي نجحت في أن تكون في مركز القرار المالي الأوروبي. إننا هنا بصدد عدد قليل من العائلات، منها آل روتشيلد[١] (Rothschield) وواربورغ (Warburg) وأوبنهايم (Oppenheim) وغيرها. ولمّا كانوا يتزاوجون فيما بينهم، فإن عدد العائلات الثرية لا يزداد بشكل ملحوظ. ولأن تأثيرهم محصور في محيط المركز السياسي في البلاد الأوروبية والأميركية، فإنّ موقعهم معرّض للخطر. بطبيعة الحال لم يكن الخطر بالحدّة نفسها التي كانوا يتوقّعونها، إلا أنّ الخلفية اليهودية، التي لقيت العزّ مثلما لقيت الاضطهاد، تستشعر الخطر ولها حاسّة خاصة تترقب الخطر وتحتاط له وتتغلّب على الحواس الأخرى.

لا شك في أنّ هذه العائلات، مع أقربائها وأنسِبائها، قد ساهمت بترشيح شخصية

(١) كتب نيال فرغسون، الأستاذ في جامعة أكسفورد، دراسةً نُشرت في مجلّدين عن عائلة روتشيلد، وهي من أهمّ ما اطّلعنا عليه في موضوع العائلات اليهودية الثرية التي شاركت في تمويل، وعلى الأرجح أيضاً في توجيه الحركة الصهيونية. انظر: Niall Fergusson, The House of Rothschield Penguin Books, 1999

مثل دزرائيلي إلى منصب رئاسة الوزراء في بريطانيا، ومعروفٌ أيضاً أنهم دعموه وساعدوه على تبوّئ هذا المنصب. وقد أشار إلى ذلك في قصة كتبها وصف فيها قدرة عائلة روتشيلد وتأثيرها في العالم المحيط بها.

وبالتأكيد، فإن العائلات الثرية اليهودية قد شاركت في تمويل مشروع المؤتمر الصهيوني، وإن كانت الدلائل على ذلك شبه محصورة ببعض التصريحات، دون برهان مادّي دامغ. فالنشاط الصهيوني الفعلي كله، في تلك الفترة، بقي سرّياً. حتى محاضر جلسات مؤتمر بازل لم تُنشر حتى يومنا هذا.

كل هذا لنقول إنّ هذه المسألة سترتدي معنىً جديداً لو افترضنا أن روتشيلد يمثل التيار الصهيوني. ذلك أنه كان صديق سيسيل رودز، فقد موّله ليشتري مناجم الماس في جنوب أفريقيا التي تحمل اسم «دي بيرز» (De Beers)، وكان يمثل، بالنسبة إليه، الداعم المالي الرئيسي و، بالترجيح، المستشار الأكثر ثقة، فقد كان اسمه وارداً في وصيته، بعد أن عيّنه وصيّاً على أمواله بعد مماته[1].

لا يمكن إذاً أن ننتظر تأثيراً وثقةً وائتماناً أكثر من هذه العلاقة مع سيسيل رودز. فلروتشيلد، بلا شك، حضورٌ في «المعهد الملكي للعلاقات الخارجية»، حتى لو لم يكن عضواً فيه أو خطّاً ظاهراً من خطوط التأثير فيه. وبالشكل نفسه، فإن الحضور الصهيوني كان واضحاً في محيط الرئيس ولسون (راجع الملحق الأول، عن فلسطين، الذي يتطرق إلى هذا الموضوع).

كانت الصهيونية حاضرة، إذاً، في كلتا المؤسستين، البريطانية والأميركية، ولا يمكن تصوّرها في هذين الموقعين دون أن نفترض أنّها تبذل هذا المجهود لتستفيد من هذه المؤسسات، فهي سوف تنقل بواسطتها إلى الساحة الدولية أفكارها وأهدافها ومساراتها، وسوف تستعمل هذه المنابر لدفع مشروعها إلى الأمام.

(١) وقام ناتي روتشيلد بتمويل سيسل رودس بإنشاء «شركة بريطانيا وجنوب إفريقيا» و«مجموعة دي بيير دايموند». ومن ثم أدار ملكية رودس بعد موته في عام ١٩٠٢ وساعد على إنشاء منحة رودس في جامعة أوكسفورد.

إن «اللجنة الثلاثية»، التي يدعمها ويوجهها، على الأرجح، كلٌّ من «المعهد الملكي» و«لجنة العلاقات الخارجية»، والتي يشارك في تعزيز موقعها، وزيادة تأثيرها، التنظيمُ الصهيوني، هي، إذاً، جزءٌ من «دماغ الإمبراطورية». ولو جمعنا الشخصيات المشاركة في هذه المؤسسات الأربع، وأضفنا إليها عدد الشخصيات والمؤسسات التي تموّلها، فقد يصل بنا مجهود التعداد إلى بضعة آلاف. ولو شئنا أن نقترب بعض الشيء منها وأن نتوخّى مستوىً أكبر من الدقة فإن الأعداد التي تتجمع عندنا لن تتجاوز العشرة آلاف، إلا أنها، بمجموعها، بلا شك، تملك القرار الاقتصادي والسياسي في الدول الغربية.

ولو حاولنا، دون أن نسعى لبرهنة أفكارنا، أن نتصوّر التركيبة التنظيمية لكل هذه المؤسسات، فإننا سوف نرى، بالترجيح، تركيباً هرمياً ضيّق القاعدة، عالي الارتفاع، تأخذُ القراراتِ فيه أقليةٌ صغيرة، وتشارك في تنفيذها مجموعاتٌ شديدة التخصص. فهو تنظيم عالي الثقافة، تدعمه دراساتٌ متقدّمة، صادرةٌ عن مؤسسات بحثية يحترمها الجميع، بما في ذلك غُرماؤها وخصومها.

(١٥)

إن «الجسم الإمبراطوري»، إذاً، مؤلفٌ من نظام متكامل، فيه العضلات والعظام، والشرايين والأعصاب، وفيه الدماغ بالطبع. فهو يشبه جسم الإنسان. ويتألّم الجسم كله إذا أُصيب بوخزة إبرة، فالأعصاب تنقل الوجع، والعضلات تستجيب لذلك، وقد يتدخّل «الدماغ» ليمنع «رد الفعل الآلي»، أو حتى يحرّكُ الجسمَ كلّه بِطريقةٍ أشدّ حزماً. فمن يريد أن يتحدّى الدولة السعودية، على سبيل المثل، ولو في مسألة محلية بسيطة، قد يضطر إلى التعرّض للإمبراطورية ذاتها، ومن يتعرّض لإحدى مُنشآت دولة مُعيّنة، قد يملكها أو يشارك في ملكيتها أحد «أعضاء» الإمبراطورية، يتعرّض أيضاً لشركائها. والعولمة تحمي نظام شريك الإمبراطورية التجاري، إذ تسمح باستحداث

مشاريع مشتركة بينهما. ومن مصلحتها حماية هذه المشاريع. ولا داعي لاتفاقية دفاع مشترك، فالمشروع المشترك يحمل معه دفاعاته، إذ يحميه شُركاء المشروع جميعاً.

إلا أنّ كثرة مشاريع الإمبراطورية ومفعول العولمة الواسع الانتشار من الناحية الجغرافية يزيدان من النقاط التي يمكن للمتمرّد أن يختارها في عمليات وخز الإبر. والغريم ليس مُجبَراً على حصر تحدّياته في استعمال الإبرة في وخز الجسم، فبإمكانه استعمال أدوات أكثر إيلاماً، مثل السهم أو السيف. فهي تنغرز أعمق وتقطع شرايين وأعصاب أكثر، وتُحدِث في الجسم أضراراً أعظم. إلا أن للجرح الأكبر ردَّ فعلٍ أشدَّ وأعنف. لذلك فإنّ على من يرغب في تحدّي الخصم أن يحسب حساباته، لأن رد فعل الإمبراطورية قد يكون أكبر من طاقته.

إن وصف الإمبراطورية كأنّه جسم متكامل الترابط، بأعصابه وشرايينه ودماغه، يحمل معاني إضافية. فهو بالفعل نظامٌ يتأثر بعضه ببعض، مما يجعل أي ضرر محلّي يؤثّر في الجسم كلّه. علينا أن نسجّل هذه الظاهرة بمزيد من الوضوح، فالتعرّض لِمُنشأة قليلة الأهمية، في مكانٍ قليل الأهمية، قد يؤدي إلى رد فعل بقياس الإمبراطورية كلها، الأمر الذي يثير ذهول بعض السياسيين المحلّيين. فالإمبراطورية موجودة في أكثر الأمكنة على الساحة الدولية، أكان حضورها عسكرياً أم اقتصادياً أم، في بعض الأحوال، معنوياً. فالتنظيم المحلّي الذي يستعدي الدولة المحلية لا يستطيع أن يتصوّر، في أكثر الأحيان، أن غريمه، أي دولته، في حماية الإمبراطورية. وقد يكون ذلك لأسباب استراتيجية. فالصومال بلدٌ يكتسب أهميته الاستراتيجية من موقعه في القرن الإفريقي. لذلك فإن مشكلاته كلها تهمّ الإمبراطورية، وتهمّ أيضاً غريم الإمبراطورية. لذلك فإن تصرّف الفرقاء المحلّيين غير ممكن دون تدخّل الإمبراطورية أو غريمها. ووضع الصومال اليوم مرآة لسوء الحساب الاستراتيجي عند المتمردين المحليين. إلا أنّ تحدّي الدولة المحلية عن طريق تعطيل شبكة الكهرباء فيها قد يؤدّي إلى ردّ فعل بقياسات غير محسوبة. فقد تتضرّر فرنسا من العملية، وقد تضطرّ للدفاع عن الدولة المحلية «بسبب تطابق المصالح»، فشبكة المصالح قد تكون مصنعاً للكهرباء وملكاً مُشتَرَكاً، أو قد تكون عُذراً سياسياً صالحاً للاستعمال.

إن أحد معاني العولمة هو أن «السياسة المحلّية» لم تعد قابلة للعزل عن «السياسة الدولية» والقرار المحلي في دول العالم الصغيرة ليس بالضرورة قراراً محلّياً. إنّه ليس قراراً دولياً، إذ لا تؤخذ مثل هذه القرارات في اجتماعات رسمية مثل التي تحدث في الأمم المتحدة، بل تؤخذ في كل بلد إفرادياً وتؤخذ، بصورة خاصة، في مؤسساتٍ مثل «الثلاثية» و«المعهد الملكي للعلاقات الدولية» و«مجلس العلاقات الدولية». مثل هذه القرارات قد تُفاجئ الجميع بحدّتها أو بمستوى عُنفِها، وهي تُظهر الفارق النوعي بين قدرات الإمبراطورية، الشديدة الدراسة والتنسيق والحساب، وبين المؤسسات التي تتمرّد عليها.

(١٦)

يظهر من بحثنا هذا أيضاً أن الإمبراطورية قد «وهبت» غريمها، بلا مقابل، لائحة عالمية من الأهداف التي لا تستطيع أن تدافع عنها، فكل شرايينها وأعصابها، بامتداداتها على ملايين الكيلومترات، معرضة للوخز أو التجريح، أو ربما التعطيل وحتى الإلغاء.

كذلك فإن أهمّ ما في الإمبراطورية، أي دماغها، عبارة عن عدد صغير من الشخصيات. **وخصوصية الدماغ هي أن أدنى وخزة إبرة فيه قد تؤدّي إلى شلل أجزاء** كاملة من الجسم. والإمبراطورية جسم كبير، قوي، وذكي، إلا أنّه، في الوقت نفسه، بلا حماية، ولا يستطيع هذا الجسم أن يعيش بشكل طبيعي إذا أُلبِسَ قميصاً من السلاسل الحديدية، كما كان يفعل فرسان القرون الوسطى، فالمبالغة في الحماية تؤدّي إلى إضعاف الجسم.

يبقى أن نقول إن الإمبراطورية، أي هذا الجسم المتكامل، لا تتلاقى مع فهمنا الكلاسيكي للدول العظمى. كانت أوصاف دول الغرب أنها مثال الديمقراطية، وأن النظام البرلماني يحوّل الدولة إلى مؤسسةٍ مُهمّتها الوحيدة هي خدمة الشعب.

أما هنا فإننا أمام إمبراطورية مؤلفة من شركات متعددة الجنسيات، ومن صناعات وشخصيات، مهمتها الرئيسية هي مزيدٌ من التمكّن من القرار السياسي ومزيدٌ من الربح. وإنّ دور الجيوش والأساطيل والعولمة والاتفاقيات الدولية هو تعميم الحماية التي تؤمّنها الإمبراطورية. والقرارات التي تؤخذ فيها تتعدّى حدود الدول التي تكوّن بمجموعها هذه الإمبراطورية. والشخصيات التي تأخذ القرارات هي صاحبة النفوذ في كل الدول التي تنتمي للإمبراطورية، وهذه الشخصيات لا تحتاج إلى الشعب حتى تُنَصّبَ نَفسَها في مراكز القرار. فالقرارات الرئيسيةُ والتوجهاتُ السياسية للإمبراطورية تتوالد وتنتظم في رحم مؤسسات بعيدة عن الواجهة الحكومية، وتعتمدها الدولة لأنها تأتيها بعد ترويج إعلامي وترويض للشعب، يقتنع بعدها بفائدتها. كلُّ ذلك بسبب وسائل التأثير التي تمتلكها.

إن في العالم عدداً محدوداً من الشخصيات التي تصنع قرارات الإمبراطورية أو تؤثر فيها. ويحق للباحث أن يتساءل عن الفواصل والحدود بين المؤسسات التي تملكها هذه الشخصيات وتديرها وبين قيادة الدول التي تأتلف تحت عنوان «الإمبراطورية».

الفصل الخامس
التكنولوجيات المتاحة
في صراعات الجيل الخامس

تمهيد

إن للإمبراطورية، كما رأينا، قدرات تكاد تكون مخيفة. فهي قادرة على إرسال جرعة الموت، بالعيار والقدرة التدميرية التي تحددها، إلى أي نقطة في العالم. وتركيبتها البنيوية، المؤلفة من عدد كبير من الشبكات التي تؤدي دور الشرايين والأعصاب والعضلات وتمتد عبر أنحاء الأرض كلها، هي، في الوقت ذاته، نقاط قوّتها وضعفها. ومثلما تستطيع أن تضرب أي نقطة في العالم، فإنها معرضة للضرب في أي نقطة في العالم. فامتداداتها الجغرافية منبع قوتها، لكنّ لها في كل امتدادٍ مَقتل.

إن تفوّق الإمبراطورية يعني أيضاً معرفتها بنقاط ضعفها. فقد أنشأت دفاعاتٍ تحميها من الأخطار، يستطيع المُتمرّد أن يتعرّف إليها وأن يُحصيها. فالدفاعات الكلاسيكية (مثل الرادارات) تحمي قواعدها العسكرية، وأساطيلُها تحمي الدولَ الحليفة أو «الصديقة»، ولديها خطط لحماية مصالحها في كل الأمكنة التي تعمل فيها.

والإمبراطورية حسنة التنظيم. وتفوّقها، بطبيعته، معرفي. ذلك أن قدرتها على تَرقُّب الحدث هو الذي يعطيها الوقت لتستعدّ قبل غيرها للأخطار المُقبلة. وقدرتُها على ترقّب الفرص (السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية) هي التي تسمح لها باقتناصها قبل أن تُتاح لِمُنافسيها فرصةُ الاطّلاع عليها. لقد أصبحت كل استراتيجيتها مبنيةً على ترقّب الحدث، أكان سلبياً أم إيجابياً، والحفاظ على حالة الاستعداد التي تسمح لها بالاستفادة من المعلومة، قبل أن يستيقظ غريمها أو خصمها. ويكاد الباحث المتعمّق بالموضوع يجزم أن عظمة الإمبراطورية ومذلّتها تتمثّلان بمجموعة الأدوات التي تسمح لها بالانقضاض على الفُرَص المتاحة، أو التي تتيح لها القدرةَ على اتّقاءِ المشكلات قبل أنْ تدهمها.

هذا يعني أن وضعها المُتفوّق رهنٌ بقدرة الإمبراطورية على معرفة الحدث، وتفاديه أو اقتناصه قبل حدوثه، أي قبل أن تُطلِقه المُنافَسة. فهي، بحكم الضرورة، في حالة جهوزية دائمة. فكيف يمكن التمرّد على مؤسسة عالمية الامتداد، عاليةِ التأهب، متفوقةٍ بمعارفها، سريعةٍ في تحرُّكِها ورَدّ فعلها؟

إن التكنولوجيا هي إحدى أدوات الإمبراطورية، إلا أنها متاحة أيضاً للمتمرد، وهي التي تُنجح إمكانات مواجهة العملاق أو تفشلها. لذلك وجب علينا أن نستعرض ما تتيحه لنا هذه التكنولوجيا، وهذا موضوع واسع بالطبع ويكاد يكون بلا حدود. لذلك لا يمكن لهذا الفصل أن يتعدّى استحضار بعض أوجه التكنولوجيا التي تسمح بفهم استراتيجيات المواجهة. إن وظيفة هذا البحث هي تأكيدُ إمكانيةِ التمرُّدِ الدائمة، مهما بلغت قدرة الإمبراطورية ومهما عَظُمت إمكانياتها.

وقد اضطررنا لاختيار عدد قليل من الاختصاصات الهندسية والتكنولوجية التي توفّر لنا نافذة على النظم المعقّدة (complex systems) القابلة للاستعمال في المواجهة المرتقبة. فالمتمرّد، من حيث المبدأ، محدودٌ من حيث طاقاته وقدراته، لذا سوف نبحث عن الأدوات الأبسط استعمالاً، والأكثر فاعليةً، والأقل كلفةً، والأكثر شيوعاً، والأعظم فتكاً. هذه هي الاعتبارات التي وجّهت مجهود البحث في هذا الفصل.

(أ)

نبدأ هذا البحث بالتذكير بالمواد الأولية الجديدة المتوفرة اليوم في السوق التجارية، والتي لم تكن متاحة، ولا حتى موجودة، منذ نصف قرن، وبعضُها كان مجهولاً، إذ لم يكن قد تمّ اكتشافه في نصف القرن الماضي. وخصوصيّة هذه المواد أنها لا توجد في الطبيعة وإنما تمّ اكتشافها مخبريّاً ثم تمَّ تصنيعها، وأصبحت اليوم صالحة للاستعمال في الصناعات المختلفة. وهي موجودة في السوق التجارية، ومن السهل تبرير شرائها، لأن استعمالاتها المدنية كثيرة وشائعة. والمواد هذه نتيجةُ شُيوع تكنولوجيا جديدة، تتعامل مع الجُزَيْئات التي تتكوّن منها المادة، أي من صنف المكوّنات القريبة من الذرّة نفسها. وتحمل هذه الصناعات اسم «النانوتكنولوجيا»، إشارةً إلى قياس حبة الغبار الذي تتكوّن منه(١). وقد أصبحت أسعار هذه المواد مشابهة أو قريبة من أسعار مثيلاتها، الموجودة في السوق قبل ظهور هذه التكنولوجيا(٢).

ومن ابتكاراتها معادنُ جديدة، لم تكن موجودة من قبل، أخفُّ وزناً من الحديد أو الفولاذ، وأشدُّ صلابةً منهما. تسمح هذه المعادن بصناعة العربات والمَركبات على أصنافها بقدرات متميّزة، وتُستعمل عادةً لاستبدال الصفائح الخارجية للعربات التي تتعرض لظروف قصوى وغير طبيعية، مثل شدة الحرارة أو ارتفاع الضغط في المصانع، أو في الأماكن الخطرة. وبالإمكان استعمال

---

(١) (nano size) القياسات الصغيرة كما يلي:

	يساوي متراً مقسوماً على هذا العدد من المرات	القياس
ألف	١٠٠	مليمتر
مليون	١,٠٠٠,٠٠٠	مايكرو
ألف مليون	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	نانو

(٢) http://www.nanotechproject.org/cpi/browse/nanomaterials

الصفائح المعدنية الجديدة في إنتاج عربات خفيفة الوزن وشديدة الصلابة، لمهمات محددة يقرّرها المصمّم.

ومن موادّ النانوتكنولوجيا مساحيقُ، هي مزيجٌ من معادنَ مسحونةٍ (مسحوقة)، لها خصوصياتها المحددة، فمنها ما هو قادر على حماية الصفائح المعدنية من الترذُّذ[١]، وأخرى تستطيع أن تُحَسّن قدرة الهوائيات على أشكالها أو تعطّلها، وخصوصاً الأطباق التي تستقبل إشارات الأقمار الصناعية، من إشارات التلفزة إلى الإنترنت إلى المكالمات الهاتفية، ومنها ما يسمح بمنع الصدأ، ومنها ما يمنع الماء عن صفحات زجاج السيارات أو زجاج المباني، إلخ. ومن جملة هذه المساحيق صنفٌ قادرٌ على تقوية القماش أو الورق أو حتى الصفائح المعدنية، بحيث تزداد صلابتها، ومنها أصنافٌ من المساحيق إذا أُذيبت وطُليت على القماش فإنها تزيدها قدرةً على تحمّل الحرارة أو حتى النار واللهب.

وربما كان أحد أهمّ ابتكارات هذه النانوتكنولوجيا هو البطاريات القادرة على تشغيل شاحنةٍ تجارية[٢].

إن هذه القدرة شديدة الأهمية، فكل تصاميم الأسلحة الهجومية عالية التكنولوجيا، التي يمكن أن يستعملها المتمرّدون، بحاجة أن تكون صالحة للعمل في الساعة والدقيقة التي تستدعي تشغيلها. هذا يعني أن على الطاقة الكهربائية أن تكون متوفّرة للاستعمال. والبطاريات التقليدية المتوفرة في السوق ثقيلة الوزن ومحدودة الاستعمال. بالمقارنة، فإن البطاريات التي يتم الإعلان عنها بشكل متواتر تؤكد أنّ مسألة البطاريات، والكهرباء المخزّنة المحمولة، قد وجدت حلولاً لمشكلاتها الفنية، وأن أصنافاً أكثر تطوّراً هي قيد البحث أو في مختبرات التجارب.

ولم يعد بإمكان الإمبراطورية منع الناس من التداول بمثل هذه المواد. فالمنتجون

(١) أو التبرغل: وهي حالة الصفائح التي تتعرّض لعواصف رملية، أو لعواصف الجُزَيئات في الفضاء، فتنتج عن ذلك انخفاضات موضعية بقياس النقط الصغيرة، على الصفحة، وتصبح انخفاضاتها شبيهة بالمنخل، دون أن تكون مخرومة.

(٢) http://www.nanotechproject.org/cpi/products/sport-utility-truck-battery

موجودون في دول مختلفة، لا في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية فقط، إنما أيضاً في الصين وكوريا وتايوان ودول آسيوية أخرى. ثم إن الاستعمالات المدنية لهذه المواد هي التي تفرض المثابرة على الابتكارات، وبالتالي متابعة تطوير المواد الجديدة. ورواجها التجاري الهائل يمنع الإمبراطورية حتى من مجرّد التفكير في حظر هذه الابتكارات على منافسيها. فهي متاحة للجميع، بمن في ذلك المتمردون المتفوّقون.

(٢)

لقد دخلت الطائرات الصغيرة الرباعية الدفع عالمَ الألعاب التجاري، وبأسعار زهيدة بحيث تُباع بعضُ نماذجها ببضع مئات من الدولارات. إلا أنّ لهذه اللعبة مزايا كبيرة، ذلك أن صاحبها قادر على تشغيلها في شعاع يصل إلى بضعة كيلومترات (النموذج الأكثر شيوعاً يعمل بشعاع عشرة كيلومترات تقريباً)، وهي قادرة على حمل جهاز تصوير، وجهاز إرسال، مع إمكانية التحكم الكامل في تحرّكاتها على شاشة الكمبيوتر. وهكذا، بإمكان أي شخص، حتى لو كان محدود العلم، مراقبة وتصوير منطقة تبلغ مساحتها بضعة كيلومترات على شاشة الحاسوب، وبحفنة صغيرة من الدولارات. هذا يعني قدرة تغطية دائرة جغرافية شعاعها عشرة كيلومترات، ممّا يعني أنّ مساحتها تفوق الثلاثمئة كيلومترٍ مربع.

وقد رصدت وسائل الإعلام أحد الهواة وقد أثبت رشاشاً على طوّافته رباعية الدفع، ووجّهه إلى مكان نصب فيه تماثيل لأشخاص يقفون في العراء. وقد أظهر الفيلم الوثائقي دقة إصابة الرشاش وسهولتها، ومستوى التحكّم في هذا النظام البسيط. وقد نُشر الفيلم الذي وثّق التجربة على إحدى وسائط الإنترنت[1].

إن الفارق بين الطوّافة اللعبة والطوّافة التي تؤدي مهمات مهنية ليس كبيراً من

(١) https://www.youtube.com/watch?v=SNPJMk2fgJU

حيث المبدأ. فالمطلوب من الطوّافات المهنية أن يزداد طول شعاع طيرانها، مع المحافظة على قدرة التواصل معها. والذي يختلف في هذه الحالة هو، أوّلاً، تغيير القطعة الإلكترونية التي توصل الإشارة اللاسلكية من الطوافة[1]، بحيث يتم اختيار القطعة حسب المسافة المطلوبة بين الطوافة ومُشَغّلها. كذلك، كلما ازدادت مسافة الطيران احتاجت الطوافة إلى محرّك قادر على نقلها إلى مسافات أطول وأبعد. وكلما كبرت المسافة ازدادت كمية الوقود اللازمة لتشغيل المحرّك. هذا يعني أنَّ ثمة حاجة إلى زيادة حجم الطائرة لتتمكن من حمل الوقود الإضافي.

لا بدّ، بطبيعة الحال، من أخذ مسألتي توازن كل هذه القطع واقتصاديات الخيار في الحسبان. فما الفائدة من إشارة لاسلكية أقوى من المطلوب إذا كانت كلفتها باهظة؟ ففوارق الأسعار بين هذه القطع رهنٌ بقوة هذه الأدوات ودقتها. فالقطعة التي ترسل المعلومات المتعلقة بدرجات الحرارة، على سبيل المثال، موجودة بنماذج كثيرة. والتي ترسل درجة الحرارة بقياس الدرجات أرخص بكثير من تلك التي ترسل الحرارة بدقة «عُشر الدرجة». إلا أن هذه تفاصيل فنية، يكفي أن نعرف أنها موجودة، وأنها تدخل في حساب تصميم الطوّافة وكلفتها.

وعلى الباحث أن يتذكّر أن الصعوبة الأولى التي قد تواجهه هي إنتاج الطوّافة الرباعية الدفع. إلا أنّ هذه المسألة محلولة بعدد من الطرائق.

أولاها أن النماذج الصغيرة قد أصبحت متاحة بسهولة إذ إنها تُباع في المتاجر.

أما الصعوبة الثانية فتكمن في تفاصيل التصميم. إلا أنّ مبادئ ومعطيات وحسابات التصميم كلها معلومات منشورة لا تحتاج إلى إعادة ابتكار، فكل ما يتوجّبه الأمر هو إجراء التجارب على الطوافات الأكبر حجماً، والتي يرغب المصمم في إنتاجها. فإذا كان يرغب في إنتاج طوّافة رباعية الدفع قادرة على حمل عدد من الرجال، أو كمية معينة من العتاد، فكل ما عليه التأكد منه هو تفادي الخطأ في حساباته. هذا هو بالأصل أحد أهم أهداف التجارب المخبرية.

---

(١) من بلوتوث Bluetooth إلى وايفاي Wifi إلى آر إف RF، إلخ.

أما المسألة **الثالثة**، والأشد صعوبةً، فهي البرامج التي تتحكّم في تحرك المحركات الأربعة، وتسمح بتنقل الطوّافة. ذلك أن سرعة دوران المحرّكات عند الإقلاع أكبر بكثير من سرعتها عندما تتحرك وهي طائرة في الهواء، أو عندما تقوم بالمناورة إلى اليمين أو الشمال أو صعوداً أو هبوطاً. إلا أن هذه المسألة أيضاً باتت مُتاحة، إذ إن عدداً من هذه البرامج متوفر في مواقع «البرامج المفتوحة». وهناك تيار فكري نشأ في أميركا في الثمانينيات هدفه رفع السرية عن البرامج وتأمين بديل لكل برنامج تسوّقه الشركات الكبرى، بلا كلفة (إقرأ عن هذا الموضوع في موقع المؤسسة التي اعتمدت هذا الفكر، والتي نجحت في تنفيذ خطتها إلى حدّ بعيد)[1]. المهم أن البرامج التي يحتاجها المصمم لتنفيذ تجاربه المخبرية لطوّافته الجديدة كلها موجودة في مجال البرامج المفتوحة، وبلا سرية أو شروط.

لماذا الحديث عن تصميم نماذج جديدة إذا كانت الطوّافات موجودة في السوق؟ لأن الطوّافة ليست إلا أداة. والسؤال الدائم في الاستراتيجية هو: «ما هي الخطة، وإلى أي أداة أو أدوات يحتاج المُخطّط؟». فصاحب الخطة لن يستخدم الأداة إلا عندما يقرر وجهة استعمالها. فما هي وظيفة الأداة وما المطلوب منها؟ إن كانت موجودة في السوق، حسب الطلب، فهذا خير الحلول. لكن موضوع السعر سوف يدخل في الحسبان. فإذا كان المطلوب ألف قطعة، فما هو الأفضل؟ التفاوض على السعر أم تفضيل الإنتاج؟ ثم إنّ هناك اعتبارات أخرى، مثل السرية. فمن يشتري ألف قطعة من أي صنف كان سوف يلفت النظر. لكننا سنعود إلى هذا السؤال لاحقاً، في الفصل المتعلق بصراعات الجيل الخامس واستراتيجياتها. ما يهم تذكّره الآن هو أنّ حاجات المتمرّد، من مواد وأدوات، موجودة في السوق، وأنّه قادر على تبديل النماذج أو تعديلها أو إعادة تصميمها بلا صعوبة تُذكر.

ليست الإشارة إلى الطوّافات إلا مدخلاً لعالم «الألعاب»، أي النماذج، للأدوات المتوفرة، والقابلة للتعديل. مما يسوقنا، بحكم الضرورة، إلى عالم الطائرات دون

---

(١) Open source software، معلومات تفصيلية على موقعها المباشر: www.osf.org

طيّار، فهي، بدورها، متاحة على شكل ألعاب للشباب والأطفال. ولا داعي لتكرار حقيقة أن تفاصيل التصاميم متوفرة على الإنترنت[1]، أكانت للنماذج بقياس الألعاب، أم للاستعمالات المتقدمة، مثل رشّ الكيميائيات الزراعية في الحقول البعيدة، أم للاستخدامات العسكرية المختلفة. ففي أحد منشورات القوات المسلحة الأميركية[2] ثمة تقرير فني عن الطائرات دون طيّار، المعدّة للاستعمال العسكري، يشتمل على عدد من النماذج بما في ذلك كمية هائلة من المعلومات الفنية التي تمّ التحقق منها. هذه أدوات قامت الصناعة الأميركية بإنتاجها بناءً على مواصفات قواتها المسلحة، ومن يتابع مواقع البحوث الفنية يكاد يجد لكل نموذج تفاصيل عن التجارب التي أُجرِيت عليه والخبرة التي تجمّعت نتيجة ذلك.

إن التكنولوجيا الحديثة، بصورة عامة، متاحة بشكل واسع، ولا ينقصها إلا مَن يقرأ مادتها الفنية. ليست المعلومات هي التي تنقص المتمرّد، إنما القارئ المؤهّل، الراغب في الاستفادة من المادة العلمية المنشورة.

(٣)

إن الأدوات الطائرة، كالطوافات رباعية الدفع أو الطائرات دون طيّار، تلفت أنظار أكثر الناس وتثير إعجابهم. إلا أنّه من المهمّ أن نعرف أنّ هذا المبدأ ينطبق أيضاً على السفن وعلى كل ما يطوف على سطح الماء أو يغوص في البحر. فمثلما تمكّن الخبراء من تصميم أدوات قادرة على الطيران، فليس هناك أي عائق لتصميم مثيلات لها مخصّصة للملاحة البحرية. وليس مستغرباً أن تقوم شركات مختلفة في العالم بإنتاج نماذج قابلة للاستعمال في مجالات محددة. فقد أعلنت إحدى شركات عجمان، في الإمارات العربية المتحدة، عن سفينة بلا قبطان، صُمّمت للصيد

(١) Open source software، معلومات تفصيلية على موقعها المباشر: www.osf.org

(٢) انظر: https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R42136.pdf
وصور ومعلومات عامة: http://www.theuav.com/rcv.html

أو «للمهمات الخاصة»[١]، وبإمكان صاحبها أن يوجّهها للقيام بعمليات معينة وأن يراقب على شاشته، في المرفأ، كل ما يحصل عليها. وتتوفر لصاحبها أيضاً القدرة على تحريكها بالاتجاه الذي يرغبه، وأن «يرى» ما يمكن أن يُرى، بالعين المُجرّدة، على متنها، وأن يشغّل أي جهاز موجود عليها عن بُعد. وكما يقول الكرّاس التجاري، بالإمكان إعطاء هذه السفينة نقطةً معينة على الخريطة (أي إدخال معلومات خطوط الطول والعرض إلى جهاز التحكّم)، فَتُؤمَر، فَتَسير إليها. وقد عُرض هذا النموذج في «معرض الدفاع الدولي».

إن في عالم الملاحة البحرية ميلاً إلى المكننة، يتماشى مع التيار العام في بقيّة الاختصاصات. فقد دخل عالمَ اليخوت جهازٌ للتوجيه الآلي منذ زمنٍ بعيد، يقوم بتوجيه اليخت (أو السفينة) بحيث يحافظ على مساره لفترة معينة. ذلك أن الرياح البحرية تغيّر من اتجاه اليخت، فيضطر الملاح إلى إعادة توجيه الدفة حتى يعيد اليخت إلى مساره، وهي عملية يدوية مملّة. مثل هذه العمليات قد تمّت مكننتها منذ زمنٍ بعيد (ابتداءً من خمسينيات القرن العشرين).

وعلى مثال ملاحة سطح البحر، تقوم مراكز التصميم بإنتاج نماذج قادرة على الملاحة تحت سطح الماء، بواسطة غواصات ذاتية التحرك. فقد قام حلف شمال الأطلسي بتجهيز سلاح البحرية بمثل هذه الدرونات (drones)، كما تشير التقارير الصحفية[٢]. وكذلك قام باحثون صينيون بإنتاج مثل هذه النماذج القادرة على العمل وحدها لمدةٍ تصل إلى شهر كامل[٣].

في معرض استعراض كل هذه الأدوات التي تُسَيَّرُ ذاتياً، أو تتحرك بالتوجيه عن

(١) انظر: https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R42136.pdf
وصور ومعلومات عامة: http://www.theuav.com/rcv.html

(٢) http://www.theguardian.com/world/2012/aug/02/ministry-defence-plans-unmanned-marine-drones

(٣) http://thediplomat.com/2014/07/china-tests-new-unmanned-mini-sub

بُعد، لا بدّ من ذكر مثيلاتها التي تعمل على الأرض. فهناك السيارات التي تسير بلا سائق[1]، والأدوات التي تمت تجربةُ نماذِجِها في عددٍ من الجيوش، والتي تساعد الجنود على الأرض على حمل الأثقال، للتخفيف عن الجندي وزيادة قدرته على التحرك وتأمين مزيدٍ من الأجهزة والذخيرة له[2].

(٤)

كان يمكن لكل هذه الأجهزة التي استعرضناها أن تفقد «سحرها» لو كان بينها وبين الذي يسيّرها شريط نحاسي أو سِلك كهربائي ينقل التعليمة إليها ويستقبل ما تُرسِلُه. إنّ حقيقة السحر تكمن في كون المواصلات اللاسلكية قد أصبحت شديدة التعميم، بسبب توحيد طرق استعمالها لتسهيل تواصل شبكة الإنترنت. فقد وفّرت المنظمات الدولية (إيزو وغيرها) للعالم معايير ومواصفات، ونشرت معها البرامج التي تترجم وتنفّذ هذه المواصفات، وتتيح التواصل بشكل ذكي بين نقطتين على الشبكة. وخصوصية هذه المواصفات، والبرامج التي تصاحبها، أنها لا تُعنى بطريقة إرسال المعلومة واستلامها. لذلك فإن الإرسال عن طريق الأسلاك النحاسية أو بالوسائط اللاسلكية يعتمد على المواصفات ذاتها. وعندما دخلت وسائط تواصل جديدة مثل WIFI وBluetooth فقد صُمّمت لكي تتماشى وتتناسق وتعمل بشكل سلس ضمن هذه المواصفات. هذا يعني أن دخول وسائل نقل جديدة للمعلومات، مثل السونار (sonar) (وهو يؤدي دور اللاسلكي تحت الماء) الذي يُستعمل في التواصل مع الغوّاصات تحت سطح الماء، لم يخلق مشكلات فنية جديدة في موضوع المواصلات اللاسلكية. لقد صُمّمت هذه الوسائط لتبقى متناسقة ومتطابقة مع المواصفات والمعايير المعتمدة، بغضّ النظر عن وسائط التقاط المعلومات.

(١) www.driverless-future.com

(٢) Annie Jacobsen, The Pentagon Brain, Darpa, Little, Brown and Company, 2015.

إن هذا المبدأ ليس أمراً طبيعياً أو عادياً، إذ ليس هناك أي مبرر لهذا الالتزام الفني. المبرر المنطقي الذي فرض نفسه هو قدرة الإنترنت على تسهيل تسويق القطع الإلكترونية الجديدة الداخلة في وسائل المواصلات، أكانت جديدة أم قديمة. فالإنترنت منتشرة في كل مكان، وتحتاج إلى هذه القطع بكميات كبيرة. وسوف يرى القارئ، لو راجع المطبوعات الفنية لهذه القطع، أنهم يداومون على الترويج لسهولة استعمالها بسبب التزامها بمواصفات التواصل المعتمدة على الإنترنت.

إلا أنّ التداعيات الفنية لهذه الظاهرة تكاد تكون بلا حدود. ففكرة توجيه لعبة على سطح بُركة الماء في منزل معزول ليست أمراً سحرياً، واستبدال الاتصال السلكي باللاسلكي لم يعد أمراً سحرياً. السحري هو أنه بات بالإمكان ربط اللاسلكي بالحاسوب، ومنه بالإنترنت. هذا يعني أن تسيير اللعبة قد انتقل من السلك إلى الإنترنت، ويعني أنه أصبح ممكناً تسيير لعبة مائية في مسبح العائلة في نابولي، بإيطاليا، من مكتب في نيويورك. هذه هي فائدة المواصفات والمعايير الموحدة. هذا هو «السحر».

لكن كيف يمكن «رؤية» ما يجري حول «النموذج اللعبة» في البُركة؟

إن على المصمّم أن يلحظ أيضاً تركيب جهاز تصوير ينقل إلى شاشة الحاسوب صورة ما يحدث على السفينة وما حولها، فتنقلُ أدواتُ الاتصال ما يلتقطه جهاز التصوير إلى «القاعدة»، أي إلى الحاسوب، أينما كان موقعه، ممّا يسمح «لجهاز التحكم» (أي الحاسوب) برؤية ما يحيط بالسفينة، وأن يوجّهها عن بُعد، كأنّه راكبٌ على ظهر السفينة بشخصه ولحمه ودمه.

ثم إنّ بالإمكان معرفة ما إذا كانت هناك عوائق تعترض طريق هذه اللعبة، فهناك «حسّاسات»، أي قطع إلكترونية شديدة الصغر، تستطيع أن تلحظ أموراً كثيرة وتقيسها وتسجّلها، مِثل الحرارة والرطوبة و«الأشياء التي يمكن أن تعترض السفينة»، والتي يتمّ تسييرها عن بعد. ويمكن أيضاً تسييرها بطريقة «ذاتية»، أي أن تسيرمن تلقاء

ذاتها، عن طريق تشغيل «برنامج» موجود في الحاسوب، يأمر القطع الإلكترونية المركبة على النموذج، فتقوم بعملها.

إن «القِطع» التي تسمح بهذا «السحر» مؤلفة من صنفين: «الحساسات» و«المشغّلات»[1].

أما الحساسات فمهمّتها أن تتحسّس أمراً ثم تبلّغ عنه. «والأمور» التي يمكن رصدها متعددة، منها الحرارة والرطوبة والضغط واتجاه السير والموقع في الفراغ[2] والمجال المغناطيسي واقتراب جسم غريب،وعشرات المتغيرات الأخرى التي قد يحتاج الجهاز رصدها. وهي قطع غير قادرة على أداء أكثر من مهمتها، فهي تتحسّس ما أُنشِئت من أجله (الحرارة مثلاً)، وإرسال النتيجة. وهي ترسل النتيجة بوسائط مختلفة، عادةً كلُّها متطابقة مع مواصفات التواصل المحددة للإنترنت. فحساسات الحرارة ترسل دورياً معلومة عن الحرارة في المكان المحيط بها مباشرة. أما حساس «الموقع» فيرسل بشكل دوري معلومة عن مكان وجوده، أي ارتفاعه وخط الطول والعرض الجغرافي، إلخ.

أمّا «المُشغّلات» (ومع المبالغة بالتبسيط) فهي التي تقوم «بتشغيل» الكهرباء أو إطفائها، عندما تستلم التعليمة. فهي مؤلفة (وظيفياً)، في أبسط أشكالها، من أداة لالتقاط أمر التشغيل، وأداة أخرى لتشغيل الكهرباء أو إيقافها. وهذه وظيفة كافية لتشغيل محرّكٍ ما. على سبيل المثال، إن كان في منزل أحدهم حساس للحرارة، فإنه قبل أن يصل إلى بيته يمكنه قراءة شاشة هاتفه الذكي والتحقق من الحرارة في المنزل، فإذا كان موسم القيظ أمر بتشغيل المبرّد في منزله بواسطة الهاتف. أما البرنامج اللازم للهاتف فدوره هو استلام درجة الحرارة من الحساس المركب في المنزل، وتظهيرها حتى يتسنى لصاحب الهاتف أن يقرأها، ثم أن يتيح له أن يأمر

(١) Sensors and Actuators.

(٢) Three-Dimensional Coordinates.

بتشغيل المكيّف قبل وصوله، حتى تكون درجة الحرارة مقبولة عند وصوله. وبطبيعة الحال، هناك مبانٍ كثيرة مجهّزة بمثل هذه القطع، مع برامج تقوم بتشغيلها بشكل ذاتي ودون تدخل الإنسان.

مثل هذه «التطبيقات» أصبحت شائعة جداً، وهناك شركات كثيرة تعتاش منها في بلاد العالم.

(٥)

لو كان هذا الوصف يتعلّق بظاهرة عابرة لما استوجب كل هذا التركيز، إلا أنّ الأمر على مستوى عالٍ من الخطورة، فالقناعة العامة في محيط البحوث والعلوم هي أن عالمنا اليوم قد دخل حقبة **تحَوُّلٍ تكنولوجي جديد وعميق**، يُذَكِّرُنا بظهور الحاسبات الإلكترونية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وبكل التداعيات التي سبّبَها. إن فَهْمَ تطوُّرات هذه القطاعات الصناعية ضروري لاستيعاب التطوُّرات الاستراتيجية التي تترقَّبُها هذه الدراسة، وهذا يستوجب استعراض خصوصيّات تكنولوجيا المستقبل. تشتمل هذه التطوّرات على أنظمة المواصلات البينية بين الآلات (m2m)، التي تتيح لأجهزة صغيرة بقياس الإصبع أو أصغر من ذلك أن تتواصل فيما بينها وأن تأخذ القرارات بشكل مستقلّ. تقوم مثل هذه الأجهزة بخدمات كثيرة، (مثل رصد الطقس في أماكن محددة، أو اتخاذ قرار تغيير حرارة المُكيّف، أو أن تُحَدّد في أحد المصانع على ضوء حرارة المزيج كمية السائل الذي يحوّل الخلطة إلى صفائح بلاستيكية، إلخ) ويُقدَّر عدد ما تَمَّ تركيبُه منها بمئات الملايين. وسوف نستعرض بعض تصنيفات هذه الاستعمالات (التي تُسَمّى أيضاً تطبيقات) لنتمكّن من تقدير فوائدها وأخطارها و، في الوقت نفسه، تأثيرها على المشهد السياسي الاستراتيجي الدولي.

حتى نتمكّن من استيعاب عمق هذه الثورة الصناعية الجديدة فإن علينا أن

نطلق العنان لخيالنا، وأن نتصوّر أي نظام يمكن أن يحلم به أي مفكّر عسكري، مهما كانت خطته. بإمكان المهندس اليوم أن يضع تصميمه «الأوّلي» في الدقائق التي تلي اطّلاعه على المطلوب. فلو شئنا أن نأمر سفينة صغيرة أن تتسلّل إلى ميناء بحري وأن تصوّره، في عمل تجسُّسي واسع المدى، فإن تصميم الأداة عملية سهلة. ولتفادي إضاعة الوقت يمكن حالاً التفكير بتجهيز السفينة بكاميرا تصوير حتى يتمكن «المتمرد» من رؤية المشهد عن بُعد، أي على شاشة الحاسوب في مكتبه، وعليه أن يجهز السفينة بأداة (مُشغّل) توجيه (إلى اليمين أو الشمال)، وبأداة أخرى تتحكّم بالسرعة، وبإمكانه أن يجهّز السفينة أيضاً بأداة لقياس المسافة بينها وبين الميناء المُستهدف. وهكذا، فإن ما يبقى من عمل التخطيط والتنظيم لم يعد يُشَكّل مشكلة فنية. ومن الضروري أن يفهم العسكري ورجل الأمن أن هذه الإمكانيات أصبحت مُتاحة، وفي متناول أي «مخرّب» أو «متمرّد». إنها حقيقة جديدة[1]، وواقع قائم، وهناك إمكانيات فنية ممكنة ومُتاحة فِعلاً، وبسهولة، ولن يؤدي إنكارها أو تجاهلها إلى إزالتها. وهذه الإمكانيات متاحة «للإرهابي» المجرم و«للمتمرّد» حسن النية على حدّ سواء.

السؤال التالي الذي يطرح نفسه يتعلق بالاحتياطات الممكنة لتفادي مثل هذه العمليات. وإذا كانت الإمبراطورية قادرة على حماية نفسها، ولو جزئياً، فهي بالتأكيد قادرة، قبل غيرها، على استعمال هذه التكنولوجيات. وهنا بيت القصيد. ففي الصراعات الدولية يجب التساؤل عن مصدر المشكلة ومصدر الحل، وقد علمتنا الإمبراطورية أنها، في كثيرٍ من الأحيان، قد تكون هي مصدر المشكلة، بينما يدّعي إعلامُها أنها الحل. وقد تكون فريستها دويلة متخلّفة لا يفقه قادتها شيئاً من صراعات الجيل الخامس. هؤلاء لا دفاع لهم، فالمشكلات تدهمهم دون أن يدروا. هذا ما حصل في ليبيا وسوريا واليمن والصومال وأفغانستان، وربما حتى في مصر.

إلا أن الدرس الأكبر هو أنَّ المبادرة في يد من يبادر، أكان المتمرّد أم السلطة،

(١) يسهل على الذين تعوّدوا إنكار التقدّم أن يقولوا إن هذه الحقيقة ضرب من ضروب الخيال، أو أنها مجرّد نظرية لا تستوجب الاهتمام.

كلاهما على حدّ سواء. إن أدوات صراعات الجيل الخامس أصبحت متوفّرة، ولا يؤخّر استعمالها إلا تخلّف المتمرّدين.

(٦)

إذا كانت المعلومات التي تداولها هذا الفصل تبدو للبعض خيالية حتى الآن، فإن التسرّع في إصدار الحكم ليس في مكانه، فنحن ما زلنا مع أبسط وأوّل مشاهد التقدم التكنولوجي. والعلم الذي نشير إليه هنا ليس سرّاً، ولا هو محصور بمختبرات خفية أو سرية، ولا هو محجوب لا يعرفه إلا قِلّةٌ من الناس. واقع الأمر أن هذه التكنولوجيا قد أصبحت شائعة الاستعمال. فالذي يملك مصنعاً فيه مئات العمال، ويجد طريقةً لاستبدال أدواتٍ مؤلّلة (أي إنها تستعمل الآلة بدل اليد العاملة) بجزءٍ من اليد العاملة، لن يتأخّر عن طرد جزءٍ من العمال، وتخفيض نفقاته، وزيادة قدرته على المنافسة في السوق. على سبيل المثال، إنّ القطع الحديدية التي تدخل في صناعة أغطية السيارات أو الغسالات أو المكيفات أو غيرها كلها بحاجة إلى عملية دهان، وهي عملية سهلة التنفيذ بشكل آلي، وما يُبَسّط هذه العملية اليوم هو وجود القطع الإلكترونية التي تسمح بتحسّس موقع الصفحة الحديدية وتشغيل أداة رشّ الدهان عليها. وبسبب كثرة هذه القِطَع، وقلة كلفتها، وسهولة برمجتها، فقد ازدادت نسبة المكننة في المصانع لمثل هذه الوظائف بشكل واسع في القرن الحادي والعشرين.

ما يهمّنا هنا هو أن الحساسات والمشغلات التي ذكرناها قد دخلت فعلاً عالم الصناعة بشكل منهجي، ويقدّر الباحثون عدد ما تمّ تركيبه من هذه القطع بمئات الملايين، وأن المدخول المالي الناتج عن ذلك قد تعدّى، من زمنٍ طويل، مبلغ التريليون دولار، ويقدّر الخبراء حجم هذه السوق بحوالي ١٢ ألف مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة(١).

(١) http://www.mckinsey.com/business-functions/business-technology/our-insights/the-internet-of-things-the-value-of-digitizing-the-physical-world دراسة IOT التي قامت بها شركة ماكنزي.

تكمن فائدة هذه المعلومة في أنّ كثيراً من هذه القطع، أي الحساسات والمشغلات، هي اليوم جزء من أنظمة موصولة بحواسيب تقوم بإدارتها بشكل ذكي (أي مُبرمَج). هذا يعني أن الأنظمة هذه مؤلفة من عددٍ من الحساسات التي ترسل معلوماتها تباعاً، فيقوم الحاسوب بإرسال التعليمات إلى المشغلات عند اجتماع شروط إصدار التعليمة، أو الأمر، إلى مشغلات معينة دون غيرها. ففي أنظمة التكرير حساسات تقيس حرارة النفط الخام وسرعة مرور الغاز الصادر منه، وحساسات أخرى تشير إلى نسبة التكرير، وترسل كل هذه التفاصيل إلى الحاسوب، الذي سوف يصدر «الأمر» لزيادة أو تخفيف الحرارة، أو فتح البوابة لتمرير السائل المكرر إلى مستودع آخر، حتى يتيح لعملية التكرير أن تستمر دون أن يفيض السائل من الخزان.

معنى هذا الوصف أن الحاسوب الموجود في مركز التكرير هو بالتأكيد تحت سيطرة حواسيب أخرى موجودة في مكان آخر تقوم بمراقبة ما يحدث في كل مرحلة من مراحل التكرير وفي كل محطات التكرير التي تملكها الشركة. هذا يعني أنها عملية مترابطة، تربطها عن طريق شبكة الإنترنت. إنّ التسلل إلى مثل هذه الشبكات ممكن، وذلك عن طريق الاختراق الإلكتروني، أي التسلل عبر شبكة الإنترنت. ويشكّل هذا الخطر على أمن المُنشآت أحد أهمّ مصادر القلق والحيطة في المؤسسات الصناعية الكبرى. وهكذا، فبإمكان المُخرّب أن يحصل على بعض المعلومات، وأن يخترق شبكة الإنترنت، وأن يغيّر الحرارة بشكل يسمح لها بتعدّي الحدود المسموحة فتنفجر محطة التكرير، دون أن يترك مكتبه. إنّ بإمكان «الإرهاب» أن يواجه السلطة وأن يعطّل محطاتها.

إلّا أنّ في عالمنا العربي سياسيين ومسؤولين ما زالوا يظنّون أن هذه تُرّهات من عالم الخيال. لكنّ بإمكان المُشَكّك أن يتذكّر الحادثة المشهورة التي تمكّنت فيها إيران من استشعار المعلومة عن وصول طائرة استطلاع أميركية، دون طيّار[١]، فاخترقت مواصلاتها و«أَوعَزَت إليها» أن تهبط في المطار الذي تريد، ثم قامت

(١) https://www.rt.com/trends/us-drone-iran-spy

بنشر الخبر رسمياً. ولم تكتفِ بذلك بل قامت بإعادة هندسة الطائرة، ممّا سمح لها بالتمكن من هذه التكنولوجيا وصناعة مثيلات لها، ولا شكّ أنها أدخلت التحسينات عليها أنتجت أنظمة أخرى، ربما أفضل منها، مُستوحاة من معرفتها الجديدة.

وللتأكيد على «سهولة» مثل هذه العمليات لا بدّ من التذكير بالعملية التي نفّذها ناشطٌ متمكّنٌ بعض الشيء من علم المعلوماتية في «مدينة الصدر»، بالعراق[١]، فقد نجح في التسلل إلى مواصلات طائرة دون طيّار، والحصول على نسخة عن الصور التي كانت تلتقطها، وظهر فيها البرهان عن عملية إعدام إجرامية قامت بها قوة أميركية ضد مواطنين عزّل. وقد نقلت وسائلُ الإعلام لاحقاً هذه الصور، وأشادت بهذا الإنجاز، وأدانت الجريمة التي نجح الناشط في تصويرها. هذا برهان آخر على سهولة التعامل مع هذه التكنولوجيات.

إن خطورة هذا الوصف تكمن في فهم مستلزمات استعمال مثل هذه الأنظمة. فمقابل قدرة إيران على استشعار وصول طائرة دون طيّار، هناك قصة التسلل الإسرائيلي الأميركي إلى أحد مراكز أنظمة التخصيب الذرية الإيرانية، فقد نجحت إسرائيل والولايات المتحدة بالفعل في إدخال «أمراض رقمية» إلى هذه الأنظمة، وهي عبارة عن فيروسات معلوماتية، أدّت إلى تعطيل بعض هذه الأنظمة. وقد نشرت الدولتان هذا الإنجاز على محمل التفاخر واستعراض عضلاتهما التكنولوجية[٢].

إن التعرف إلى هذه التكنولوجيا، ووسائل استعمالها، وطرق اختراقها، ثم الدفاع عنها، أصبح ضرورة أمنية عامة. ذلك أن الإمبراطورية، مَثَلُها مَثَلُ المتمردين عليها، قادرة على ابتكار وتركيب واستعمال هذه الأنظمة، وكذلك على تخريبها. فعلى الدول الكبرى والصغرى والإرهابيين والمتمردين على حدّ سواء، و على الدول المتخلفة منها قبل غيرها، أن تتعرف إلى فوائد هذه التكنولوجيا ومخاطرها.

---

(١) https://cryptome.org/info/sk/sniper-kills.htm

(٢) Stux Virus, http://www.businessinsider.com/stuxnet-was-far-more-dangerous-than-previous-thought-2013-11

هذه المعلومات لم تعد من عالم الخيال. لقد دخلنا عالم القرن الحادي والعشرين، عالم الثورة الرقمية الثانية. إنه فعلاً عالمٌ سحريٌّ بامتياز.

(٧)

علينا، في هذا السياق، أن نتعرّف إلى موضوعنا بشيء أكبر من الدقة. فهناك أنظمة بسيطة، لا داعي لتحسينها، مثل أنظمة فتح أبواب المواقف في المباني وإقفالها، أكانت مساكن أم مكاتب. كل المطلوب منها أن تفتح الباب عندما تصل السيارة إلى المبنى، فيضغط السائق على الزر، أو على أداة التشغيل (remote control)، فيفتح باب مرآب السيارات.

فما بال المؤسسة الاستخباراتية العدوّة عندما توقف سيّارة في مكانٍ ما ثم تقوم، عن بُعد، بفتح باب المبنى في الساعات التي ينام فيها الحرّاس، وتُحرّك سيارة مملوءة بالسوائل القابلة للاحتراق، فتقترب السيارة من مدخل الموقف وتُفرغ شحنة المواد المحترقة، ثم تشعلها. كيف يمكن تفادي مثل هذه الإمكانيات الأمنية؟

إن ما نتدارسه هو أداة تشغيل عن بُعد، وهي من أبسط التكنولوجيات الموجودة في السوق. وهذه حالة تكنولوجية وضرورة اقتصادية، لكنها، في الوقت ذاته، خطرٌ أمنيٌّ دائم. إنها، مثل السكين، موجودة في كل مكان، رغم إمكانية إساءة استعمالها. وكلّما ابتكرت الدولة طريقةً للدفاع عن منشآتها، ومنعت هذه الأدوات من فتح أبوابها عن بُعد، وجد الفنيون طرقاً للاحتيال عليها. فهي حربٌ مستمرّة، أصعب ما فيها ابتكار الأفكار، أكانت للتعدّي على النظام أم للدفاع عنه.

يمكننا أن نتوسّل فائدة هذه الملاحظات في تَرَقُّبِ مَعانيها التطبيقية. فكلّما تَرَقّى النظام وتقدّم في مستويات تركيبه، وتعقيدات أنظمته، ازدادت كمية المعلومات التي يتوجّب على الحاسوب أن يخزنها، ويعالجها، ثم يستنتج منها ما يجب استنتاجه. وبعد المراجعة والحساب يرسل الحاسوب، بنتيجة ذلك، تعليماته إلى مُشغّلٍ أو

مجموعة من المُشغِلات، فتتحرّك المحرّكات وتتلاحق وتتفاعل العمليات (أكانت مفيدة أم مُضرّة).

هنا تدخل على التكنولوجيا تفريعة علمية أخرى هي الذكاء الاصطناعي[١]. فواقع الأمر أن الحساسات تقتصر في عملها على إعطاء المعلومة عن الحرارة المحيطة أو موقعها في الفراغ. إلا أنّ هذه المعلومة تكاد تكون بلا فائدة إذا أُرسِلت وحدها، وأقل المطلوب هو أن ترسل أيضاً معلومة أخرى، عن هويتها. ففي ناطحة السحاب هناك عشرات، وربما مئات، الحساسات الحرارية. لذا فالمعلومة عن هوية المُرسِل أساسية، فبدونها لا يمكن التفريق بين حرارة طابق وحرارة طابق آخر، أو منطقة أخرى من المبنى. وهكذا يتعرّف الحاسوب إلى الغرفة التي رُكّب فيها الحساس وحرارتها. ثم إن الحساسات، بلا شك، بحاجة إلى إرسال معلومة عن ساعة الإرسال. يضاف إلى هذا كلّه المعلومات التي يعرفها الإنسان مسبقاً عندما ركّب الحساسات في أماكنها، فلكل مكان خصوصيات، مثل موقعه، ووضعه المثالي (مثل أن تكون حرارته ٢٨ درجة مئوية) وأن على الحرارة فيه ألّا تتعدى حدّاً أدنى، أو أقصى. وهناك، بالترجيح، عشرات المعلومات الأخرى التي تتجمع عن كل حساس وكل نظام، وعندما يبدأ الإرسال بانتظام يتم تسجيل هذه المعلومات كلها بشكل دوري، مثلاً كل دقيقة، أو كل ثانية. وسرعان ما تتجمّع المعلومات في الحواسيب بعشرات الملايين من التسجيلات. وتقول بعض الإحصاءات إن أنظمة المعلوماتية الحالية لا تستعمل أكثر من ١٪ من مجموع ما يتجمّع في مخازن الحواسيب من مواد وتفاصيل. ولا يحتاج النظام عادةً إلى أكثر من أن يعرف أن درجة الحرارة لم تصل إلى نقطة الخطر؛ وإذا وصلت، فعلى الحاسوب أن يتخذ إجراءً معيناً (مثل إيقاف المحرك). أما بقية المعلومات فلا تُستعمل، وبالتالي تُهمَل.

علينا أن نتذكر أن هذه القطع الإلكترونية قد تمّ تركيب مئات الملايين منها.

(١) Brad Power, Artificial Intelligence Is Almost Ready for Business Harvard business review, March 19, 2015, hbr.org

وكمية المعلومات التي تتجمع عن كل مربع في المدينة أو المنطقة مذهلة، أكان من حيث حجمها أم نوعها. وهنا يأتي دور الذكاء الصناعي، فهو متفرّعٌ من اختصاص الرياضيات، ويعتمد على عدد من التقنيات الرياضية ليتمكن من تحليل وضع معين والتوصل إلى «فهم» خاص يسمح باتخاذ القرارت. مثل هذه المعلومات هي التي تسمح لسيارة دون سائق أن تعمل في مناطق محددة مثل مدينة ماونتن فيو، كاليفورنيا، أو أوستن، تكساس[١]. فقد دخلت في برنامج التسيير فيها عشرات الحساسات وآلاف المعلومات عن الطرق التي قد تمرّ فيها السيارة. إلا أنه دخلت فيها أيضاً المعلومات التي تمّ جمعها من حساسات كثيرة أخرى موجودة في أمكنة أخرى. المبدأ هو أن تتمكن هذه المعلومات كلها من الانصهار في «نظام تفكير وقيادة» يسمح بتحليل الأحداث التي تجري حول السيارة، والتي تتمثل بتصرّفاتها تجاه حركة السيارات الأخرى، واتخاذ القرارات المناسبة في كل ثانية من مسارها. على سبيل المثل، تتفادى السيارة تَصَرُّفَ السائقِ «قليل الأخلاق» الذي قد يحاول «التعدي» عليها، فتتباطأ وتسمح له بالمرور أمامها وأن يسبقها، وهي تعرف كيف تقرأ إشارات السير، وكيف تصطفّ في الخط الأقل إزعاجاً والأفضل جاهزية.

إن الذكاء الصناعي أداةٌ هائلة تسمح بتسيير أجهزة بالغة التعقيد بشكل ذاتي ومستقل، وهي، بالإضافة إلى ذلك، تسمح باستكمال لوازم عقل الإنسان، إذ يمكن للحاسوب أن «يقرأ» كمية كبيرة من المعلومات وأن يحللها ويسلّم عقل الإنسان نتائج بحثه، فيبني قراراته على هذا الأساس. وكما سنرى في فصل لاحق، فإن هذه التقنيات قد أصبحت كثيرة الاستعمال في مجال اتخاذ القرار السياسي.

(٨)

إن ما تجمّع حتى الآن من معلومات في هذا الفصل يسمح لنا بالانتقال إلى

(١) Mountain view, California and Austin, Texas. http://www.google.com/selfdrivingcar

تصنيف إضافي من تصنيفات التقدم العلمي سوف يؤثر في صراعات المستقبل، ويلعب دوراً كبيراً في حروبها.

إن ما عمّم على الصحافة اهتمامها بالطائرات دون طيّار هو كثرة استعمالها في «عمليات القتل الانتقائية» التي تمارسها مجموعة من الدول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا (بسياسات مُعلّنة). تَجُرّنا هذه الطائرات إلى موضوع أشد إثارةً، وقد يصبح أكثر أهميةً في المستقبل، هو موضوع «الأسراب». ولأنه ما زال محصوراً بالحلقات الفنية الأكاديمية والبحثية الضيقة، فإن علينا أن نشرح عناصره حتى تتضح أسبابه وفوائده واستعمالاته.

سرب الطيور هو نموذج البحث في هذه الفقرة. والنموذج، بحدّ ذاته، ليس محصوراً في الأسراب الطائرة، إذ إنّ تجمُّعات الأسماك وقطعان الدواب، التي تتحرك كجماعات، تتميّز بخصوصيات متشابهة (وإن تكن غير متطابقة).

المبدأ بسيط. فكل طير «يعرف» أنه جزء من سرب، وتأتيه المعرفة هذه في مَبناه الجيني، فهو «يعرف» أنه يَبعُد عدداً مُعيّناً من الأمتار عن الطيور المحيطة به في السرب، وواقع الأمر أن هذه المسافة شديدة الدقة حسب جنس السرب، وهي أصغر إذا كان السرب مؤلفاً من عصافير، بالمقارنة مع الحمام أو الإوزّ، ولها علاقة أيضاً بالمسافة التي يُفترض بالسرب أن يطيرها. فطيور الإوزّ قادرة على السفر آلاف الكيلومترات، بينما تكتفي العصافير بمسافات أقل بكثير. وخصوصية «النظام» هو أن تركيبة الطائر، من حيث مبناه الجيني، سوف تدفعه إلى العودة إلى المسافة «المقررة». فإذا أخذت الريحُ أحدَ الطيور مسافةً أبعد من اللازم عن بقية السرب تحرّك بالاتجاه المُعاكس ليعود إلى المسافة المُقَرّرة. كذلك، سوف يدفعه «البرنامج الجيني» إلى الابتعاد إذا اقترب أكثر من اللازم من الطيور الأخرى في السرب. هناك، إذاً، برنامج يجعل الطيور تتفاعل بصفتها سرباً كاملاً تنطبق عليه «قوانين» جماعية معينة.

الجديد في هذا الوصف هو أن التكنولوجيا قد نجحت في برمجة **عدد من**

الطائرات دون طيّار بحيث تتصرف كأنها سرب، أي أن تطير مجموعةٌ منها جماعياً، وبشكل منتظم. والسرّ في الأمر هو أن في كل طائرة حساس يسمح لها بمعرفة موقعها وموقع جاراتها وقياس هذه المسافة، وعندما تقترب أكثر من اللازم يشتغل المحرّك باتجاه إبعادها، والعكس بالعكس. تتميز هذه الظاهرة بأن التواصل يتم بين قطعة إلكترونية وأخرى، وهذا يعني أن التواصل والقرارات محلية، أي بين الآلات وحدها. **والجديد هنا هو عنصر استقلالية القرار الآلي دون الحاجة إلى تدخل «الإنسان»**.

إنّ في هذا الوصف مبالغةٌ في التبسيط بالطبع، إذ على كل طائرة أن تبلغ السرب بهويتها وموقعها، وعلى أفراد السرب أن يمارسوا عملية انتقاء، وعلى الطائرة ألّا تتعدى حدود المسافة المفترضة، فإذا كانت ضمنها فلا داعي لحفظ المعلومات الأخرى أو الاهتمام بها. وهكذا، فإن كل طائرة دون طيّار تختار «المعلومة المفيدة» وتستغني عن بقية المعلومات. كما أنّ للأسراب خصوصيات أخرى فنية لا مبرر للدخول في تفاصيلها.

المهم أن نصل إلى فهم السبب الذي دعا الباحثين إلى إنفاق الأموال وبذل الجهد الكبير لفهم، ثم لتطوير، الأسراب الاصطناعية. وأوّل ما يخطر ببال المصممين هو عدد الطائرات التي يتكوّن منها السرب. على سبيل المثال، يمكننا أن نفترض أن الهدف هو تصوير مساحة معيّنة تصويراً ثلاثي الأبعاد بحيث يتمكن الفريق من حساب المعلومات التي تمّ التقاطها وتظهيرها بشكل صورة مُجسّمة، وهذا يستوجب تجهيز الطائرات بأدوات تصوير يتم انتقاؤها حسب الحاجة الفنية المتوخّاة، إلا أنّ بقية العملية تتعلق بعملية التصوير المتزامنة لكل طائرات السرب. وما دامت كل صورة رقمية تحمل المعلومة عن موعد التقاطها، وهوية الطائرة التي التقطتها وموقعها، فإن تتمة العملية تنحصر في الحاسوب الذي يستلم المعلومات، لا في الطائرات ذاتها، فهو الذي سوف يجمع كل المعلومات ويرتّبها حسب موقع آلة التصوير ووقت التقاط الصورة، وينتج المجسّم المطلوب في نهاية المطاف. ولو يُسمح لهذه الطائرات

الاستمرار بالتصوير، وإرسال معلوماتها تباعاً، لأمكن استلام فيلم متحرك ومجسّم عن المشهد الأرضي الذي طار السرب فوقه.

إن الحالة التي وصفناها هنا تعني أنّ بإمكان السرب القيام بمهمات يتعاون فيها أعضاء السرب للقيام بمهمة واحدة، مشتركة. إلا أنّ التطبيقات العسكرية لهذه الفكرة مذهلة. فلو استعملنا الطائرات التي أتينا على ذكرها، والتي تحمل رشّاشاً إضافةً إلى آلة تصوير، فإن الفائدة، عندئذٍ، تختلف جذرياً. ذلك أن السرب سوف يتكوّن من عدد من الطائرات يسمح إحصائياً بتنفيذ عملية عسكرية مُعيّنة. فلو افترضنا أن المستهدف بارجة في عرض البحر، فإن بمقدورها، عندما تكتشف أن في الهواء سرباً متجهاً نحوها، أن تُسقط عدداً من أفراده. ويأتي الحساب في تقدير المدة التي تمرّ بين اكتشاف وصول السرب وبين سرعة رماية دفاعات البارجة. فإذا قدّرنا أن نسبة نجاح الدفاعات هي إسقاط ٥٠٪ من مجموع أعضاء السرب، بقي علينا أن نحسب قدرة بقية الطائرات على إلحاق الضرر بالبارجة. فإذا كان المطلوب تعطيل الهوائيات على البارجة، أي (افتراضاً) خمسة هوائيات، وأن الرشاش قادر على تعطيل هوائي واحد قبل ضربه، نكون بحاجة إلى خمس طائرات، مع إمكانية خسارة نصفها قبل بدء العملية، مما يستوجب استعمال عشر طائرات في السرب، ولو أضفنا إلى ذلك ٣٣٪ طائرات احتياط يكون مجموع طائرات السرب ١٥. هذا يعني تعطيل بارجة بكلفة شديدة الانخفاض، بالمقارنة مع كلفة البارجة. وبعد العملية تصبح البارجة عمياء، أي عاجزة عن تَرَقُّبِ أي هجوم عليها، مما يسهل عملية إغراقها (إن كان هذا هو هدف الضابط الذي صمم العملية).

وفي ظروفٍ متطوّرة، مثلَ حالة الولايات المتحدة والبحوث التي تجريها، فإن هذه الأسراب قد لا تحتاج إلى قواعد تنطلق منها. فقد نجحت البحوث في إنتاج أسراب تم «تعليبها» في عبوة واحدة، تُرسل مثلما ترسل القنبلة من المدفع أو من الطائرة، فتنطلق العبوة، ثم تدفع الطائرات إلى خارجها في الجو، أي عند اقترابها من الهدف، فتنطلق الطائرات إفرادياً ثم تتجمّع وحدها في سرب. ذلك أن أدوات

المواصلات، فيما بين أعضاء السرب، لا تحتاج إلى «تعيير»، أي إلى تركيب وتشغيل[1]، فهي مركّبة مسبقاً وتبدأ بالبحث عن رديفاتها حالما تُطلَقُ في الهواء ويتم تشغيل مصدر الطاقة التي تغذيها آليّاً.

فالأسراب، بأبسط فوائدها، قادرة على عمليات هجومية عالية التقنية، وناجحة جداً، وبقياسات عملانية، ومنخفضة الكلفة فوق هذا. هذا يعني أن الغريم، المتمكن من قدراته الفنية، قادر على مواجهة الإمبراطورية بإمكانيات بسيطة نسبياً، دون التسبب بالأذى للطواقم ولا للعناصر المُدافِعة. إنها صياغة عالية الجودة لرسالة سياسية قوية، تحمل كل المصداقية، وتحمل معها قدرة الاستمرار. إنها رسالة لا يمكن التغاضي عن مطالعتها في الإمبراطورية، ولا يمكن تفادي ضرورة حساب تداعياتها.

(٩)

لقد جربت القوات المسلحة الأميركية في إحدى تجاربها سرباً أطلقت عليه اسم «الجراد»، واسم السرب يحمل معناه[2]، وكان الهدف من التجربة إغراق الغريم بسربٍ يمكن أن يُتعِب مواصلاته ودفاعاته، أو يقوم بتعطيلها، وربما إلغائها بكل بساطة. ويرى المسؤولون عن هذه التجربة أن بالإمكان حصر كلفة كل «صَلية» بأقل من عشرة آلاف دولار. ومن الوظائف التي يمكن أن يقوم بها السرب إشغال مواصلات الغريم بعملية إرسال على ذبذبة استقبال العدو بشكل «إشباعي» (أي يعطّل الاستلام بسبب كثرة الرسائل التي يستلمها)، أو «إشباع» الرادارات المعادية فتتوقف عن التمييز بين الصحيح والتشبيع، أو إرسال الطائرات نفسها (وهي بقياسات

---

(١) http://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-3040891/Watch-Navy-s-drone-CANNON-Weap-on-shoot-30-swarm-bots-minute-new-era-warfare.html

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة هذا المقال الإخباري، دون الحاجة إلى الدخول في التفاصيل الفنية: http://defensesystems.com/articles/2015/04/15/onr-locust-swarming-autonomous-uavs.aspx

قريبة من طول الخنصر، أو حتى بقياس قطعة نحاسية من بضعة سنتمترات)، فتقوم بتعطيل وسائل المواصلات الرقمية.

هل يقف البحث عند هذا الحد؟ طبعاً لا، إذ إن الإمبراطورية سوف تكون، بالترجيح، أول مَن يستفيد من هذه التكنولوجيات. إلا أن ما يهمّ البحث هو أن هذه الإنجازات في متناول أيّ شركةٍ متوسطة الحجم، وأيّ تنظيم سياسي يطالب بحقوق مشروعة، حتى لو لم تتوفر القدرة المالية التي يملكها العملاًق.

وللمزيد من التوضيح، فإن هذه الأسراب ليست بالضرورة مؤلفة من طائرات تُقاس أجنحتها بالأمتار. فبالإمكان تنظيم أسراب بطائرات شديدة الصغر، مثلاً بضع عشرات السنتمترات، تكون مهمتها تشكيل سرب جراد في الجو لاعتراض الطائرات الحربية التي تهاجم أهدافاً أخرى على الأرض. مثل هذه الأسراب لا تبتغي قصف شيء في الطائرة المعادية، فكل هدفها هو أن تعترض طريقها، وأن يخترق أحد أفراد السرب محرّكها النفاث. وبمقدور محركات كل طائرة في السرب أن تتحرك بقصد الوقوف على خط الاعتراض. ويكفي أن تدخل طائرة واحدة، قياسها بضعة سنتمترات، إلى المحرك النفاث للطائرة المعادية، فتلعب فيه دور المسمار الذي يعطل المحرك بأكمله. إنها قدرة تكتيكية هائلة تسمح لسرب يكلّف القليل من الدولارات بتعطيل وإسقاط طائرة كلفتها عشرات الملايين، وربما المئات منها.

ولمّا كانت «الأسراب» فكرة هندسية قابلة للتطبيق في البحر والبر أيضاً، فإن بإمكان المصمم أن يحدد اللعبة الميدانية التي تناسبه وأن يحققها بواسطة نظام الأسراب. على سبيل المثال، فإن الزوارق الصغيرة التي تُسَيّر عن بُعد، كما رأينا، أصبحت بضاعة متوفرة في السوق ومُتاحة تجارياً. وبدل استعمال الزوارق العادية القياسات (التي يبلغ طولها عشرة أمتار أو عشرين متراً)، فإن بالإمكان العمل على زوارق لا يزيد قياس كل واحد منها عن المتر الواحد أو المترين، وبالإمكان برمجتها لتتعامل فيما بينها على طريقة الأسراب، أي كأنها فريق واحد مؤلف من عدد من «الأعضاء». إن مثل هذه «المجموعات» قادرة على مهاجمة جسم بحري كبير، وأن

«تفعل فعلها فيه». والتعميم هنا مقصود. فإذا كان الفعل هو التفجير، يصبح كل زورق عبارة عن قنبلة متحركة، مفعول كل واحدة منها يعادل مفعول طوربيد. وفي مثل هذا السيناريو، يمكن مهاجمة القطع البحرية على أصنافها، مع مستوىً عالٍ من إمكانيات النجاح.

لكن بمقدورنا أن نفكّر في إخراج آخر، إذ قد يرغب المصمم الهندسي في إنتاج سربٍ من «الغوّاصات»، والمقصود هنا غواصة قطرها لا يزيد عن بضع عشرات السنتيمترات. المهمّ في هذا التصميم هو طول الزعانف، فلو كان السرب مؤلّفاً من غواصات صغيرة لها «أصابع» طويلة (على طريقة قنديل البحر) فإنّها تصبح تحت رحمة فراشة المحرك في البوارج أو السفن الكبيرة. إذ إنه كلما تحركت هذه الفراشة، وهي عادةً كبيرة القياس وبقوّة جبارة، فإنها تدفع الماء نحو الخلف وتَشرُق كلَّ ما تجده أمامها، فتخلق تيّاراً مائياً قوياً تحت السفينة. ينقل هذا التيار غواصاتنا الصغيرة فتدخل زعانُفها فتلتفّ حول الفراشة، فتجرّها السفينة، فتلتحم بفراشتها. فإذا كان الهدف هو تعطيل حركة السفينة يكفي عندئذٍ تحميل الغوّاصة الصغيرة ما يكفي لتفجير الفراشة وإيقاف حركة السفينة. ومرّةً أخرى يكون سرب من الغواصات، كلفته بضعة آلاف من الدولارات، قد عطّل سفينةً بمئات ملايين الدولارات.

(١٠)

علينا أن نعود إلى أصل الفكرة ومبدئها التقني، ولو كلّف ذلك شيئاً من الجهد الإضافي. ذلك أنّ فهم دور التكنولوجيا ضروري لتسهيل التمرّد، لكنه ضروري أيضاً، وبالأهمية نفسها، لتقوية الإمبراطورية وتعزيز قدراتها. فالصراع بحاجة إلى الغريمين، وكلاهما بحاجة إلى التكنولوجيا.

إن استعمالات الأسراب لم تَعُد تعرِف حدوداً، فكلما ظهرت حاجةٌ تتزاوج مع خصوصيات الأسراب قام الخبراء ببرمجتها لتتلاقى وتتطابق مع هذه الحاجات،

ولتصبح أداةً جديدة في تطبيقٍ جديد. فقد قامت إداراتٌ في الدولة الأميركية بتجربة الأسراب في مراقبة الحدود البرية والبحرية، واستطاعت أن تحصل على معلومات ثلاثية الأبعاد سمحت باكتشاف محاولات التسلل إلى المناطق الممنوعة واستباقها. إلا أن الأسراب وجدت لنفسها تطبيقات أخرى، مثل إطالة مسافة التواصل بين «القِطَع» أو «الأجهزة» الإلكترونية. حيث تقوم هذه الأسراب بنقل المعلومة من فرد إلى فرد في السرب حتى تصل الإشارة إلى آخر عضو في السرب، على مقربة من نقطة الاستلام.

وهناك تطبيقات مدنية كثيرة أخرى[1]، مثل التدخل في الحالات الطارئة لنقل الصوت والصورة، أو شبكات التواصل الخاصة (شبكة الهواتف الداخلية ضمن شركة معينة)، أو قياس نسب التلوث وانتشاره، وقياس الأوزون في الجو، ومراقبة التلوث في المياه الإقليمية، إلخ.

إن الذكاء الصناعي وسيلة لرفع كفاءة الطائرات دون طيّار، أكانت وحدها أم بشكل أسراب. وتجري التجارب حالياً لمحاولة محاكاة ما تستطيع أن تفعله أسراب النمل أو النحل. إننا أمام مَجموعاتٍ تتصرف فيها كل نحلة أو نملة كأنها مخلوق مستقلّ، إلا أنّ كل واحدة منها تعمل جزءاً صغيراً من عمل كبير، مثل صنع شهد النحل أو بناء منازل النمل. فالذي يتم إنتاجه عبارة عن إنشاءات ضخمة نسبياً إذا قيست النتيجة (قرص الشهد) بقياس النحلة الواحدة. والأكيد أن النحلة الواحدة لا «تعرَف» كيفية القيام ببناء هيكل كبير. هي تعرف فقط أن عليها أن تفرز العسل في مكان محدد، وأن تداوم على ذلك.

إن مواضيع الدرس التي نطالعها ليست سهلة، إلا أنها تبدو كأنها جزء مما يدرسه مُبَرمِجُ الحواسيب. فعلى هذا الأخير أن «يصمّم» طريقة لمعرفة بداية البرنامج وكيفية

(١) http://oa.upm.es/1947/1/JEVTIC_PON_2007_01.pdf

انتهائه. فكيف «تعرف» النحلة أن مهمتها قد بدأت فعلاً؟[1] إن رصيدها الجيني هو الذي يدفعها إلى البدء بتكديس الشمع. لكن هناك أسئلة عن كيفية معرفتها أن قرص الشهد قد انتهى، وأن عليها أن تبدأ بقرص جديد.

إن الذكاء الصناعي «امتداد للبرنامج الجيني»، فما «تعرفه» النحلة هو ما تمليه جيناتها، بينما «يتعلّم» الثعلب الصيد على طريقة الإنسان، الذي يتعلّم من والديه أموراً كثيرة (مثل اختيار المأكل واللباس وممارسة عادات النظافة، إلخ) قبل إرساله إلى المدرسة. وقدرة برمجة جهاز آلي، له مستوى معيّن من الاستقلالية، تتشابه كثيراً مع عملية برمجة الروبوتات. فما يحصل في الأسراب هو أن «القِطَع الإلكترونية تتكلم» فيما بينها، بمعنى أنها ترسل المعلومة التي بُرمجت لإرسالها، وتستلم، في الوقت نفسه، ما بُرمِجت لاستلامه، فإذا كانت هذه المعلومات (الداتا) تشير إلى ضرورة الاقتراب من الطائرة المجاورة فإن المُشغّل سوف يستلم التعليمة ويحرّك محركَ الطائرة حتى تقترب من قريبتها في السرب.

إن هذه الاطلاعات تدفع الباحث للقول: «إن الإنسان قادرٌ على برمجة هذه الشبكات مثلما يشاء». ودور الذكاء الصناعي هو زيادة حالات الاستقلالية في قرارات هذه الطائرات، وبالتالي في السرب بأكمله. فقد يُسمح لها بلعب الدور الذي تلعبه أسراب الحمائم عندما تطير في سماء المدينة بقصد ترويض عضلاتها. لكن بمقدورها أيضاً أن تراقب ما يحصل على الأرض، وأن تتخذ قرارات كثيرة أخرى، ومن هذه القرارات تحرّي وجود «إنسان» في مجال المراقبة، واتخاذ قرار «الإبلاغ» عنه، أي إرسال معلومة تؤكد وجود شخص في نقطة معينة (أي النقطة ذات خط الطول كذا وخط العرض كذا). لكننا نعرف أيضاً أن بعض هذه الدرونات قد صُمّمت للقيام بإطلاق النار على كل من يمرّ في مجال جغرافي معيّن. إن كمية الأحداث التي يتوجّب على الطائرة أن تسجّلها، وتحسبها، قبل أن تتخذ قرار إطلاق النار هائلة وتستوجب بعض التفكير. وعدد القرارات التي تؤخذ قبل المباشرة بإطلاق النار هي بدورها كبيرة. والبرنامج اللازم لسلسلة القرارات هذه هو من اختصاص

---

(١) http://www2.ece.ohio-state.edu/~passino/PapersToPost/GrpDecMakHoneyBees-AmSci.pdf

الذكاء الاصطناعي، وقد أصبح هذا الاختصاص شديد التقدم والفاعلية منذ بداية هذا القرن.

إنّ هذه الأنظمة تضع، بطبيعة الحال، أخلاقية مثل هذه التصاميم موضع التساؤل. ذلك أنّ إدخال أجهزة، لها استقلاليتها، في اتخاذ قرار الحياة والموت عملية خطيرة وبالغة الأهمية. والموضوع المطروح له امتداداته. فالعقل الصناعي أصبح حقيقة. إنه ليس عقلاً بقدرات إنسانية، بل هو متخصص، وبمحدودية مفهومة. إلا أن هذه الإمكانيات موجودة فعلاً اليوم في عالم التكنولوجيا، ومعروف أيضاً أنها قد وُضعت موضع التجارب العسكرية، وإن لم تعترف بها الدول رسمياً، ولا أعلنت عنها المخابر التكنولوجية. إلا أن مجرّد وجودها يعني طرح أسئلة جدية عن الأخلاق وموقفها من تشريع البحوث والسماح بإطلاق أجهزة تتمتع باستقلالية القرار.

إن خطورة هذه الملاحظات تظل سرّية ما دام منتجوها هم دول عظمى[١] أو دول صناعية كبيرة. فهي مضطرة لشرح قراراتها لشعوبها، وعليها أن تبرر مواقفها، وهناك وسائل رقابة تستدعي الاحترام والتبجيل، مثل المؤسسات الدينية وكبار المفكرين في الجامعات. إلا أن مجرّد وجود هذه الأنظمة نذيرٌ بالخطر. ذلك أن هذه الدول الكبرى تعمل بمعيار أخلاقي، على ساحات الصراع العالمي، يختلف عن المعيار الذي تعتمده داخل بلادها. ومثل هذه الفوارق تؤدّي غالباً إلى الكوارث، فقد رأينا طريقة تعامل الجنود الأميركيين مع السجناء في سجن أبو غريب في العراق، وفي سجن غوانتنامو في كوبا، وقرأنا عن «التعذيب بواسطة الإيهام بالغرق»[٢] في السجون الأميركية وعمليات الاختطاف المستهدفة[٣]، وهي، بنتيجتها، أعمال لا تقبلها الأخلاق، حتى لو أعطتها واشنطن أسماء مُخَفَّفة. لكن مدخل الخطورة الأكبر هو استعمال المؤسسات الإجرامية لهذه التكنولوجيات. ذلك دون أن ننسى أنّ

(١) راجع وثائق الفضيحة الأميركية في فيتنام، The Pentagon Papers

(٢) waterboarding

(٣) Rendition program, www.therenditionproject.org.uk

بعض الدول لا تقلّ إجراماً عن المافيات الدولية التي اشتهرت بتجارة المخدرات والممنوعات على أشكالها.

(II)

يأتي الآن دور الملاحظات عن النحل والنمل وطريقة عملهما. فجماعة النحل أو النمل، موضوعياً، عبارة عن «شبكة» (خلية)، مؤلفة من «أفراد» (نحلة واحدة أو نملة)، «صُمّمت» لتقوم بحزمة محدودة من المهمات، كأن تستكشف أماكن الرحيق في زهور النباتات، وأن تسعى ذهاباً وإياباً جالبةً الرحيق إلى الخلية، ثم «تحويله» إلى شمع أو عسل، ثم أن تبني الشهد وتملأه بالعسل. إنها مهمات شديدة التحديد، قابلة «للبرمجة»، وبالإمكانِ تحديد الأدوار «الميكانيكية» ودور «البرمجة» في هذه «المخلوقات» (المشَيّدات) بمنتهى الدقة.

ومن زاوية «التصميم الهندسي»، ليس هناك فارق جذري بين سحابة من النحل وبين «الروبوت» (Robot)، أي الآلة التي بُرمِجت لتتخذ قرارات موضعية محددة. وكون كل نحلة تطير على حدة، فإن هذا لا يغيّر من طبيعة التصميم الجماعي لسرب النحل. ففي واقع الأمر تتمتع كل نحلة بجزء من البرنامج، بعضه مستنسخ مراراً في سرب من النحل بشكل متساوٍ وبعضه الآخر مختصّ بنحلات معينة (مثل دور الملكة، ودور ذكر النحل، وغيرهما). فالذكاء الصناعي قابل «للتوزيع» (distributed)، وقابل أيضاً للمركزة في جهاز واحد، كما هي حالة «الروبوت». لذلك لم يكن من المتعسّر أن تقوم القوات المسلحة الأميركية بتجربة أداة، تشبه الإنسان، قام بوضع مواصفاتها أحد أهم مراكز الإبداع في العالم، ونفّذتها شركة أميركية[١]، وأشرفت عليها مجموعة «داربا» (Darpa) [٢].

(١) http://www.theguardian.com/technology/2015/jan/21/googles-massive-humanoid-robot-can-now-walk-and-move-without-wires ونفذتها شركة غوغل Google.

(٢) المصدر نفسه.

إن ما نشير إليه هنا هو أن الأسراب والأنظمة المتقدمة التي تشتمل على برامج تسيير ذاتية لا يختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً من حيث أفكارها ومبادئ تصميمها. فما كان يبدو للعين المجرّدة وللعقل «التقليدي» جهازاً موحّداً أصبح اليوم ممكناً، لكن بتركيبة أخرى. فلم تعد هناك حاجة إلى طائرات عملاقة، تحمل عشرات الأجهزة والمعدات وتسيّرها محركات عملاقة، لتنفيذ المهمة. فبالإمكان تركيب كل وظيفة صغيرة على طائرة صغيرة، رباعية الدفع (Quad motor) أو طائرة بجناحين، كلتاهما بلا طيار، تتخاطبان بواسطة اللاسلكي والراديو بدل أن ترسلا «معلوماتهما» بواسطة سلك نحاسي يربط القطعتين في الطائرة الكبيرة التي تشتمل على كلّ القِطع في «علبةٍ» واحدة. فالتواصل بواسطة اللاسلكي أو الإنترنت هائل الأهمية، فهو يسمح «للمُشَيِّد» أن يقوم بعمله بينما قِطَعُه موجودةٌ في عددٍ من البلدان. فبالإمكان تركيب السائل على شاحنة بحرية تحمل الغاز، بينما صاحب القرار موجود في بريطانيا، وأجهزة التصوير والترقّب مُثبَتة في غرفة ضيقة في قرية مجهولة بمضيق ملقة. فما إن تصل حاملة الغاز إلى مضيق ملقة حتى يُشغّل آلة التصوير فيها أحدُ المُتحَكّمين على شاشته في لندن، فيكبس الزر ويرسل الصورة إلى باريس.

لم يعد بإمكان الإمبراطورية أن تراقب «الإرهابي»، «فالسلاح» موزّع على ثلاث دول والشاحنة موجودةٌ في المحيط الهادئ، وربما كان الذين نفذوا العملية من أربعة جنسيات، وربما نفّذت كل خلية مهمتها دون أن تعلم أنها تشارك في مهمة عسكرية. إن الإمبراطورية مهددة بوجود غريمٍ محتمل، قادرٍ على التواجد في الساحة الدولية. ويمكن لهذا الغريم أن يواجه الإمبراطورية بأنظمة موزّعة (distributed)؛ وقد يكون التوزيع في دول وقارات مختلفة. فالإمكانيات الفنية والتكنولوجية موجودة، ومتاحة، وضمن قدرة «الإنسان العادي».

(١٢)

يبقى أن نقول مجدداً إنّ العالم يتغيّر، وإن من لا يتقدم مع الزمن لا مكان

له في صراعات الجيل الخامس، وبالتأكيد لن يؤخذ رأيه عند حساب نتائجها. لقد كان يكفي، في خمسينيات القرن العشرين، أن يتدرب المبتدئ تدريباً ميدانياً حتى يتمكّن من تشخيص أعطال السيارة، إلا أن مثل هذا المجهود بات غير مُجدٍ في سيارات القرن الحادي والعشرين. فعليه أن يتعلّم كثيراً من الابتكارات، التي لا يستطيع تعلّمها دون معارف جامعية. وبسبب صعوبة ذلك، وتداعياته على كلفة الصيانة، تقوم اليوم مصانع السيارات بتوزيع جهاز إلكتروني يتم شَبْكُه بمكانٍ ما في السيارة المُعَطّلة، فتقوم هي «بتشخيص» المشكلة، وتُصدر بنتيجة عمليتها تقريراً بالأعطال. ومن جملة تداعيات هذا التطور أن مشاغل الصيانة أصبحت مضطرّة إلى التخصص بسيارة واحدة، أو بمجموعة معينة تتطابق مع قدرة جهاز التشخيص (مثلاً، سيارات مرسيدس من الموديلات كذا إلى كذا).

هذا يعني أن من يريد التمرّد على الإمبراطورية، أو على زميلاتها وحليفاتها، أن يتقن جزءاً، أو حزمةً، من هذه التكنولوجيات. ذلك أن مواجهة الغريم، الذي ابتكر أكثر هذه التكنولوجيات، يستوجب، على أقل تعديل، التعرف إلى «أرضية الصراع الجديدة». يجب أن ننسى الأيام التي كانت فيها «للمحارب» صفات عنترة بن شداد، فارس الجاهلية، أو أخيل، بطل الأسطورة الإغريقية. إن المُحارب الجديد بحاجة إلى أكثر من العضلات. إنه بحاجة إلى الفكرة الاستراتيجية، وإلى التكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب مزايا شخصية أخرى مثل الشجاعة والعزيمة وبرودة الأعصاب. لقد خسرت قبائل الزولو حربها مع بريطانيا بسبب ابتكار الرشاش. وبالرغم من بطولة المحاربين في السودان فقد خسر المهدي معركته الحاسمة مع البريطاني غوردن. لقد بَطُل السيف في معركة الرشاشات.

لقد انتهى عصر السيف والساعد، ودخلنا عالم البطولات الفكرية والفنية.

(١٣)

إنّ التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي لم نتمكن أن نتناول إلا بعض عناوينه،

يعني أن التحولات في الجبهة العسكرية جذرية ولا رجعة عنها. فالروبوتات والذكاء الصناعي يؤمّنان الأسس والأدوات لتحويل الحروب التي كُنّا نعرفها الآن إلى صفحةٍ مطوية من التاريخ. والقدرات العسكرية الممكنة، التي ينتجها ويستمر بتطويرها المُجَمّع الصناعي العسكري، تُهدّد بتحويل البشرية من وضعها الحالي إلى نماذج سياسية واجتماعية لا يعرف عنها أحدٌ شيئاً.

إنها إمكانيات مخيفة، ولسنا الوحيدين الذين تقلقهم هذه الإمكانيات، إلا أنّها تُشكّل، في الوقت ذاته، فرصاً كبيرة للإنسانية، مثلما تُشكّل أسباب تَرقُّبٍ وتأهُّب. فَلِكُلّ أداةٍ يتمُّ ابتكارُها فائدةٌ محسوبة، هي عادةً واضحة المعالم. لكن العدد الهائل من الابتكارات، وارتفاع وتيرة إنتاجها، وتوفّرها في الأسواق، أصبحت تؤثر في المشهد الإنساني ككل، في بيئته وطريقة عيشه، وتتحدى بُنيته الجسدية. فهي بمجموعها ليست محدودة النتائج، ومشكلتنا أننا لا نعرف كيف سيتم التغيير، وما هو المشهد الذي سوف يظهر فيما بعد. فهو بالتأكيد سوف يستكين وينتهي إلى مشهد اجتماعي سياسي جديد لا نعرف عنه شيئاً حتى الآن.

لقد تملّك هذا القلق عقول العلماء، لاسيما الذين تعاملوا مع تفاصيل تكنولوجيا الذكاء الصناعي والأدوات الروبوتية المستقلة وساهموا في تقدمها. وبلغ القلق منهم حداً أدّى بهم إلى الاجتماع وكتابة ونشر رسالة تحذير «مفتوحة»، من الاستعمالات العسكرية الممكنة لهذه التكنولوجيات. تقول الرسالة في بعض مقاطعها: «إن الأنظمة المستقلة مثالية لتنفيذ مهمات الاغتيال وزعزعة استقرار البلاد وإخضاع السكان وتصفية مجموعات إثنية معينة»، وتحذّر من النتائج الخطيرة المترتبة على مثل هذه القدرات العسكرية، أيّاً تكن اليد التي تحملها. من يقرأ الرسالة بتفاصيلها يكاد يتعرّف فيها إلى مشاهد تعرّفنا إلى بعضها على شاشات التلفزة في العراق وسوريا وليبيا واليمن وغيرها. وقد وقّع هذه الرسالة ١٧٩٧٢ عالماً وخبيراً وباحثاً واختصاصياً، منهم ٢٥٨٧ اختصاصياً في الروبوتات والذكاء الصناعي، وشارك في توقيعها أيضاً ١٥٢٨٥ عالماً آخر من مختلف العلوم، وعلى رأسهم عالم الفضاء

المشهور «ستيفن هوكينغ» الذي يعرفه العالم بسبب اكتشافاته المذهلة عن تاريخ الكون وأصل تكوينه، رغم اضطراره إلى البقاء في كرسي الإعاقة منذ مطلع شبابه بسبب المرض.

إن القلق من هذه التطورات العلمية كثير الأوجه ومتعدد الجوانب لكن اهتمام هذا البحث محصور بالجيل الخامس للصراعات، مما يجعلنا نسجّل نقطتين:

الأولى أن قدرة المعسكر الغربي، في ظل هذه التطورات الفنية، أكبر بكثير مما يظنّه بعض بُسطاء الفكر العسكري في الدول المتخلّفة. فبطولات جنودِ الدول المظلومة وشعوبها يمكن أن تكون كبيرة بلا شك، إلا أنها ليست كافية وحدها، فقد أثبت التاريخ أن العدد والشجاعة لا يثبُتان في كل الظروف، وأنهما طالما أخفقا أمام قدرة النار التي تتيحها التكنولوجيا. هذا ما أكدته حروب الزولو والسودان مع الإمبراطورية البريطانية، وما ظهر من معاناة الهنود الحمر في أميركا.

أما الثانية فهي أنّ هذه الآلة العسكرية الضخمة، التي تؤمّنُها التكنولوجيا للدول المفترسة، شديدة الفاعلية والخطورة. إلا أنها، بعد وصف مكوّناتها وفهم تركيبتها، تُذكّرنا بحرب أخيل، بَطَلِ الأسطورة الإغريقية. ذلك أنها تستوجب إجراءات استثنائية وطرقاً خاصة للنجاح في استعمالها. وإذا لم تكن مواجهة البطل مُمكنة، بسبب قوة عضلاته وحركات جسده وقوة سيفه، فإن السهم ما زال قادراً على اختراق كعبه، كما فعل باريس مع أخيل مِن قَبلِه.

الفصل السادس

صراعات الجيل الخامس

«من يسيطر على الغذاء يسيطر على الشعوب،
ومن يسيطر على الطاقة يسيطر على قارات بكاملها،
من يسيطر على المال يسيطر على العالم برمّته».

هنري كيسنجر[١]

لقد ظهرت في سياق هذا البحث مجموعةٌ من النتائج يكاد لا يرقى إليها الشك. فهناك أولاً إمبراطورية غربية كبرى تشتمل على أكثر دول الغرب، وهي، من الناحية الرسمية والشكلية، بقيادة الولايات المتحدة. وقد ظهر أن هذه الإمبراطورية تحت إمرة عددٍ محدودٍ نسبياً من الشخصيات الفكرية والاقتصادية والمالية، وأن هذه النخبة شديدة التنظيم، دائمة التخاطب والتداول، وأنها «حكيمة» في استعمال سلطتها. هذه النخبة هي «دماغ»الإمبراطورية، فهي تحافظ على ما يكفي من الديمقراطية حتى تحتمي بها وتتخفّى وراءها، وتؤمّن ما يكفي من الرفاهية الشعبية حتى تحتوي التمرد على أرضها. إلا أنّها لا تأبه لأي اعتبار أخلاقي أو قانوني عندما تضطرّ للدفاع

(١) انظر: http://www.cfr.org/monetary-policy/two-myths-us-dollar/p22989

عن مصالحها، فهي تأخذ قراراتها بلا رحمة، لاسيما عندما تكون مصالحها خارج بلاد الحلف أو نطاق جغرافيته.

كذلك فقد أشار البحث إلى ما يكفي من الشخصيات والتنظيمات والمؤسسات التي تتكون منها هذه النخبة، مع ما يكفي من الوصف لعملها في «الخارج»، أي خارج دول الإمبراطورية. لقد لفظت تركيبة الإمبراطورية أسرارها ولم تعد مخفية.

هذا يعني أن على من يرغب في المطالبة بحقه، ويعدّ العدّة للتمرد، أن يعرف أنه يصارع أخيل، بطل الإغريق الأسطوري. والظروف الحالية لا تسمح بالانتصار على الإمبراطورية، فالعملاق أخيل ما زال هو الأقوى، وتحديد الأهداف بشكل واقعي يستوجب فهم شروط اللعبة وقوانينها. كان السهم الذي أصاب كاحل أخيل يستهدف الانتقام وينوي قتله، إلا إن أخيل القرن الحادي والعشرين غير قابل للقتل، فهو لا يستعمل اليوم إلا أقل من ١٦ بالمئة[١] من موازنته لتمويل سياسته الدفاعية، بينما استعمل منها ٣٥ بالمئة[٢] إبان الحرب العالمية الثانية. إضافةً إلى ذلك، فإن أكثر صناعاته مزدوجة الاستعمال، بالإمكان تحويلها من الاستعمال المنزلي إلى الحربي بلا صعوبة. وما من قوة على وجه الأرض اليوم قادرة على مواجهة هذا العملاق العسكري، أو حتى ترغب في ذلك. لذلك فإن أول درس نستنتجه من البحث هو ألّا نستهتر بأمر الإمبراطورية.

إلا أنَّ الحاجة إلى التمرّد قويّة، وهي موجودة على الساحة الدولية، وعلينا أن نعيد التأكيد على أن القدرة على التمرد موجودة أيضاً. فالتكنولوجيا التي قوّت الإمبراطورية متاحة للمتمردين الجُدُد أيضاً. كما أن للعملاق نقاط ضعف كثيرة، كما رأينا، توازي نقاط قوته. إلّا أنَّ أوّل ما على المتمرد عمله هو أن يعرف ما يريد، أي

(١) راجع: http://federal-budget.insidegov.com/l/118/2015-Estimate

(٢) http://www.cfr.org/defense-budget/trends-us-military-spending/p28855

أن يحدد أهدافه بمنتهى الدقة، وبعد ذلك ينتقل إلى وضع خطة التطبيق التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

فكيف التعاطي مع كل هذه الشروط التي تبدو، للوهلة الأولى، متناقضة؟

(١)

التمرّد مقبل

إن إحدى فوائد التعمق في هذه المسألة هي أن حالة التمرّد سائدة فعلياً في كثير من المناطق الواقعة خارج منطقة نفوذ الإمبراطورية المباشر، أي في الشرق الأوسط وآسيا وأميركا اللاتينية. وكما رأينا، فإن واشنطن ليست مستاءة بالضرورة من كل أشكال التمرّد والمناطق التي يحدث فيها. فقد رأيناها تغضّ النظر، أو تساند، أو تساعد، أو تموّل بعض التنظيمات الإرهابية. وحالات التمرّد المحلية ليست دائماً، وبالضرورة، وفي المطلق، صادرة عن إرادة محلية، فهناك الحالات التي شارك الغرب في تحفيزها، وربما تنظيمها وتمويلها وتوجيهها، ومِن جُملتِها الثورات الفاقعة الألوان. كل هذه التعقيدات تدلّ وتؤكّد على أن حالات التمرد ضد الحكومات المحلية، ومعها، على الدولة الكبرى، أمرٌ متوقع، وأن التمرّد مُقبل بالتأكيد.

وفي هذا السياق علينا أن نتذكّر خلفية تنظيم القاعدة، فأساسُه، في الأصل، تمرّد على الاحتلال الأجنبي في أفغانستان. إلا أنّ دخوله اللعبة الدولية على الساحة والمنافسة الميدانية بين القطبين في ثمانينيات القرن العشرين برّرا للغرب، بالتعاون النشط مع عدد من الدول العربية، أن يتدخل في الصراع؛ ثم أن يستنفر المجنّدين تحت أشد شعارات الإسلام تطرّفاً، للتحفيز على التطوع، ولِرفعِ المعنويات؛ تصاحب ذلك كلّه عملية تمويل سخي وغير منضبط. لذلك فإن تنظيم القاعدة، الذي نشأ في هذه الظروف، لا بدّ أن يكون مزيجاً متفجراً من التعصب الديني والسياسي.

وما يحصل اليوم في الصومال لا يختلف كثيراً عمّا حصل مع تنظيم القاعدة في

أفغانستان وباكستان. هناك، بالتأكيد، نقمة شعبية ومبرِّرٌ كافٍ للتمرد، إلا أنّ التمويل السخي والانتقائي (بدل التنمية) حوّل طبيعة الصراع بحيث أصبح الدفاع عن استمرار المدخول المالي لقادة العصابات المحلية أهم من السلم والتنمية والتقدم، أي أهم من هدف التمرد. وهكذا تحوّلت الثورة إلى نظام مافيوي. إن ما يحصل في الصومال حالةٌ من المهم أن نفهم خصوصياتها، فهو لا يؤثر في الإمبراطورية أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً لأنه، بكل بساطة، «صراع محلّي»، لكنّه حوّل البلد إلى دولة فاشلة وفرش الأرضية الخصبة للإرهاب في المنطقة كلها. إلا أن القوات الخاصة في الإمبراطورية قد وجدت ما يبرّر استمرار حضورها هناك، وما يؤكد الحاجة إلى ضرورة الاستمرار برصد الميزانيات لتأمين قواعدها، مستفيدةً من أراضي الصومال لتسهيل تحركاتها الإقليمية.

إن التمرّد الإرهابي الذي نشهده في كثير من مناطق العالم يشكّل معضلةً كبيرة على المستوى الإقليمي، كما تؤكده أحداث سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال. إلا أنّه لا يعكس متطلّبات الشعب، فهو ضربٌ من ضُروب التشويه لفكرة التمرّد. ومشكلة الإرهاب العظمى أنه لا يسمح بمكافأة المتمرّد، ولا قياداته، لذلك فهو لا يستطيع التوقف عن التمرّد، وليس أمامه إلا الاستمرار، ولن يتوقف إلا عندما تتم تصفيته. ماذا يمكن أن يحدث لو انتصر تنظيم «داعش» أو «القاعدة» في منطقة ما؟ سوف يستمر بمحاولة التوسع ومهاجمة جيرانه، لأنهم «كفار» أو «في عصر الجاهلية». إلا أنّ الكفار لن ينتهوا، والجِوار، في كل الأحوال، مؤلّف من مزيدٍ من الكفار والصليبيين.

بالمقابل، هناك تمرّد من صنف آخر، مشروع، هدفه استعادةُ حقوق مسلوبة معينة، في مكان مُعيّن. فقد تمرّد الشعب في مصر ليحقق أهدافاً اجتماعية معينة، وكان لِتمرُّده مسار، ونهاية تتمثل بعودة الحياة السياسية العادية، مع ما يصاحبها من قضايا ومشكلات. إلا أن التمرد لم يكن هدفاً بحدّ ذاته. هذا هو الفارق بين التمرّد على النظام والإرهاب. فقد انتهى التمرد بتغيّر النظام في مصر، واستلام مجموعة

جديدة مقاليد الحكم أعطت الأولوية للأمن، ونجحت في تقليم أجنحة الإرهاب الذي حاول السيطرة على الشارع والاستمرار في إرهابه، ثم بدأت تهتم بالتنمية الاقتصادية. وبغضّ النظر عن الآراء التي قد تُطرَح عن طبيعة النظام الجديد فإن واقع الأمر هو أن التمرّد في مصر قد أدّى إلى التغيير، وسوف يتمكن الشعب المصري من أن يحكم ما إذا كان التغيير كافياً أم أنه بحاجة إلى سياسات أخرى، وبالتالي إلى مزيدٍ من التغيير.

المهم في هذا السياق أن نسجلّ أن إمكانيات التمرد قائمة. لكن علينا أن نسجل أن هذا التمرد ليس سهلَ القيادة، ففي الساحة هناك دوماً لاعبون ثلاثة: **المتمرّدون الشرعيون**، الذين يتمنّون التغيير نحو الأفضل، **والإرهابيون** والمخربون، وهم الذين يقاتلون من أجل آراء أو أهداف لا يمكن لغيرهم أن يوافق عليها، ويركبون موجة التمرّد الشرعي للسيطرة على الشارع، ثم **القوى الخارجية** التي تحاول دعم طرف أو آخر أو كليهما، لحماية مصالحها أو تغليبها. ولكل واحد من الأطراف الثلاثة خططه ومؤيدوه ومناصروه ومناهضوه.

وبطبيعة الحال، فإن الدول المتخلفة هي أكثرُها هشاشةً وأسرُعها عطباً. لكن الدول الكبرى مُعرّضة بدورها لأخطار التمرد، فقد تقلّصت فيها أيضاً السلطة المركزية وأصبحت أكثر تعرّضاً لحركات التمرّد المحلي. وقد رأينا محاولات هذه الحركات فيها، تنجح أياماً ثم تفشل. فالبذور موجودة، بانتظار الصرخة التي تلقى الصدى الواسع، والقادرة على تحويل المطالب إلى تمرد. فقد دخلنا عالماً جديداً كل نقطة قوة فيه هي، في الوقت نفسه، نقطة ضعف، فلكل عضلة من عضلات المقاتل الأسطوري أخيل كعبٌ يشيرُ إلى مكامن ضعفه.

(٢)

يتضح أيضاً من هذا البحث أن الحدّ بين الحرب والسلم قد أصبح أقل وضوحاً،

وربما كان استمرار هذا الإبهام مقصوداً. صحيح أن السياسيين، وحتى هواة السياسة، قد تعلّموا من كلاوزفتز[١] أن الحرب استمرار للسياسة لكن بأدوات أخرى، إلا أنه لم يحصل في التاريخ المنظور أن مرت فترة كالتي مرت منذ العدوان الثلاثي على مصر إلى اليوم لم تُعلن فيها دولةٌ الحرب على أخرى، رغم تعدد حروبها. كل الحروب الجديدة تُشنّ بقرارات جماعية، أكان ذلك في الأمم المتحدة أم في تحالفات نُظّمت، لهذا الغرض، خارج إطار الشرعية الدولية. ولم تقم دولةٌ بمفردها باتخاذ «قرار إعلان حرب». فأهداف كل هذه الحروب تتمثّل في إجبار قائد محلّي على أمرٍ ما، أو «لتطهير البلد» من سياسته «الفاسدة»، كما حصل في العراق وأفغانستان، وفي فيتنام قبلهما.

لكن عدد الحروب التي خاضتها دول حلف شمال الأطلسي في هذه الحقبة كان كبيراً، وقد اندلعت هذه الحروب عن طريق إدخال قواتها إلى دولة أخرى بشكل رسمي، مثلما حصل في العراق واليمن والصومال، وأحياناً بشكل مستور وغير مُعلَن، كما يحصل اليوم في سوريا وليبيا. كل هذه الحروب تندلع بمبادرةٍ «غربية».

إن ممارسة الحرب هي لتنفيذ أهداف سياسية (أي إنّ الأهداف تشتمل أيضاً على تأمين مصالح الحلف الأطلسي، الاستراتيجية والاقتصادية) تجعل من العمل العسكري أداةً سياسية دائمة الاستعمال، إلا أنها، في الوقت ذاته، تستدعي من المتمردين أن يتصرفوا بالشكل نفسه، أي بمزيج من النشاطين السياسي والعسكري. هذا يعني أن الإمبراطورية قد أدخلت إلى الساحة السياسية الدولية مبدأ التمرّد الإجباري، بسبب حضورها العسكري الدائم، المكشوف أو المخفي. والدولة المتخلّفة التي تتعامل مع الإمبراطورية مُجبرة على قبول شروط اللعبة، فالخلاف مع العملاق ممنوع، لأنها لا قدرة لها عليه، ولن تُتاح لها فُرصةُ التذمّر، إذ سرعان ما سوف تتلاحق الإنذارات، ثم تتبعها المقاطعة الاقتصادية التي قد تصل إلى درجة منع هذه الدولة من استعمال الدولار واليورو، ثم إلى التحريض، ثم إلى تعريض مصالحها الإقليمية للخطر. وقد

(١) https://en.wikiquote.org/wiki/Carl_von_Clausewitz

ظهر هذا التصرّف جليّاً في «العقاب» الأميركي لروسيا، فقد فتحت الإمبراطوريةُ عليها معركة أوكرانيا، ثم قاطعتها اقتصادياً، ثم شجّعت تخفيض أسعار النفط، وما زالت الخطوات والإجراءات التالية قيد التحضير. فإذا لم توقّر الإمبراطوريةُ دولةً كبرى قادرة على الدفاع عن نفسها، مثل روسيا، فهي لن توقّر أحداً.

لذلك نرى أن زيادة الإبهام في تحديد الخط الفاصل بين الحرب والسلم لا تعني فقط ضرورة التمرد على الإمبراطورية، بل وتفرض على الدول الكبرى التي تنافسها أن تتبنى قضايا هؤلاء المتمرّدين الجدد، ذلك أنها الطرف الوحيد القادر على تحدي الإمبراطورية في الحرب السرية التي تخوضها في أماكن كثيرة من العالم. فَروسيا والصين واليابان والهند وغيرها من الدول لا يمكن أن تسمح للإمبراطورية بالاستمرار في التعدي على مصالحها، وفي بعض الأحيان على أمنها الوطني. حتى إنَّ دولاً صغيرة نسبياً، مثل إيران ومصر، مجبرتان بدورهما على الدفاع عن مصالحهما في ساحة الصراع نفسها، فهما لا تستطيعان السكوت، إلى ما لا نهاية، على تعديات الإمبراطورية، التي لا تتوقف، على مصالحهما.

لقد علّمتنا الحرب الباردة الأولى، التي امتدت من يوم انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الاتحاد السوفييتي (١٩٤٥-١٩٩٠)، أن الكتلة الشرقية قد دعمت التمرّد على الإمبراطورية، والذي تَمثَّل بحركات التحرر الوطنية والاستقلال. كما أنها دعمت التمرّد في الحروب الحامية، مثل حرب العصابات في فيتنام والجزائر، وحتى في مواجهات سياسية اقتصادية استراتيجية مثلما حصل في كوبا، ومصر أيام الرئيس عبد الناصر. ويتضح من فهم الواقع السياسي الدولي الحالي أننا ندخل اليوم حرباً باردة جديدة، وبالنتيجة فإن دعم أشكال التمرد الجديدة ليس مستبعداً. هذا يعني أنّ بمقدور الحركات السياسية الجديدة، التي ترغب في التمرد على الإمبراطورية ومواجهتها موضعياً، والتي حددت أهدافها ومسيرتها بوضوح وعقلانية، أن تُقنع الدول الكبرى التي تملك التكنولوجيا بمساعدتها ومؤازرة مسارها.

إن صراعات الجيل الخامس لا تعكس فقط نشاط المتمرّدين بل وتفتح الباب

على مصراعيه للدول التي تنافس الإمبراطورية لِرَفع منسوب حرارة وحدّة جبهتها، وذلك عن طريق دعم التمرّد.

إلا أن هذا يعني أيضاً أن على الإمبراطورية أن تعي حدود سلطتها، وأن تحترم المصالح الأساسية للشعوب. فالقوة المطلقة لا وجود لها، وكلما ازدادت الإمبراطورية صلابةً وامتداداً ازدادت مواطن ضعفها، وازدادت نسبة التخلخل الممكن في نظامها الإمبراطوري ككل.

(٣)

ولغرابة الأمر، فإن البحث يُظهر تزامناً وتعايشاً بين التمرد والإمبراطورية. والتمرد المقصود هو التمرد الإرهابي، فالتمرد المشروع، الذي يهدف إلى تحقيق آمال شعبٍ معين، ليس على أجندة أدوات الإمبراطورية، فهي تحتاج إلى التنظيمات الإرهابية التي لا يمكن الدفاع عن أهدافها، والتي تعمل ضد خصومها، إذ أنّها وحدها قادرة على «مساعدة» الإمبراطورية على تبرير استمرار حضورها العسكري على الساحة الدولية.

إن هذا التزامن والتعايش ناتجان عن مصلحة مشتركة. فالإمبراطورية بحاجة إلى تبرير ميزانيات قواتها الخاصة المنتشرة[١]، على ما تقول مواقعها الرسمية، في أكثر من ١١٠ دول. فلو عمّ السلام في هذه المناطق، وانتهت العمليات العسكرية المحلية، فإن ميزانيات هذه القوات سوف تصبح مهددة بالإلغاء. لذلك، فالعمليات «المنخفضة الحدّة»، أي تلك التي يبقى ضررها محصوراً في مواضعها دون أن تتضرر منها الدولة العظمى، تُعزّز المنطق الذي يروّج للحرب على الإرهاب المحلّي، أي قبل أن يصل إلى الوطن الأم، أرض الإمبراطورية.

إن أخطار استتباب السلام كثيرة، ولا شك أن **أوّلها هو الخطر** الداهم على

(١) نتلاقى هنا مع الموقف الياباني: https://www.greenleft.org.au/node/29535

الميزانية العسكرية المخصصة «لمكافحة الإرهاب»، أي، بالتعابير العسكرية، تخفيض منسوب الاستعداد للتدخل في الخارج أو للدفاع عن مصالح الإمبراطورية.

إلا أن ثمة **خطراً ثانياً** هو أن الفراغ في عالم السياسة محال[1]. فالدولة التي تنسحب منها القوات الخاصة التابعة للدولة العظمى يرتفع فيها، في الوقت نفسه، منسوبُ استقلاليتها، ولهذا الفارق في جرعة حرية القرار تأثيرٌ على مصالح الإمبراطورية الاقتصادية. فقد كانت مصر، أيام الرئيس مبارك، تشتري السلاح الأميركي الذي تختاره أميركا بالسعر الذي تحدّده أميركا، أمّا بعد الثورة فإنّ مصر تشتري السلاح مع التأكد من تنويع مصادره، أي بخسارة تجارية لمصلحة روسيا أو فرنسا. كذلك، فإن أنابيب النفط سوف تمرّ حيثما تشاء واشنطن في بعض دول القوقاز، ما عدا البلاد التي توصّلت إلى مستوى أفضل من حرية القرار. ومواقف تركيا المتذبذبة من أنابيب غاز روسيا تدلّ على أهمية هذا الصراع. ولا شك أن أنابيب النفط والغاز إلى الصين، من مصادرها في آذربيجان وتركمانستان، تدلّ على انخفاض تأثير الإمبراطوريتين، الروسية والأميركية. فقد يُسّر لهاتين الدولتين اتخاذ قرارات اقتصادية لم تكن متاحة، لا في الحقبة السوفييتية ولا في الحقبة الانتقالية الواقعة بين سقوط الشيوعية وابتداء الأزمة الأوكرانية.

لا شك في أنّ منسوب حرية القرار السياسي هو، في الوقت ذاته، منسوب الخطر على الإمبراطورية، فالقرار الذي يمكن أن تأخذه دولة مفصلية في منطقة خطيرة قد يؤثر في مصالح الإمبراطورية بشكل أساسي. وهناك، في هذا التصنيف، دولتان (على الأقلّ) طغت فيهما الاعتبارات الاستراتيجية على الحسابات الاقتصادية، أولاهما اليونان، الدولة التي لم تعد قادرة على تسديد ديونها (التي بلغت بضع مئات المليارات من الدولارات). فقد كان المفاوض اليوناني شديد الذكاء عندما استهلّ جولات التفاوض مع بروكسل ودول الاتحاد الأوروبي برحلة إلى روسيا،

---

(١) M. O. Dickerson, Thomas Flanagan, Brenda O'Neill An Introduction to Government and Politics: A Conceptual Approach.

فقط للتذكير بمبادئ الجغرافيا السياسية وأهمية دولته فيها. ولا شك في أن الحلول التي تم قبولها كانت تعكس الهموم الاستراتيجية الناجمة عن إمكانية عدم التفاهم بين الطرفين. بالطبع، فإن اليونان جزء من منظومة الوحدة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي، وخسارتها، لو حصلت، لا تُحتمل.

لكن هناك أيضاً مثال أوكرانيا، التي حفّزت فيها الإمبراطوريةُ تمرّدَها[١] على الأمر الواقع، أي التفاهمات التي كانت قائمة حتى الآن بين الشرق والغرب، وقدّمت أوكرانيا طلباً للانضمام إلى المنظمتين، الأوروبية والأطلسية، مُخالفةً بذلك تفاهماتها مع روسيا. كان هدف التمرد هو إخراج أوكرانيا من دائرة التأثير الروسية، وكانت الفرضيات الاستراتيجية مبنية على عدم قدرة روسيا على تحمل عبء المواجهة السياسية والعسكرية. إلا أنّ الخطأ في التقييم أدّى إلى نكبة أوكرانيا اقتصادياً وتهديد وحدتها الوطنية. فالاعتبارات الاستراتيجية كانت، بالنسبة إلى الحلف الأطلسي، أهم من أوكرانيا كلها.

إن قرار الشعب اليوناني برفض عروض الدائنين[٢] وزيارة رئيس وزرائها موسكو أجبرا الحلف على اتخاذ موقف جديد. فالمال (أي قيمة الديون اليونانية) أقل أهميةً من خسارة اليونان استراتيجياً لمصلحة الكتلة الشرقية. كذلك، فقد اقتنع الحلف أن نكبة أوكرانيا الاقتصادية والسياسية أقل أهميةً، بالنسبة إلى مصالحه الاستراتيجية، من حاجته إلى نقطة احتكاك ساخنة مع روسيا.

واضح أن استقلالية القرار السياسي ومنسوب الحرية في اتخاذه موضوعان بالغا الأهمية، وأن هاتين الدولتين لم تكونا تملكان القدرة على اتخاذ قرارهما

(١) قراءتان متغايرتـان، كلتاهمـا بريطانيتـان: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-26248275
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/ukraine/11449122/Ukraine-crisis-timeline-of-major-events.html

(٢) قراءة أولى: http://www.cfr.org/greece/timeline-greeces-debt-crisis/p36451
وقراءة أكثر استفاضة: http://www.bbc.com/news/world-europe-17373216

الوطني لولا هذين الاعتبارين، فحرية القرار مرتهنةٌ بمنسوب حضور الإمبراطورية أو غيابها.

(٤)

إن القرار السياسي المحلي أصبح مرتبطاً بمصالح الدول الكبرى وأوجه المنافسة فيما بينها إلى درجة أن **أكثرية القرارات الوطنية أصبحت عرضةً لهذا لتأثير**. ذلك أن مصالح الإمبراطورية أصبحت شاملة وتغطي بامتداداتها دول العالم أجمع. فإذا قررت الولايات المتحدة رفع قيمة الدولار أو تخفيضه، أو رفع نسبة الفائدة عليه أو تخفيضها، فإن اقتصاديات الدول كلها تتأثر بذلك. لكن الدولار لم يعد العملة الوحيدة المؤثرة في سياسات الدول على الساحة الدولية، فقد دخل اليورو هذه الحلبة منذ بضعة عقود، وأصبحت له قدرةٌ معينة على التأثير. لكن الجديد هو أن عملة الصين أيضاً أصبحت اليوم قادرة على التأثير في القرار الوطني، فانخفاض سعر «اليوان» أو ارتفاعه يؤثران مباشرةً في قدرة الإنتاج الصناعي المحلّي، وبالتالي في قدرة المنافسة في السوقين المحلية والعالمية. هذا يعني أمرين، أولهما أن هناك مسرحاً جديداً للصراع لم يكن موجوداً من قبل، وهو دور العملات وموقعها في التأثير في الاقتصاد العالمي، من ناحية، فهذه الظاهرة تزيد المنافسة بين الأقطاب، كلٌّ لدعم عملته، أي دعم قدرته على التأثير في دول العالم الأخرى. ومن الناحية الثانية أن على القرار الاقتصادي المحلي أن يحسب حساباته السياسية بمنتهى الدقة، فلكل قرار اقتصادي نتائج وتداعيات سياسية تتأثر بها بشكل مباشر قدرةُ الدولة على اتخاذ قراراتها بحرية، ذلك أن للاقتصاد دور مباشر في تحديد منسوب حرية القرار الوطني.

إن عولمة الصراع على العملات ليس إلا الوجه الأبرز لهذا الصنف من المنافسة العالمية. فالموارد الأخرى، مثل النفط والغاز والألياف البصرية وشبكة المواصلات

بواسطة الأقمار الصناعية والإنتاج الزراعي وقدرة الابتكار الصناعية، أصبحت كلها جزءاً لا يتجزّأ من الصراع الاقتصادي الدولي وتدخل في حسابات الكتلتين، الشرقية والغربية. هذا يعني أن الاقتصاد الوطني أصبح بدوره جزءاً من هذا الصراع.

تكمن أهمية هذه الاستنتاجات في أن القرار المحلّي، مهما كان ضيّقاً، يتفاعل بحكم الضرورة مع مصالح الدول الكبرى وقراراتها. فليس بالإمكان إقرار تركيب مصنع لإنتاج الكهرباء أو مدّ أنابيب النفط أو خطّ الطرق والشوارع أو حتى رفع أجور الموظفين دون أخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. وفي بعض الدول العربية، فإن المعلومات المتوفرة لدى الإمبراطورية عن إدارات ومؤسسات هذه الدول أدقّ من معلومات الدول نفسها، بحيث أن المسؤولين يرجعون إلى السفارات للحصول على المعلومات التي تسمح لهم باتخاذ القرار.

إن ما يلفت النظر في مجمل هذا التوصيف هو مستوى التأهب[1] الدائم لدى الدول الصناعية في المجالات كلها، وعلى رأسها ميدان الاقتصاد. كأنّها في حالة حربٍ دائمة. كان مُستوى التأهب الحربي، وسرعةُ وصول المعلومات عمّا يحدث في الميدان، ظاهرةً تتميّز بها المؤسسات العسكرية عن غيرها من إدارات الدولة والقطاع الخاص، إلا أنّها أصبحت اليوم حالةً عامة. ولتوضيح ذلك إليكم بعض الأمثلة الساطعة:

في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته كانت الشركات الاستشارية تلحظ في عقودها مع زبائنها «فترة تحضير» تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع، حسب نوع العقد، وذلك للتفتيش عن المعلومات اللازمة لتنفيذ الدراسة والحصول عليها، وكان ذلك يستوجب إرسال الرسائل إلى مراكز المعلومات (مثل منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة)، وانتظار البريد الذي يحمل الأجوبة، وكانت إحصاءات الدولة تصدر مرة في السنة. لكننا اليوم في عالم لم تعد فيه الشركات

(١) موقعان عن التأهب الاقتصادي: www.pwc.com/gx/en/issues/economy/global-economy-watch.htm
http://www.economywatch.com

الاستشارية بحاجة إلى «إرسال البريد» وانتظار الجواب، فالمعلومات متوفرة على الإنترنت، ودائرة البريد لم تعد تُستعمل خدماتها إلا في ظروف خاصة، وأصبحت المعلومات عن الاقتصاد حيّة، تظهر مؤشراتها على الشاشات، وتتغيّر قيمتها من ثانية إلى أخرى.

وكانت في كل دولة غربية بورصةٌ واحدة، بينما اليوم أصبح هناك في أكثر دول العالم عدد من البورصات، من الصين إلى موسكو إلى باريس، معلوماتها مترابطة فيما بينها بحيث يضطر صاحب القرار الاقتصادي إلى مراجعة مؤشراتها كلّها قبل اتخاذ قراره النهائي.

وكما أن حالة التأهب تنطبق على الوضع الاقتصادي، فإنها تشمل أيضاً المسألة الأمنية. فالدول الكبرى تتنصّت على أصدقائها وأعدائها، كأنّ مسؤوليها يشعرون بالخطر[1] إلى الدرجة التي تضطرهم إلى معرفة القرار في الساعة والدقيقة التي يؤخذ فيها. وتقوم، في الوقت نفسه، الأقمارُ الصناعية بمراقبة تحرك السفن الحربية والمدنية، والتحقق مما تقوم به، بينما تقوم أقمار صناعية أخرى بمراقبة تحركات الجنود، ولا تتردد أجهزة الرصد المختلفة، المتمكّنة من قدرة التصوير إلى قدرة التسجيل، في أن تخلط الأوراق وتتخطّى الحدود التي كانت تُعتبر مقدسة، إذ تقوم أجهزة مخابرات الدولة بالتجسس على الشركات الخاصة للدول الصديقة والغريمة على حدّ سواء، وتنقل معلوماتها إلى شركاتها المحلية، بينما تقوم الشركات المحلية بنقل ما تجسّست عليه في الساحة المدنية، لتعرضه على مؤسستها العسكرية المحلية.

لقد تلاشى الفارق بين العسكري والمدني، والحاجزُ بين الأمني والتجاري، وأصبح الكلُّ يصبُّ في مصلحة الكلّ. هذا يعني أن حالة التأهب العسكري أصبحت دائمة، وأن مستوى التأهب في الصراع الاقتصادي مرتفع ودائم أيضاً. فإذا نجحت دولةٌ ما في زيادة تصديرها من مادّة معينة، يقوم «البرنامج» (في الحاسوب) بإرسال

(١) www.surveillanceissues.com

إشارة إنذار عن حصول ظاهرة «غير عادية». فيقوم الفريق المُختَصّ بمراجعة المعلومة ويقرّر ما إذا كانت المسألة تهدّد المصلحة الوطنية وتشكل خطراً عليها أم لا، فإذا شعر الفريق أن هناك مبرّراً لاتخاذ قرار ما، فإن حالة التأهب تسمح بكل أصناف الإجراءات.

إن حالة التأهب هذه تشبه، بل تتماهى مع، حالة الاستنفار العسكري الدائم. كانت هذه الحالات في الماضي استثنائية، ومثال ذلك حالات التأهب والاستنفار عندما بدأ نابليون حملاته العسكرية، إلا أنها كانت قصيرة المدة وتنتهي بانتهاء الاستنفار أو المعركة، فتعود الحياة إلى «طبيعتها»، أي إلى تحرّكها البطيء، الذي كان يُعتبر عادياً. ولم تختلف الصورة قبل الحربين العالميتين في القرن العشرين وبعدهما. حتى في فترات الحرب كانت حالة التأهب تتراخى، خصوصاً عندما يتضح أن الاشتباك المقبل سوف يتأخر بضعة أيام. إلا أن هذه الصورة لا تقبل المقارنة بما يحدث اليوم، ذلك أن حالة التأهب قائمة حتى لو لم تكن ثمة أزمة في الأفق، فالأقمار الصناعية تستمرّ بالتصوير وأجهزة التنصت لا تتوقف عن عملها. ولا يختلف الأمر في الاقتصاد عنه في الشأن العسكري، فمؤشراته تتحرك باستمرار، والقرارات تؤخذ فيه بلا توقف. حتى التصريحات السياسية وتحركات الدبلوماسيين تخضع لحالات التأهب نفسها. وبسبب صعوبة متابعة كل هذه الأمور بشكل دائم، هناك حواسيب ترسل إنذارات عن حصول الحدث غير المعتاد، الذي يستوجب اتخاذ القرار.

وعندما تحدث «الحالة الاستثنائية»، ويتم درسها وتقييمها، يصدر القرار السياسي. وقد يكون هذا القرار بسيطاً، كأن يُطلب من الدبلوماسي أن يهنّئ رئيس دولة أخرى أو ينذره، أو يعاتبه. إلا أن الحدث قد يكون تكراراً لأحداث سابقة، مقبولة أو مرفوضة، وفي هذه الحالة تتأهب أدوات الدولة الكبرى، وقد ترسل دبلوماسياً للتخاطب والتفاوض، وربما أرسلت القوات الخاصة في عملية سرية لإيصال رسالة بشكل أكثر حسماً وأشد عزماً.

(٥)

إن حالة التأهب والاستنفار الدائمة هذه مرهقة بطبيعتها، فجسم الإنسان غير مُعدّ لهذه الحياة السريعة وحالة التأهب الدائمة؛ ومن يجد نفسه في موقع مراقبة كل هذه المتغيرات على الساحة الدولية، واتخاذ الإجراءات عند اللزوم، لا يستطيع ممارسة مهماته وحده، بل هو بحاجة إلى أنظمة تقنية تساعده على إدارة هذا الوضع المعقّد والمقلق. والأنظمة التي يحتاجها هي أنظمة إدارية تهتم بكل وجه من أوجه المنافسة الدولية، فهناك حاجة إلى جهازٍ يراقب الاقتصاد وفروعه، وآخر لمتابعة الشأن السياسي وجبهاته، وثالث لتحديد الأخطار العسكرية وأوجهها. ونظام الإمبراطورية الإداري (من وزارات وأجهزة وشركات خاصة تنسق معها) يُؤمّن لها هذه التسهيلات.

إلا أنّ تسارع الأمور جعل التركيبة الإدارية غير كافية. لقد أصبح ضرورياً لهذه الإدارات أن تستحدث «أنظمة إنذار» غايتها تحديد الحدث الذي يستوجب الانتباه بين آلاف الأحداث التي تُسجّلها يومياً، بل وكل ساعة ودقيقة، وعلى المستويات كافة، وفي العالم كله. هذا يعني «تصنيف الأحداث» إلى صنفين، عادي واستثنائي. وهنا تبدأ الصعوبات، إذ إن تصنيف «العادي» مرتبط، في كثير من الأحيان، بالمطالعة السياسية للدولة التي تنتمي إلى الإمبراطورية أو حلفائها. لكن المؤكّد أن «الأحداث الاستثنائية»، من حيث عددها، أكبر من طاقة إدارات واشنطن، فقد رأينا وزير الخارجية الأميركي يتذمّر من عدم قدرة الدولة على متابعة ملفات الشرق الأقصى بسبب انشغاله بمشكلات الشرق الأوسط إضافةً إلى المفاوضات النووية مع إيران.

في هذا التوصيف توضيحٌ لكثيرٍ من المسائل. أول أوجه الوضوح هو الخلل الواضح بين قدرات الإمبراطورية وغرمائها. فأنظمة الإنذارات لديها تسمح لها بمعالجة المسائل قبل أن تتطوّر إلى مشكلات. وبالرغم من العدد الهائل من الأزمات التي تديرها واشنطن على الساحة الدولية، إلا أن هناك عشرات المسائل الأخرى

التي تعالجها قبل أن تتحوّل إلى أزمات. فلو تذكّرنا أن **واشنطن قد وقّعت مع الصين ثلاثمئة اتفاقية في جولة مفاوضات واحدة**[1] يصبح بإمكاننا تقدير كمية المشكلات التي عولجت في هذه الرزمة وحدها. وبمقدور أي سياسي أن يراجع لائحة المسائل التي بُحثت في أي شهر من السنة، في المؤسسات الدولية، ليكوّن فكرةً عن قدرات الإمبراطورية.

إنه انعدام التكافؤ الواضح بين العملاق ومنافسيه.

لا بدّ من التأكيد على أن روسيا والصين لم تتمكّنا بعد من استحداث القدرات التي تملكها واشنطن. فقد تمكّنت روسيا، منذ انهيار إمبراطوريتها السوفييتية، من إيقاف الانحلال الهائل الذي تفشّى في الجسم السياسي الروسي، وقد ساهمت واشنطن، بلا شك، في إضعاف ما تبقّى من قدرات في روسيا، إلا أن هذه الأخيرة صمدت، لكنها لم تتمكن بعد من الانتقال إلى مرحلة المنافسة الاقتصادية، فهي بحاجة إلى مزيد من التنويع في اقتصادها، ومزيد من الاستفادة من نظام التعليم فيها، الذي أنقذها بشكل أساسي من كبوتها الأخيرة. إلا أنها أيضاً بحاجة إلى سياسة سكانية حكيمة، في ظل انحدار عدد الولادات وانخفاض عدد سكانها. بالمقارنة، فإنّ سياسة الهجرة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تؤمّن لها موارد بشرية متعلّمة وارتفاعاً محسوباً في عدد سكانها[2].

هذا يعني بالطبع أن روسيا بحاجة إلى كثيرٍ من المجهود قبل أن تعود إلى ممارسة تأثيرٍ يُماثل قدرتها السابقة عندما كانت على رأس الاتحاد السوفييتي، في لعبة المنافسة مع واشنطن.

أما الصين فهي بلا شك القطب الصاعد، وقد برهنت عن قدرتها على المنافسة

---

(١) http://en.yibada.com/articles/41317/20150627/china-u-s-dialogue-300-economic-strategic-agreements.htm

(٢) من ٢٢٧ مليوناً عام ١٩٨٠ إلى ٣١٠ ملايين عام ٢٠١٠:
https://www.google.com/fusiontables/DataSource?dsrcid=225439#rows:id=1

في عالم الإنتاج الصناعي والتصدير، إلا أنها لا تزال تفتقر بدورها إلى بقية مقوّمات الدولة الكبرى، فدبلوماسيتُها ما زالت تقوم بأولى خطوات تأسيس علاقاتها الدولية، معتمدةً حتى الآن على تصوراتٍ اقتصاديةٍ جغرافية[١].

إلّا أنها لم تنجح حتى الآن بتقديم نموذج بديل للنموذج الاجتماعي الأميركي، الذي يغري كثيراً من الشباب في العالم، بسبب نجاحاته الفعلية، وبسبب أدوات الترويج التي يستند إليها (مثل الصحافة والتلفزيون والسينما). إلا أنها تحاول صياغة «طريقة تعامل دولية» جديدة، يظهر أنها بدأت تستهوي قيادات بعض الدول وتياراتها السياسية. فالتوجّه إلى المنافسة مع الكتلة الغربية موجود، والرغبة بلا شك قوية، وهناك بالتأكيد خطة للتقدم في هذا المضمار. إلا أن الصين تعي، على ما يظهر، ضرورة الصبر وانتظار نتائج المجهود الذي يتم بذله، قبل أن تتمكن من منافسة الإمبراطورية في المُطلق، وعلى كل المستويات[٢].

في هذه الأثناء تلعب الإمبراطورية لعبتها لاحتواء محاولات غرمائها المحتملين، قبل أن ينجحوا في مساعيهم، فهي تعلم أنها تنتج أقل من ربع الصناعة العالمية، لكنها متمكنة من أكثر من نصف أرباحها المالية[٣]. هذا يعني أن لعبة الكسب المالي، التي تولد الشعور بالرخاء، تشوبها مخاطر كثيرة، وأنها ليست مضمونة من حيث دوام تفوّقها. ولا تستطيع الولايات المتحدة المحافظة على موقعها المهيمن على السياسة العالمية إلا إذا استطاعت ضمان الاستمرارية عن طريق توسيع تحالفاتها، ممّا دفعها إلى وضع **«سياسة التكامل» الاقتصادي والسياسي مع دول منطقة اليورو، إضافةً إلى بريطانيا**[٤]. إن هذه السياسة الجديدة، التي يتم ترسيخها وتعزيزها كل يوم، قد بدأت

(١) طريق الحرير: www.silkroadproject.org

(٢) http://www.scmp.com/comment/insight-opinion/article/1430234/leaders-china-and-us-must-lead-way-strengthening-ties

(٣) www.tradingeconomics.com/united-states/industrial-production; And the report with indicators: www.yardeni.com/pub/ppphb.pdf

(٤) www.eui.eu/Documents/RSCAS/e-texts/200306HMTMvFReport.pdf

تعطي ثمارها، إذ إنها سمحت بتحويل أوروبا إلى «محمية» أميركية، فقد أصبحت تتعامل مع القضايا السياسية الدولية كأنها استمرار للسياسة الأميركية بدل أن تُظهر استقلاليتها، كما كان يرغب بعض مؤسسيها في أولى حقبات تأسيسها. لقد أصبحت مؤسسات حلف شمال الأطلسي أدوات أميركية «للتنسيق» مع أوروبا، وأصبحت أكثر القرارات تؤخذ ضمن هذا المركّب السياسي بتوجيه من القيادة الأميركية. وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية أهمية هذا التنسيق في سلسلة اتخاذ القرار الأوروبي - الأميركي. وبنتيجة ذلك أصبح بإمكان واشنطن أن تتصرف باسم اقتصاديات كلّ من الولايات المتحدة وأوروبا، أي بوزنٍ اقتصادي يقارب ضعف القدرة الاقتصادية الصينية. إن العملاق الإمبراطوري ما زال موجوداً، وهو ليس في خطر على ما يبدو.

ما معنى هذه الاستنتاجات؟

إنها تعني، أولاً، أن على الدول المتوسطة والصغيرة، التي تريد المحافظة على الحد الأدنى من الاستقلالية في قرارها السياسي، أن تمارس اللعبة السياسية الثلاثية، المتمثلة في التحالف أو التفاهم مع إحدى الدول الكبرى المُنافِسة، للحصول على أفضل الشروط عند اتخاذ القرار. وقد لعبت إيران هذه اللعبة بحذق، عندما تحالفت مع مجموعة شنغهاي ومنظومة البريكس للتمكن من الالتفاف على المقاطعة الاقتصادية الدولية، دون أن تخسر قدرتها على الاستمرار في بحوثها النووية. وعلى الشاكلة، نفسها نجحت كلٌّ من مصر والجزائر في هذه اللعبة، أكان في تنويع مصادر سلاحهما أم في تحسين شروط عقود الاستثمار النفطي فيهما.

لكن ضعف أكثر هذه الدول معرفيّ بطبيعته، فهناك نقص واضح في منسوب المعلومات المتوفرة لها، لاتخاذ قراراتها السياسية، ومعه نقص في الموارد البشرية القادرة على التحليل وتقديم الحلول، أي تقديم الخيارات السياسية المُتاحة. فأكثر المؤسسات السياسية فيها إما قديمة في مناهجها وإما تحتاج إلى إعادة تصويب وتوجيه.

إنّ وجود رصيد بشري محلّي[1] تعلَّمَ في الغرب، في كثيرٍ من الدول العربية، لا يكفي وحده، فهناك حاجة إلى مأسسة التخطيط السياسي والاستراتيجي. ويفترض مسارُ استحداث المؤسسات الوطنية عدداً من «المُسَلّمات»، ربّما كانت الحرية أحد أهم مكوّناته. ذلك أن الهدف هو التغيير، أي استبدال سياسات مُختلِفة بالنهج القائم. ولا يُمكن تَصَوُّر التغيير دون استنباط أفكار جديدة مُغايِرة للأفكار التي يُطلَبُ تغييرها. لذلك يعادي أصحاب السلطة المتمسّكين بالماضي الحرّية ويمنعون الفكر الجديد من الظهور، فالحريّة هي عدوّتهم، لأنها تفضحهم، ولأنّ حرية الفكر لا تقبل الحدود. فالمشكلة **ليست في غياب المثقفين** أو المتعلّمين الجامعيين أو الكفاءات العالية بصورة عامة، بل في صاحب القرار السياسي. فهو قد يشعر، أو لا يشعر، بالحاجة إلى الكفاءات الوطنية، وإلى الاستماع إلى تحدّياتهم الفكرية، وإلى ضرورة اتخاذ القرار عند انتهاء التداول. إن عدم ثقة القائد بنفسه يجعله يتطلّع إلى المستشارين الغربيين كأنهم مصدر الخطط المعصومة، بدل أن يعتمد على الآراء التي تعكس المصلحة الوطنية.

وفي غياب التخطيط الوطني المستقلّ تصبح «نصيحة الدولة الصديقة» عظيمة الأهمية. وفي عالم التحالفات الثلاثية، التي تتلاقى فيها دولةٌ صغيرة مع إحدى الدول الكبرى لحماية مصالحها في موضوع محدد، ثم مع مُنافِستها لحماية مصالحها في موضوع آخر، فإن هذه الدول معرّضة للأخطاء. وقد تكون أخطاؤها «استراتيجية» في مقاسها، وفاضحة في تداعياتها، وقد تؤدي بها إلى الهاوية. إنَّ سياسةَ أكثر هذه الدول المتخلّفة تتشابه في تخبّطها، فهي في حالةٍ من انعدام التوازن مع سياسات الدول الكبرى.

إلا أن علينا أن نسجل أنّ الذي دخل عصر صراعات الجيل الخامس بنجاح هو الإمبراطورية، وربما بعضُ كبار منافسيها. أما المتمردون، أكانوا دولاً تتمرّد لرفع منسوب استقلالية قرارها السياسي أم منظمات تُمثل قضايا مشروعة، فإنهم لم يتقدموا

(١) Arab Human Development Report: www.arab-hdr.org

إلا بشكل هامشي. صحيح أنهم استعملوا الدرونات والهواتف الذكية وغيرها من التكنولوجيات التي يسهل شراؤها في السوق، إلا أنّ عقلياتهم وطرق عملهم ظلت على ما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي.

ولا داعي للإشارة إلى الإرهابيين، فقد بقوا على مستوى التخلّف الذي تعوّدوه، والذي تعيّنُه لهم القِوى التي تمولهم.

من الواضح أننا في حالة صراع دائم، وفي حالة استنفار وتأهّب مستمرين، وأن التأهب شاملٌ، بمعنى أنه سياسي عسكري اقتصادي، وعلى امتداد الكوكب الأرضي. وقد تحتاج الدول الكبرى إلى ممارسة الحرب بشكل موضعي، في بعض المواقع في العالم، حفاظاً على المناجم ومصادر المعادن التي تحتاجها، أو لتعزيز مواقعها الاستراتيجية في بلد معين أو منطقة معينة، سياسياً أو عسكرياً، وقد تختلقُ مشكلات موضعيّة للسبب ذاته، فتحاول إلغاء القرار المحلي أو التمكن من السلطة في البلد، مُباشرةً أو بواسطة العملاء. إلا أن هذه ظواهرُ استثنائية، طارئة، لحالة المنافسة المستمرة، وخصوصيتها أنها تحمل طابع التأهّب الدائم في صراعٍ شامل. إن الإستنتاج الأساسي، والخصوصية الرئيسية لهذه الظاهرة، هو أن العالمً قد دخل حالةً من الصراع من صنفٍ جديد، هو «صراعات الجيل الخامس».

(٦)

ليست سلطة الإمبراطورية لامحدودة أو لامتناهية إلّا في ظاهرها، فَنُقاط ضعفها تصاحب كل نقطة من نقاط قوتها، وهذا يسمح لِمُنافِسها بوضع سياساته بشكلٍ يراعي مُستَلزَمات اللعبة الدولية، ويمارس عملية تقديم مصالحه تدريجياً في الوقت ذاته. والمنافسة بينهما تحتلّ عناوين الأخبار اليومية في الصحافة الدولية، ويقوم كلٌّ من الغريمين بمراقبة الخطوة التالية التي يقوم بها الغريم الآخر ـ إذ إنّها تسمح لكل فريق بقياس عزيمة خصمه أو استعداده للمغامرة أو الاعتدال أو التخاذل.

أما الدول المتوسطة أو الصغيرة فإن أكثرها قد قرر الاستمرار في سياساته القديمة التي تعكس تاريخ علاقته بالإمبراطورية أو إحدى فروعها. إلا أنّ بعضها تجرّأ وقرر إعادة النظر في مواقفه وحساباته، وتحسين فُرَص تَقدُّمِه، على ضوء تقدم المنافسين الكبار وتغيّر المشهد الدولي. ومن أهم هذه التغييرات دخول الصين عالم الاستثمار في عددٍ من دول العالم الثالث، ممّا غَيَّر بعض أوجه خريطة التحالفات الدولية في العالم الثالث.

إلا أن حركات التمرّد في العالم، وهي المسألة الكبرى، قد أصبحت، بحدّ ذاتها، ظاهرةً رئيسية في القرن الحادي والعشرين، ويظهر من طريقة تصرّف الإمبراطورية أنها تحسب حساباتها على أساس استمرار هذه الظاهرة[١]، كما يظهر من مواقف رسمية كثيرة.

وقد رأينا أن الإرهاب قد تحالف علانيةً مع الامبراطورية (من أفغانستان ضد السوفييت إلى تنظيمات ما بعد حُكم القذافي في ليبيا، إلى الصومال وسوريا والعراق). لذلك لا داعي للمبالغة في الشك في إمكانية استمرار بعض أصناف التعاون بين الإرهاب ودول الحلف الأطلسي، علنيّاً كان أم سرياً، وفي أماكن كثيرة من العالم. ثم إنّ استراتيجيات الإمبراطورية أخذت تعتمد أكثر فأكثر على تكنولوجيات الجيل الخامس، وقصدها (المعلن على الأقل) هو محاربة الإرهاب. لذلك علينا أن نحاول فهم مسارات المتمرّدين على الريادة الإمبراطورية، أي غير التقليديين، أي محاولة فهم التنظيمات غير الحكومية التي تحاول تحدّي الكتلة الغربية.

إننا بالفعل أمام صنفين من المتمردين: الإرهابيين من ناحية، وذوي المطالب المحقة من ناحية أخرى. وكلاهما يمارس التمرد، لكن أحدهما إرهابي، بينما الآخر ثائر على الواقع، يطالب بحقوقه. أولهما مجرم، والثاني صاحب حق. وقد أشارت الدراسة إلى طريقة التقييم والتمييز والتفريق بينهما. فالإرهابي لا يحاول

(١) www.mi5.gov.uk; www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=36760
http://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/trrrst-thrt-cnd/index-eng.aspx

التوصل إلى الاعتراف السياسي، لا محلياً ولا دولياً، ولا مَطالب لديه يُقدّمها إلى المحافل الدولية، فهو يملك الحقيقة كلها والحلول كلها، فيما العالم مخطئ، كافر أو مرتد أو في تصنيف الجاهلية. وهو يعلم أن عداوته لمحيطه وللعالم لن تنتهي إلا بزواله وهزيمته. هذا هو وضع الحركات التي تمارس الجريمة باسم الإسلام، وتضلل الجهلة لتستنفرهم وتقنعهم «بالاستشهاد» في عمليات انتحارية. وبسبب استحالة التخاطب المجدي معها فإنها لا تتعامل مع محيطها إلّا بواسطة السلاح والعنف.

أما الحركات المُحِقّة فخصوصيتها أنها تستهدف اكتساب الشرعية، وهي تستعمل العنف لأن الطرق السلمية للمطالبة بحقوقها قد أُغلِقت في وجهها، ولأنّ الظلم الذي لحق بها وبشعوبها عظيم. فهي تُمارس العنف بقصد الوصول إلى طاولة التفاوض واسترجاع حقوقها المسلوبة، ولا تمارس العنف إلا لأنّها لم تتمكن من حثّ المؤسسة السياسية، المحلّية والدولية، على الاستماع إلى مطالبها والقبول ببحث حقوقها.

إن الساحة الدولية، للأسف، ما زالت تحتكم إلى الاستراتيجية بدل الاحتكام إلى القانون الدولي. هذا هو السبب الحقيقي للتمرّد. فالتمرد عملية ذات بُعد استراتيجي. والشعوبُ مُجبرةٌ على التمرّد لأنها لا تجد من يستمع إليها على منابر القضاء الدولي، ولأن القضاء الدولي، إذا قرّر إعطاءها الحق، لا يملك قدرة فرض تنفيذ قراراته (كما في حالة محكمة العدل الدولية والحائط الإسرائيلي، مثلاً). وتأتي المنافسة بين الأخصام الكبار لتمنع منح شعوب كثيرة حقوقها، ولِتسلُبَها هذه الحقوق في بعض الأحيان.

إن تسجيل هذه الاستنتاجات يتصاحب مع نتيجة أخرى، تَوَصّل إليها هذا البحث، وهي أن المتمرد قادرٌ على الانتفاض ضد الإمبراطورية وحلفائها بنجاح. ونقاطُ ضعفها كثيرة، تساوي نقاط قوتها. لذلك، فإنّ بالإمكان إزعاج العملاق بعمليات تتفاوت بين وخز الإبرة وقطع بعض الشرايين.

إن المتصارعين الكبار في العالم قد ارتقوا من طور الحروب الموضعية إلى الصراع الدائم والشامل والتأهب المستمر، وقد تَحوّلَ هذا الصراع ليصبح سياسياً واقتصادياً وعلمياً، وعلى كل هذه الجبهات في آن، وأصبحت حالة التأهب والاستنفار دائمة، تشمل كل قطاعات الصراع. إنه صراعٌ شامل. وقد تطورت التكنولوجيا لترفع من حدة المنافسة، ومعها حدة التوتر والاستنفار والتأهب. وهكذا تتأمّن للقيادات السياسية المعلومات عن الأخطار التي يطرحُها تصرفُ خصومها من لحظة إلى أخرى. لقد تطوّرت المنافسة بين الأخصام الدوليين لتؤثر على مؤسساتهم، التي تطوّرت بدورها لِتُمَكّنهم من إدارة حالة التأهب والاستنفار الدائمة على كل هذه الجبهات والقطاعات.

لذلك فإن للمتمرّد الذي يحمل رسالة وطنية أو إنسانية محقة مجالٌ واسع للنضال من أجل تحصيل حقوقه. إلا أنّ الطريق إلى ذلك قد تغيّر، وانتقال الصراعات إلى جيلها الخامس قد غيّر أرضيه المجابهة. لم تعد استراتيجيات الثورات الشعبية تُعطي ثمارها بشكل مُعمّم، كما كانت الحال أيام حقبة حركات التحرر الوطني في خمسينيات القرن الماضي. لقد أصبحت المواجهات تستوجب التصنيف والتمييز والتفريق. إلا أنّ الأمر الواضح هو أن **المطالبة بالحقوق المشروعة تمرّ حكماً بمواجهة الإمبراطورية**، فهي التي تحمي النظام الذي يَظلُم، وهي التي تَحُول دون الشعوب وحقوقها. ولا تفعل الإمبراطورية ذلك للمتعة أو التجنّي، فمصالحها، كما رأينا، يقرّرُها عددٌ قليل من الناس. وبالرغم من الديمقراطية الظاهرة فيها، فإن هذه النخبة هي التي تفكّر، وتمول التقارير الفكرية، وتحسب الخيارات السياسية، وتمارس التأثير الصناعي والمالي والتجاري على أصحاب القرار. فالدماغ هو الذي يقرر ما تفعله بقية أعضاء الجسم. ومَصالح هذا العملاق يقررها دماغه. ودماغه هو الذي يستدرج الظلم في كثير من الأحيان.

إن موضوع البحث ليس أخلاقية هذه القرارات، فغياب القانون الدولي هو المشكلة. إن الاستراتيجية هي البديل الذي اختارته الدول الكبرى، بدل اختيار

الأخلاق والقانون في حسم الخلافات على الساحة الدولية. وما دامت الأمور على هذه الحال، فإن واقع التمرّد يمرّ بمواجهة، ولو جزئية، مع الإمبراطورية أو أحد حلفائها أو أحد الأقطاب من غرمائها.

إلا أنّ كل الإمبراطوريات تتشارك بشبكات الشرايين والأعصاب، من أنابيب إلى ناقلات بحرية عملاقة إلى ألياف بصرية إلى شبكة أقمار صناعية إلى أنظمة المعلومات وغيرها. وكلّما أمعنّا في تعدادها ازدادت في ذهننا نقاطُ ضعفِها أيضاً، أي النقاط التي يُمكن مُهاجمتها. فالتمرّد مُمكن، لكن بشرط الارتقاء إلى مستوى المواجهة الجديد، مستوى صراعات الجيل الخامس.

وأوّل هذه الشروط هو إنشاء التنظيم النخبوي، الانتقائي، القادر على فهم أرضية المواجهة، وبالتالي تحديد سياسته على هذا الأساس. فالتنظيمات الشعبية، وإن كانت مفيدة لحثّ الجماهير على التظاهر أو التصويت في الانتخابات، غير مجدية في مواجهات الجيل الخامس. إن ما تفرضه هذه الصراعات الجديدة هو أعلى مستويات المعرفة. وكلّما كانت تنظيمات المتمردين واضحة الرؤية، متفهمة لمستلزمات المواجهة، تحسّنَ أداؤها وازدادت استقلالية قرارها. ذلك أن الضبابية تؤدي إلى الفشل، فسرعان ما يتمكن غرماؤها وأخصامُها من إعادة توجيهها بحيث تتحوّل إلى أداةٍ من أدواتهم. فقد رأينا في الصومال حالة تمرّد مُحِقّة، تحوّلت فِرَقُها إلى أدوات سياسية وإجرامية بيد الإمبراطورية.

إن أولى مستلزمات التمرد في صراعات الجيل الخامس هو القيادة والإدارة البشرية المستنيرة، العالية الثقافة، المُطلعة على شروط خوض هذه الصراعات. وعليها أيضاً أن تكون قادرة على تحمّل الضغوط وسرعة اتخاذ الإجراءات والتحركِ النشط في عالم أول الخاسرين فيه هو الأبطأ والأقلُّ قدرةً على تحمّل الضغوط. إن الخامة البشرية اللازمة لِمُمارسة التمرد في هذا الجيل من الصراع تختلف جذرياً عن تلك التي عهدناها في الخمسينيات من القرن العشرين. إنها مُنضبطة، شديدة الدقة في تصرّفاتها، تحفظ بشكلٍ دائم لائحةَ الإجراءاتِ والقراراتِ التي تستوجب التنفيذ،

أو لائحة ما وعدت به تنظيمها ومُناصِريها. فهي، جزئياً، تنال صدقيتها من دقة كلامها ووضوح مسلكها وصدق وعودها. إن عالم التمرد الذي كانت فيه القيادات تُمارس القيلولة، والتأخير، والمناورة، لا تُقنع الشباب الراغبين في خدمة الثورة. إن على القيادة التي تطمح لخوض معركة التمرد أن تفكّر جدّياً في مسلكها.

إلى جانب الخامة البشرية، فإن على النخبة المتمرّدة أن توضح أهدافها، حتى يحترمها غريمُها وعدوُّها وأصدقاؤهم وحلفاؤهم. ذلك أن التمردّ المُحقّ هو الذي يصبو إلى اعتراف الناس بشرعية مطالبه، بما في ذلك الصديق والعدو. لذلك عليه أن يصف المشهد السياسي الذي يرغب في تحقيقه قبل أن يطلب من الناس أن يبحثوه ويناقشوه، وربما أن يوافقوا عليه. فما الذي سوف يحصل لو تحققت أهدافه، وإلى أي مشهد سوف يؤول انتصار التمرد؟ إن مثل هذه الأسئلة هي التي تفصل وتُحدّد وتفرِز ما بين الإرهاب والتمرد المُحقّ، أي الثورة. فمثل هذه المعلومات هي التي تشرح سبب ارتياب الناس في سوريا في جبهة النصرة مثلاً، وفي «تنظيم الدولة الإسلامية» في ليبيا. فالشعب سوف يقبل المشاركة في النضال إذا تمكّن من تصوّر نتيجة الصراع الذي يُطلَب إليه المشاركة فيه. ومثل هذه التنظيمات، في مُحَصّلة البحث، إرهابية، لأنها لا توفّر مثل هذه الأجوبة، ولا تقبل بنقاشها.

ومن أغرب أوضاع منطقة الشرق الأوسط الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فكأنّ عالم السياسيين قد قبل بمبدأ تكريس الصراع إلى ما لا نهاية. فحلّ الدولتين سوف يُبقي الظلمَ مُطبِقاً على ملايين الفلسطينيين الذين لا أمل لهم في استعادة حقوقهم، والحلول التي يقدّمها هواةُ السياسة، من الطرفين، أشد غرابةً، إذ تميل خياراتهم إلى التفرقة العنصرية والطرد والتهجير. ففي جمهرة الإسرائيليين جبهةٌ عريضة تطالب بطرد الفلسطينيين باتجاه الصحراء، بينما تطالب مجموعة فلسطينية بطرد اليهود. إن مثل هذه الحلول تؤدّي حتماً إلى استمرار التوتر في المنطقة، بينما يعاني اللاجئون داخل فلسطين وخارجها من الحرمان الجسدي والنفسي، ناهيك عن الحقوق الوطنية. لذلك فإن مواقف الدول كلها «لاأخلاقية»، بمعنى أنها لا تعتمد مبادئ الأخلاق

في حساب مواقفها، إنما تعتمد الحسابات الاستراتيجية. فلا عند الفلسطيني حلول مقبولة، ولا الممارسة الإسرائيلية الظالمة مقبولة. والأنكى من هذا وذاك أن كلا الطرفين عاجز عن فرض حلّه. هذه حالة من حالات الإبهام السياسي التي يعيشها ساسة المنطقة حول موضوع فلسطين، والتي لا يمكن أن تستدعي إلا مزيداً من القلق والتململ. إن فلسطين تمثل حالة تمرد ممكنة، تنتظر ثورتها، في عالم صراعات الجيل الخامس.

ولا داعي للاسترسال في توصيف مستلزمات التمرّد، فعلى المؤسسة المتمردة أن تستجيب لحاجات الجبهات التي سوف تخوضها، **فأمام محاولات تصفية كوادرها وقياداتها عليها أن تلتزم السرية، وبمواجهة التعتيم السياسي عليها اختيار العمليات التي تثير وسائل الإعلام، وبمقابل الاستهتار بأهمية القضية عليها أن تُوجِع العملاق، ولإقناعه بمصداقية الخطة عليها إظهار قدرتها على الاستمرار.** إن هذه الشروط شديدة الصعوبة، وتحقيقُها ليس بمتناول إلا القادة الجديين. لكن البحوث في موضوع صراعات الجيل الخامس تؤكد كلها أن الجبهة متاحةٌ فعلاً، وأنها تغطّي كل شرائح المواجهة مع العملاق، من وخز الإبر إلى تقطيع الشرايين إلى جراحة الدماغ.

(٧)

إن الإمبراطورية التي تستعرض عضلاتها على امتداد الكرة الأرضية كلها تكشف في الوقت نفسه نقاط ضعفها على امتداد سلطتها، فهي تستدعي مُهاجمتها عند كل تحدّ، وهذا يعني أن على غريمها أن يكون حكيماً في خطواته. إن فارس الإمبراطورية الذي يواجه الجموع قد تملّكه الزهو ولم يعد يتردد في إهانة أحد، لكنّه ليس غبياً، فهو قادر على الدفاع عن نفسه. وعلينا أن نتذكر أن البطل الإغريقي أخيل قد قُتِل فعلاً، وبسهم أصاب كعبه، إلا أن ذلك لم يحصل إلا بعد خراب طروادة. لذلك على غريمه أن يحسب حسابات الربح والخسارة بمنتهى الدقة، وألّا

ينسى أن توقيتَ أعماله جزءٌ رئيسي من هذه الحسابات. هذا يعني أن انتقاء الهدف في دولة العملاق عمليةٌ حسابية سياسية حساسة. وحتى نستوعب معنى هذا الكلام إليكم بعض الأمثلة.

عندما قررت اليابان ضرب ميناء بيرل هاربر[1] عام ١٩٤٢، فإنها قررت، في الوقت نفسه، قطع علاقاتها، وحتى إمكانية التخاطب، مع الولايات المتحدة، والدخول في حرب طاحنة، يكسبها فريق ويخسرها خصمه؛ دون أن تترك المجال لإمكانية وضعٍ متوسط بين الاثنين. لكن اليابان كانت، في الوقت نفسه، تحتل أجزاء كبيرة من الصين حيث كانت قد اشتبكت مع السوفييت على حدود الصين الشمالية، إلا أنها «تفاهمت» مع ستالين على عدم المواجهة على الجبهة الصينية السوفييتية[2]. هذا يعني أن من المُمكن المُحافظة على موقف معادٍ لدولة الغريم دون الانتقال إلى حالة الحرب النهائية التي لا رجعة عنها. فاختيار الهدف في العمليات العسكرية يعني أيضاً إرسال رسالة نوايا إلى الغريم. إنها تقول إن الخلاف بيننا محدود، أو محصور، أو قابل للتفاوض، أو غيره من المواقف. إلا أنّه قد يعني أيضاً الحرب بلا هوادة، حتى هزيمة أحد الخصمين. **إن ضرب ميناء بيرل هاربر رسالة شنّ حرب وجود، بينما هدنة اليابان مع ستالين تشير إلى حرب محدودة.**

وعلى هذا الاختيار أن يراعي حساباتٍ ليست بالضرورة بسيطة. على سبيل المثال، فإن هتلر لم يكن يظن أن احتلال بولونيا سوف يؤدّي إلى الحرب مع «الحلفاء»، أي بريطانيا وفرنسا. فقد قام بعمليات «عدائية» كثيرة في أوروبا، قبل احتلاله بولونيا، دون أن تولّد عندهما رغبةً في الحرب. كانت بين الطرفين مشكلةُ مصداقية وتقييم، فهتلر كان على قناعة (وهي جزئياً مبنية على زهوّ فارغ وعرقية ساذجة) بأن باريس ولندن غير قادرتين على قرار الحرب. وفي بعض أوجهها كانت قيادات العاصمتين

(١) بيرل هاربر (Pearl Harbour): العملية العسكرية على القاعدة الأميركية البحرية في الميناء الذي يحمل هذا الاسم.

(٢) مثلما كان ستالين قد تفاهم مع هتلر على تقاسم بولونيا وعدم المواجهة على الحدود بين البلدين.

فعلاً في هذه الوضعية. إلا أنّ هناك أموراً لا تقبلها الدول، حتى لو كان قادتُها عاجزين عن اتخاذ القرار. وقد أدّى هذا التذبذب السياسي إلى تغيير الحكومتين في العاصمتين. وبينما كانت الحرب تتقدم من يوم إلى آخر، كانت تنهال المفاجآت؛ من مفاجأة سرعة عملية الاحتلال الألمانية، إلى الهجوم السوفييتي المتزامن مع احتلاله شرق بولونيا، إلى سرعة تهاوي القدرات العسكرية الدفاعية البولونية. لكن الضغط السياسي الداخلي هو الذي أودى بالقيادة القديمة في الانتخابات، وهو الذي أتى بالقيادة الجديدة في لندن، برئاسة تشرشل، وهو الذي أدى إلى إعلان الحرب. إن العملية العسكرية البولونية كانت خطأً ألمانياً واضحاً، لكنها كشفت أيضاً ضعفَ قدرة القرار البريطانية والفرنسية. ونتج عن سوء التقييم هذا إطلاقُ حربٍ عالمية أجهزت على ثمانين مليوناً من الضحايا البشرية. فانتقاء العملية وحساب الرسالة التي سوف يقرأها الغريم عند تنفيذها ليست عملية بسيطة، وقد تكون، في بعض الأحيان، غير قابلة للتعديل بعد اتخاذها.

وللتأكيد على معنى هذا الكلام، فلو كان المتمرد عربياً وهاجم قاعدة إنجرليك في تركيا وقضى على من فيها، بما في ذلك الجنود الأميركيون، فإن الرسالة التي تحملها هذه العملية هي أن قضية المتمرّد هي قضية عدوان إرهابي، وأن واشنطن سوف تحاربها حتى إنهاء هذا التنظيم. إنها سوف تشبه عملية بيرل هاربر اليابانية في مفعولها. فما هي الأهداف التي يمكن للمتمرد أن يختارها ليوجع الإمبراطورية دون أن يشوّه هدفه أو يضرّ بمصالحه ضرراً فائقاً؟

على المتمرّد أن يضع، إذاً، استراتيجية ذات معنى، متناسقة مع قياسات نضاله ومع المرحلة التي وصل إليها في تقدمه نحو الهدف. فصراعات الجيل الخامس شاملة، فيها العسكري، لكن فيها أيضاً الاقتصادي والسياسي والإنساني والأخلاقي وكل أوجه الحياة الاجتماعية، وعلى امتداد العالم. إن على المتمرّد أن يعرف أنّ الاستراتيجيات الموضعية، المحدودة في جغرافيتها وموضوعها، قد ولّت إلى غير رجعة.

وتتساءلُ استراتيجيةُ المتمرّد عما إذا كانت سوف تتعامل مع شبكات الإمبراطورية، أي شرايينها وأعصابها وعضلاتها، أم مع دماغها، وبأي حدّة، وأي مفعول وضرر. ولكل خيارٍ رسالةٌ تصاحبه. ولن يتقدم المتمرد في محاولاته إلّا إذا نجح في إرسال رسالة تؤكد صدقية أعماله واستمراريتها وواقعية طموحاته.

(٨)

ومثلما يستطيع المتمرد أن يوجع الإمبراطورية فإن بمقدور هذه الأخيرة أن تستعمل المتمرّدين، أي أن تحوّلهم إلى أداة، وفي بعض الأحيان أن تشوّه قضاياهم العادلة[١]. وقد تفعل ذلك ضمن خطةٍ عامة، أو قد تكون عملية محدودة تقتصر على إحداث ضرر عند أحد خصومها. فما الذي يمنعها من إثارة الشغب في روسيا أو الصين، أو بعض الدول التي ترغب في زيادة منسوب استقلالية قرارها السياسي إلى حدودٍ لا تعجب الدولة الكبرى؟ إن أدوات التمرُّد مُتاحة للجميع، وخصوصاً لمن ابتكر أكثر أدواتها. فالدولة العُظمى هي التي تملك التكنولوجيا، وتملك قدرة التدريب وحسن التجهيز، وبمقدورها أن تطلق ذئابها المتمردة على أراضي الغريم، بعد أن تمهد الطريق بإرسالها ثعالبها وثعالب حلفائها. ومثلما تُمهّد المدفعية للمعارك الدامية، تمهّد الثعالب لهجوم الذئاب، بالتحريض، والرشوة، وتشويه القضايا، والحملات الإعلامية.

ولا شك في أن الصين وروسيا واعيتان لمخاطر اللعبة الاستراتيجية الجديدة وضرورات الدفاع عن نفسيهما. وبالرغم من مواقف روسيا في عدد من الجبهات، مثل أوكرانيا وسوريا والشيشان، فإن مواقفها ما زالت تحمل الطابع الدفاعي. وليست هناك حالة معروفة قامت فيها روسيا باستفزاز واشنطن على الساحة الدولية، مثلما كان

(١) Chirine MOHSENI, L’instrumentalisation d’un conflit ethnique par, Éditeur : Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) https://lectures.revues.org/10912

يحدث بكثرة أيام الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة، أو مثلما تفعل واشنطن بشكل استفزازي دائم. فروسيا، في واقع الحال، في حالة دفاع عن النفس، على كل هذه الجبهات. إلّا أنّ هذه الحالة ليست مرشحة للاستمرار، فروسيا والصين مصنّفتان في خانة «الخطر المُحدق» في دراسات «مجلس العلاقات الخارجية»[1] و«الثلاثية» وبقية منشورات «دماغ الإمبراطورية»، واستفزازهما سوف يبقى على جدول أعمال السياسة الدولية بالتأكيد، بغضّ النظر عن نقاط الخلاف المُجدوَلَةِ بينهما.

وبغضّ النظر عن المواقف الشديدة الاتزان في العاصمتين الروسية والصينية، إلا أن الحرب الباردة الثانية قد أصبحت قائمة، لا ينقصها إلا الإعلان الرسمي عنها. صحيح أن القطبين لم يلتقيا بعد في يالطا جديدة لتوزيع مناطق النفوذ. والسبب الرئيسي لذلك هو عدم اعتراف الإمبراطورية بأي منطقة نفوذ لأيّ من هاتين الدولتين، فهي تنافسهما على حدودهما المباشرة، في أوكرانيا والقوقاز وفي بحر الصين. لذلك، وعلى الرغم من التشكيلات العسكرية المُتخصصة التي نشرتها الولايات المتحدة في أكثر من ١١٠ بلدان في العالم، بأعدادٍ كبيرة ومستوىً عالٍ من التجهيز، فإنّ روسيا أو الصين لا تستطيعان مُجاراتها حتى الآن.

تكمن خصوصية الحرب الباردة الأولى في أنها فرضت على الحلف الأطلسي سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي، لكنها أتاحت له أن يواجه الحصار بِدعمه حركات التحرر الوطني. إلا أنّ العالم قد تغيّر، فلا كان التحرر الوطني آنذاك بحاجة إلى العلم والتكنولوجيا، ولا كان التمرد بحاجة إلى تفسير. فقد كانت الشعوب تحارب على أراضيها، وكان الاستعمار يحارب بجنوده، ويعدّ قتلاه، ويحسب ميزانيته، ويواجه شعبه بهذه الخسائر غير المبررة. أما اليوم فبمقدور القوات الخاصة أن تدخل البلد دون الإعلان عن العملية، وأن تسبقها «الدرونات» التي تتحقق من الأهداف، وأن تقصف المدفعيةُ أهدافها بدقة، وبشكل ذاتي، وأن تتم المعركة دون خسارة جندي

(١) http://www.cfr.org/Regions/russi=and-central-asia/ri168/Russia and Central Asia

واحد. وليس من الضروري حتى أن تُعلِن الإمبراطورية عن العملية، فالمطلوب هو النتيجة، التي تتحقق بالقوة، لكن بلا مسؤولية سياسية. فكيف ستتعامل روسيا والصين مع هذه الحالات؟

ليس أمام الدول الكبرى التي تستهدفها الإمبراطورية في المستقبل إلا أن تدعم التمرّد على الإمبراطورية. وكما كانت تستخدمهم هذه الأخيرة لأغراضها السياسية الخاصة بها، كذلك فإن ردّ الفعل سوف يأتي، في السياق ذاته، وبالتكنولوجيات نفسها. إن الاستفراد الأميركي بدول العالم وحركات التمرد المحققة فيها سوف يجد حدودَه، وذلك بفعل الردود السريعة والاضطرارية التي سوف تصدر عن غرمائها، لاسيما روسيا والصين، وسوف تبدأ حرب باردة جديدة، لحمُها ودمُها ووقودُها هم الشعوب التواقة للتحرر.

لذلك، على المتمردين أن يحسبوا حساباتهم، فلكل تحالف ثمن، ولكل هدف تحالف. وأهم ما في ذلك هو الحاجة إلى خطة عمل تشتمل على كل ما يدفع القضية إلى الأمام، لكنَّ فيها، في الوقت ذاته، ما يحميها من ثعالب الإمبراطوريات وذئابها.

(٩)

إن أحد العناصر الجديدة التي تدخل في خصوصية صراعات الجيل الخامس هو أن التمرّد على إمبراطورية ليس فقط أمراً مفيداً للطرف المتمرّد؛ إنه بالإضافة إلى ذلك ضروريٌّ لتوازن المشهد السياسي العالمي. فنحن أمام حالة تمكنت فيها قيادات اقتصادية ومالية وفكرية، مع الفعاليات التي تتعاون معها من شخصيات سياسية وعسكرية وإعلامية، من السيطرة على القرار السياسي في الإمبراطورية، أي على قرار مجموعة الدول التي تجتمع رمزياً تحت اسم «الدول الغربية». وقد رأينا كيف أن الاقتصاد الغربي، بغضّ النظر عن الدول التي يتكوّن منه هذا التكتل، يعمل كأنّه جزء من مؤسسة واحدة، لا تختلف ظروفه إلا من حيث التفاصيل. وتقتصر

الفوارق على أمور ثانوية، مثل النظام الضريبي، الذي يختلف من دولة إلى أخرى، مثلما تختلف الضرائب المحلية من مدينة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. لقد أدى توسّع الإمبراطورية إلى كل أنحاء العالم، وسيطرتها عليه سيطرةً تكاد تكون بلا حدود، إلى وضعٍ جعل شعورها بالقدرة اللامتناهية يتنامى[1]. هذا الشعور هو مصدر الخطر. إذ إن الحِكمةَ التي صاحبت خطوات تأسيس هذا التجمّع الهائل قد غابت واستُبدل بها اليوم الشعورُ بالزهو، أي بالاستهتار الذي يصاحب مشاعر القدرة غير المحدودة. وهذا أحد أهم أسباب أزمات العالم اليوم. فقادة الإمبراطورية قد أصبحوا أقلّ حساسيةً تجاه مشاعر الاعتزاز الوطني عند الدول الأخرى، ومعها تجاه حاجتها إلى مستوى أعلى من استقلالية القرار. وأدّى صَلَفُ قادةِ الإمبراطورية إلى الامتناع عن مراعاة مظاهر استقلالية القرار، والانتقال إلى الاستفزاز الأرعن. فما ترغب الولايات المتحدة في أن تحققه في أوكرانيا، على سبيل المثال، لا يستوجب «ثورةً مُلَوّنة»، ولا انقلابات سياسية، ولا، بالتأكيد، حرباً أهلية. وما أدى إلى هذه القرارات غير المنطقية هو قناعةٌ، أو ربما فقط أمل، عند بعض قادة الإمبراطورية، بقدرتهم على تفكيك الفدرالية الروسية، وليس فقط الاكتفاء بإحقاق حقوقٍ معيّنة في مكانٍ معيّن.

إن الزهو السياسي لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى اختيار أهداف غير واقعية، وصراعات ليست مضمونة النتائج. وكل المؤشرات تدل على انزلاق الإمبراطورية في اتجاه اتخاذ قرارات خطرة عليها، وعلى العالم.

إن بعض قباطنة الاقتصاد الغربي وبعض غلاة السياسة فيها قد بدأوا ينهجون طُرقاً تكاد تكون انتحارية من الناحية الاقتصادية. فإصدار سندات مالية بلا موعد لسدادها[2] يغيّر طبيعة سوق السندات بشكل مُضَلّل، والتساهل في السماح للشركات

---

(١) http:/www.usapowerunlimited.com and http://www.theglobeandmail.com/globe-debate/five-schools-of-thought-about-where-the-world-may-be-headed-next/article20812161

(٢) http://www.reuters.com/article/us-pimco-gross-outlook-idUSBRE90U0VD20130131

بإعادة شراء أسهمها، مستعملةً في ذلك صناديق توفير عُمالها أو فوائض أرباحها، يرفع قيمة أسهمها في المدى القصير[1]، إلا أنه يشوّه، في الوقت ذاته، مؤشراتها الاقتصادية وربحيتها. كذلك، فإن كمية المشتقات المالية التي صدرت خلال السنوات العشر الماضية قد ازدادت إلى درجة أن قيمتها أصبحت تفوق الناتج المحلي العالمي بأكثر من خمس عشرة مرة[2]. ولم يخطئ المصرفيّ الذي وصف هذه المشتقات المالية بـ«إصدارات التدمير الشامل»، فهي، في أحسن أحوالها، تثير القلق وعدم الثقة في الأسواق المالية، وتُفقدها استمراريتها وتوازنها، اللذين يحتاجهما الاقتصاد الإنتاجي في العالم كله.

وقد رأينا كيف تؤثر مواقف غلاة السياسة الدولية في أحزاب ومؤسسات الإمبراطورية، التي تدعو بكل غرور، وأحياناً بكل صلف، إلى إرسال العسكر حول العالم لتحصيل الديون وتحقيق المطالب فيها. إن الذين فضّلوا الاستئثار بالقرار الأميركي، أو قرار الحلف الأطلسي المنفرد، دون العودة إلى «الشرعية الدولية» المتمثلة بالأمم المتحدة ومؤسساتها، هم الذين أخذوا الحلف الأطلسي إلى حرب العراق، وكذبوا على شعوبهم بكل وقاحة لاقتناص القرار الوطني، ثم تحالفوا لدعم المعارضة في سوريا، ثم لضرب «الإرهاب» فيها، وهم يعملون في الصومال وليبيا بسرية، أي دون أن يعترفوا بذلك. كل هذا خارج إطار «الشرعية». بطبيعة الحال سوف يسارعون إلى وصف مآثر أعمالهم، مثل «التخلّص من صدام حسين والقذافي» و«مواجهة داعش»، إلا أن هذا كله يؤكد على أنهم قادرون على المسارعة إلى اتخاذ القرار خارج إطار الأمم المتحدة والتفاهمات الدولية لحماية مصالحهم. يتضح من هذه القرارات أنهم قرروا تجاهل المطالعات الأخرى، أي رأي الصين وروسيا وحتى بعض حلفائهم، مثل فرنسا أيام الرئيس جاك شيراك. **إن التصرف المنفرد على الساحة الدولية هو مصدر الأزمات الرئيسي الحالي على الساحة الدولية.**

---

(١) http://www.economist.com/news/business/21616968-companies-have-been-gobbling-up-their-own-shares-exceptional-rate-there-are-good-reasons

(٢) http://www.bis.org/publ/otc_hy1504.pdf

إذاً، فإنّ في قيادة الإمبراطورية ميلاً إلى المُغالاة، وإلى المُبالغة في الثقة بالنفس واتخاذ القرارت الانفرادية، ممّا يزيد من صعوبة التخاطب والنقاش معها. هذه إحدى نتائج الشعور بالسلطة والقدرة اللامتناهيتين. فالإمبراطورية لا تريد منافساً. وإذا كانت لا ترغب في ذلك فعلاً، أو أن هذا ليس قصدها، فتصرُّفاتها تُعطي هذا الانطباع بالتأكيد. والفريق الذي يشعر أنه واقع تحت وطأة القرار الجائر سوف يتمرّد حتماً.

لقد تطورت طبيعة الإمبراطورية لتصبح مخلوقاً لا نهاية لسلطته، ولا حدود لقدرته، ولا منافسة لرغباته. إنه بحاجة إلى من يذَكّره أنّ، مثل غيره، له حدوداً. إن **إحدى وظائف التمرّد هي أن تعيد إلى الإمبراطورية عقلانيتها** وتبعدها عن الشطط الذي بدأت تنحدر إليه. فالإمبراطورية اليوم، بزهوها وصلفها وقوتها، قد بدأت تفقد سيطرتها على نفسها، ولهذا فهي اليوم في خطر، **وهناك حاجة إلى التمرد عليها لتذكيرها بمحدوديتها**، وبوجود ممانعةٍ لسلطتها اللامتناهية. وبالرغم من غرابة هذا الاستنتاج، فإن الإمبراطورية بحاجةٍ إلى التمرد المُحِقّ دفاعاً عن وجودها (أي وجود الإمبراطورية) وعن استمرار فائدتها في المجتمع الدولي.

من ناحية ثانية، فإن على المتمرد ذاته أن يَفِيَ الإمبراطورية حقها، فليس على وجه الأرض اليوم بديل للإمبراطورية، رغم مساوئها ومشكلاتها. فمنذ حروب نابليون في بداية القرن التاسع عشر حتى اليوم وعاصمة الإمبراطورية في لندن، ثم انتقلت إلى واشنطن، وقد تطوّرت قدراتها منذ ذلك التاريخ وعلى مدار العقود والقرون. وبالرغم من أنه وجدت «إمبراطوريات» كثيرة في الحقبة التي سبقت الثورة الفرنسية وتداعياتها، وبالرغم من المساوئ التي أتت مع الاستعمار الغربي، فإن «الإمبراطورية»، بالمعنى الذي نشير إليه في هذا البحث، أي التي جمعت اقتصاديات وسياسات عدد من الدول الغربية تحت سلطة مجموعة صغيرة من رجال المال والأعمال والفكر والسياسة، كانت جنيناً في الرحم الأوروبي في بدايات القرن التاسع عشر، ووُلِدت في بدايات القرن العشرين. وقد أصبحت لها اليوم مؤسساتها المشتركة، عابرة بذلك حدود الدول والجيوش والسياسات المحلية. حتى خطة «الوحدة الأوروبية» لم

تتمكن من توجيه القادة الأوروبيين نحو استقلالية قرار قارّتهم، وآثروا العودةَ إلى الشراكة مع الإمبراطورية. على المتمرّد أن يعترف أن الإمبراطورية قد ابتكرت نظاماً عالمياً، وأنّها نشرت طريقة معيشتها في العالم، وعززت التعليم، والبحوث العلمية، وعممت تكنولوجياتها، وأصبحنا كلنا، في كل دول العالم، نتلاقى معها على عدد كبير من المنابر. وللدلالة على ذلك تكفي قراءة لائحة مؤسسات الأمم المتحدة، التي وقّع عليها كل أعضاؤها، أي العالم كله. فقد ولد أكثرها من رحم الإمبراطورية وبنتيجة قرارها وبسبب رغبتها.

إن على المتمرّد على الإمبراطورية أن يكون أيضاً مفيداً لِغريمه العملاق، وأن يساهم في تخليصه من قرارات المتهوّرين أو الذين أعماهم الثراء أو أذهلتهم مواقع السلطة. إنها عمليات تمرّد، لكن عليها أن تكون مفيدة للطرفين. فالإمبراطورية ليست قدرةَ تسلط فحسب، ولا تقتصر على سلطة الإرهاب والتنكيل. إنها أيضاً قدرة إنتاج وإبداع تكنولوجي وأدبي وثقافي. كما أنها، إضافةً إلى ذلك، سوق يحتاجها الروس والصينيون والدول المنتجة الأخرى. إنها أيضاً نموذج اجتماعي، شجّع على الابتكار، وأوجد الطريق لتمويل الأفكار الجديدة وتحويلها إلى أدواتٍ تُسهّلُ الحياة بصورة عامة على كل شعوب العالم. ليس الهدف، إذاً، من إطلاق السهم على كعب البطل الأسطوري أخيل قتله والتخلّص منه، وليس الهدف حتى اختراق كاحله. المطلوب، في صراعات الجيل الخامس، هو ممارسة التفاوض بكل الطرق، دون قَصرِها على الخط الدبلوماسي. وإن كانت هذه بديهية (ذكرها كلاوزفتز في كتابه منذ أكثر من مئة وثمانين عاماً)، فإن الجديد اليوم هو أن أدوات المتمرّد الجديدة تمكنه من إرسال الإبرة أو السهم إلى كعب الإمبراطورية؛ فإذا لم تنتبه أطلق رصاصةً أو فجّر قنبلةً أو عطّل هاتفاً؛ وإن تجاهلت استمرّ في عمليات الإزعاج حتى تعي أنه موجود وأنه يطالب بحقه وأن لا مهرب من التعامل معه. عندئذٍ تبدأ الإمبراطورية بالاستماع، ثم التخاطب، وربما التحادث، وحتى التفاوض.

إن للتمرّد فوائد، وهو ضرورة. فالشعوب بحاجة إلى المطالبة بحقوقها، إلا أنّ

الإمبراطورية أيضاً بحاجة إلى من يُذكّرها بأن لكل سلطان حدوداً، وأنَّ عليها أن تحترمها.

(١٠)

يتضح من مجموع ما تمَّ تداوُله حتى الآن أن الإمبراطورية قد أخذت تبالغ في تصرفاتها، وأنها باتت بحاجة لتذكّر حدود سلطتها. فَدَوْرُ المتمرد وظيفي، إذ عليه أن يُذكّر الكتلة السياسية العظمى بحدود قدراتها، وأن يجبرها على تغيير أسلوبها في التعامل مع الدول والمؤسسات السياسية الأخرى، وأن يعيد إلى الوضع الدولي شيئاً من التوازن.

ومشكلة التركيبة الدولية اليوم أنّ لا أحدٌ يستطيع وضع حد لسلطة الإمبراطورية غير المتمردين ذوي القضايا المخقّة والمشروعة. فلو حاولنا تدارس الخلاف الغربي مع روسيا حول أوكرانيا لوجدنا أنه فشل في عقلنة العلاقات بين الكُتلّتين. على العكس، ذلك أن طبيعة الخلاف الذي سببته أوكرانيا قد نقل المنافسة إلى ساحة الاعتزاز الوطني، وهي ساحة اللاعقلانية، وأصبح غير قابلٍ للنقاش، وأجبر القيادات السياسية على طرفي النزاع على الدفاع عن مواقفها كأنّها قناعة إيديولوجية، حتى لو كان ذلك غير ضروري. فقد أصبح للخلاف في الغرب مفعول ناقوس الخطر من «الميول التوسعية الروسية»، وأصبحت للمشكلة في موسكو معاني مقلقة وظهر فيها طعم المؤامرة. كذلك، فإن علاقات المتمردين لم تعطِ نتائج إيجابية في سوريا بسبب إنشاء تنظيم «التحالف ضد الإرهاب» خارج إطار الأمم المتحدة، وفي هذا الإخراج أصبح التصرف الأميركي يحمل طعم التآمر، وأصبحت سياسة روسيا تجاه سوريا تحمل طابع الحرب الباردة.

إن لهذه الحالات السياسية دلالات تتعلق بنهج العلاقة بين الكتلتين. ذلك أن خبراء الحرب الباردة قد عادوا من تقاعدهم وأخذوا يوجّهون السياسة على النسق

الذي تعوّدوه. فالكتلة الغربية ليست سعيدة بعودة روسيا إلى الساحة الدولية التي غادرتها مهزومة قبل نيفٍ وعقدين. كذلك، فإن صلف واشنطن ورعونة حلفائها المحليين أعطيا الانطباع بأن حزازات النفوس قد بقيت على ما كانت عليه. إن لدى الطرفين ما يكفي من الخبراء الذين عاشوا الحرب الباردة، أو من تلامذتهم أو مِمّن درسوا تفاصيلها في جامعاتهم، حتى يميل الجميع إلى اعتناق ما تعوّدوه من ممارسات الحرب الباردة السياسية، وهي بطبيعتها كيدية وكريهة.

وعلينا أيضاً أن نذكّر بأن الحرب الباردة كانت تجربةً عقيمة. ذلك أنها أدّت، في نهاية المطاف، إلى تقزيم موسكو، دون أن تضع قيوداً على صلف وغرور قيادة واشنطن. وكل ما بقي من تلك الحقبة هو الردع النووي، وضرورة الاستمرار في ممارسة اللعبة الدبلوماسية، بينما يستمر العمل بالخطط السرية أو المكتومة لتغيير الحقائق على الأرض. فالتجربة الأوكرانية كارثة اقتصادية للبلد، فقد قبلت واشنطن التعاون مع أسوأ أنواع الحلفاء المحليين، فقط لتعزيز المواجهة مع موسكو، بينما اضطرت هذه الأخيرة إلى دعم الاستقلاليين في شرق البلد، واستعادة شبه جزيرة القرم بالقوة، مهما كانت الكلفة السياسية والاقتصادية على البلد. إنها تصرّفات تعكس عقلية الحرب الباردة والتمسك بسياساتها، وليس ثمة مبرر لذلك إلا أن القيادات السياسية في عاصمتيْ الكُتلتين لم تعِ بعد أن العالم قد تغيّر.

إن استمرار سياق الحرب الباردة السياسي على الساحة الدولية بين الكتلتين، الإمبراطورية والكتلة الشرقية، يدلّ على أن العالم لم يتمكّن من وضع حدّ لرعونةِ الإمبراطورية، ولم يستطيع هذا الصراع إنصاف منافسيها. وبالتالي فالعالم بحاجةٍ إلى متمرّدين يعرفون ضراعات الجيل الخامس، وقادرين على تذكير الطرفين بحدود سلطتيهما وقدرتيهما وامتداديهما. لقد وصلت العلاقات بين الكتلتين إلى حائط مسدود، والشعوب المتخلّفة، التي تسعى لتصبح دولاً صناعية، هي التي تدفع ثمن حالة الجمود هذه.

هناك بلا شك حاجة وظيفية إلى التمرد. فإن لم يكن هناك متمرّدون فعلى العالم إعادة ابتكار أسباب التمرد عل الوضع القائم، الهجين والمستغرب والعقيم.

(١١)

إذا كان التمرد ضرورياً، فإن على المتمرّدين أن يقبلوا التحدي دون أن يواجهوا مصاعب مستحيلة، فالتمرّد أصبح، من الناحية الفنية، ممكناً. إن التحالف الغربي الذي ابتكر العدد الأكبر من مستلزمات التمرد التكنولوجية قد وضعها بتصرّف السوق، وبالتالي بمتناول المتمردين. إن السلطة اللامحدودة التي توصّلت إليها الكتلة الغربية هي بالذات، على الأقل جزئياً، نتيجة هذه الابتكارات. وبإمكان المتمرّد المستنير أن يستفيد من أدوات السلطة هذه، تقريباً بلا قيود.

إلا أن على المتمرّدين أن يتذكّروا أنهم لا يواجهون قوةً غاشمة أو غشيمة. إنهم يتحدّون أولئك الذين ابتكروا الذكاء الصناعي والسيارة (والدبابة) بلا سائق وكل أدوات الجيل الخامس. إنهم مُتّزِنون، يحسبون تحركاتهم، ولا يتصرفون إلا وفق خطة (في أكثر الأحوال)، وبعد دراسة ودراية. على المتمردين أيضاً أن يتذكّروا أنهم سوف يبقون في ذهن الإمبراطورية في تصنيف «الإرهابيين»، مهما تكن أهدافهم، وأنّهم لن يتمكّنوا من كسب اهتمامها، وإقناعها بجديتهم، إلا عندما ينتقلون في تصنيفهم من «إرهابيين متخلفين» إلى «متمردين لهم مصداقية».

وحجر الزاوية الأول في مبنى المصداقية هو صياغة الأهداف السياسية. وحجرها الثاني هو المطالعة الاستراتيجية. أما الثالث فهو نخبوية التنظيم.

ولا داعي للعودة والتعليق على الأهداف السياسية، فقد تمت تغطية الموضوع بكثير من التفصيل في مكانٍ آخر. إلا أن القراءة الاستراتيجية، بلا شك، تحمل أهميةً كبيرة، إذ إنّ أقل ما تنتظره الإمبراطورية من شواهد الصدقية هو اختيار الأهداف الموجعة، بلا ضحايا مدنية قدر الإمكان، وبالتأكيد دون أن يمنحها المتمردون مكافآت مجانية.

على سبيل المثال، إن عملية تفجير السفارة الأميركية في كينيا من قِبل تنظيم القاعدة مُكلِفة للطرفين، فقد دفع الأميركيون ثمنها ضحايا بشرية كثراً، لكنها كانت

مكلفة لتنظيم «القاعدة» أيضاً. فقد استعدّ بشكل عالي الدقة، وأرسل مقاتلين وسلاحاً ومتفجرات، إلا أن تصنيف العملية كان «إرهابياً»، وفي أحسن أحوالها أعطت انطباعاً سلبياً. فما هو «الربح» الذي جناه تنظيم القاعدة من هذه العملية؟ لقد سمح للإدارة الأميركية أن تؤكد لشعبها وبرلمانها أنها تواجه، مُجبرةً، تنظيماً إرهابياً إجرامياً لا يمكن التفاوض معه. وهذه القراءة ليست مستغربة. فالذي قام بالعملية لا يقبل التفاوض لأنه يرفض كل ما يغايره، ويرفض حتى وجود الولايات المتحدة بشكلها الحالي. إذاً، ليس هناك منبر مشترك. وهذا هو الدليل على أن الذي تواجهه الإمبراطورية إرهابي، وبالتالي لا مفرّ من محاربته حتى زواله.

معنى هذا أن تنظيم القاعدة قد قدّم مكافأةً مجانية لغريمه الأميركي، واختار، بالتالي، هدفاً بلا جدوى، مقابل الضحايا والتكاليف التي أنفقها. هي إذاً عملية بلا فائدة، وبكلفة كبيرة. إنه إذاً خيارٌ غبي.

ومن المفيد مراجعة بعض الأفكار التي يتداولها بعض المرشحين للتمرّد في منطقتنا العربية، والتي تتميّز بسطحيتها عندما تُساق في غير مجالها. فهناك الفكرة التي تقول إن على العملية أن تكبّد العدو أعلى نسبة من الخسائر البشرية. هذه النظرية صائبة بالطبع عندما تكون القوة التي تتبنى هذا الفكر تدافع عن أرضها، مثل حالة عمليات تموز/يوليو ٢٠٠٦، إبّان اعتداء إسرائيل على لبنان. إلا أن هذه النظرية خاطئة عندما يتمثل التمرد بعمليات على الساحة الدولية لإزعاج العملاق، مثل ضرب إحدى شبكات الإمبراطورية، أو عقدةٍ من عُقَدِ شرايينها. ففي مِثل هذه العمليات، التي قد تكون شديدة الفاعلية، تُتاح للمتمرد فرصةٌ ليثبت للغريم دقة تحديده للهدف، ولِيَقِيس مفعولَ العملية. إنها إحدى رسائل المصداقية الاستراتيجية. في مثل هذه الحالات سقوط الضحايا ليس أمراً ضرورياً، وأهم من ذلك أنّ التسبّب غير المقصود في سقوط ضحايا قد يكون مُضِرّاً فهو يدلّ على عدم دقة التهديف (أي اختيار الهدف وحيثياته).

إن الشبكات التي يتكون منها جسم الإمبراطورية تعرُضُ على المتمرد أهدافاً

موجعة، بلا ضحايا مدنية. فإذا سقط ضحايا بشكل غير مقصود فإن خبراء العمليات عند الغريم قادرون على تقدير الوضع وتقييمه، والسؤال الذي سوف يطرحه الخبير العسكري الغريم هو: هل العملية التي عطّلت أنبوب غاز أو خط إنترنت دولياً عملٌ مستمرّ أم عملٌ معزول؟ هل حالفهم الحظ مرّةً فاستفادوا منه أم أن عندهم خطة قادرة على الاستمرار؟ وفي الحالة الأخيرة، ما هي قدرة التمرّد على الاستمرار؟ لسنة أم لفترةٍ أطول؟ هل هي عملية محسوبة من حيث تأثيرها الاقتصادي أم أنها عملية عبثية؟

وإذا اقتنع القائد العسكري في الإمبراطورية أن عمليات التمرّد تشير إلى خطة، وأن غريمه يعرف تركيبة الإمبراطورية ومواطن ضعفها، وإذا اقتنع بصدقية المتمردين السياسية والعسكرية، فسرعان ما يقترح على قيادته السياسية الانتقال من المواجهة إلى التفاوض. فالقائد العسكري هو المرجعية في موضوع قدرة الإمبراطورية على المقاومة العسكرية، وهو يعلم أن جهازه العسكري لا يستطيع حماية كل شرايين الإمبراطورية وأعصابها وعضلاتها. هذا، بكل بساطة، غير ممكن. عندئذ، فإن مصداقية التمرد سوف تتضح له. ومصداقية المُتمرّد هي مَدخلُه إلى تحقيق أمنيته الأولى، وهي الاعتراف بحقوقه.

أما السياسيون فسوف يحاولون التركيز على المطالعة السياسية. هنا يأتي دور المصداقية السياسية أيضاً. فالبيان السياسي، الذي يكون المتمرّدون قد أصدروه، هو ما سوف يحدّد أرضية التفاوض، وبالتالي إمكاناته. فإذا كان خطاب المتمرد مثل خطاب «جبهة النصرة» الإرهابية، فلا مجال للتفاوض، لأن خطابها ينفي إمكانيةَ التواصل هذه. إلا أن البيان السياسي قد يكون مؤلفاً من لائحة مظالم، ولائحة من الحلول المقبولة في العرف السياسي الدولي. عندئذٍ تتواتر عمليات التفاوض مع الأحداث الميدانية. بِلُغةٍ أخرى، تتواتر وتتزامن أشكال المفاوضات، بالدبلوماسية والضغط والعنف، من قِبل الطرفين، لكن في سياق الحساب الدقيق.

ولا شك في أن حجر الزاوية الثالث هو التنظيم النخبوي، فهو من شروط النجاح

الرئيسية. ذلك أن على التنظيم أن يتمكن من إدارة الصراع مع خصومٍ يتربّعون على قمة تكنولوجياته وأدواته وفلسفاته. وبالتالي فإن التخطيط السياسي المطلوب أصبح يستوجب الارتقاء إلى مستوى المنافسة الفكرية، وصياغة السياسات التي تجعل الإمبراطورية تشعر بفائدته، بالرغم من موقعه في خانة الخصم. فالأحلاف السياسية التي عليه أن ينشئها سوف تشمل قطاعاتٍ كبيرة في الجسم الإمبراطوري، فهو جسم ممتلئ بالمُعارَضات. إلا أن لكل تحالف منطقاً وفلسفة، وعلى التنظيم أن يتمكّن من فهم كل هذه المعارضات، وأن يبتكر الصياغة السياسية التي تجعل من قضيته، أو جزء منها، قضيةً مشتركة. فالحاجة إلى التفوق السياسي في التنظيم تفرض عليه، في الوقت ذاته، أن يكون نخبوياً.

أما الناحية الفنية، وهي الأساس في المواجهة العسكرية، فتتطلب حدّاً أدنى من التفوق العلمي. إن خبراء التكنولوجيا في اختصاصاتها المختلفة موجودون بكثرة، فهم مواطنون ناجحون، وقد يكونون يعملون في مؤسسات الإمبراطورية، ولا ريب في وطنية مشاعرهم. كل ما يطلبونه هو الجدية في العمل وتحديد المهمات. أما الذين يعملون منهم في المناطق المجاورة، مثل الدول العربية أو دول جوارها، فيكونون عادةً في حالة نفسية سيئة، ولا يحركهم إلا جدية التنظيم وصدقية تصرفاته السياسية.

وفي السياق ذاته على التنظيم أن يعي أن شعبية نشاطه سوف تكون واسعة. إلا أنّ العمل على طريقة التنظيمات الشعبية أمرٌ له كلفة. فالشعب مستعد للمشاركة في التمرّد. والتمرد الذي يسعى إلى إنشاء تنظيم شعبي سوف يواجه مطالب الشعب قبل أن يكون قادراً على تأمين أدنى مستويات مطالبه. إن توسّع العمل التنظيمي في الشارع يستوجب خطة تحدّد فائدة كل خطوة، بالمقابلة مع كلفتها. وربما كانت أصعب وأهم كلفة هي القدرة والمجهود الإداري الذي يصاحب مثل هذا العمل. فعلى التنظيم أن يكون نخبوياً، بالذات لأن الموارد البشرية القادرة على إدارة وتنفيذ التمرد، مهما كانت متوفرة، شحيحة عادةً. إنها بالتأكيد كافية لممارسة التمرد، إلا

أنها ليست كافية للانتقال إلى العمل الشعبي، وإدارة الشأن الوطني بكامله كأنّها تمارس دور الدولة.

إن التنظيم قادر على استيعاب الامتداد الشعبي عندما يقترب من تحقيق أهدافه، وعندما تُظهر المفاوضات السياسية أن آماله قد أصبحت في متناول اليد.

(١٢)

يشير البحث أيضاً، بوضوح، إلى الصعوبات التي قد يواجهها المتمرّد في تحديد هدفه وطريقة تحقيقه، فهو مجبر على كسب احترام غريمه وإجباره على الاعتراف بمصداقيته، كما أنه مجبر على مواجهته معتمداً التكنولوجيات التي ابتكرت الإمبراطوريةُ أكثرها. إلا أنه، أيضاً، بحاجة إلى حلفاء وأصدقاء.

وللمتمردين حلفاءٌ في كل مكان، فثمة في الإمبراطورية قطاعات واسعة ترفض سياسات الدولة والتحالف الغربي، وترغب في علاقات إيجابية سلمية مع دول العالم. وهذه القطاعات شديدة التنوع، فموضوع المرأة وتمكينها بلا شك واسع التأييد، فإذا تمكن الثوار من إضافة هذا الموضوع إلى سلسلة أدواتهم لحشد التأييد فإنهم يكسبون قطاعاً كبيراً من المؤيدين. وعلى الشاكلة نفسها، هناك تأييد لقضية الطفل، والمعاقين، وتحريم استعمال القنابل العنقودية وأسلحةٍ معينة أخرى في الحرب. ولائحة الاستنفار في الإمبراطورية تكاد تكون بلا حدود، وعلى العمل التنظيمي النخبوي أن يحشد كل أصناف التأييد وأن يوظفها لمصلحة قضيته السياسية. وبالرغم من بُعد قضايا الطفولة عن المسألة السياسية التي يدافع عنها فإن التنظيم الثوري يستطيع، على سبيل المثال، أن يؤسس فرعاً متخصصاً للعناية بالطفل. وفائدة مثل هذه المبادرة هي تغطيةُ أكلاف العناية بالطفل في المؤسسات التابعة له، فترفع عنه هذا العبء. إلا أن مثل هذه التركيبة مفيدة لأسباب أخرى، فمجرد وجود شبكة اتصالات واسعة، وإن كانت متخصصة بالأطفال، قادر على أن يفتح أبواباً جديدة

للتنظيم النخبوي. هذه الاتصالات متاحة، للاستعمال عند الحاجة، لأهداف أخرى، مثل حشد التأييد السياسي في عمق الإمبراطورية. إن كل فكرة التخطيط السياسي هي، بنتيجة الأمر، توسيع قطاعات المواجهة السياسية مع الغريم وكسب المصداقية الدولية إلى جانب الإقناع بالحقوق التي يطالب بها التنظيم.

إلا أن هذا لن يكون كافياً. ذلك أنّ الإمبراطورية سوف تتلكّأ، وتؤخّر الاعتراف بصدقية عملية التمرّد، ما دامت تظن أنها قادرة على أن توصل المتمرّدين إلى حدود طاقاتهم. عندئذٍ قد يحتاج المتمرّد إلى التحالف مع غريمٍ في مستواها، مع قطب سياسي بقياسات روسيا أو الصين، لتقتنع بضرورة الاهتمام بقضيته. وقد يحتاج المتمرد إلى دعم إحدى هاتين الدولتين على المستوى الفني والتكنولوجي أيضاً. وقد تستوجب مثل هذه الحالات أن يضطر إلى ممارسة لعبة المصالح لكسب تأييد «الدولة الصديقة».

إن مواجهة التنظيم للإمبراطورية غير كافية إذاً. لكن كيف يمكن للمتمرد أن يكسب احترام «الدولة الصديقة»؟ فليس هناك أحد يرغب في المشاركة بقضية تضعه في مواجهة إضافية مع الإمبراطورية. هذا يعني أن على المتمرد أن ينجح في كسب احترام الصديق أيضاً وأن يتوصل أيضاً إلى إقناعه بمصداقية عمله الثوري.

إن مسار المصداقية مع الإمبراطورية هو عادةً مسار مشترك، يؤدي الغرض مع الخصم والصديق، إلا أن هذا يستوجب مجهوداً إضافياً لشرح العمليات العُنفية. فالمطلوب هو صياغة سياسية تشرح ما يحصل بحيث تكسب مصداقية الطرفين. وعلى هذه الصياغة أن تشرح كل خطوة بحيث تفتح «للصديق» إمكانية المشاركة في الربح. فما يمكن أن يقرّب الصديق ويُقنِعه بضرورة المشاركة هو الكسب المشترك من نشاطات التمرد وفعالياته. وهذا كله للمقاربة مع الغريم، أي العملاق، الذي سوف يقبل بالتفاوض فقط عندما يقتنع أن عليه أن يدفع ثمن استمرار المواجهة.

منذ أقل من نصف قرن كان التمرد فنّاً، وأصبح اليوم عِلماً. وكان التمرّد عاطفةً

وغضباً، وأصبح اليوم عقلاً وأعصاباً فولاذية باردة. وكان التمرد مفخرةً اجتماعية، وأصبح اليوم نشاطاً سرياً لا يكافئه إلا النصر، وذلك بعد سنوات طويلة من الصراع. إن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم المتفوّقين. وبالرغم من ضعفه وقلة عدد أعضائه وضآلة موارده، فإن على المتمرّد أن ينتصر في مبارزاته مع الإمبراطورية، وأن يتفوّق عليها. هنا يكمن سرّ صراعات الجيل الخامس، وهنا مكمن التفوّق في التنظيم المتمرّد.

الفصل السابع

ملاحظات ختامية

إن كان لهذا البحث من هدف فهو محاولة رفعِ منسوب الأمل في «عالمنا العربي»؛ أمل الشعب في تحقيق طموحاته، والانتقال من وضعه الحالي إلى وضعٍ أفضل، من التخلف إلى التقدم، ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن الفساد إلى الشفافية. هذا حُلم بالطبع، إلا أنَّ خُططَ الدولِ لا تأتي من العدم. إن مَصدرَها رغبةُ الإنسان في التقدم. وقبلَ حصولِ التقدّم، وقبل تحقيق هذه الرغبة، يبدأ الأمرُ حلماً، في المنام وفي اليقظة. فالحلم ضروري، وهو الذي يحفّز على العزم، ثم على الاعتزام، ثم على التخطيط وبلا تخطيط لا يُرتَجى أيُّ أمل. والتخطيط حاجتنا الأولى، فالارتجال، مثل الجهل، هو ما أدّى إلى ما نحن عليه اليوم. والأمل هو أن نتمكّن من الانتقال من الارتجال إلى التخطيط. وكل هدف التخطيط هو الانتقال من الإبهام والغيبية إلى وضوح الرؤية، ومن العموميات إلى دقّة التنفيذ.

(أ)

لقد أثبتت هذه الدراسة أننا، لو قرّرنا تحديد ما نريد، أي لو قررنا أن نضع سياسةً تُوصِلنا إلى هدفنا، فإنّ المؤكد هو أن أدوات ووسائل تنفيذه موجودة ومتاحة.

ومهما كان الغريمُ قوياً، والعدوُّ شرساً، ومهما وَسَّع تحالفاته بقصد مواجهتنا، فإنّ الإمكانيات الفنية اللازمة لإزعاجه إزعاجاً لا يطيقه أصبحت في متناول اليد. ولم يَعُد بمقدور الإمبراطورية، أيّاً كانت عاصمتها، شرقيةً كانت أم غربية، أن تمنعنا من تحقيق أهدافنا. فمقدرتُنا على تنفيذ مسارنا نحو أهدافنا بلا حدود.

تكمن فائدة هذا التأكيد في أنّ أكثر القناعات السياسية التي يعتمدُها القادة والزعماء والأشراف والأعيان العرب، في تبرير فشلهم، هي بالذات غياب هذه القدرة. فالغريم الإسرائيلي، في زعمهم، بسلاحه النووي، إضافةً إلى تسلحه التقليدي المتفوق على الجيوش العربية مجتمعةً، أكبر من قدرتنا على مواجهته. وهكذا يستنتج السياسيُّ التقليدي أنّ «الواقعية» تستوجب التخلّي عن العداوات «غير المُجدية». وماذا يستنتج؟ ثم ماذا يفعل؟ يبدأ رحلتَه المُحزنة أولاً بالتعامل بشكل محدود مع العدو، فيَقْصُر علاقته به بدايةً ببعض المواضيع والاختصاصات، ثم يزداد عدد المواضيع، وتتطوّر الحاجة إلى مزيد من التنسيق، ثم لا يلبث أن يقبل بالتطبيع الكامل، حتى لو كانت العلاقات غير رسمية أو دبلوماسية. وبسبب التلكّؤ أو الكسل أو الجهل، أو كلّ هذه الأسباب مجتمعة، يتحوّل هذا السياسي إلى عميل، وفي بعض الأحيان دون أن يدري أو يعي ما يفعله. إلا أنّه يعرف بالتأكيد أنّ الشعب لا يقبل قراراته، لذلك يلجأ إلى التزوير والكذب، ويتخفّى، وينسّق، ويتعامل، إلى أن تصل به الأمور إلى العمالة الخسيسة.

ذلك هو أيضاً موقفه مع الدول الكبرى. فهي «كبرى» لأنّ إمكانية مواجهتها غير واردة في ذهنه. وكيف نواجه دولةً مثل الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا؟ لقد استسلمنا حتى للحالة الإسرائيلية، فما العيب في التعامل مع القطب الأميركي أو الروسي أو الصيني؟

هذه هي أصناف المبررات التي استطاع هذا البحث أن يدحضها. على العكس، لقد استطاع أن يبرهن على أن قدرتنا على الدفاع عن سياساتنا موجودة ومُتاحة، وأنّ ما يمنعنا عنها هو الجهل والتلكّؤ والكسل، وبالتأكيد غياب الرؤية، وضعف العزيمة، وفي كثيرٍ من الأحيان غياب الرغبة نفسها عند الكثير من القيادات.

(٢)

القدرات الذاتية

هذا لا يعني، بالطبع، أن هذه القدرات الدفاعية تأتي من تلقاء ذاتها، أو أن بالإمكان شراؤها، مثلما تُشرى الهواتف الذكية أو الدبابات. إن قدرة الدفاع الوطني، وإن كانت تشتمل على «الأدوات»، أي على السلاح، هي، أوّلاً وبصورة مؤكّدة ومميزة، قدراتٌ إنسانية. لن نتمكّن من وضع سياسة جديدة، والدفاع عنها، ووضع استراتيجية لتنفيذها، إن كُنّا نتوجّه إلى غريمنا، أكان أميركياً أم إسرائيلياً أم روسياً، فنطلب منه أن يساعدنا للتغلب عليه. غريب أن نلحظ هذا التصرف على أرض الواقع في مشرقنا العربي، وليس أقل غرابةً منه أن نسمع رجالَ السياسة يتذمّرون ويصرّحون أن الدولة الكبرى، هذه أو تلك، ترفض بيعهم السلاح أو قِطَع الغيار. إن هذه السياسات مؤلمةٌ بسذاجتها، وفي أقصى أشكالها مُضحكة. لقد مارستها أكثر الدول العربية، للأسف، منذ بدايات حركة الاستقلال حتى اليوم؛ وأتت هذه التصرّفات بالنتائج التي نعرفها. إن تطوير القدرات الدفاعية عمليّة ذاتية، داخلية، وأهمُّ ما فيها قيادتُها وفنّيوها وخبراؤها المحلّيون، أي العناصر البشرية الوطنية.

(٣)

إن الوضع العربي مؤلم أيضاً بسبب «المسائل العالقة»، التي ما فتئ الحكام والمُفكرون يؤجلون البتّ فيها، أو يتغاضون عنها، كأنّ تناسي المشكلة سوف يخفيها أو يُزيلُها. إن أوّل ما علينا مواجهته هو الإجابة عن الأسئلة الأساسية، التي لا مفرّ من طرحها، وفي طليعتها «من نحن؟» أو «من نرغب أن نكون؟» ويلحقها بعد ذلك السؤال: «ماذا نريد؟».

إننا لا نتفق، بشكل كافٍ، على المَعنى الذي نرغب في أن نُحَمّله لهويتنا، التي نصفها بأنها «عربية». ويغيب علينا غالباً أن نتذكّر أن بين ظهرانينا أكراداً وأمازيغ

وسرياناً وتركماناً ونُوبيين وأرمن و«جنسيات» أو «إثنيات» أخرى. وحتى لا تتحوّل خصوصيتنا «العربية» إلى تفرقة عنصرية واضطهاد ضد «الأقليّات» علينا أن نواجه هذا السؤال بالذات، أي سؤال الهوية. ولا يمكننا أن نستمر في التهرّب من مواجهة هذه المسائل الصعبة، أو تجاهلها، بذريعة أنها «غير مهمّة» أو ثانوية، أو أنّ من غير الممكن البتّ فيها. فقد أثبتت سنوات التمرّد الأربع الأخيرة على الأنظمة العربية أنّ تأجيل بحث هذه المواضيع، والمماطلة في مواجهة تداعياتها، أجبرا كثيراً من هذه «الأقليات»، في أقاليم عربية مختلفة على التصرّف كأنّها خارج الهوية العربية.

ومن بعض أمثال هذا التقصير:

أنّ الأكراد المجردين من الجنسية السورية لم يحصلوا عليها إلا بعد ابتداء الحرب الأهلية، ودخول الإرهاب المدعوم رسمياً في المؤتمرات الدولية التي ينظمها الغرب.

وأنّه، بسبب سوء تحديد، وربما تشويه، فكرة العروبة في الجزائر أصبح بعض الأمازيغ يتعاملون مع العروبة كأنّها صنفٌ من أصناف التفرقة العنصرية.

أما في جنوب موريتانيا، على حدود السنغال، فإن بعض عرب المنطقة يتعاملون مع الأفارقة الموريتانيين على أنهم عبيد.

كذلك، ما زالت أزمات الهوية واضحة في السودان، الذي انقسم إلى قسمين بسبب ذلك. وما زالت إحدى حلقات سوء الفهم والتفاهم في السودان هي أزمة دارفور.

هذه المجموعات تعيش معنا، في بلادنا، وهي جزء من نسيجنا الاجتماعي المحلّي. ولم تصبح مواقف بعضها «غريبة» لأنها ترغب في كيدنا، أو لأنها «خانت الوطن الأم»، كما يصرّح بعض الساسة الأغبياء. فما يحدث إنما هو نتيجة تأجيل بحث هذه المسألة، أو اعتبارها «ليست ذات أهمية»، والاستخفاف بها. واقع الأمر أن غياب الجواب عن هذه الأسئلة يعني أنّها جدية، وأنّ لا جواب سهلاً عليها. وبانتظار الإجابة المقنعة فإن هذه «الأقلّيات» تنتظر إنصافها. هذا غريب! أن تكون

في أوطاننا مجموعات بشرية لم نؤكّد لها انتماءها إلى الوطن، أي مواطنيتها. ولأننا نتردّد في تصنيفها في الصف الوطني، ولأننا لا نعرف كيف نواجه مشكلة رفع الإبهام عن أذهاننا، فإن المشكلة تزداد عمقاً. وهكذا، فالعروبة مشكلة لأنّها لا تعرف من هو «غير عربي». علينا أن نعترف أن تراكم الأزمات الفكرية هذه تتعلّق جزئياً بقبولنا أو رفضنا انتماء جماعات بكاملها من مواطني الدول العربية. وصعوبة المسألة ربما كانت سبب انعدام التواصل مع هذه «الجماعات». هذا ليس من صنف الإبهام أو التردد. إنه جحود بحقوق المواطنين. وهو بحدّ ذاته مبرّر للتمرد. إنه كسلٌ ذهني واستهتارٌ فكري لا يقبل الصفح.

(٤)

علينا أيضاً، وفي سياق الهوية، أن نجيب عن السؤال المتعلق بموقع الدِين في مجتمعنا بصورة عامة، والإسلام على وجه الخصوص. فالحاكمية الإلهية التي يطالب بها بعض المسلمين هي، بالتأكيد، وفي ذهن الكثيرين، أعلى مستويات المثالية في الحُكم. والمشكلة التي تواجهُهُم عامةً هي في تحديد الصحيح في ما يظنّه البعض أنّه نظام الحاكمية. وما يمكن تأكيده الآن، استناداً إلى زيادة عدد التنظيمات السلفية المسلحة وغير المسلحة، والتي تتحارب أحياناً فيما بينها تحارُباً شنيعاً، هو أن هناك تباينات وتأويلات واجتهادات. وما الجديد في كل ذلك؟ ألم يكتب أحدهم، منذ أكثر من ألف سنة، كتاباً عن «الملل والنحل»، وآخر عن «الفرق بين الفِرق»؟ فما هي الحاكمية الإلهية في التطبيق؟ وما هي آلياتها؟ ومَن يقودها؟ ومَن يقرّر كيف تُعالجُ الخلافات بين هذه الفرق والنحل والمِلَل والمذاهب؟ وكيف تتَعامل الفرقة مع المسلمين الذين لا يبايعون مفهومها؟

هذه ليست إلا بدايةٌ للائحة المسائل التي تواجه المجتمع الإنساني في ظلّ النظام الديني. وهي الأسئلة، ومعها الخلافات التي تصاحبها، التي أدّت في السابق

إلى إشعال حروب أهلية في أمكنة كثيرة في العالم. وهي ليست تجربة مشرقية رائدة، ولا هي اكتشافٌ مفاجئ. فقد حارب المسلمون بعضهم بعضاً منذ العقد الثالث للهجرة، أي منذ الفتنة الكبرى. ولم يسلم الغرب (مثلاً) من الحروب الدينية. كان هدف كل طائفة أن تُغَلّب اجتهادها على اجتهادات الطوائف الأخرى، غير أنه لم تتوصّل أي طائفةٍ إلى هذه الغلبة المنشودة، فأنهكت بعضها بعضاً في الحرب والتقتيل والتنكيل. وبعد الإفراط في الدمار والخراب والقتل باسم الدين اضطُرَّ الجميع للعودة إلى الحلول التفاوضية. فقد توصّل الغرب إلى صيغة «دولة القانون»، أي صيغة الدولة المدنية، بمعنى ابتعادها عن التأويل الديني، بعدما فشلت كل الأطراف في فرض قراءاتها ومناحيها على بقية الفِرَق. لقد اضطُرّوا كلّهم لاعتماد الحل الذي يبتكره الإنسان، ويديره، ويداوم على «تحسينه» بما ملكت يداه. فالإنسان، بِضعفه ومحدوديته وبقراءته البشرية القاصرة، قادر على تطوير إدارة أموره تدريجياً، وتحسينها كلّما طرأت قضية جديدة. قد لا يكون هذا الحلّ مثالياً، لكنّ الحرب الأهلية أجبرت كلّ واحدٍ من الأطراف على أن يتخلى عن إصراره على أنه ممثل «الأمر الإلهي» على الأرض. لقد اقتنع الجميع بدولة «القانون الذي يصنعه الإنسان»، والتخلّي عن نقاش «من يمثّل الحق والباطل» على الأرض.

لم يُحسَم هذا النقاش بعد في المنطقة العربية، ولم يقتنع كثيرٌ من الفرق الإسلامية، على ما يظهر، بأن التواضع من ضروريات الإيمان ومن شِيَم الإنسان العاقل، وأن الادعاء بالقدرة على تمثيل أوامر اللّه على الأرض، بصفائها وعصمتها، أمرٌ يتعدّى قدرة أي إنسان، وبالأخص قدرته على إقناع المجتمع.

(٥)

إن الحاجة إلى تداول موضوع الهوية ونقاشها، أكانت عربية أم إسلامية، ليست ترفاً فكرياً، بل أصبحت حاجةً حياتية للمجتمع العربي ككل. إذ علينا أن نقرّر ماذا

علينا أن نفعل بالذين يشملهم التعريف «عربي»، والأخطر من ذلك أن علينا نحدّد الذين يستثنيهم التعريف. فهل تقتصر العروبة على ذوي «الأصول العربية»؟ وكيف نعرف أنّ فلاناً عربيٌّ أو «أعجميّ»؟ بلغةٍ أخرى، هل العروبة «تحديد جيني» أم أنها مفهوم آخر؟ وكيف نحدد «الجنسية العربية»، وما هي المعايير المطلوبة لحسم البرهان والاعتراف بـ«عروبة» فلان، ورفضها للآخر؟

فلو افترضنا أن هناك تعريفاً، مهما كان، فالسؤال هو: كيف نحكم، على ضوء هذا التعريف، مِنَ الناحية البيروقراطية، بانتماء أحدهم إلى هذا التعريف أو عدم انتمائه. على سبيل المثال، وحسب التعريف المُعتمَد، هل يمكن للمواطن المعروف بأنّه «تركماني»، أو «كردي»، أن يصرّح أنه عربي؟ وما فائدة أن يتمكّن رسمياً من أن يزعم أنه عربي؟ هل يؤثر هذا في حقه في الترشح لمركز الرئاسة؟ وهل يُسمَح للمسيحي بالترشح لهذا المركز؟

كذلك، على التعريف الذي يهتم بتغليب الدِين على الحياة السياسية، أو تغييبه عنها، أن يواجه أسئلةً أساسية مشابِهة. فالموضوع مع المسيحيين العرب معروف إلى حدّ ما، فقد شكّك كثيرون بانتمائهم الوطني، وعوملوا في أماكن وأزمنة كثيرة معاملةً غير مقبولة. على المجتمع أن يواجه أيضاً أسئلة أخرى بالخطورة نفسها، مثل تعامل السنة مع الشيعة، والعكس. فإذا كان استئصال أحدهما أو ظُلمه هو الحل الوحيد، فما زال أمام حروب الدين في بلادنا أيّام طويلة ومحزنة. ثم كيف يجب للسنة والشيعة أن يعاملا البهائيين أو الدروز أو الخوارج؟

علينا أن نتذكّر أن «الخوارج» كلمة تعني، في مفهوم بعض الطوائف، «الذين خرجوا عن الدين»، وأنّ هذا التصنيف يُحِلُّ دمهم. لكن هناك «خوارج» في الوطن العربي في عدد من البلدان، وخصوصاً في دولتين، هما سلطنة عمان والجمهورية الجزائرية. إننا نتكلّم عن مواطنين. لكن هناك طوائف إسلامية أخرى يتم تصنيفها بأنها «خارجة عن الدين»، أو أنّها «من المرتدّين»، أو أنها قد «أُحِلّ دمُها». هذه قضايا لا يمكن اعتبارها «شكلية». الموضوع هو رغبة فريق من فرقاء الوطن في

القضاء على فريق آخر واستئصاله، أو أن يكون «سموحاً» أو «متسامحاً» فيقبل بالطائفة الأخرى بشروط مُهينة.

ثم إن من الواجب أن نتذكر أن في الوطن مواطنين لا يؤمنون بالدين أصلاً، فهم «لادينيون». وربما كانوا، بكل بساطة، مُلحدين. فهل يُلغي عنهم فِكرُهم صفةَ المواطنة؟ ومهما كان السبب، وكيفما تتم قراءة النتيجة، فإنّ الهَمّ السياسي الأول هو معالجة هذه الأسئلة. وإذا شئنا أن يكون لنا وطن، أيّاً تكن صفته وهويّته، فإنّه لا يمكن أن يُبنى على رفض أي فئة من مواطنيه، مهما كان فكرُها.

مما لا شك فيه أنّ «نظرية الدولة» التي علينا أن نتبنّاها لا بدّ أن تشمل كل المواطنين، وأن تساوي بينهم. لم يعد ممكناً اليوم، في القرن الحادي والعشرين، أن نطلب من مواطن أن يقبل بمرتبة أقلّ من حقوق كل المواطنين الآخرين. ومجتمعُنا متأصّلٌ بنسيجٍ اجتماعي، صبغتُه الرئيسية التعدّديةُ والتنوّع، وبالتالي فهو لن يقبل بأقلّ من المساواة الكاملة بين كل عناصر مجتمعه.

(٦)

كما رأينا سابقاً في سياق هذا البحث، فإنّ السياسة لم تعد «فنّاً»، بمعنى اعتمادها الكلّي على عبقرية السياسي الحذق، مثلما تعتمد اللوحة الجميلة على عبقرية «الفنان». والسبب في ذلك هو تراكمُ كمّ هائل من الأبحاث والإجراءات والقرارات والمؤسسات، التي طرأت منذ الحرب العالمية الثانية، بوجهيها النظري والتطبيقي. فقد تأسست عشرات المؤسسات الدولية ومئات التنظيمات الإقليمية، وصدرت آلاف القوانين السياسية، وتحوّل العالم من تشكيلة سياسية بسيطة التركيب إلى شبكة من التحالفات، بعضها مختصّ بمواضيع محدودة، مثل البحوث المشتركة في الكيمياء العضوية، وبعضها عمومي في طبيعته، مثل الخطط المتعلقة بحماية الطفل أو مسائل التنمية الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن تطوّر العلوم،

النظرية والتطبيقية، في السياسة والعلوم التابعة لها، مثل الاستراتيجيا والجغرافيا السياسية (الجيوسياسة)، إضافةً إلى التكنولوجيات العسكرية، وبعض أبوابها شديدة التعقيد، قد كوّنت، بمجموعها، كميةً من المادة المكتوبة يستحيل تكوّن «العبقرية» السياسية دون التمكّن منها. إنَّ تعلُّم «الشأن السياسي» ضرورة لا بدّ منها لإدارة الدولة.

إلا أنّ في العالم العربي قادة سياسيين ما زال بعضهم يعتقد أنّ ذكاءه الفطري يضاهي عبقرية نابليون، مُضافةً إلى عبقرية تشرشل وديغول، أو أنه يفوقهم جميعاً. وهو مقتنعٌ أنه المُرشح الرئيسي والأوحد لِظاهرة النبوغِ السياسي الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من تمنيّاتنا، إلا أنّ الكمية المعرفية المطلوبة لممارسة السياسة تجعل منها «عِلماً» لا «فنّاً». هذا يعني أنّها غير قابلة للاختزال، وأن العلم والتعلّم ضروريان لتحصيل هذه المعارف.

لذلك، ودون الوصول إلى رفض مبدأ العبقرية، فإن على القائد العربي الجديد أن يطلب مؤازرة ومساعدة الخبراء من داخل بلده، وأن يكوّن لنفسه فريقَ عملٍ دائماً، بحيث يتمكن من استكمال معارفِه بِتَراكُم عِلم فريقِ العمل الذي اختاره. عندئذٍ يظهر المفعول الفعلي لعبقرية القائد. ذلك أن فريقَ عملِه سوف يَجِدُ لكلّ مشكلة عدداً من الحلول. وتظهر عبقرية القائد، بالنتيجة، في قدرته على انتقاء المزيج من الحلول الأشد فاعلية، وفي عرض خطته، عندما يقرر أن يعلن موقفه النهائي، أو أن يطرحه على أحد قادة الدول، أو أن يتفاوض عليه مع غريمه. فالقرار بيده في نهاية المطاف، وعند القرار تظهر العبقرية أو لا تظهر.

(٧)

إن الحالة المُخزية الذي أوصلتنا إليها القيادات العربية مشينةٌ وغير مقبولة. والحراكات الشعبية العربية، التي بدأت في مطلع العقد الثاني من هذا القرن، لم

تتمكن حتى الآن من الإمساك بطرف الحل. وهو حراك مرشّح للاستمرار. وبالرغم من تدخّل الدول الخارجية، الصغرى والكبرى، لإعادة توجيه التمرد العربي وتشويه مقاصده وأهدافه، فإن الذين شاركوا فيه يعرفون أنهم لم يحققوا أهدافهم بعد. وإذا كان استشرافُ المستقبل عملاً صعباً، حتى أنّه يكاد يدخل في دائرة التنجيم واللاعقلانية، فإن بالإمكان القول إن شعوباً عريقةً في تجذّرها وثقافتها وتاريخها لا يمكن أن تستكين للخذلان الذي نشهده اليوم.

وأسارع في هذا السياق للإشارة إلى التقديرات التي نسمعها في «صالونات القرار السياسي» العربي. ففي بعض هذه الأوساط ثمة «مبالغةٌ في التفاؤل» عندما يأتي ذكر الشعوب وقدرتها على التحرك، و«مبالغة في وصف ضعف الإمبراطورية»، وقدراتها، وإمكانياتها في بعضها الآخر. مشكلتنا الدائمة تكمن في قدرتنا على الإنكار؛ إنكار الحراكات الشعبية العربية التي ما زالت مستمرة في كثيرٍ من الأماكن، حتى لو كان كثيرٌ منها يتلقّى التوجيه والإرشاد من خارج حدود الوطن. وهناك في الساحة العربية مَن أقنع نفسه أن الولايات المتحدة «نمرٌ من ورق»، وأن الانتصار على إسرائيل لا يستوجب إلا الإرادة الصلبة والعزيمة والاستعداد للتضحية. إن الإرادة والعزيمة والبطولة والتضحية كلها ضرورية، إلا أنها ليست كافية. والتمرّد الذي كان ممكناً في بدايات هذا القرن وقبله لم يعد ممكناً اليوم بالشاكلة والشروط نفسها. لقد تغيّرت ظروف الصراع.

إن الإمبراطورية (وحليفتها إسرائيل) قد تخسر معركةً أو مواجهةً ما، إلا أن واقع الأمر هو أن عسكريي العالم المتقدم، بما في ذلك روسيا والصين، يدركون تماماً مستوى تفوّقها السياسي والاقتصادي والعسكري، ويحسبون مواقفهم السياسية على ضوء هذه المعرفة. وأقلّ الحكمة أن نماثلهم في حساباتنا.

من الوجهة العلمية، كان هدفُ هذا البحث محاولةُ التقاط صورةٍ للإمبراطورية في بدايات القرن الحادي والعشرين، بقصد استيعاب مشهدها الفكري والتقني والعسكري. ذلك أن خطر الإمبراطورية رهنٌ بقدرة دماغها وذراعها الفني. والمشهد

الذي يظهر أمامنا، بلا شك، مخيف. لكن يظهر في الوقت نفسه أننا نخلط أحياناً بين خوف «الجهل» وخوف «الخنوع». إننا نخلط بين خوف طالب الثانوية من مادة الفيزياء وخوف الحمل من أسنان الذئب. وشدة الجهل قادرة على تحويل المجهول، أي مادة الفيزياء، إلى كابوس الذئب والحمل. لكنْ هناك، في الصف المدرسي، طلاب لا تخيفهم الفيزياء؛ على العكس، فهم متفوقون في هذه المادة. إن مشكلة الساسة العرب تكمن في تكليفهم الفاشل في الفيزياء بمهمة المستشار، إذ لا يمكن أن يصدر عنه إلا مشاعر الخوف والاستسلام والخنوع. وواقع الأمر أنّ الجهل بمكوّنات الإمبراطورية والشبكات التي تتكوَّن منها هو مصدر الخوف ومصدر القرارات الخاطئة والفشل المستديم. وبالمقابل، فإنّ الاطلاع على «القطع» التي تكوّن هذه الفسيفساء سرعان ما يوضّح الصورة. ذلك أننا أمام أخطبوط هائل، تمتدّ أصابعه إلى كل أركان الأرض. وبخصوصيته هذه، فإن حضوره في كل مكان يعني أيضاً أنه مُعَرّضٌ للإصابة في كل مكان، ففيه ما يكفي من نقاط الضعف، ليضربها المتمردون. وسوف يستجيب المارد مُجبَراً للوجع عندما يشعر بوخز الإبرة.

إن على من يرشّح نفسه للتمرّد على الإمبراطورية أن يفهم الصورة، وأن يتمعّن في دقائقها، ثم أن يختار الإبرة وقياسها، وأن يختار كيف يَخِزُ العملاق، وأن لا يستهتر بخصمه، فهو ما زال بكامل قواه.

(٨)

يأتي هذا البحث ووراءه ألمٌ صارخ وجرحٌ عميق اسمه فلسطين. فقد استكانت المواقف الرسمية العربية لتعترف بوجود أندلس جديدة على أرض المشرق، في قلبه ومركزه، اقتُطعت من الأمة العربية وأصبحت شيئاً آخر، يحمل اسماً عرقياً ودينياً. أندلس جديدة لا يرغب أحد في البكاء على خسارتها. ولم يتكاثر على الساحة السياسية إلا شعراء التأبين للتأكيد على خسارة الأندلس الجديدة. ففلسطين هي التي يؤبّنون ذكراها.

والأخطر من ذلك هو اليأس الرسمي الفلسطيني، وقبول سياسييه الحاليين بما يشبه الدويلة، لإيواء بعض الفلسطينيين، واعترافهم «بالأمر الواقع» الإسرائيلي. وتتلاقى كل نقاشات السياسيين على نقطة مُشتَركة، وهي استحالة مصارعة إسرائيل. وذلك لأنها تملك التكنولوجيا والتفوّق، ولأنها جزء من الإمبراطورية، وبالتأكيد لأنّها جزء من الدماغ الذي يسيّرها. ثم يستكملون وصف قناعاتهم باعترافهم بالعجز أمام عظمة القدرة العسكرية والإعلامية والمعنوية الأميركية التي تتجلّى بالإمبراطورية وشريكتها إسرائيل. إن سبب هذه المواقف المتخاذلة هو الجهل، بطبيعة الحال. والجهل يسبب الخوف، مثل الخوف من مادّة الفيزياء عند بعض طلاب الثانوية الفاشلين، ويسبب التخاذل والتراجع والخنوع أمام الجهل بتفاصيل الإمبراطورية.

لقد استكانت بلادنا للهزيمة أمام إسرائيل. كانت في السابق تتردد في الاعتراف بذلك أو تستحي، ولكن مع مرور الزمن كثر من يجاهر بمواقفه، بلا خجل. لقد تحوّل الجهل إلى انهزامية، ثم تحول إلى صفاقة، ثم تحوّل إلى عبقرية سياسية من نوعٍ جديد.

(٩)

هل تُستعاد أيامنا في الخليج؛ خليج حيفا؟

إن ما نرغب في أن يستنتجه أي مفكر أو سياسي جدّي من هذا المجهود البحثي أنه كان للبطل الإغريقي، أخيل، نقطة ضعف كانت المدخل لمقتله. إلا أنّ للإمبراطورية ألف نقطة ضعف. ومثلما كان متعذّراً على مقاتلي الأسطورة الإغريقية الاقتراب من أخيل ونقطة ضعفه، فإن الإمبراطورية، ومعها حلفاؤها، قد أحاطت نفسها بِدِفاعاتٍ تحميهم من الخطر، وتُبعِدُ عنهم المتمرّدين. لكن الأسطورة علّمتنا أن غريمه «باريس»، أبسط الناس وأقلهم خطراً على البطل، هو الذي فكّر في توجيه

السهم إلى كعب «أخيل»، وهو الذي جعله يكبو، ثم أرسل سهماً آخر أودى بالبطل وبالأسطورة.

إن المنطقة رهنٌ برجلٍ، بتنظيم، بتجمّع، يكشُف نقاط ضُعف العملاق. فالمطلوب ليس البطل، ولا قدرة التضّحية، ولاً حتى قدرة القيادة، وإن كانت كلّها صفات مستحبّة. المطلوب كشفُ العملاق، وإزعاجُه بما لا يطيق، واستدراجه، ثم إكراهُه على ما لا يريد. عندئذٍ يبدأ الاحترام، ثم التفاوض. هكذا يبدأ المسار نحو تحقيق الحقوق.

لا، لم يمت أمل التحرير. وما نتمنى أن يزول هو زمن الخمول والتلكّؤ والقيادة الجاهلة.

الملحق الأول

فلسطين

كيف يمكن الادعاء أن فلسطين قد لعبت دوراً أو شاركت في التأثير في الفكر العسكري العالمي وهي في حالة التخلّف والإحباط الذي تعيش فيه؟ علينا إذاً أن نبدأ من حيث يجب، أي من البداية، وأن نحاول وضع هذه المسألة في إطارٍ أكثر واقعية حتى يتسنّى لنا فهم الفكرة التي يتم استعراضها. إذ لا يكفي التقوقع في التواضع أو في مُرَكّب النقص أو الجنوح إلى التفاخر لشرح الأحداث التي جعلت من المسألة الفلسطينية أمراً مركزيّاً على ساحة الفكر السياسي والعسكري الدولي، لاسيما ابتداءً من عام ١٩٦٥. المطلوب هو فهم الوضع فهماً واضحاً مبنيّاً على معرفة مباشرة بما حصل في المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية.

إلا أن ذلك لن يكون ممكناً إن لم نتذكّر العدوّ، فهو جزءٌ مباشر من ثنائية الصراع في المنطقة. فالثورة الفلسطينية تمرّدٌ على واقع النكبة (١٩٤٨)، والنكبة لم تكن ممكنة لو لم يكن العدوّ متفوقاً. فما هي حقيقتُه الفعلية؟ لو كانت الصورة واضحةً في الذهن العربي لما احتجنا للبدء من هنا.

(أ)

نشر صحافي ألماني مغمور عام ١٨٧٨، في مدينة برن السويسرية، كُرّاساً من حوالي ٣٥ صفحة عنوانه «انتصار اليهودية على الجرمانية»[1]، يقول فيه (في ما يقول): إن اليهود قد سيطروا على كل أوجه الحياة في ألمانيا. ويتمنّى في سياق بحثِه يائساً أن يُنشَر كرّاسُه في إحدى الصحف الألمانية إذا «سمح له اليهود» بذلك، أو أن تَظهَر مُقتطفاتٌ منه في صحيفةٍ ما في ألمانيا، ذلك أنَّهم سيطروا على الصحافة ولا يُنشر شيءٌ فيها دون إذنِهم. في ذلك التاريخ، أي منذُ أكثر من ١٣٥ سنة، كان في ألمانيا مَن يقول كلاماً يُردّدُه العرب اليوم، وهو أن الصهاينة يمنعوننا عن الصحافة والرأي العام، بعد أن سيطروا على وسائل الإعلام. ويُعتَبَرُ كاتب هذا الكُرّاس اليوم أبا «معاداة السامية» (مع أنه لم يستعمل هذا التعبير).

في ذلك التاريخ لم يكن أحدٌ ليتوقع انعقادَ المؤتمر الصهيوني الأوّل في المدينة السويسرية بازل (١٨٩٧)، أي بعد إحدى وعشرين سنة، ولم تكن آنذاك فكرة هجرة اليهود إلى فلسطين أكثر من حلم ديني. كانت عائلة روتشيلد قد نجحت في دخول مجلس اللوردات منذ فترة طويلة (١٨٤٧)، وأصبح أحد أفرادها، ولمدة عشرين عاماً، رئيساً لبنك بريطانيا (كما يُسَمّى البنك المركزي البريطاني، وذلك بين عامي ١٨٦٩ و١٨٨٩). كذلك فقد تَرَأس الحكومة البريطانية في الحقبة نفسها تقريباً أحد الصهاينة المعروفين، وهو دزرائيلي (بين عامي ١٨٧٤ و١٨٨٠).

يمكننا أن ننتقل إلى عام ١٩١٩ وإلى مؤتمر فرساي (قرب باريس) على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، لِنراقب فيها التأثير الصهيوني. لم يكن مصير الإمبراطورية العثمانية ومصير الشرق الأوسط هما الوحيدان اللذان نوقِشا وحُسِم أمرُهما في هذا المؤتمر. فقد تَمَّ فيه أيضاً تحديد مصير ألمانيا وإيطاليا، إلى جانبَ تنظيم أكثر أوضاع

(١) W. Marr, Der Sieg des Judenthums über das Germanenthum Chweiz Bern, Rudolph Costenoble, Achte Auflage, 1879.
http://www.hschamberlain.net/marr/siegdesjudenthums.html

الدول الأوروبية كما نعرفها اليوم. كان «الصهاينة» مسيطرين بشكل واضح على قرارات المؤتمر ولجان الصياغة فيه. وعلى سبيل المثل، كان مستشار الرئيس الأميركي ويلسون في باريس هو الحاخام ستيفن وايز[1] (Rabbi Stephen Wise) ومعه الصهيوني برنارد باروخ (Bernard Baruch). أمّا رئيس الوزراء البريطاني فكان مستشاره الرئيسي هو الصهيوني العراقي الأصل فيل ساسون[2] (Phil Sassoon). أما الرئيس الفرنسي جورج كليمنصو فكان معاونُه الرئيسي وزيرُ داخليته جورج مندل[3]، الذي كان قبل ذلك يحمل اسم لويس روتشيلد (Minister Georges Mandel aka Louis Rothschild). وكان المُستشاران ذاتهما، باروخ ووايز، حاضِرَين أيضاً في المؤتمر بصفتهما عضوين في الوفد الصهيوني. وقبل ذلك، في عام ١٩١٣، كان المُستشاران قد شاركا أيضاً في تأسيس البنك الفدرالي الأميركي (أي البنك المركزي).

بعد ذلك بأقل من ثلاثة عقود (١٩٣٩)، وبينما كانت فلسطين تخسر ثورتها وكوادرها، وفي الفترة نفسها تقريباً (١٩٤١)، كانت الحركة الصهيونية في أميركا تتنافس على مركز رئاسة المشروع الذي حسم الحرب العالمية الثانية، أي مشروع إنتاج السلاح النووي، الذي حمل اسم مشروع مانهاتن[4] (The Manhattan Project). وقد انتزعت رئاسته وتمكّنت من تعيين أحد أعضائها فيه وهو روبرت أوبنهايمر (Robert Openheimer).

إننا إذاً أمام حركة دينية سياسية، بدأت مكاسبها تظهر بشكل مُمَنهَج ومُتجدّد منذ الحروب النابوليونية، وكانت مؤثرة في القرار السياسي الدولي منذ أواسط القرن التاسع عشر على الأقلّ، وشاركت في رسم التحوّلات السياسية العالمية في القرنين

---

(١) اقرأ عنه في هذين المرجعين: http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10007309
http://en.metapedia.org/wiki/Stephen_Wise

(٢) http://en.wikipedia.org/wiki/Sir_Philip_Sassoon,_3rd_Baronet

(٣) جورج مندل، راجع: http://www.britannica.com/EBchecked/topic/361644/Georges-Mandel

(٤) راجع كتاب ريتشارد رودس: Richard Rhodes, The Making of the Atomic Bomb; Simon & Schuster, 2012
وللاطلاع على التفاصيل بدقة متناهية انظر: http://www.atomicarchive.com/History/mp/

التاسع عشر والعشرين، وتأثيرها السياسي الدوليّ واضحٌ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين. لقد أصبحت إسرائيل، هذا البلد الصغير في مساحته وعدد سكانه، تتصرف مثل الدول الكبرى. وقد نجحت في السيطرة على جزءٍ مؤثّر من الصحافة في معظم الدول الصناعية، إضافةً إلى قدراتها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، والتي لا يناقش قوة تأثيرها أحد.

إن هذه المؤسسة السياسية الهائلة هي التي استهدفتها الثورة الفلسطينية يوم انطلقت ابتداءً من العام ١٩٦٥. كانت الصهيونية تفترض أن الفلسطينيين قد أخلوا الساحة السياسية نهائياً، إلا أنّها فوجِئت، وعندما شعرت بالجدّية في بعض أوجه نشاطات الثورة أخذت توجّه خبراءها للبحث عن حلولٍ للمسائل الفنية التي أثارتها هذه الظاهرة الجديدة.

(٢)

بالرغم من أن ظاهرة الثورة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، إلا أنها ساهمت في تغيير كثير من المفاهيم، ليس في منطقة الصراع فقط، أي في المشرق، إنما أيضاً على الساحة الفكرية الدولية. ونستطيع اليوم، بعد أكثر من نصف قرن، أن نستعيد بعض أهم هذه الدروس.

كانت تتنازع الشبابَ الفلسطيني مجموعةٌ من الأفكار يُمكن إيجازها بالصِراع بين فِكر الوحدة وفكر النِضال الفلسطيني من أجل العودة[1]. وتحت العنوانين هناك خلفيّات سياسية كبيرة. فالفكر العسكري الوحدوي، بطبيعة تركيبه، فكر استراتيجي كلاسيكي يتطلع إلى تحقيق وحدة الأقطار العربية. وأهم ما في هذا الفكر التأسيس لاقتصاد قادر على إنتاج ما يكفي من السلاح لمواجهة العدوّ الصهيوني (في معارك

(١) انظر المقال التاريخي الذي ظهر في مجلة «فلسطيننا»، ويحمل العنوان «لمن الأفضلية، للوحدة أم للعودة؟» العدد الثاني، صيف ١٩٦٦.

لا تختلف في تصوّر رُوّادها عمّا حصل فيما بعد في معركة العبور عام ١٩٧٣، أي أنها كانت معارك كلاسيكية بالمعنى العسكري للكلمة).

أمّا الفكر الثاني، الذي كان يلقى الرواج في الشارع، فهو فكر حرب العصابات الذي أثبت نجاحه في الجزائر (١٩٥٩-١٩٦٤)، والذي كان لا يزال في أوج حدّته وأثبت قدرته على مواجهة أميركا، الدولة الكُبرى، في فيتنام. وكانت جامعات أوروبا وأميركا تتظاهر انتصاراً لشعب فيتنام. هذا الفكر وهذه الحساسية هما اللذان كانا سائدين في الشارع الفلسطيني.

أما ولاءات الأحزاب الفلسطينية فكانت موزّعة بين ثلاثة تيارات هي حزب البعث وحركة القوميين العرب وحركة فتح. أما حركة القوميين العرب فكانت في وسط دوّامة الخلاف على أولوية الوحدة أم العودة، مما أدّى إلى انسلاخ الفلسطينيين عن بقية الحركة لِيُكَوّنوا تنظيماً خاصّاً بهم هو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي انتصرت لفكرة حرب العصابات على شاكلة حركة فتح التي كانت قد سبقتها إلى هذا التفضيل.

أمّا القادة الذين كانوا يفضّلون العمل الوحدوي فكانوا في أكثريتهم متأثّرين بحديث ضبّاط (تخَرّجوا من جامعات عسكرية غربية أو شرقية) يعتنقون كُلّهم عقيدة الفكر العسكري الكلاسيكي. فالحرب في ذهنهم عملية تحتاج إلى جيوش، والقوّة في حسابهم هي المتساوية أو المتفوّقة عددياً على العدوّ، أكان بالسلاح وكميته ونوعيته أم بكفاءة المقاتلين وأعدادهم. نرى أن علينا أن نثابر على التذكير بمواقيت البحث والمحيط السياسي الذي كان يحكم هذه الحقبة. ذلك أنها كانت أشدّ أيام الحرب الباردة حِدّةً، ولم يكن بإمكان الدول الصغيرة أن تأخذ قراراتٍ سياسية رئيسية، لاسيما إذا كانت تؤثّر في حسابات دولٍ محلّية أخرى، إلا بعد حساب مواقف القُطبَين الكبيرين، الاتحاد السوفييتي وأميركا، وفي أكثر الأحيان بالتشاور مع أحدهما. لذلك فإن الفكر الاستراتيجي التقليدي لم يكن مُستَهجَناً.

يبقى أن نُسَجّل ملاحظةً إضافية، وهي التأييد العارم للحركات الفلسطينية من شريحة من الشعب الفلسطيني، وهي مجموعات الطُلّاب الذين كانوا يدرسون في الخارج، والذين عادوا ليشاركوا في الثورة. ذلك أن لهؤلاء الخريجين الجُدُد دورٌ مباشر في تقدُّم موضوعنا.

إن هدفنا، في هذه الفقرة، هو الإضاءة على التفكير الذي كان سائداً في الحلقات الفلسطينية التي كانت تشارك في اتخاذ القرار، وليس التأريخ لتلك الحقبة بشكل عام. فبحثنا يتمركز على حصر الأفكار الاستراتيجية الرئيسية التي كانت موضع التداول في مراكز القرار الفلسطيني ومحاولة فهمها.

للبحث في الفكر العسكري علينا، أوّلاً، أن نصف أفكار اللاعبين الفلسطينيين الرئيسيّين. ولهذا التيّار الفكري رافدان: (١) أحدهما مؤلّف من طلاب عادوا إلى الوطن من جامعاتهم في أوروبا، (٢) والآخر هو الفلسطينيون الذين درسوا في جامعات (أو مدارس مهنية) في البلاد العربية وما حملوه من أفكار.

(٣)

كان فكر خرّيجي الجامعات العربية أقرب إلى الرومانسية الثورية. فالمعنويات كانت عالية، وكانت تحمل الأفكار وتُغذّيها بنجاحات الثورة الجزائرية والتأييد الدولي العارم لثورة فيتنام. وكانت جنوب أفريقيا تدخل ببطء، لكن بنجاح، مرحلة الحصار الدولي لنظام التفرقة العنصرية الذي كان سائداً فيها. كانت استراتيجية واشنطن تُعطي الانطباع أنّها في حالةٍ دفاعية، فقد كانت تستهدف «احتواء الخطر الشيوعي» وتفادي الوقوع في محظورات «لعبة الدومينو» (أي أن تقع دول العالم الثالث تباعاً تحت التأثير الشيوعي). في الظاهر، وبالذات في ذهن هذا الرافد، أي في أذهان خرّيجي الجامعات العربية من القيادة الفلسطينية، كان العالم كلُّه يتّجه نحو التحرّر، بمساعدة الاتحاد السوفييتي. لذلك فإنّ توجُّهات هذا الجزء من القيادة لم

تكن تُثير أي تساؤل حول صعوبة المهمّة أو خصوصية النضال الفلسطيني. كانت هذه القيادة تُمثّلُ المنحى الطبيعي والخط المقبول والمسار البديهي.

أمّا فكر خرّيجي الجامعات الغربية فكان أكثر وعياً لصعوبات النضال الفلسطيني، وكان واعياً بشكل خاص للفوارق الكبيرة بين ثورات التحرر في العالم وخصوصيات مواجهة العدوّ الصهيوني. كان أحد مصادر التأثير الفكري هو المعهد الفرنسي للبحوث الاستراتيجية الذي كان يرأسه الجنرال بوفر، وكان يتصل به بعض قيادات فتح المتعلّمين في الخارج. تكمن أهمية هذا المركز في أن عدداً من خبرائه قد أمضوا وقتاً طويلاً في جدل تفصيلي حول إمكانيات مواجهة إسرائيل. وقد أثّرت بعض هذه الأفكار تأثيراً كبيراً في تسديد العمل السياسي والعسكري الفلسطيني، بالترجيح حتى أواخر عام ١٩٧٠.

إلّا أن التأثير لم يكن مقتصراً على هذا المعهد الفرنسي، فقد شارك عدد من الطلاب الذين تخرّجوا من الولايات المتحدة في صياغة مواقف هذا التيّار، ولسوف نرى أن تأثيرهم لم يكن بسيطاً.

لم تستطع هذه الأفكار أن تجد طريقها إلى قيادات الحركتين الفلسطينيتين الرئيسيتين، فتح والجبهة الشعبية، بسهولة، فالمجتمع الفلسطيني لم يكن متجانساً (ولم تتحسّن أحواله منذ ذلك التاريخ)، وكانت الفوارق الثقافية كبيرة، ولم يكن بالإمكان عبور الهوّة الفكرية بين الفريقين. تلك هي إحدى المسائل التي ما زال يتفادى بحثَها كثيرٌ من خبراء القضية الفلسطينية.

وهكذا اجتمع عدد من الشباب على فكرة التخطيط السياسي والعسكري للثورة وتجريعها للقيادة الفلسطينية وفرضها فرضاً.

(٤)

ومن أوائل الذين اقتنعوا بالآراء الجديدة واعتنقوها في هذه الحقبة المجيدة

شهيدٌ، لا بد من ذكره، ولو على سبيل إنصافه وتكريمه، وهو الدكتور وديع حداد (وآخرون ما زالوا أحياء، لن نأتي على ذكر أسمائهم). وهكذا بدأت سلسلة من الاجتماعات، واستتبّ الرأي فيها على ضرورة المسارعة إلى وضع **خِطّتين قصيرتي المدى**، هدفهما تحريك الثورة ونقلها من وضعها الرومانسي الخفيف التأثير إلى وضع يحمل وزناً استراتيجياً يمكن أن تتأثّر به إسرائيل. كان الحاضرون واعين لضرورة التقدم في هذا التخطيط دون التشاور مع اللجان القيادية. وكان المطلوب، حالاً، ابتكار خطة ناجعة فعليّة سريعة المفعول، واسعة التأثير، بانتظار وضع خطط أبعد أُفُقاً، وأطول مُدّةً، تُعالج إمكانيات المُستقبل النضالي وتؤسّس له. إنّنا هنا مع حلقة فكرية ذات ثقافة أقلّ ما يُقال فيها أنها ليست متخلّفة. ولهذه الملاحظة أهمية خاصة.

كان المشارِكون في هذه القرارات واعين للمسؤوليات المُلقاة على عاتقهم، ومُقَدّرين لصعوبة تنفيذ القرارات التي سوف يتّخذونها، خصوصاً وأنّهم يتعاملون مع شُرَكاءَ في الثورة لا يُقَدّرون الصعوبات الخاصّة بالقضية الفلسطينية وغير واعين لِحَجم العدو ونوع المواجهة المقبلة معه.

أما القرار الأوّل الذي اتخذته هذه الحلقة فكان سياسياً، وكان متأثّراً بفكرةٍ من أفكارِ الفيلسوف الأميركي جون ديوي (John Dewey) الذي كان يعتبرُ الفكرَ أداةً من أدوات الإنسان ونجاحه. كانت هذه فكرة ثورية بالنسبة إلى المُشاركين. فالفكر مُقَدّسٌ في قناعتهم وفي تقليدهم العقلاني، أي في التقليد الذي ورثوه من ثقافتهم المشرقية ذات الجذور الغائرة في القِدَم. فالفكر مُقَدّسٌ لأنه يستهدف التوصّل إلى الحقيقة. أمّا أن نُحَوله إلى أداة، أي أن نقبل بتغييره حسب الحاجة السياسية، فكان هذا نوعاً من أنواع الصدمة الثقافية التي تقتربُ من «الهرطقة». كانت الحاجة إلى التأقلم مع هذا النمط الفكري أحد أصعب وجوه مهمة هذا الفريق. وفي مثل هذا الجو المُعمَّق في نقاشاته وأبعاده تمّ التوصّل إلى إعادة صياغة أهداف الثورة بطريقة مُرَشّحة للقبول والتنفيذ.

أما القرار الثاني فكان عسكرياً، وتمَّ تحديدُ هدفِه بِسقفٍ عالٍ، وهو تحويل الصراع العسكري إلى «مسألة أمنية إسرائيلية بقياسات استراتيجية».

وهكذا، وتنفيذاً للقرار الأوّل، تمَّ إنشاءُ فريقٍ لصياغةِ بيان سياسي فلسطيني، مواصفاتُه العامة أنّه يطالب بما لا تقبل به الصهيونية، وقابل للترويج في الأوساط الغربية، مع إمكانية إقناع الشارع الفلسطيني به. ونتج عن ذلك كتابة كُرّاس «الدولة الديمقراطية الفلسطينية»، الذي طُبِع باللغة الإنكليزية قبل أن يُعادَ نشرُ ترجمته لاحقاً باللغة العربية.

أما القرار الثاني فكان تكليف فريقٍ ثانٍ مُهِمّتُه ابتكارُ طريقةٍ تسمحُ للثورة بتنفيذ عمليات عسكرية تنقل القضية الفلسطينية من مستوى وخز الإبرة (الذي كانت تقتصر عليه عمليات الثورة) إلى المستوى العسكري الميداني بمفعولٍ إعلامي دولي. وكانت بنتيجة ذلك عملية مطار الثورة، ثم تبعتها غيرها من العمليات.

حصل كل ذلك في الفترة بين أوائل عام النكسة ١٩٦٧ وأواخرها، ولا بدّ من لفت عناية القارئ إلى معنى ما تمّ الاتفاق عليه وخطورته والجرأة التي تم تَبَنّيه فيها. لم يكن أحدٌ قد طرح السؤال عن هدف الثورة. هل يُعقل أن يكون الهدف غير طرد اليهود من فلسطين؟ كان الشقيري، الذي عيّنته الجامعة العربية ممثلاً للشعب الفلسطيني، يصرّح جهاراً بهذا الخط، دون أن يرى أحدٌ في تصريحاته على الساحة العربية مأخذاً. وكذلك لم يكن أحدٌ يرى أيّ تناقض بين هذا المفهوم والقبول بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل رسمياً. كانت الرومانسية العربية المتعلقة بأهداف سياساتها في حالة مؤسفة من السذاجة والتناقض. ولم تكن هذه التناقضات مُقتصَرَةُ على الاختلاف الفكري بين فريقين. كان المُجتَمَعُ سريع التصنيف لِمَن يخرجُ عن إجماعه المُتناقض، وليس «للخائن» مكان في هذا المجتمع إلا السجن أو القبر.

لم تكن معركة الدولة الديمقراطية عملية سهلة إذاً، ولا كانت القرارات العسكرية

أقلّ خطورة، فالمجهود الفكري والإرادة الصلبة اللذان ميّزا هذا العمل كانا أمراً لا يُمكِن تبسيطُه.

لقد تمَّ أيضاً توزيع المهمات بحيث وقعت على فريق حركة فتح إنجاز المهمة الأولى وعلى الدكتور وديع وفريقه المباشرة بتنفيذ القرار الثاني. واحتاج الفريق الأوّل إلى حوالى سنة كاملة للتوصل إلى تركيب منظومة فكرية، هي الدولة الديمقراطية، قادرة على الثبات أمام النقاش على كل المنابر، واحتاج الفريق الثاني إلى سنة إضافية للتوصل إلى صياغة خطةٍ عسكرية تحقق الهدف المطلوب.

وفور إنجاز كُرّاس الدولة الديمقراطية (ربيع ١٩٦٩) تحرّك فريقٌ من فتح وعرضه على مدير مكتب رئاسة الجمهورية الفرنسي، وكان آنذاك ميشيل جوبر[١] (Michel Jobert) (أصبح وزير خارجية فرنسا عام ١٩٧٣)، فتبنّاه ثم تعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية، وساعد حركة فتح على عرض القضية الفلسطينية على مجلس «السوق الأوروبية المُشتركة»، كما كانت تُسَمّى آنذاك، **وصدر القرار الأوّل في تاريخ فلسطين منذ عام النكبة الذي تعترف فيه دول السوق بـ«الحقوق الوطنية» للشعب الفلسطيني.**

أما عملية مطار الثورة، الذي حُوّلت إليه طائراتٌ مَدَنيّة من عددٍ من الدول، فقد امتازت بالدقّة الشديدة التي تمّ فيها انتقاء الموقع. فقد لفتت أنظار العالم إلى أن الثورة الفلسطينية ليست فقط سلسلة من عمليات وخز الإبر، بل هي قادرة على التأثير على مصداقية الأمن الإسرائيلي، وأنها قادرة على الارتقاء إلى مُستَوى هذا التهديد، ودون أن يُعابَ عمَلُها بضحايا بشرية غير مقصودة.

إن المستوى الفنّي الذي تمّت فيه هاتان العَمَلِيّتان، السياسية والعسكرية، أثار اهتمام القيادات السياسية والعسكرية في عدد من العواصم الغربية، وفي إسرائيل على وجه الخصوص. فالقضية الفلسطينية لم تكن حتى ذلك الحين وُضعت على

(١) راجع عن ميشال جوبر الذي كان آنذاك يشغل منصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية الفرنسية (بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣)، في عهد الرئيس بومبيدو: http://fr.wikipedia.org/wiki/Michel_Jobert

طاولة النقاش في أي عاصمة في العالم، وفي فترة قصيرة أصبحت أمراً مركزيّاً في سياسات الدول الإقليمية والدولية. هذه ظاهِرةٌ لا تُهمَل، ولا هي ظاهرة عاديّة.

(٥)

علينا أن نضع هذه الأحداث في سياقها العملي إلى جانب سياقها النظري. ففي عام ١٩٦٧ قامت القوات الإسرائيلية بهجوم صاعق على المطارات العسكرية المصرية ونجحت في القضاء على سلاح الطيران المصري، ممّا حرم القوات المصرية، التي كانت مُستَنفَرَةً في سيناء، من غطائها الجوّي. ثم قامت القوات البرية الإسرائيلية بعملية جارفة تمكّنت فيها من احتلال سيناء كلها وصولاً إلى قناة السويس. وما زالت سيناء حتى اليوم منزوعة السلاح، ولم يتم تحرير الأرض المصرية إلا بعد حرب أكتوبر، عام ١٩٧٣.

كان الرئيس المصري بحاجة إلى الوقت لإعادة بناء الجيش المصري، وكانت إحدى الأدوات المتاحة له هي فتحُ جبهة ما سُمّي حرب الاستنزاف. وبموجب هذه الخطة كان بإمكان الجيش المصري أن يتدرّب على معنى الجبهة الساخنة عن طريق ممارستها مباشرة. وقد أعطت مصر، في الوقت نفسه، القدرة على ترسيخ مبدأ رفض الهزيمة وإقناع العدوّ بجدّية الاستعدادات المصرية. إلا أنّ الرئيس المصري كان بحاجة إلى فتح كل جبهات دُوَل الطوق. ولأسباب خارجة عن سياق هذا البحث لم تكن سوريا ولا الأردن قادرتين على مثل هذه العمليات. وكانت القيادة في مصر قد غَضَّت النظر عن العلاقات مع حركة فتح بسبب السمعة التي كان اكتسبها كثيرٌ من قادتها بانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين. وأكثر الذين اكتسبوا الشهرة وظهروا على الساحة السياسية في الوسط الفلسطيني في فتح هم الذين درسوا في العالم العربي وناضلوا فيه. وكان بعضُهم قد انتمى فِعلاً سابقاً إلى جماعة الإخوان المسلمين، أي الحركة الدينية التي حاولت اغتيال الرئيس المصري ووضعت نفسها في حالة عداء مع النظام بأكملِه.

لكن القيادة المصرية سرعان ما اكتشفت أنّ قيادة فتح التي كانت موجودة في بيروت ليست كذلك، وأنّ الحركة تشتمل على قيادات مُختلَطة ومتعَدّدة، فسارعت إلى الاتصال بها. وهكذا بدأت اللقاءات بين القيادتين المصرية والفلسطينية، وبدأت معها فترة التعاون بين الطرفين، التي يمكن تسميتها السنوات الذهبية الثلاث، والتي انتهت بعام ١٩٧٠ المشؤوم، الذي شهد طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن ورحيل الرئيس المصري.

مما لا شكّ فيه أنَّ القيادة السياسية المصرية كانت تعتنق العقيدة العسكرية الكلاسيكية، ولم تكن في البداية ترى في عمل الثورة الفلسطينية إلا كجبهةِ إزعاجٍ للعدوّ الإسرائيلي المُشترك، إلا أنَّ الرئيس المصري استطاع أن يُمَيِّزُ الفارقَ بين رافِدَيْ الثورة، وكان مُقتَنِعاً أنّ هناك إمكانات جدّية لتطوير المواجهة إذا دعم الفريقُ المصري أيضاً التيّار الذي حمل أفكار الغرب إلى صُلبِ النضال الفلسطيني (وإن لم تكن كلُّ أفكارِه بعد شديدة الوضوح).

كانت الأمور بسيطة وواضحة في ذهن الرافد الفكري الفلسطيني الآخر. كانت الفلسفة العسكرية واستراتيجيتها وخطتها ومنهجها موجزة في «المبادرة ثم المبادرة ثم المبادرة»، وما دام لدينا أسلحة ورجال فالمعركة ليست إلا سلسلة من المبادرات، يأتي بخططها شباب مُبادِرون، ويوافق عليها ويُمَوّلُها «القائد العام». أمّا الأفكار المتعلّقةُ بالدقة والتنظيم والتخطيط والعمل التفصيلي فلم تكن في البنود الأولى لجدول الأعمال.

كان لِلّقاءات الأولى المصرية الفلسطينية مفعول كبير وكيمياء ناجحة، إذ استوعب الرئيس المصري حالاً القراءات الفلسطينية بكلا رافديها، المكشوف والمكتوم، ووافق على فتح جبهتين: إحداهما مزيج من الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات، وذلك انطلاقاً من الحدود اللبنانية، وإيلاء المسؤولية فيها للقيادة الفلسطينية التي تخرّجت من الجامعات العربية، إلا أنّه أظهر أيضاً إعجاباً شديداً

بالخطط الأخرى التي قدّمتها القيادات التي تخرّجت من دول الغرب، وقرّر دعم خَطِّها، بلا حدود.

إن الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ كانت فترة التنسيق الذهبية بين مصر والثورة الفلسطينية، وانتهت بمصرع الرئيس المصري بعد آلام حرب أيلول المشؤومة بين الثورة الفلسطينية والقوات الأردنية. وفي هذه الفترة حدثت داخل التنظيمين الفلسطينيين، فتح والجبهة الشعبية، عمليات تنسيق داخلية، لم تَخْلُ من الأزمات. أمّا على صعيد الغريم الإسرائيلي وعلى الساحة الدولية فقد انطلق في عددٍ من المراكز نشاطٌ فكري واسعٌ ومُعَمّق لفهم واستيعاب نوع الحرب الجديدة التي فرضها عليهم الصراع الميداني الجديد في الشرق الأوسط.

(٦)

علينا أن نُسَجّل أن ظاهرة التحرّك الفلسطيني كانت مزدوجة الأبعاد. فلها شقٌّ سياسي، وآخر عسكري. وقد صُعِقت الأوساط السياسية الأوروبية والأميركية بسرعة الإنجازات الفلسطينية، فقد توصّل دبلوماسيوها لاستصدار قرار أوروبي يعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إن القفزة نوعيّةٌ وعظيمةُ المضمون. إنها تطرح مسألة وجود إسرائيل كدولة صهيونية خُلِقت بالأصل، في المفهوم الغربي، لتكون وطناً يهودياً. إن قرار الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، بناءً على ورقة «الدولة الديمقراطية»، إعادة نظر (ممكنة) لكل سياسات الغرب المتعلّقة بإسرائيل. هذه هي بالطبع آفاق هذا الاعتراف الأوروبي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إلا أنَّ الخوف الأكبر في منظار إسرائيل هو من الفريق الفنّي الذي استصدر هذا القرار. فهو، بالتأكيد، في القراءة الإسرائيلية، مُرَشّح لأن ينجح في خطوات أخرى لاحقة، وهنا مكمن الخطر، لذلك وجبت المسارعة لمعالجة المسألة.

إلا أن الأمر لم يتوقّف عند هذا الحد. فقد تلت هذا القرار انتصارات سياسية

فلسطينية أخرى، تمظهرت بصورة خاصة بتحالف الثورة مع اليسار الأوروبي المعتدل. كانت ثورة ١٩٦٨ الطلابية الفرنسية قد أخذت باكتساب طابع الأهمية على نطاق أوروبي. كذلك نجحت الثورة في إقناع عدد من الدول الأوروبية بقبول مبدأ انتشار مكاتب التمثيل الفلسطينية في عواصمها. وأخيراً، وليس آخراً، بدأت فلسطين تظهر في المؤتمرات الدولية كطرف يمثل شعباً مكتوم الحقوق، وأن الظالم هو إسرائيل. ثم بدأت المجالس الكنائسية المسيحية باتخاذ مواقفها ومساندة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى نطاق دولي. للمرة الأولى تجد الصهيونية غريماً على الساحة الدولية التي كانت تحتلُّها بلا منازع، وللمرّة الأولى أيضاً تجد نفسها في حالة الدفاع عن النفس، بدل أن يُقبَلَ منها كلُّ ما تقوله عن الشرق الأوسط كأنّها المرجعية الوحيدة والمعصومة عن الخطأ.

علينا أن نعترف أن الانقلاب السياسي الدولي الذي حققته الثورة الفلسطينية كان مُفاجئاً وصاعقاً، فقد كان يحمل ملامح النصر، وبالتالي فقد خلق في الأوساط الصهيونية حالة من الخوف، نتج عنها استنفار سياسي شامل.

كانت فترة التعاون الفلسطينية المصرية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠، تاريخ وفاة الرئيس المصري، من أغنى فترات القرن العشرين. فقد شاركت الثورة الفلسطينية، مُسَلّحةً بكُرّاس الدولة الديمقراطية الفلسطينية، في مؤتمر نُصرة الشعوب العربية الذي نظّمته مصر لدعم صمودها. ثم امتدّ هذا التعاون ليشمل النواحي السياسية والثقافية والعسكرية وحتى الفنية. إلا أن بعض أكثر هذه الأوجه استعراضيةً كان الواجهة الدبلوماسية. فبعد الاعتراف الأوروبي بحقوق الشعب الفلسطيني، تعاونت الدبلوماسيتان على الساحة الدولي بشكل لم يسبِق له مثيل. لقد وصلت الثورة الفلسطينية إلى قمة إنجازاتها في هذه الحقبة.

ولا يأخذ الوصف كل أبعاده إلا إذا صاحبته قراءة لمفعول العمليات العسكرية التي بدأت بتدمير طائرات مدنية في «مطار الثورة» عام ١٩٦٩. فقد نجحت في

نقل المسألة الفلسطينية من أروقة وزارات الخارجية ومكاتب الأحزاب إلى القيادات العسكرية، وتحوّلت الثورة الفلسطينية من وصف «المخرّبين» الذي كانت عمّمته الصهيونية، أي الذين يسبّبون الإزعاج لإسرائيل دون أن يُشكّلوا خطراً عليها، إلى مجموعة قادرة على تهديد مصداقية إسرائيل العسكرية. وترددت في الذهن الإسرائيلي تساؤلات جدّية، ذلك أنّهم إذا نجحوا في هذه العمليّات، فما هي خطوتهم التالية؟ ما هو مُستَوى الخطر المقبل؟ إنَّ تَزاوُج العمل السياسي مع النشاط العسكري وحسن التوقيت، لاسيما في بدايات هذه المرحلة، كان موضوعاً يلفُتُ النظر. فقد رفع من مُستَوى تقييم القيادات الفلسطينية في عواصم القرار العالمي، كما أنه أضفى على الأسئلة والقضايا التي طرحتها الثورة الفلسطينية مُستوىً عالياً من المصداقية ورفعها عالياً في سُلَّم أولوياتها.

وبينما كانت الثورة الفلسطينية تحقق هذه الانتصارات ذات القياس العالمي، كانت الأخطاء تتراكم على الساحة الأردنية. فقد فشلت القيادة الفلسطينية في تقييمها للحدث الاستراتيجي الدولي الناتج عن الإنجازات الدبلوماسية من ناحية والعمليات العسكرية من ناحية ثانية. فهي لم تتمكّن من فهم أو استيعاب المعنى الاستراتيجي للعمليات السياسية العسكرية التي كانت تحصل في ساحة الصراع الدولي مع الصهيونية، ولم تكن تسمح بسهولة بالنقاش وتبادل المعلومات.

كان من واجب هذه القيادة أن تُنشئ على الضفة الشرقية من نهر الأردن مواقع لها، هدفها دعم المقاومة في الداخل. وبدل أن تطوّر عمليات المقاومة العسكرية ورفع أدائها، استولى على فكرها النموذج العسكري الكلاسيكي، الذي تمثّل في ذهنها في تكديس السلاح الثقيل (مثل المدفعية) وإطلاق النار من مسافات بعيدة على أهداف غير مدروسة، بدل تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية وتطوير قدراتها. وبنتيجة ذلك استمرّ أداء الثورة في الداخل (فلسطين المحتلّة) بالتدنّي إلى أن تلاشى نهائيّاً. وهكذا أصبح الحضور الفلسطيني في شرق الأردن مكشوفاً للعمليات الانتقامية الإسرائيلية وفي الوقت نفسه مُنافِساً لدور الجيش الأردني والسلطة السياسية. وقد

أدّت هذه الحالة، بحكم الضرورة، إلى مزيدٍ من تثبيت المصالح المشتركة الأردنية الإسرائيلية وإشهارها، وشرّعَ التنسيق بينهما.

كان عام ١٩٧٠ عام الحسم، فقد تضافرت فيه القدرة العسكرية الأردنية مع الدعم الجوّي الإسرائيلي الأميركي (وصول البحرية الأميركية إلى شواطئ حيفا) وإقفال الحدود السورية (في تشرين الثاني/نوفمبر، الحركة التصحيحية). وهكذا دخلت الثورة نفقاً طويلاً، أوّلُه أيلول الأسود (أيلول/سبتمبر ١٩٧٠)، مروراً باحتلال إسرائيل للبنان (عام ١٩٨٢) وطرد منظمة التحرير منه باتجاه المنفى التونسي، ومنه إلى اليأس، فاتفاق أوسلو، فالاعتراف بإسرائيل.

وفي العام نفسه توفي الرئيس عبد الناصر، كأنّه يؤكّد بوفاته انتهاء حقبة أخرى من النضال العربي المُشترَك.

(٧)

كان الجوّ السياسي الدولي الذي صاحب فترة التعاون المصري الفلسطيني المُكَثَّف يلفُت النظر. ففيها، وفي الفترة التي تبعتها مباشرةً، ابتدأ تَحَوُّلٌ مفصلي في العالم الصهيوني تَمَثّل بالاندفاع السريع نحو اليمين ومزيد من التطرُّف. وصاحبت ذلك تحرُّكات مُماثِلة في الولايات المتحدة. ويمكن تشخيص هذه الظاهرة بنتائجها، وهي **صعود حزب الليكود إلى سُدّة الحكم** في إسرائيل **وظهور حركة المحافظين الجُدُد** في الولايات المتحدة، مع فكرٍ سياسيّ عسكري يكاد يكون مُتَماهياً حتى أنّه يصعب تمييز أحدهما عن الآخر.

كان المسار طويلاً، بطيئاً، إلا أنّه كان واضحاً في استمراريته، فقد ازداد عدد أماكن التأثير الفكري التي استحدثتها الصهيونية، من مراكز بحوث ومعاهد دراسات من كل الأشكال. إننا في الحرب الباردة، والعام ١٩٦٧ هو عام «الانتكاسة» الذي قامت فيه إسرائيل بتلقين القيادات المصرية درساً شديد القسوة وانتهى باحتلال

سيناء والضفة الغربية والجولان السوري. ترجمت إسرائيل هذه الحرب على الساحة الأميركية بأنه انتصار «لمعسكرِ الحرية» على «الشيوعية الدولية». لم يكن حتى ذلك الحين قد تمّ تأسيس آيباك[1]، وكان نفوذ إسرائيل محدوداً. كانت إسرائيل، بصورة عامة، تحظى بشعبية كبيرة وتعاطف واسع، وكانت الصهيونية بلا شك ذات تأثير كبير في السياسة الأميركية، إلا أنّها لم تكن قادرة على فرض إرادتها على القرار الأميركي، وكانت مضطرّةً لحساب ظروف القرار الذي تحتاج إليه، وكانت تحتاج إلى كثير من المجهود للحصول عليه. لكنها نجحت، مع مرور الزمن، وبسرعة عالية نسبياً، بتحويل انتصارها في العام ١٩٦٧ إلى انتصار أميركي. وهكذا استطاعت بعد ذلك المباشرة بإنشاء المؤسسات التي تحوّلت فيما بعد إلى قُدرةِ ضغط غير قابلة للردّ.

علينا أن نشير إلى الأرضية العربية عامةً والفلسطينية خاصةً في الحقبة ذاتها. ذلك أن فكرة التحرير، التي كانت لا تزال موجودة في أذهان القيادات العربية (بغضّ النظر عن مستوى جِدّيتها) قبل عام ١٩٦٧، قد تلاشت بعد هذه الهزيمة بكل بساطة. واستحضرت الكواليسُ السياسية تعابيرَ جديدة مثل تحرير سيناء، وتحرير الجولان، وتحرير الضفة.

وبما أنّ المسار الفكري الذي نبحثُه قد امتدّ على عقود عدّة، فلا بُدّ من القفز بضع سنوات إلى الأمام، إلى العام ١٩٧٣. فقد حاول الرئيس المصري أنور السادات المبادرة إلى «تحرير مصر»، لكنّه سرعان ما اكتشف ضعف تخطيطه الاستراتيجي،

---

(١) حتى عام ١٩٦٤ كانت تعمل تحت اسم American Zionist Committee for Public Affairs، وكان يديرها إسحاق كينان (Isaak Kennan) ثم غيّر اسمها عام ١٩٦٤ واستمرّ بإدارتها بميزانية صغيرة حتى عام ١٩٧٣، وعندها قررت الحكومة الصهيونية استعمالها أداةً للتأثير والضغط على مسار السياسة الأميركية: http://www.israellobby.org/azcpa/default.asp راجع أيضاً: Dror Yuravlivker, AIPAC: The Perception of Power and the Power of Perception, GVPT 889M: US Foreign Policy in the Middle East, Prof. Telhami, 26 May 2010 ص ٥، فالولايات المتحدة لم تقف مع إسرائيل عند هجومها على مصر عام ١٩٥٦. كما أن مؤسسة آيباك لم تكن معروفة عندما حققت إسرائيل انتصارها عام ١٩٦٧. المصدر نفسه، ص ٦.

واضطُرَّ لتوقيع معاهدة السلام التي أبقت سيناء منزوعة السلاح. فقد اكتشف خلال الحرب ما لم يكن في حسبانه، وهي النقاط الثلاث التي كان بإمكانه حسابُها لو أن مصر قامت بواجبها في التخطيط، وهي: (١) الابتزاز النووي الإسرائيلي، (٢) والتفوُّق الميداني الإسرائيلي بعد استيعاب موجة الهجوم المصري الأولى، (٣) والطائرات العسكرية الأميركية التي حلّقت في سماء القاهرة.

كان السادات أوّل مَن استوعب درس وطأة السيف (النووي) المُسلط على رأس صاحب القرار المصري. ونتج عن ذلك قرارُه التاريخي بالاعتراف بوجود دولة إسرائيل الدائم في المنطقة وتوقيع اتفاقية السلام معها. وبغضّ النظر عن شعبيّة هذا القرار، إلا أنه افتتح ظاهرةً جديدة في الساحة العربية، وهي الاعتراف بأنّ إسرائيل جزءٌ من الفسيفساء الإقليمية ولا يمكن التخلّص منها. بعضُهم يُسمّيها «غدّة سرطانية يجب استئصالها»، وبعضُهم الآخر يكاد يكون مسروراً بفائدة هذه الدولة (في حماية نظامه، مثلاً)، لكن، وفي كل الأحوال، لم يعد أحد يتكلّم عن تحرير فلسطين. لقد أُقفِل هذا الموضوع بشكل كامل في الكواليس السياسية العربية.

ولهذا القرار نتائج كثيرة، ربّما كان من أهمّها تأثيرُه في القيادات الفلسطينية وتيّاراتها. فقد تسرّبت القناعة إلى سياسيي فلسطين أنَّ إسرائيل باقية وأن التحرير لم يعُد مُمكِناً. إلا أنَّ هذه القناعات لم تكن قد تطوّرت إلى مستوى اليأس بعد عام ١٩٧٠ وطردهم من الأردن. فقد كانت القيادة لا تزال تُدير تنظيماً له تمثيلُه الدولي، وسفاراتُه في أكثر بُلدان العالم، وحضورٌ عسكري على الأرض اللبنانية. كان الأمل لا يزال قائماً، وإن كانت القيادة غير قادرة على تحديد ملامِحه ومعانيه. والأسوأ من هذا كُلّه تَسَرُّبُ المال السياسي الذي سَهَّل إبعاد التيار الفكري الذي أسميناه «الرافد الغربي». وفي هذه الأجواء كان المجهود الفكري يعاني مشكلةً كبيرة، وهي حاجتُه إلى مستوىً عالٍ من الجُهد والفهم والنقاش والوقت والعقلانية، والأهمُّ من ذلك الانضباط والدقّة. تلك كلها مزايا لم تكن متوفّرة في القيادة الفلسطينية، لذلك عادت إلى الحل البسيط الذي تعرِفُه، والذي جلب لها المصائب في الحقبة الأردنية.

لقد نقلت تجربة الحرب الكلاسيكية إلى جنوب لبنان، بمدفعيتها وقطعها الثقيلة والتدريب المُخَفَّف، والعُموميّ بطبيعته، وارتكبت الأخطاء نفسها التي مارستها على الجبهة الأردنية من قبل. لم تنتهِ هذه الحقبة إلا عام ١٩٨٢، عندما قامت القوات الإسرائيلية باحتلال لبنان ونفي القيادة الفلسطينية إلى تونس.

كانت تونس هي المكان الذي اكتملت فيه الحلقة البائسة، إذ تحوّل فكر هذه القيادة من الأمل بالتحرير إلى اليأس منه، ومن المبادرات العسكرية (وإن لم تكُن مدروسة) إلى محاولة إيجاد دورٍ لهُم على الساحة السياسية. كانت هذه المعلومات كلّها بحوزة مُخابرات العدوّ التي كانت تحفظ تسجيلات نقاشاتهم الداخلية من أجهزة التنصّت التي زرعتها، ومن التقارير التي كانت تتلقّاها من المخابرات التونسية. وفي كواليس اليأس لدى القيادات الفلسطينية، وجلسات الإقناع الأوروبية و«نقاشات الأمل» التي أطلقتها قيادات فكرية صهيونية حريصة على أمن إسرائيل، تمّ ابتكار حلّ الدولتين، وتخلّت القيادة الفلسطينية عن كلّ من حق العودة وفكرة الدولة الديمقراطية.

كانت مفاوضات أوسلو مثالاً لعُمق تخلُّفِ المفاوِضِ الفلسطيني وسوء تقديره، وما زال يستشهد به دبلوماسيّو العدوّ[1].

(٨)

في هذه الأجواء المحمومة كانت إسرائيل تسارع لاستثمار انتصارها العسكري

(١) هذا أيضاً من المواضيع الغائبة عن النقاش العربي. راجع الدراسة من جامعة أوسلو:
Anthony Wanis-St. John, In Theory, Back-Channel Negotiation: International Bargaining in the Shadows, Negotiation Journal, vol. 22, no. 2, April 2006;
http://www.american.edu/sis/faculty/upload/Wanis-In-Theory-Back-Channel-Negotiation.pdf
وكذلك الدراسة النفيسة: Herbert C. Kelman, The Israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes Insights: From Attitude Theory, American Psychologist, May-June 2007, va. 62, No.4. 287-303. http://scholar.harvard.edu/hckelman/files/Vicissitudes.pdf

الساحق (١٩٦٧) على الساحة الدولية، وبشكل خاص في الولايات المتحدة. فهي، وإن كانت قد أغضبت فرنسا الديغولية بعض الشيء بنجاحها العسكري الباهر، إلا أنّها ربحت مواقع شديدة الأهمية في الولايات المتحدة وفي علاقاتها مع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. فقد مَوْضَعَتْ نفسها بشكل سافر وثابت في المعسكر الغربي، وقدّمت نفسها كَمُدافِع عن مصالح الحلف في مواجهة «المدّ الشيوعي» في المنطقة. وهكذا أصبحت جُزءاً مؤكداً من الحلف، وإن لم تكن عُضواً رسميّاً فيه.

إلا أنَّ حقبة السنوات الثلاث (١٩٦٧-١٩٧٠) كانت قد أذهلتها وأجبرتها على إعادة حساباتها الاستراتيجية من جديد، فالحدث الفلسطيني، بنشاطاته وحضوره الدولي المفاجئ والتعاطف الذي لقيه، وبالقوّة نفسها في الشرق والغرب، أقلق القيادة الإسرائيلية قلقاً عميقاً. ذلك أن تجربة السنوات الثلاث هذه أثبتت للقيادة الإسرائيلية أنها لم تستكمِل عناصر نجاحها بعد، وأنّها هشّة التركيب، وأن أسسها الفكرية والسياسية غير كافية، وأنَّ خطرَ التخلّي عنها في عواصم الغرب ليس مُستَبَعَداً. هذا هو نوعُ الخطرِ الذي لا يُمكِنها أن تتحمّله.

كان أوّلُ ردّ فعل استراتيجي هو إعادة تسليح القوّات الجوّية الإسرائيلية بالسلاح الأميركي. وظهرت بهذه المناسبة نقاط الضعف التنظيمية الصهيونية في الولايات المتحدة، فقامت قيادة الليكود الجديدة بتفكيك وإعادة تركيب المؤسسات الصهيونية بالكامل، من جديد، بحيث تضمن استمرار الإمداد العسكري الأميركي إلى إسرائيل[1].

إلا أنّها سُرعان ما انتقلت من الدفاع إلى الهجوم، وبدأت مرحلةٌ من التعاون

---

(١) عن موضوع إعادة التسليح الإسرائيلي، راجع:

Mitchell G. Bard, U.S.-Israel Strategic Cooperation: The 1968 Sale of Phantom Jets to Israel https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/phantom.html

وكذلك تطوّر التعاون النووي الإسرائيلي مع فرنسا: http://fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr.htm

Warner D. Farr, The Third Temple's Holy of Holies :Israel's Nuclear Weapons, LTC U.S. Army, The Counter proliferation papers, Future warfare series No.2.

مع بعض الدول العربية، كان أهمُّها التفاهم مع ملك الأردن على مُواجهة مُشتَركة بين الطرفين ضد الثورة الفلسطينية، وإقصاء هذه الأخيرة عن جبهتها الشرقية بشكل نهائي.

إلّا أن المسار الفكري الإسرائيلي لم يصل إلى سرعته الفاعلة وزخمه الكامل، بشكل منهجي، إلا بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فقد تمكّن الجيش الإسرائيلي من استيعاب الموجة الأولى للهجوم المصري، والقيام بهجوم مُضادّ أدّى إلى اقتراب القوات الإسرائيلية إلى مسافة مئة كيلومتر من القاهرة ووضع القيادة المصرية أمام ضرورة التفاوض على أساس القبول بسلامٍ دائم مقابل انسحابٍ يتمُّ التفاوض عليه.

تنظر إسرائيل إلى حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ على أنهما انتصاران ساحقان لا نقاش فيهما، بالرغم من الأخطار التي كادت تقع فيها في حرب تشرين الأول/أكتوبر. لذلك، وقبل المباشرة بعمليّة إعادة نظرٍ فكرية ذات جدوى، كانت العواطف توجّه فكرَها، والمواقفُ تسدّدُ آراءها. فالقناعة التي كانت سائدةً في أوساط القرار الإسرائيلي هي القُدرةُ والتفوُّق. وكان مؤيّدو إسرائيل في الولايات المتحدة يروّجون للدولة المنتصرة التي يدعمها اللّه، وكانت الكنائس الصهيونية المُستَحدَثة لهذا الغرض تطفو بسرعة إلى الواجهة السياسية لأوّل مرّة وتُصَعّد حملاتها لمؤازرة «شعب اللّه المُختار». أمّا في الأوساط الشعبية في إسرائيل فكانت تتعزَّزُ الأفكار التي تُرَوّج للتفوُّقِ الديني اليهودي، ومعه الشعور بالقدرة اللامُتناهية، التي لا تقبل الحدود. لذلك لم يكُن مُستغرباً أن يتمكَّن حزبٌ يميني مُتطرّف من استلام الحُكم في البلد، وأن يجلس على طاولة المفاوضات مع العرب رئيسُ عصابة شتيرن[1]، مناحيم بيغن، الذي أصبح رئيس حزب الليكود. صحيح أن ديموغرافية إسرائيل بدأت تُرَجّح كفة اليهود ذوي الأصول العربية، وأكثرهم يميني المَنحى، إلا أنَّ الجوَّ السياسي الناتج عن سحق

(١) عن عصابة شتيرن، انظر: http://www.britannica.com/EBchecked/topic/565756/Stern-Gang
للاطلاع على سيرة تاريخ حياة مناحيم بيغن راجع موقع السير الذاتية:
http://www.biography.com/people/menachem-begin-37331

العرب عسكرياً، وتحييد الجبهتين، الشرقية والجنوبية، تحييداً كاملاً بانتصارات عسكرية باهرة، قد حسم المواقف في الداخل وأعطى الأفضلية لمشاعر التفوُّق والازدراء بالعرب، مع جرعةٍ أكيدة من مشاعر العرقية.

لم يبقَ على الساحة مَن يُهدّد أمن إسرائيل ما عدا فئة صغيرة، إلا أنَّها نجحت في أمور وفشلت في أخرى، لكنها أخطر الأطراف العربية إطلاقاً: الشعب الفلسطيني. فما السبيل لإنهاء هذا الخطر؟

(٩)

من خصوصيات الدول حسنة التنظيم، مثل إسرائيل، أن اندفاعها نحو اليمين لم يكن عاطفياً بشكل حصري. فعلى الرغم من الجرعة العاطفية الكبيرة، التي لها ما يُبرّرُها، وعلى الرغم من دعم هذا التوَجُّه بالفكر والفلسفة والتخطيط والاستراتيجية، إلا أنّ التحرُّك نحو اليمين فَي إسرائيل صحبه مجهود فكري وتنظيمي على الساحة اليهودية الصهيونية العالمية. ولفترةٍ قصيرة زال الفارق بين اليهودي والصهيوني[١]، وشعر كل اليهود في كل جاليات العالم بنشوة الانتصار، وبدأت مع هذه المشاعر حركةٌ بحثية نِقاشِيّة مُعَمّمة أثّرت في السياسة الأميركية لاحقاً تأثيراً عميقاً ومفصلِيّاً.

وبالرغم من أن هذا البحث محصورٌ في مُلحَق ومحدود الأهداف، إلا أنَّه لا بُدّ مِن ذكر عناوين هذه المرحلة والأشكال التي اتّخذتها وسائل التأثير في السياسة الأميركية.

- فقد طغى على المشهد السياسي الإسرائيلي شعورهم بالتفوق العسكري والثقافي والحضاري على العرب وكل ما يدور في محيطهم، وشعورهم

(١) ينقسم اليهود قسمين، أحدهما يفضّل انصهار المجتمع اليهودي في المحيط الجغرافي الثقافي الذي اختار أن يسكن فيه، وآخر يعتبر أن على كل اليهود أن يلجأوا إلى دولة إسرائيل وأن يعيشوا فيها. راجع أيضاً: Bela Vago, Marsha L. Rozenblit, (ed.) «Review of Jewish Assimilation in Modern Times», Jewish Social Studies, Vol. 44, No. 3/4 (Summer - Autumn, 1982), pp. 334-335.

بأنهم الشعب الذي اختاره اللّه، وأنَّ اللّه نفسه سوف يضع أعداءهُ تحت قدميه. لم يظهر من العرب مَا يُقنِعهم أنّهم أفضل تصنيفاً من الهنود الحمر، ولم يكن في الساحة مَن يستطيع الوقوف أمام السلاح الإسرائيلي.

تلاقت هذه المشاعر مع عاطفة نُخبةٍ من المفكرين والسياسيين الأميركيين الذين كانوا يفكّرون بالطريقة نفسها. فالولايات المتحدة هي «أرض الميعاد» الجديدة، والسلاح الأميركي هو الذي يجب أن يحسم الأمور على الساحة الدولية، والتفوُّق الأميركي واضحٌ (في أذهانهم). هؤلاء هم الطامحون الذين اكتسبوا فيما بعد لقب المحافظين الجُدُد[1]. وعندما سقط الاتحاد السوفييتي استلموا الحكم وطبّقوا سياساتهم المتطرّفة، التي لا يزال أكثرها ساري المفعول حتى اليوم.

- ونتج عن الشعور بالتفوُّق شعورٌ آخر، وهو «الحق في ضرب العدو أينما كان»، والتخلّي عن أعراف وتقاليد واتفاقيات دولية عمرها أكثر من أربعة قرون، وُلِدت أيام اتفاقية وستفاليا[2] وأُرسِيَت أُسُسها بشكل ثابت على أثر الحروب النابوليونية، وتعزّزت في مؤتمر فيينا، وأصبحت أكثر وضوحاً في اتفاقيات ومعاهدات عصبة الأمم سابقاً والأمم المتحدة لاحقاً. فقد قررت إسرائيل اعتماد سياسة «الاغتيالات الانتقائية» التي خرقت القانون

(١) بدأت الحركة بتأثير كتاب Irving Kristol, Book Reflections of a Neoconservative, 1983، والتعليقات الدوريّة في مجلّة Commentary Magazine الناطقة باسم «اللجنة الأميركية اليهودية» (American Jewish Committee)، وهي الهيئة اليهودية التي تتوزّع الأدوار مع مؤسسة آيباك (AIPAC—American Israel Public Affairs Committee)

أبرز المحافظين الجدد في السياسة الأميركية هم: بول دوندز ولفوويتز، ريتشارد بيرل، دافيد ورمسر، وليام كريستول (ابن إرمينغ كريستول)، إليوت أبرامز (صهر نورمان بودوريتز) ودوغلاس جاي فيث. أما المؤسسات البحثية والمنظمات المقرّبة إلى المحافظين الجدد فتشمل معهد المبادرة الأميركي (AEI)، ومشروع القرن الأميركي الجديد، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA).

(٢) إقرأ عن هذا الموضوع في:http://www.austlii.edu.au/au/journals/AJLH/2004/9.html
وتعزّزت بمجموعة الاتفاقيات التي صدرت في مؤتمرات فيينا (١٨١٤ و١٨١٥). اقرأ:
http://www.lin ternaute.com/histoire/motcle/580/a/1/1/congres_de_vienne.shtml
وبرلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥). راجع:
http://www.universalis.fr/encyclopedie/berlin-conference-de-1884-1885/

الدولي وعبرت حدود الدول في العالم، وحوّلتها الصهيونية، في الوقت نفسه، إلى بطولات إسرائيلية تُشارك وسائل الإعلام العالمية في الإشادة بها والتعبير عن الإعجاب بها.

وعندما استلم المحافظون الجدد السلطة في واشنطن تَبَنّوا هذه الطرق وعمّموا استعمالها وحوّلوها إلى حقّ أميركي (محاربة الإرهاب حول العالم)، فأصبحت القوات الخاصة الأميركية تنتهك حدود الدول الأخرى، دون استئذان أو احترام للسيادة الوطنية، وبلا رقابة أو حق في الممانعة[١]. وكذلك تبنّت الولايات المتحدة مبدأ «تصفية قيادات الإرهاب» على الساحة الدولية.

- **إلا أنَّ أحد أهمّ عناوين مرحلة التخطيط التي تلت الحربين الإسرائيليتين (١٩٦٧ و١٩٧٣) كان التخطيط لتفتيت المنطقة العربية[٢]. لقد اقتنع الإسرائيليون أنَّ هناك حدثين حدثا في المنطقة يبرهنان على ضرورة إيجاد حل جذري للخطر العربي. فقد نجحت الثورة الفلسطينية في هزّ صورة إسرائيل والتشكيك في قدرتها على البقاء، وذلك لمدة ثلاث سنوات، وهي تدرك أن هذا الحدث قابل للتكرار. كذلك نجحت مصر في الهجوم على القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية من قناة السويس بعد عملية عبور ذكية ونشطة. وبالرغم من نجاح إسرائيل في إفشال هذين الخطرين، فما حدث مرةً قد يحدث مرّةً أخرى. لذلك، فإن من الضروري تذرية المساحة العربية سياسيّاً عن طريق تفتيتها إلى مجموعات سكانية أصغر حجماً، فهذا سوف يوفّر لإسرائيل إمكانية التوصُّل إلى تفاهمات ثنائية**

(١) عن حق التدخل وكيفيته، اقرأ عن هذا الموضوع في موقع الحكومة الأميركية:
http://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/wh/6947.htm

(٢) أولى هذه الخطط كانت مشروع أوديد أينون (Oded Yinon) وترجمه إسرائيل شاحاك، واسمه «إسرائيل هرتزل وفيشمان» (The Zionist Plan for the Middle East; The Israel of Theodore Herzl and of Rabbi Fischmann) ثم تبعته أعداد وفيرة من الخطط ليس أقلّها الخرائط والدراسات التي وضعها برنارد لويس.

تسمح لها بالسيطرة التامة على المنطقة الممتدة بين النيل والفرات[1]، وربما على سهوب ليبيا.

- ثم تقدّمت إسرائيل وتوصلت في مسارها الفكري إلى تعاون أميركي إسرائيلي، تدعمه وتشارك فيه أوروبا الغربية، هدفه إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط على ضوء هذه التصوُّرات الجديدة (الشرق أوسط الجديد الذي تبنّته حركة المحافظين الجدد). إلا أنّ ليس من السهل إعادة تركيب ما أنشأه الاستعمار الغربي منذ الحرب العالمية الأولى بمجهود طويل، ذلك أن الدول التي استحدثها على أنقاض الإمبراطورية العثمانية قد تجذّرت وأصبحت لها حسابات ومصالح وعلاقات متشابكة. إضافةً إلى أن للمنطقة تاريخاً وتقاليد ونُظُماً سبقت الدويلات التي أنشأها مؤتمر فرساي، وسبقت الدولة العثمانية أصلاً، وحتى الإمبراطورية العربية قبلها. **فإذا كان القصد هو إعادة رسم خارطتها، فإن المطلوب هو عملية شديدة العُمق، زلزالية التأثير، مفصليّة النتائج.** كانت «فترة الرعب» في عهد روبسبيير أيام الثورة الفرنسية[2] ماثلةً في أذهان أصحاب هذا التخطيط. لم يأتِ تعبير «الفوضى الخلّاقة» من العدم، ولا هو بنت الساعة[3]. إنّها قناعات دفينة يمكن تطبيقها على الغريم (في تصنيف المفردات الأميركية) وعلى العدوّ (بالصياغة الإسرائيلية)، وذلك لحماية الذات المتفوّقة من

(١) انظر خارطة المنطقة العربية التي وضعها البروفسور برنارد لويس:
http://www.theanalystreport.net/2014/06/26/the-chaos-that-has-erupted-in-iraq-is-part-of-a-grander-western-strategy-of-a-fractured-and-divided-middle-east/

(٢) اقرأ عن عصر الرعب في الثورة الفرنسية في:
http://legacy.fordham.edu/halsall/mod/robe spierre-terror.asp
وللاطّلاع على أفكار جابوتينسكي، راجع:
https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0017_0_16687.html
واقرأ عن الفلسفة العدمية في هذا الرابط: http://www.counterorder.com/nihilism.html

(٣) اقرأ هذا التحليل النفسي لهذا المسار في هذا البحث: https://www.psychologytoday.com/blog/sex-dawn/201002/political-chaos-when-neoconservatives-became-anarchists

«الخطر التقليدي على الغرب» (أي الإسلام)، ومن خطر التوحُّش (أي العرب) الذي يتهددُ مُمثِّلَة الديموقرطية في الشرق، إسرائيل. وهل ثمة حاجة للتذكير أن كثيراً من المحافظين الجدد قد تتلمذوا في صِباهم على مدرسة تروتسكي الشيوعية؟

- واكتملت شروط تنفيذ هذه الطموحات عندما قام إسلاميون بمهاجمة برجَي منظمة التجارة العالمية في مانهاتن، في نيويورك (هجوم ١١ أيلول/سبتمبر)، بطائرات اختُطِفت لهذا الغرض. كانت العملية استعراضية بشكل مُمَيّز، وسمحت للرئيس الجديد بإعلان الحرب الأميركية على الإرهاب[١] أينما كان، أي في كل بقاع الأرض. وهكذا، سُرعان ما هاجمت الولايات المتحدة بلدين (أفغانستان ثم العراق) واحتلتهما، إلا أنَّها أطلقت، في الوقت نفسه، حروباً أخرى معروفة (مثل حروب الصومال واليمن وليبيا)، رغم أنّه لم يتِمّ التأريخ لها بعد بشكل رسمي. وتتميّز هذه الحروب بالاستعمال الكثيف للطائرات دون طيّار[٢]، والقنابل المحمولة (صواريخ كروز)، واستعمال القوات الخاصة دون الإعلان عنها. وفي كثيرٍ من الأحيان يظُنُّ المراقب أنّ ثمة مشكلة أمنيّةً محلّية في بلدٍ ما، فإذا بها تتكشّف عن تدخُّلٍ خارجي أميركي، بواسطة قوّات التدخُّل السريع[٣]، أو بواسطة شركات تجنيد المرتزقة[٤]، أو بالتمويل والتدريب والتسليح والتحريض، ومنه إلى حرب محليّة، أو إلى حرب أهليّة على قياس واسع.

(١) التقرير الرسمي عن أوّل مئة يوم من الحرب على الإرهاب، على هذا الرابط:
http://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/wh/6947.htm

(٢) انظر هذا التقرير عن الحالة الصومالية:
http://www.thebureauinvestigates.com/2012/02/22/get-the-data-somalias-hidden-war

(٣) أُعدّ هذا التقرير لتداوله في الكونغرس الأميركي: http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RS22017.pdf

(٤) من التقارير عن هذا الموضوع: http://www.foxnews.com/world/2015/02/25/hard-men-for-hire-ex-special-forces-in-demand-for-war-on-terror/

وهكذا تأخذ هذه الحروب منحىً مُفاجِئاً، خصوصاً وأنه يصعب، لأوّل وهلة، التعرُّف إلى هويّتها.

ولا يكتمل البحث دون الإشارة إلى تَحوُّلٍ مفصلي في آخر استراتيجيات الغرب، أدّى إلى خصخصة أجزاء كبيرة من المهمات التي كانت سابقاً حصراً على المؤسسة العسكرية(١)، وقد بدأت أصلاً باتفاقيات تتعلّق بعمليّات التموين، إلا أنَّ السياسة العسكرية الأميركية جعلتها تمتدُّ إلى قطاعات أخرى مثل النقل العسكري والمُستودعات والصيانة إلى حراسة الشخصيّات، وهي نوعٌ من الغطاء للوحدات التي تمارس أيضاً مهمات قتالية مقابل المال. إن استقدام المرتزقة إلى المناجم الأفريقية(٢)، أو لقلب نظام حكم في بلدٍ ما في أميركا الجنوبية(٣)، كان في السابق موضع نفي رسمي شديد اللهجة، وإن كان معروفاً ومقبولاً، فإن الدبلوماسيين كانوا يغضّون النظرَ عنه. إلا أنَّ جيوش المُرتَزِقة أصبحت سياسةً معلنةً لا تستوجب الإخفاء. فإذا بقي للحرب قانون يسري عليها، أو قاعدةٌ أو عرف، فقد أجهزت كتائب المُرتَزِقة على آخر مظاهرها. فالفرقة التي تعتاش من الحرب لا مصلحة لها في السلم. لقد أصبحت هذه السياسة، بالتالي، خطراً دوليّاً جديداً يستوجِبُ الكثير من الحساب.

يبقى في هذا السياق أن نُشير إلى أنَّ الأجندة الأميركية ليست متطابقة مع البرنامج السياسي الإسرائيلي في كل مراحلِها. فالعضلات التي تتمكّن من استعراضها الدولةُ الكُبرى قويّةٌ وتطال كل أقطار الأرض، وهي بالتأكيد أبعدُ من مدى تأثير القوات الإسرائيلية. لذلك، فإن سياسة إسرائيل تقوم على الدعم غير المشروط للسياسة الأميركية الجديدة (التي شاركت أيضاً في صياغتها) والتعاون معها بلا تردُّد. إلا أنّها تُمارس عملية توريطٍ مَحسوبة ومنهجية للخط الأميركي، باتجاه الأهداف الإسرائيلية.

---

(١) من التقارير المثيرة: http://www.globalresearch.ca/distancing-acts-private-mercenaries-and-the-war-on-terror-in-american-foreign-policy/5421943

(٢) عن الكاتنغا في الكونغو عام ١٩٦٧:
http://www.congoforum.be/fr/congodetail.asp?subitem=21&i d=13945&Congofiche=selected

(٣) مثل حالة تشيلي والتدخل الأميركي لقلب نظام الرئيس آللندي، حسب تقرير وكالة الأمن القومي الأميركي على هذا الرابط: http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB470

وهكذا، تتمكّن إسرائيل من تحقيق أهدافها بعضلات أميركية في كثيرٍ من الأحيان[1]، دون تكلفة إسرائيلية في الأرْواح أو الأموال.

(٩)

عَودٌ إلى الحركة الفكرية التي أُنشئت لدرس الظاهرة الفلسطينية، فهي شديدة الأهمية وواسعة في شمولها، ومؤسساتها البحثية كثيرة ومتفرّعة. وقد رأينا في سياق البحث أنَّها لم تقتصِر على فَهمِ الظاهرة الفلسطينية ومعالجتها، بل تَعَدّت ذلك إلى التأسيس للجيل الرابع من الصراعات. فقد كشف الغريم الإسرائيلي التنظيمات الفلسطينية، وأنّ تنظيمها، وإن كانت تشتمل على بعض المثقفين، بقي متخَلّفاً، وبقيت، بالتالي، عرضةً للأخطار التي يجلبها عليها تخَلُّفها. إلا أن هذه البحوث أظهرت بشكل فاقع شدّة تخلُّف القيادات العربية ومؤسساتها الوطنية وضعفها في مواجهة مشكلاتها. فقرّرت إسرائيل، بالتالي، استعمال نقاط الضعف هذه لتضمن لنفسها مستوىً أعلى من الأمان السياسي في المنطقة. فبعد حروب إسرائيل على الأمة العربية، حتى عام ١٩٨٢، تأسَّسَت في أميركا منظومةُ المحافظين الجدد، وحرّضت على حروب أميركا في المنطقة في بدايات القرن الحادي والعشرين، ثُمّ أتبعتها بالحروب المحلّية، من إثنيّة وطائفية ومناطقية. كل ذلك نتيجة دراسات معمّقة بدأت في أواسط سبعينيات القرن العشرين، ولا تزال تتطوّر حتى اليوم، وذلك في مئاتٍ من المؤسسات البحثية الأميركية والأوروبية.

(١) اقرأ في موقع معهد الدراسات التاريخية عن هذا الموضوع: http://www.ihr.org/leaflets/iraqwar.shtml
وهناك كتاب خصّص لهذا الموضوع: Stephen C. Pelletière, Israel in the Second Iraq War: The Influence of Likud, Greenwood Press, Nov. 2009.

(١٠)

من باب الإشارة إلى نوع هذه البحوث وصِنْفِ الخُبَراء الذين اعتنوا بهذه المسألة، سوف نحاول توضيح هذه الصورة بانتقائنا بعض الأمثلة والإسهاب في وصفها.

من أوائل الذين قرّروا مواجهة الظاهرة الفلسطينية في إسرائيل كان روبرت أُوْمَن[١] (Robert J. Aumann)، عالِمُ الرياضيات الذي حصل فيما بعد (٢٠٠٥) على جائزة نوبل في الاقتصاد. وُلد أُوْمَن في ألمانيا عام ١٩٣٠، وهاجرت عائلته إلى أميركا عام ١٩٣٨، وبعد تخرُّجه التحق بكلية الرياضيات في الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٥٥، وهو معروف بآرائه المتطرفة ضد الفلسطينيين. ومن منبره الأكاديمي بدأ أُوْمَن يمارس التأثير السياسي تدريجياً حتى نجح في الترويج لمواقف تبنّتها دولٌ كثيرة فيما بعد، منها رفض التفاوض مع «الإرهابيين»، مهما يكن الثمن، مع تصنيف كل الأعمال الفلسطينية التي تحمل الطابع العسكري والسياسي على حدّ سواء في خانة الإرهاب. ثم أضاف إلى ترسانة التفاوض و تقنياتها عدداً من النظريّات التي أثبتتها أوراق أكاديمية كثيرة، منها «لعبة الإنذار النهائي» (The ultimatum game) «لعبة مأزق السجناء» (The prisoners' game) وغيرها من الأوراق الأكاديمية. وكان لكلية الرياضيات في الجامعة العبرية ولـ «معهد دراسة العقلانية» (Center for the Study of Rationality)، الذي انتمى إليه، تأثيرٌ موصوف في توجيه سياسات الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، ليس فقط في المجال السياسي، بل أيضاً في مجالي الاقتصاد والعلاقات الدولية. ولا شك أن دورَه في استِحْداثِ نظريّاتِ مُواجهة الفلسطينيين قد توسَّعَ لِيَشمَل بعض العناصر الرئيسية في نظرية حروب الجيل الرابع[٢].

لو حاولنا رصد لائحة الشخصيات العالية الكفاءة التي تصدّت للتحّدي الجديد، الذي تُمَثِّله الثورة الفلسطينية، لوجدنا المهمّة تستحقُّ بحثاً مُطَوّلاً بحدّ ذاتها،

(١) اقرأ نبذة عن حياته على هذا الرابط: http://www.wikiwand.com/en/Robert_Aumann

(٢) اقرأ نبذة عن حياته على هذا الرابط: /www.ratio.huji.ac.il (Center for the Study of Rationality)

فالأعداد كبيرة وأماكن تأثير هؤلاء الخبراء عالمية المدى. فسوف نرى شخصيّات كثيرة، أكثرها صهيونيّ المنحى، في أكثر مراكز البحوث التي حملت، مع الوقت، إما طابع البحث الاستراتيجي، وإما تخصّصت في أحد فروع العلوم السياسية، أو نَحَتْ مَنحىً أكثر تركيباً، مثل مراكز البحوث التي تجمع الاقتصاد إلى الرياضيات وتقنيات التفاوض واتخاذ القرار.

إلا أننا سوف نشير هنا إلى طريقة أخرى، استعملتها الصهيونية لرصد وفهم التحدّي الفلسطيني، هي التغلغل في المؤسَسات القائمة في الدول الصناعية، وإدخال الخبراء للعمل فيها. وهذه مهمةٌ بفائدة مزدوجة، فهي توفّر وظائف لِخبرائهم من ناحية، وتُنتجُ الدراساتِ المؤثرة والفاعلة من ناحية أخرى.

إحدى أولى المؤسسات التي اخترقتها الصهيونية (دون أن يكون لدى أي كان رغبةٌ في الاعتراض) مؤسسةُ راند كوربوريشن (Rand Corporation)[1]، وهي مركزٌ علميّ بحثي تموّله أجهزةُ الدولة الأميركية المختلفة، وهدفه إنتاج الدراسات المتخصّصة في كل مجالات عمل الدولة، أكانت سياسية أم اجتماعية أم عسكرية.

بدأت عملية الاختراق بشكل مُكثّف عام ١٩٦٩ بدراسة أعدّها د. بيريز عن اللاجئين الفلسطينيين[2]. علينا أن نُذَكّر القارئ أننا في عام ١٩٦٩، أي في فترة كان الناس في العالم قد نسوا وجود المسألة الفلسطينية، وأجبرتهم الصدمة الفلسطينية على العودة إليها. لا يمكن للمهمة إلا أن تبدأ بالسؤال عن «من هو غريمي؟»، أي من هم الفلسطينيون، ومَنْ هُم اللاجئون. ثم تطوّر الوضع فأصبح لدى «معهد راند» قسم متخصص بالقضية الفلسطينية، حتى أنّه ينشر دراسات دائمة التحديث عن «المبادرة الفلسطينية»[3] التي تستهدف «إنجاح الدولة الفلسطينية» على الأراضي التي احتلّتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

(١) يمكن فهم مهمّاتها من مراجعة هذا الرابط: http://www.rand.org (Rand Corporation)

(٢) انظر النص الأصل بالإنكليزية: http://www.rand.org/pubs/research_memoranda/RM5973.html

(٣) تفاصيل المشروع هنا: http://www.rand.org/palestine.html

لقد أصبحت المؤسسات الخاصة التي تدرس أوجه المواضيع السياسية والاختصاصات الاستراتيجية تُعدُّ بالمئات، بينما كان تعدادها قبل عام ١٩٧٠ ثابتاً ومحدوداً ولا يتجاوز العشرات. وشهدت الولايات المتحدة ظاهرة انتقال هذا الصنف من البحوث من الجامعات إلى هذه المؤسَّسات البحثية الخاصة. وقد طبعت هذه الظاهرة، فيما بعد، تطوُّر الفكر السياسي في الولايات المتحدة. إلا أن هذا الموضوع يُخرِجُنا عن هدف هذه الدراسة.

(II)

سوف نرى تطوُّراً مقصوداً في الفكر السياسي العسكري الغربي تُرَكّز فيه مجموعةٌ مُتخصّصة على تشويه المسألة الفلسطينية التي تَهُمُّنا. كان الهدف الأصل هو إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، أو تقويض أي شك حول وجود الإسرائيليين على أرضهم بِحُكمِ الواقع، والمعضلة السياسية التي نتجت عن ذلك. كان الهدف، على عكس ذلك، هو الانتقال إلى إطارٍ جديد بِرُمَّتِه، وإلى مشكلة جديدة تُشَوّهها، وهي الخلاف بين اليهود والمسلمين. فإذا كان المسلمون هم مصدر الخطر على إسرائيل، فإن هذا الخطر يصبح منبراً مُشتَرَكاً مع مسيحيي الغرب، وعلى الإعلام، عندئذٍ، التركيز على الموضوع، وعلى التخطيط العسكري أن يلحظ هذا الخطر. هذا يعني الحاجة إلى ابتكار ما سوف يُسَمّى «صراع الحضارات»، وسوف يصبح هذا الصراع المُفاعل الفكري الرئيسي في الطور المتقدّم من حروب الجيل الرابع، أي الحروب التي يمكن إشعالها داخل المجتمعات (كالحروب الطائفية). إلا أنَّ هذا سوف يأتي لاحقاً، أي بعد سنوات عدة. كان ضرورياً قبل ذلك أن يُخلَقَ تيَار المحافظين الجُدُد، وأن يُطرَح السؤال عن الضرر الذي يسبّبُه مسيحيّو المشرق الذين يُبرهِنون، بمجرّد وجودهم، عن خطأ هذه النظريّات، وضرورة العودة إلى دولة القانون بدل دولة الدين المُهيمِن الواحد. كلها أوجُهٌ مختلفة من وجوه صراع وحروب ومعارك الجيل الرابع، والتي نتجت عن هذا المجهود الذهني الجبّار.

نعم، كان للثورة الفلسطينية، عند انطلاقتها، دورٌ في الحثّ على كل هذه التطوُّرات الفكرية، إلا أن هذه الثورة لم تثابِر على مجهودها العالي المُستوى، ولا ساهم المُحيط السياسي العربي، للأسف، في دعم مجهودات التغيير الإيجابية والجدية.

إلا أن الصراع من أجل الحقوق الوطنية والشخصية والإنسانية للفلسطينيين لم يُحسَم بعد.

الملحق الثاني
مصطلحات ومفاهيم وآراء

نتعامل في هذا المُلحق مع بعض المصطلحات التي يكثر استعمالها. وكثرة استعمال كلمتي «السياسة» و«الاستراتيجية» لا تعني أن الدول العربية قد فهمت، أو تمكّنت من، أو نجحت في، هذه أو تلك. فأي مُطالعةٍ للوضع العربي في هذين الموضوعين تُظهِرُ حجم مشاكلنا وحدّتها. ولِتسهيل التخاطب مع القارئ أجد من الضروري أن أُمَهّد ببعض الملاحظات التي طالما اختلفت عليها الآراء. فالبحثُ بحاجةٍ إلى شيءٍ من الدقة، ولاعتبارات الدقة لوازم يجب التفاهم عليها. ومن جملة هذه المستلزمات التفاهمُ على المصطلحات وتوضيح فحوى بعض مفاهيمها الأساسية.

(أ)

السياسة

ماذا تعني كلمة «سياسة» التي يبالغ في استعمالها رُوّادُها وهُواتها في بلادنا؟ الجواب ليس سهلاً بالطبع، إلا أنَّ صُعوبته لا تمنعُ تسجيلَ بعضِ النواحي التي تميّز السياسة عمّا هو ليس سِياسيّاً. فشراءُ السلاح، مثلاً، ليس سياسة، ولا سفرُ الدبلوماسيين إلى مهمّاتهم في الخارج. وفي حقيقة الأمر، فإن كل الأمور التي يُمكِن

وصفُها بأنّها حدثٌ تقعُ خارج تصنيف السياسة. فالسياسةُ ليست حدثاً، بل هي مَسار. والجُمَلُ التي تبدأ بكلمة «أريد» أو «أرغب» أو «يجب أن»، والتي تعبّر عن موقف من حدث مرغوبٍ أو يُقَدّرُ له أن يحدث، كُلُّها تقع خارج إطار «السياسة».

فالسياسةُ مسارٌ يصِف تصرّفات دولة أو مؤسسة أو شركة، وهو، مثل أي مسارٍ آخر، يتمتّع بصفة الديمومة. والمسارُ مؤلّفٌ على الأقل من مُكَوّنين: **الهدف ومجموعة الخطوات التي توصل إلى هذا الهدف.** وبهذا المعنى، السياسة ليست، بالضرورة، كلمة يُحصَرُ استعمالُها بالدول. فالشركات التجارية تُطوّرُ بدورها سياسات خاصة بها، وكذلك المؤسسات الرسمية والمنظّمات غير الحكومية، وحتى الأفراد قد يرغبون في تطوير سياسات تعكس أحلامهم وتطلُّعاتهم.

وما تَوَصَّلنا لِوَصفِه في فقرتين، أي في تحديد السياسة وعناصرها، كافٍ لمباشرة بحث بعض خصوصيّاتها.

إن الشركات الكُبرى التي تُوَظّف المُستشارين، وتدفع لهم مبالغ هائلة للحصول على توصياتهم، وتعتمد على جهودهم لتحديد الأهداف والخطوات التطبيقية الآيلة إليها، لا تفعل ذلك عن غباء أو جهل. إنها تدفع قيمة ما تشتريه. هذا يعني أن التخطيط السياسي بحدّ ذاته عمليةٌ مُعَقّدة تستوجب توظيف المُستشارين، وصرف الأموال، وتخصيص الوقت، والتمعّن في قراءة النتائج وفهمها، واتخاذ القرارات، والانضباط في تنفيذها. فتقاريرُ المستشارين مُوَثّقة، وهي عادةً دراسات مطوّلة، قد تكون من مئات الصفحات، ممّا يستهلك كثيراً من وقت الفريق القيادي (رئاسة الشركة أو المنظمة غير الحكومية أو الدولة)، أي وقت أصحاب القرار. لكن قراءة المادة لا تكفي، ذلك أنَّ القيادة قد لا ترى ما يراه المُستَشارون وقد لا تقتنع بتحليلاتهم. عليها أن تُناقِش مستشاريها وأن تتوصّل إلى قناعاتها الخاصة، وأن تأمُرَ بإعادة صياغة التوصيات. وبعدها، وعند انتهاء هذا المجهود، تأخذ القيادة قراراتها.

والتقارير هذه ليست مؤلّفةً فقط من لائحةِ أهداف، بل تشتمل أيضاً على لائحة

الخطوات التي يُظنُّ أنَها ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. وهي تحتوي عادةً على لائحةٍ أشد تفصيلاً من الأولى، فيها مُبرّرات كلّ هدفٍ، وكلّ خطوةٍ يتمُّ تبنّيها. وعند استكمالها تُعرض الخطة على المشارِكين الرئيسيّين في التنفيذ. وهذا ضروري لأنَّ صاحب القرار، الذي يُفترَضُ فيه أن يتمتّع بشيءٍ من الحكمة، لا يريد أن يتّخذ قراراً يُلزِمُ الدولة أو الشركة أو المؤسسة دون أن يحصل على تأييدِ فريقِ عمله ودعمه، بحيثُ تتوزّعُ المسؤوليةُ بينَهم، مِن ناحية، ويتوصلُ صاحبُ القرار إلى حشد تأييد فريق عمله وتوحيده خلف البرنامج المُقتَرَح، فيشارك الجميع في تنفيذ «السياسة» بشكل متناسق. هذه إحدى أهمّ ضمانات النجاح.

إن الحديث عن «السياسة»، أي عن المسار، أي عن تخطيط العمل السياسي، أمرٌ يثير الاستغراب في كثير من الحلقات السياسية العربية. لذلك، وحتى نخرج من عالم النظريات إلى السياسة اليومية، بالمعنى الشامل للكلمة، سوف نلجأ إلى بعض الأمثلة.

منذ أن قامت الثورة في مصر، وطردت الرئيس مبارك، نجح الإخوان المسلمون في استلام دفة الحكم، وذلك عن طريق الانتخابات الديمقراطية. إلا أنهم فشلوا في إدارة البلاد. ومن أعظم نواحي فشلهم أنهم أتاحوا لإثيوبيا أن تباشر ببناء سد النهضة. وعندما انتفض الشعب وأُقيلَ الرئيس مرسي ترك وراءه وضعاً استراتيجياً سيئاً. ذلك أن بناء سدّ النهضة الإثيوبي كان قد بدأ. والغريب أن الإدارة الجديدة لم تتابع هذا الموضوع بالمنهجية والعزم المطلوبَين. فقد استمرّ بناء السدّ دون أن يلقى إلا الاعتراض المصري الخجول. والموضوع ليس ثانوياً، فمستقبل مصر على المحك، لاسيما وأنّ المعلومات الواردة من إثيوبيا تشير إلى أنها لا تأبه لآراء مصر أو السودان، وأنها تحتفظ لنفسها بحق الاستمرار ببنائه، ثم باستعمال الأراضي وريّها دون القبول بمشاركة مصر أو السودان في القرار. وتواجه مصر في هذه الحالة وضعاً يُشبِه وضع السدود التي أنشأتها تركيا على نهري دجلة والفرات، والتي أدت إلى خفض منسوب مياه النهرين في كلٍ من سوريا والعراق. وقد تأثّر هذان البلدان من شحّ الماء، إلا أنّهما

لم يستطيعا أن يفعلا شيئاً. وتتصرف مصر كأنّ هذه المسألة لا تستوجب الاستعجال. إن مستقبل البلد في خطر، والدولة اليوم بلا سياسة تتعلّق بحماية أمنها القومي. فنهر النيل لا يشكّل مشكلةً مائية فقط. فالأمر يتعلّق بأمن الوطن بشكل مطلق. فما هي الخطة المصرية لمواجهة هذا الخطر الداهم، علماً أن بناء السد سوف ينتهي في نهاية عام ٢٠١٦ تقريباً؟ هل يكفي أن نقول إنّنا «لا نستطيع عمل شيء» لأنّ البناء قد وصل إلى مرحلة متقدمة؟

والمثال الثاني، وهو مصري أيضاً، يتعلّق بالوضع في ليبيا. فقد أصبح هذا البلد المجاور لمصر منصة تتجمّع فيها الأسلحة ويتدرب فيها الإرهابيون، وينتقل على الأقل جزءٌ منهم إلى مصر والجزائر ليمارسوا عملهم الإجرامي. فما هي الخطة التي وضعتها القيادة الجديدة لحماية نفسها من الإرهاب القادم من ليبيا؟ وما الذي خططت له مصر لإحلال السلام على حدودها؟ وهل تتذرّع بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية؟ إن الأمن القومي المصري في خطر، ولم نسمع بعد عن خطة وضعتها السلطة الجديدة لمواجهة هذا الخطر.

والمثال الثالث هو الحالة السورية. فقد اكتفت السلطة هناك، على ما يظهر، بتلقّي الصفعات المتتالية دون أن تكون لديها خطة لمواجهة التدخل الأجنبي المباشر والمُعلن. إن هذه الدول، التي نظّمت رسمياً مؤتمراتٍ للمعارضة، وشجّعت كل المحاربين الإسلاميين على السفر إلى سوريا، كما فعلت في أفغانستان من قبل، لا تدفع ثمن تدخلها. أما الحُكم في دمشق، فهو يردّ على الهجمات، وينجح في كثير من الأحيان في ردّها، إلا أنه لا يملك خطة لقطع الطريق على الإمداد الغربي الذي لا يعرف قراراً ولا نهاية. هو أيضاً يتصرّف كأنّه يقول: «ما العمل؟».

إن وضع اليمن والعراق وتونس لا يختلف عمّا أشرنا إليه في المثالين العائدين لمصر وسوريا. إننا أمام ظاهرة مشتركة في كل هذه الحالات، فـ«القائد المُنقِذ والنزيه والمُضَحّي» هو الذي يقرر. لكنّ المسار السياسي غير معروف، وفي غيابه فإن العمل السياسي يتمثّل بلائحة طويلة من «الأحداث»، هي ردود فعل على مبادرات يقوم بها الغريم.

علينا أن نتوسّع في هذا الموضوع بعض الشيء لتوضيح المزيد من ملامحه. فالسياسة تعبيرٌ يُشير إلى أفكارٍ وخططٍ تتّسِم بالديمومة، والديمومة تعبير مجازي ونِسبيّ بالطبع، فقد يعني أسبوعاً أو شهراً أو سنة أو أكثر. فكل دُول العالم (على سبيل المثال) تنشدُ مُستوىً أعلى من الاستقلال، ولو كان ذلك على المدى البعيد. والسياسة الاقتصادية تمتدّ عادةً حقبة طويلة من الزمن، نسبياً، فقد تكون «خطة خمسية لتطوير صناعات المواصلات» في البلد، وتشتمل على برنامج تنمية لائحة من الصناعات التفصيلية التي تدخل تحت هذا العنوان، مع تعيين مدى التقدّم السنوي في هذه الصناعة. وقد تنقسم الخطة الخمسية هذه إلى عدد من الخطط التفصيلية، إحداها تتعلق بتنمية الموارد البشرية، مثل التعليم والتدريب، وأخرى بسياسة استيراد القِطع التي تستلزمها الخطة ثم التدرُّج في صناعتها، وثالثة لبرمجة المصانع، إلخ.

«فالديمومة» هي التي تُمَيّز المسارَ السياسيّ وتُفرّق بين السياسة (المسار) والحدث. فالحدث يتميّز بِقِصَرِ المدّة ومحدودية التأثير. ويصبح «الهدف»، بهذا المعنى، عنواناً تتراكمُ وراءه اهدافٌ أُخرى متتالية، مُترابطة بسياسات متخصّصة، ومتشابكة فيما بينها في خطّة سياسية متكاملة.

ما الداعي لهذا الوصف؟ هناك أسبابٌ عِدة، رُبّما اكتفينا هُنا بذكر اثنين منها.

أوّلُهما يتعلّق بالتشخيص. ذلك أنَّ من يقوم بعمليّة التخطيط السياسي قادِرٌ على كشف الفارق، عند غريمه أو خصمه، بين الخطة والارتجال. فللتخطيط بصمةٌ تُعرّفُ عنه ولا تخفى عنِ العَينِ الخبيرة. لذلك، فحديثُ القائد السياسي الذي لا ينضبِطُ في برنامجٍ، ولا يندرج في سياقٍ واضحٍ، أو ضِمن خطّةٍ مُعَيّنة، هو محض ارتجال. ما فائدة هذا الاستنتاج؟ إن موضوع غيابٍ خطة مُقنعة لمشكلة السد، في القاهرة، لن يُثيرها أي رئيس أجنبي مع الرئيس الجديد. فإذا لم تُثِر مصر موضوعها الحيوي، فإن الرئيس الأجنبي سوف يقتنع أن الخطة غير موجودة، خصوصاً إذا كان ممثلاً لدولةٍ كُبرى. فما هو الرأي الذي يمكن أن يُكوّنه عن رئيس مصر عندما يتأكد له أنّه لم يقم بإعداد خطة للدفاع عن مصالح بلده الحيوية، بينما مُستقبلُ بلده في خطر؟ إنّ

الدول الأخرى لن تعطي الأولوية لمشكلات مصر بالطبع، إلا أنّها تراقب وتلاحظ وتستنتج وتصَنّف.

إنَّ أحد أهمّ أوجُهِ العلاقات بين الدول هي تصنيفُ كلّ واحِدَةٍ منها للأخرى، فإذا كان التصنيف في أعلى مراتب هرم التقييم السياسي تصرّفت الدولة معها بشكل يختلف عمّا إذا كان تصنيفُها متوسّطاً أو متدنّياً. ويُبنى هذا التصنيفُ على التقييم الذي تقومُ باحتسابه مؤسّساتُ الدولة. وهو بدوره نتيجةُ تقييم لمُستوى التخطيط السياسي عند الصديق أو الغريم. لذلك فالدول التي ترتجل سياستها لا تستطيع أن تَتَخفّى أو أن تُخفِي ضعفها. وأسوأ أشكال التخفّي هو القائد المُقتَنِعُ بِقُدرَته على تضليل (أي «الضحك من») قادة الدول الأخرى؛ فهُو في مُنتَهى الغباء، ذلك أنّه غير واعٍ لِجَهلِه، ولا يدرك أنَّ غياب التخطيط السياسي مرضٌ يمتنع عن الإخفاء. هذا هو المُستوى الأعلى في مراتب الجهل، فهو يشبه المُمثّل الشاب الوسيم الذي يظهر في إعلانات معجون الأسنان ويُشيد بمزاياه الطبية على التلفزيون، إلا أنّ زعمه سوف يُفتضح خلال ثوانٍ لو حاول الاستمرار في ادّعائه أمام اختصاصي المختبر الكيميائي.

ولا يقتصر هذا الأمر على الدول، فالمقارنة مع تصرّف الشركات لافت للنظر. لِلشَركاتِ طريقةٌ تُقاس بها قُدرَتُها على الارتقاء في سُلّم المراتب. فالشركة التي تُحَقّقُ الربح هي التي ترتقي بمرتبتها، بينما تنخفضُ قُدرةُ الشركة التي تفشل. والشركة التي لا تُخطّطُ مُستقبلَها مُرَشّحة لأخطار المنافسة وللخسارة والتلاشي. لكنّ عالم السياسة يفتقد، للأسف، مثل هذا الوضوح.

ثم يأتي المُستوى الشخصي في السياسة الدولية. ذلك أنَّ إحدى المسائل الكبرى التي تواجه العلاقة بين أي قائدين سياسِيَّيْن هي موضوع تصنيف كلّ واحد منهما للآخر. كلٌّ منهما يمارس عملية تقييمٍ وقياسٍ لمزايا الشخصية التي تواجهه ونقاط ضعفها، وكل منهما يحاول تقييمها، باحثاً عن نقاط ضعفه، مترقباً نقاط قوته، محاولاً فهم غريمه من ملامح وجهه وتعابيرها، أو من حركات جسده أو اتزان خطاه، أو أيّ

مؤشّر آخر ظاهر للعيان. فالشخصية التي تمتلك خطّةً تتصرّفُ بثقة، أي تتصرّف بشكلٍ مختلف عن الشخصية التي لا تمتلكها. والشخصية القادرة على تنفيذ خططها تتمتّع بمزايا إنسانية، يُحاول الصديق والغريم قراءتها في كل اجتماع يُتاحُ له. فعملية التقييم دائمة، تتراكم معلوماتُها ويتمّ تحديثُها في كلّ لِقاء.

ولا ينتهي التقييم عند هذا الحد، **فالمواضيع التي تثيرها كلُّ شخصية** على طاولة البحث مع الشخصية المقابلة تسمح بتدقيق التصنيف والتقييم وتصويبه، وتسهم في تظهير الصورة التي يعتمدها كلٌّ منهما للتعامل مع الآخر. والواضح أنّ السياسي الذي يمتلك خطة يتمَكّنُ عادةً من صياغة مطالبه في اجتماعه مع غريمه؛ بينما يفشل السياسي، الذي أُتيحت له فرصةُ الاجتماع بمسؤولٍ سياسي كبير، في أن يصيغ جُمَلاً تعكس ببساطتها لائحة مُتَطلّباته. فمن المُستَغرب ألّا يتمكّن الرئيس العراقي، مثلاً، من اقتراح خطة لمُعاقبة الذين يتدخّلون في بلده ويرسلون المخربين إليه، ويكتفي «بالصمود وتحمّل العبء ببطولة وثبات جأش». وغريب ألا يُثير الرئيس المصري مع قادة العالم مسألة السد الإثيوبي الذي قد يعرّض مستقبل مصر للخطر.

إنه إذاً **تقييمٌ يتجدد عند كل اجتماع**، خصوصاً في الحقبات الزمنية التي تكثر فيها الأزمات، حيث يحتاج كلٌّ من القائدين إلى التأكد من سداد قراراته، على ضوء تحديث قراءته للقائد الذي يُواجهه.

ثانيهما، مسألة غياب التخطيط في الوطن العربي. وهذه الظاهرة تكاد تكون مُعَمّمة. والقصدُ من كلمة «تكاد» هو رفعُ العتب. وغرابة الأمر أنّ «شعور التفوّق والعصمة»، الذي يُعطيه موقعُ الرئاسة السياسية، مثل لقب الرئيس أو الأمير أو الملك أو السلطان، يكاد يكون مُعَمّماً. إنّ ثمة شعوراً بأنّ التخطيط السياسي غير ضروري، بسبب قدرات القائد الاستثنائية. فقد استكمَل استيعاب الوضع السياسي، والنتائج واضحة. وما وجه الغَرابة إلاّ في «تشكيك مُعارضيه» بحكمة قراراته التي أصدرها أو سوف يُصدرها بعد حين. وبطبيعة الحال، فإنّ واقع الأمر يختلِفُ عن مطالعة القائد «المعصوم».

ذلك أنَّ غياب الخطة أمرٌ لا يَخفى. فإذا ظنَّ القائد أنّه قد نجح في إقناع غريمه عن طريق «شطارته» في تذويق الكلام، فإنّ ذلك لا يتعدّى تضليل النفس. ذلك أنّه، في غياب الخطة، يكون الغريم قد تعرّف إلى إحدى أهمّ نقاط ضعفه، وباتت لديه الآن قدرة على الاستفادة منها.

إنَّ الهدف الأسمى للدبلوماسي الناجح هو توجيه الدولة المُستَهدَفة بقصد أن تتبنّى السياسات التي يقترحُها، دون أن يظهَر من ذلك أنه يسوقها إلى غير ما تريد. وكلمة التضليل تفقد معناها في هذا الإطار. فلو استطاع هذا الدبلوماسي أن يُقنِع هذه الدولة أنّ مصالحها تتماهى مع مصالحه (على سبيل المثال)، فإنه يكون قد أقنع قيادتها، موضوعياً، بالاعتماد عليه بدل أن تعتمد على نفسها. وهذه سياسةٌ بارعة الذكاء، فهي تخلق التباساتٍ شديدة الخطورة لدى القائد الذي تكاسل عن وضع خطّته. فقد نجح في اقتيادِه إلى السجن الذهني بالسلاسل الذهبية. ولذوي الألباب، هذه الصورة تصف بمنتهى الدقة وضع بعضِ زعماء الدول العربية.

إلا أنَّ القصّة لا تنتهي هنا، فبعد إقناع القائد يأتي دورُ بقية أعضاء الهرم السياسي والمدني في بلده. ذلك أن قائدنا، الذي يظنُّ أنّه لا يُخطئ، سوف يُسَرُّ لفكرة استلام الخطة السياسية الجديدة الجاهزة لبلده، والتي سُرعان ما سيطرحها عليه الدبلوماسي الغريم (الذي أصبح شريكُه بسبب اقتناعه بتماهي أهداف الطرفين). ويا لِسهولة الأمور انطلاقاً مِن هنا، إذ يترقّى الجهل ليصبح سياسةً وطنية، وتتجذّر الأفكار والمواقف التي صاغها الدبلوماسي اللبق مع مرور الزمن. وتتقيّد بها هذه الدولة، وتربط نفسها بالسلاسل الذهبية، بعد عناقٍ خانقٍ ومُحبٍ مع الحليف الكبير، و محبّةٍ مُعلَنةٍ يُظهِرُها الشريكُ، مَحَبَّةَ النمر لفريسته.

هذا هو وَضعُ بعض الدول العربية مع «حلفائها» الكبار. ويَصعُبُ على قادتها قراءة موقع البلد وأهميته السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، لأنَّ سياساتهم قد تجذَّرت في سياسة الإمبراطورية، وتنازلوا فيها مع مرور الزمن عن المهمّة الشاقة التي يستوجِبُها العملُ المُنهِك لتخطيط السياسة الوطنية.

تكمن خصوصية التخطيط في أنّه يستوجب وقتاً لاتخاذ القرار، وجهداً للقراءة، ويحتاج، إضافةً إلى ذلك، إلى اجتماعات مُضنية وطويلة لبحث وفَهم الآراء التي تُطرح على صاحب القرار، ثم مُناقشتها. كان بإمكان كثير من القادة العرب محاولة ممارسة التخطيط، إلا أنَّ أصعب ما في هذا المجهود هو النقاش. ذلك أنّ على القائد أن ينضبط في برنامج عملٍ مُحَدَّدٍ مُسبَقاً. ولكن حتى ولو نجح في الانضباط فإنّ مشكلاته لا تنتهي. إذ عليه، بالإضافة إلى ذلك، أن يَفهمَ ما يُقال له، وهذه أكبر المشاكل. فهو، في كثير من الأحيان، لا يفهم ما يُقال، لا سيما عندما تكون المفاهيم عالية التركيب. إلا أنّه لا يستطيع أن يُصارِح أحداً بِضعفه هذا، ولا يستطيع، من ناحية أخرى، أن يوافق على ما يُعرَض عليه، فتأتي ساعةُ القرار، فَيُفاجأ بالمعاني التي لم يدركها مِن قبل. هذه المشكلة ليست محصورة بالدول المتخلّفة، فهي موجودة أيضاً في الدول الكُبرى، فقد كان الرئيس الأميركي ريغان، على سبيل المثال، عاجزاً عن فهم جغرافية النزاعات التي كانت تُشارك فيها واشنطن، واستيعاب عناصر الصراعات الاجتماعية والعسكرية ذات الصلة. إلا أنَّ ما كان يُغَطّي على ضعفه هو المؤسسات الأميركية، التي كانت تمارس واجباتها بشكلٍ مُستَقِلّ، ما دامت القرارات التي تتخذها مُتماشية مع تعليمةٍ سارية المفعول، أو سياسةٍ أو خطةٍ تنطبق عليها. لكن هذه المؤسسات غير فاعلةٍ في بلادنا العربية، ولن يَسمح لها القائدُ أن تمارس عملها بشكل ذاتي، بل على العكس، فهو يُصِرّ أن تُراجعه قبل اتخاذ القرار. لذلك، بدلاً من اتخاذ القرار تراه في حيرته، ينتظر، فتتأزّم المشكلات وتتراكم، ولن يُقدم على اتخاذ القرار أو أن يَحُلّ المشكلة إلا عندما يُصبِحُ مُجبراً على ذلك. هذه هي إحدى خصوصيات التخلّف.

وتظهر نقاط الضعف عند القائد (الذي أهمل مسألة التخطيط) عندما يلتقي رئيس أو ممثل دولة كُبرى يرغب في إقامة علاقة معها أو تحسين العلاقة القائمة أصلاً. وبطبيعة الحال، فإنَّ السؤال الذي سوف يواجهه بعد أن ينتهي من سرد تظلُّماته هو: «كيف يمكننا أن نساعد في حل هذه المشكلات؟» هدف السؤال مُزدَوِجٌ،

فهناك حاجةٌ إلى تقييم مُستوى التحضير للاجتماع، أي مُستوى التخطيط لِما سبق الاجتماع وما سوف يلحقه. والتقييم هنا شاملٌ، إذ إننا أمام شخصيّة تستقبل رئيساً بحاجةٍ إلى المساعدة. فهو، بالتالي، قائدٌ ضعيف، يُمكن أن يتنازل عن الكثير مقابل تأمين جزءٍ بسيط مِن حاجات بلده. إلا أنّ ثمّة سبباً آخر للسؤال. ذلك أن الضيف قد يُفاجئ مُضيفَه ويُقدّم له خطّةً مُتكامِلةً يَربح فيها الطرفان. عندئذٍ تختلف الصورة بشكل كامل، ويُصبِحُ الزائرُ مُرَشّحاً لموقع الحليف المحلّي. لكنّ واقع الأمر هو أنَّ الزائر يكتفي، في أكثر الأحوال، بتعداد تظلُّماته، وينتظر من المُضيف أن يُؤمّن له الحل. هذا «الزعيم» مُرَشّحٌ للعب دور «الزبون» أو «الصديق»، أو العميل، وقد يتحوّل إلى أبخس أصناف العمالة. فالتقييم الناتج عن مثل هذه اللقاءات يؤدّي، على الأرجح، إلى التصنيف في مصاف القيادة القابلة للتأثير، بسبب جهلها (وبالرغم من إمكانية وُجود حُسنِ النية عندها ورغبتها في مواجهة مشكلاتها).

عودٌ إلى مصالح الدولة وتماهيها مع الدولة الكُبرى. إن معنى ذلك أنَّ على الدولة المحلّية أن تتماهى مع سياسة الدولة الكبرى عندما تشعر هذه الأخيرة بالحاجة إلى اتخاذ القرار. عندئذٍ تلعب الدبلوماسيةُ دورها من جديد، وستكون المُقابلة المقبلة مع القائد المحلّي رحلةً في عالم التقريظ والإشادة وعمق الصداقة بين البلدين. إلا أنَّ مواطن الضعف كلّها واضحة للعيان بالنسبة إلى الدولة «الصديقة». فالاجتماع الوُدّي هو جلسة تدريس سريعة، مُفعَمة بالمعاني الاستثنائية، تَعرُضُ القرار الذي ترغب فيه الدولة الكُبرى بأبسط التعابير وأجملها. لدينا قائد تأتيه الأفكار مُقَشّرةً مَهضومةً لا تُتعِبُ المعدة، لكنّها تسرُّ الآذان وتَشرَحُ القلب، وأهمّ ما فيها أنّها تُظهِرُ حذاقة القائد وفصاحته ونور فكرِه. إننا أما عبقرية نابليون، وبلاغة المتنبّي، ودهاء بسمارك، تَمّت فَبْرَكتُها في جلسةٍ قصيرة تعكِسُ القول المأثور «خير الكلام ما قلّ ودلّ»، ليعود القائد إلى شعبه بِيَقينه السياسي، يصُبُّه على مساعديه مع آرائه الرصاصية الجديدة، تصاحِبُها مشاعره الجيّاشة التي تُكَفّر الجدل وترتقي فوق طاقات المفكّرين «العاديين» وفوق مستوى الشعب «غير المُتخصّص».

وعندما يواجِه القائد أزمةً سياسيّة كبيرة، ويستنجد بالدولة «الصديقة»؛ ويكتشف عندئذ أن هذه «الصداقة» لا وجود لها في علم السياسة إلا في المُعجم الدبلوماسي التقليدي، وأن سياسات الدول لا تُبنى إلا على المصالح، عندئذٍ يتساءل القائد عمّا يجري من حوله. وتقعُ غرابةُ الأمرِ في أنّه، بعد أن خدّر ذهنه لسنوات طويلة، ومنع أبناء شعبه من التعبير عن أنفسهم، لا يجد ما يفعله إلا التذمّر. هذا هو معنى الجهل السياسي، وهو ليس من باب القدح. إنّها بكل بساطة الكلمة التي تُستعمل في اللغة العربية عندما تنتفي حالةُ المعرفة؛ والمعرفةُ غيرُ مُمكِنَةٍ بلا درسٍ للوضع وتخطيطٍ سياسي تفصيلي. فالجهلُ هو الوضع الناتج عن عدم المعرفة، أي عدم معرفة الخطوة التالية التي على القائد أن يحتاط لها. ويتمثّل ذلك بالكلمات السياسية التي نراها بكثرة في الصحافة العربية مثل: «لماذا لا تتدخّل الدولةُ الصديقة؟» و«لماذا تتخلّى عن أصدقائها وحلفائها؟»، و«لماذا لا تفهم هذه الدولة مصالحها وتدعمنا؟»، أو «إنّهم لا يقدّرون ولا يقيّمون مصالحهم!». لكنَّ أرضية الواقع تختلف عن ذلك. فهي تُخبرنا أنَّ غياب التخطيط السياسي هو المؤشّرُ الرئيسي للتخلّف، وأنه يجعلُ الجهلَ أسرعَ الطرقِ لاستعمار الدول بشكلٍ سَلِسٍ وناعم. الغباءُ هو اليقين السياسي، وهو السعادة التي يؤمّنُها الكسل السياسي والاعتماد على «استثنائية القائد المفدّى وعبقريته ونزاهته ووطنيته».

وللتذكير، فإنّنا لم نستعمل حتى الآن كلمتي «الأخلاق» و«الدين» ولا «الاعتبارات الإنسانية». هذه مسائل شديدة الأهمّية إلا أنّها ليست جُزءاً من المنظومة التي تُكَوّن المُرَكّب الفكري الذي يحمل اسم «السياسة»، ولا تدخل هذه الاعتبارات في ممارستها أو مسارها. صحيح أن سياسة المُجرِم غير أخلاقية، كذلك سياسات «المستكبِر» ضد «المُستَضعَف». لكن هل كُلُّ سياسات التحرُّر أخلاقية؟ وهل كل سياسات التنمية أخلاقية؟ مثل هذه الأسئلة تخرج عن الشأن السياسي، ولكنها تتعلّق باستعمالات تعبير «السياسة»، مثلما لا تتعلّق القيمة الأخلاقية بالسيارة أو الطائرة، إنّما بِطُرُق استعمالهما. فالذي يستعمل السيارة كأداةِ قَتلٍ يعكس أخلاقه لا خصوصية السيارة.

ولا تكتمل هذه الفقرة دون ذكر الحاجة إلى التخطيط عند ممارسة **عملية التفاوض**، التي يضطر إليها السياسيون بعد كل مسألةٍ تُطرحُ عليهم أو أزمة تواجِهُهم. فالتفاوض مسارٌ، وهو ليس أقلّ صعوبةً من مفهوم السياسة، إلا أنّ دوره سوف يتضح أكثر في الفقرة التالية حيث نتداول في مصطلح الاستراتيجية.

(٢)

الاستراتيجية

عندما نستعمل هذا التعبير فإننا نُحاول الإشارة إلى موضوعٍ مختلف عن السياسة. فإذا كانت السياسة مساراً، وإذا كانت لها أهدافٌ رئيسية وأخرى مرحلية، وإذا كانت هذه المنظومة السياسية المنطقية متكاملةً، فما هي فائدة الاستراتيجية؟ وما هي الاستراتيجية أصلاً؟

حقيقة الأمر أنَّ المسار السياسي بحاجة إلى الاستراتيجية حتى يتسنّى له أن ينجح في الوصول إلى أهدافه. فَبِخِلاف السياسة تقوم الاستراتيجية بالتفكير في سُبُلِ تنفيذ المسارات (التي تضعُها السياسة) للوصول إلى الأهداف التي اختارَتها، أكانت مرحليّة، أي قصيرة المدى، أم تتعلّق بأهدافٍ بعيدة المدى. **فالاستراتيجية أمران في آنٍ: فهي طريقةُ تفكير وطريقةُ حِساب.** أمّا ما يتعلق منها بِطَريقة التفكير فتشتمل على الوسائل والأدوات المُتاحة، أو قد تُتاح، التي يُمكِنُ استعمالُها لتحقيق الهدف. هذا يعني أنَّ كلّ منظومةٍ للوسائل قد تستوجِبُ طريقةً مُختلِفة للتنفيذ. فلو شاءت السياسة أن يكون الهدف هو إضعاف دولةٍ مُعيّنة فإنّ استعمال السلاح الكلاسيكي طريقة مُمكنة، لكنها تحتاج إلى حزمة من الإجراءات تختلف اختلافاً جذريّاً عن غيرها؛ إذ من المُمكِن إضعاف الدولة نفسها عن طريق تحريض أحزابها وطوائفها على مزيد من الخلافات السياسيّة الداخليّة فيها، بدلاً من مهاجمتها عسكرياً.

ولو بقينا ضمن هاتين الحالتين، دون محاولة البحث عن غيرهما، وهي كثيرة،

فإنّنا نجد أن مُستلزمات كلّ حالةٍ تختلف عن الأخرى. فالمطلوب في الحالة الأولى خلقُ جوٍ سياسي يسمح بالتدخُّل العسكري في البلد المعني. وهو ما فعلته الولايات المتحدة في حرب العراق الثانية، إذ لم تكن تملُك من الأسباب ما يستدعي مهاجمة العراق. كان ضرورياً إذاً أن تختلق هذه الأسباب. ولم تكن هذه الأسباب شكليّة، بل كانت تتعلّق بإقناع الشعب الأميركي. كان بإمكان الشعب تعطيلُ هذا الهجوم لو كان مُقتَنِعاً بأنَّ الدولة تكذب عليه لِتُقنِعه زوراً بالعملية. لم يكن اختلاق العُذر موجّهاً بقصد نيل موافقة الحلفاء أو لاستصدار قرارٍ من الأمم المتحدة، بل كان ضرورة وطنية. أمّا المُستلزمات الميدانية لهذه العملية فهي من الصنف الذي يُحال لقيادة الأركان، ويمكن تعداد عناصرها عند اتخاذ قرار الحرب، أي توفير الميزانية واستنفار الجنود، مع اللوجستية المرتبطة بحالة الحرب المُرتَقبة، بكل تفاصيلها.

أمّا الحلُّ الثاني (وهو، للتذكير، استحداث الخلافات الداخلية في الدولة المُستَهدَفة)، فإن اعتماده يعني استنفار موارد من صنف آخر جذرياً. فالحاجةُ هنا هي إلى منظومة اتصال مع الفئات التي تُكَوِّنُ المجتمع في البلد المُستَهدَف، والموارد المالية لرشوة المُتَرَدّدين من القيادات المحليّة. لكنَّ هذا كله لا يكفي. فإذا كان الهدف تفكيك مُجتَمَع مُعَيَّن، عندئذٍ على الاستراتيجية أن تُطَوّرَ الفكر الذي يمكن طرحُه، حتى يقتنع كُلٌّ من الفريقين المُتشاحِنَيْن بضرورة رفع منسوب شُحنة الخلاف بينهما. وهناك دائماً أسبابٌ للخلاف، فمصالح القبيلة، أو الانتماء الديني أو الأصول الإثنية، أو حتى المصالح المناطقية، كُلُّها مُرَشّحة لأن تصبح أسباباً للخلاف. وهدف تطوير النظامِ الفكري هو جمع القرائن والبراهين بقصد الإضاءة على أسباب تصعيد الخلاف بحَيث ترتفع جُرعَتُه إلى مُستَوى التشنُّج المطلوب. ولا أفضل لذلك من استعمال وسائل الإعلام الدولية للإضاءة على مشكلة تافهة بين عائلتين في قرية يجهلُ اسمها أكثر الناس في العالم، مثل جسر الشغور أو درعا. ذلك أن كلتا العائلتين في القرية مُرَشّحتان للعب دور البطولة على الساحة المحلّية. وسوف تعتمد كلٌّ منهما على هذه «التحقيقات» و«المقالات» التي ظهرت في الصحيفة الدولية لتأجيج

المنافسة بينهما على قيادة القرية. هل يمكن تقدير القيمة والأهمية التي تضفيها مقالة في صحيفةٍ دولية على خلافات عائلة مجهولة في قرية مغمورة؟ إنّها تعطي هذه العائلة أهميةً اجتماعية تسمح لها بالتفاخر والتباهي، ورفع مستوى التوتّر مع العائلة المنافسة إلى مستوىً كافٍ من الحدّة. إضافةً إلى ذلك، وقبل أن تقتنع العائلتان بتأجيج الخصومة بينهما، فإنهما سوف تكسبان ماليّاً، إذ سوف تأتيهما المنظمة غير الحكومية الغربيّة فتُقدّم لهما المال الذي «تبرّع به قُرّاء هذه التحقيقات».

يُطلَق على كلّ من الطريقتين اسم «سيناريو»، مثلما تُسَمّى طُرُقُ إخراج المسرحيّات.

أما وظيفة الحساب في الاستراتيجية فهي أنه يُقَيّم المجهود المطلوب في كل سيناريو، ويتم ذلك أوّلاً عن طريق حساب الوقت الذي تستوجِبُه كُلُّ طريقة، ثم يتم حساب الكلفة من الموارد المطلوبة لها (أيّ الميزانية). والتقييم الثالث هو حساب موضوع الموارد البشريّة، فالمستوى التدريبي المطلوب في حالة العمليّات العسكرية التقليدية جزءٌ من حساب كلفة الجيوش التقليدية. إلا أنَّ حروب الجيل الرابع، أي التي تؤلّب المجتمعات بعضها على بعض، تحتاج إلى موارد بشريّة خاصّة كالتي تتقن لغةً مُعيّنة، أو تُحسِن فهم حساسيّاتٍ معيّنة في المجتمع المُستَهدف، أو غيرها من الاختصاصات. وهي قد تستغرق وقتاً، أطول، أو أقصر، وموارد أكبر، أو أصغر، من الحرب الكلاسيكية حسب توفُّر هذه الموارد أو سرعة استنفارها.

لقد جُرّبت الطريقتان في البلاد العربية بنجاح، ومن جملتها أيضاً حروب المجتمعات الناجحة الكثيرة التي اصطلحنا على تسميتها بـ «الثورات الفاقعة الألوان».

الاستراتيجية طريقة تفكير وفي الوقت نفسه طريقة حساب، يستعملها الساسة لتحويل الخطة السياسية إلى خطّة عَمَلانيّة، أي حتى تُصبِح قابلة للتنفيذ. وبهذا المعنى فإنّها قد تشير إلى عِلم لا اسم آخر له، وهو «علم تطبيق الخطط السياسية». فالاستراتيجية، بهذا المعنى، كلمة اصطلاحيّة لهذا العِلم.

كيف يُمكِنُ للمفكّر الاستراتيجي أن يتوصّل إلى تَصَوُّر سيناريوهات أكثر وأشدّ دقّة من المفكّر السياسي؟ حقيقة الأمر أنَّ المُخطّط الاستراتيجي، عادةً، رجُلٌ فنّي، وخلفيّتُه فنية. فهو مُضطَرٌّ لِفهم تفاصيل الأدوات التي سوف يستعملها في كل سيناريو، بينَما لا يحتاج السياسيّ إلى الخلفية الهندسية الفنية التكنولوجية. وخصوصية المفكّر الاستراتيجي الثانية هي أنّه قد تدرّب على طريقة تفكيرٍ تسمح له برؤية وتعداد وحصر الإمكانيات المتاحة، والتي يمكنُه اعتمادُها. فهُو مُدَرَّبٌ على اكتشاف أكبر عدد من الإمكانيات. وبما أنّه يعمل عادةً ضمن فريق عمل يتميّزُ بالتدريب نفسه، فإنَّ المجموعة بأكملها قادرةٌ على رؤية عدد أكبر من الإمكانيات.

كذلك، فإنّ تدريب المفكّر الاستراتيجي يشتمل على التعامل مع التفاصيل، بخلاف تدريب السياسي المولج، بحكم مُهِمّاته، رفع مُستَوى معارِفه العامة إلى المستوى الذي يسمح له رؤية الصورة السياسية بشكل شامل. إلا أنّه، في نهاية الأمر، هو الذي يختار السيناريو الاستراتيجي الذي يتمّ اعتمادُه، ثم تعود الكُرَةُ من جديد إلى الخبير الاستراتيجي الذي سوف يقوم بتنفيذ السيناريو المُختار.

إنَّ توصيف الاستراتيجية بهذه البساطة قد لا يفيها حقّها، ذلك أنّنا وصفنا دورها كأنّه نشاطٌ مُختَصٌّ باكتشاف أكبر عددٍ مُمكنٍ من السيناريوهات التي تسمح بالوصول إلى هدفٍ رئيسي مُعَيّن. هذا صحيح بالطبع، إلا أنَّ الحقيقة العملانية أكثر تعقيداً. فهناك حاجةٌ إلى تحقيق عددٍ من الأهداف الفرعية، قبل الوصول إلى تنفيذ الهدف الرئيسي. لكنّ السياسة مسارٌ مؤلّفٌ من عدد من السيناريوهات، يصاحب ويتعامل مع الأهداف الأساسية والفرعية التي وضعتها السياسة. والسيناريو، بحكم تحديده، مُرتبط بهدف واحد. ومن غير الطبيعي التعامل مع هدفٍ فرعي بِطَريقة، ثم مع هدفٍ آخر بِطريقةٍ أخرى، غير مُتناسِقة مع الأولى. فعلى الخبير الاستراتيجي أن يستعرض الاستراتيجيات المتعلّقة بكل الأهداف الفرعية التي حدّدتها السياسة، وأن يختار السيناريوهات بحيث يعكس صورةً مُعيّنة تكون السياسة قد اختارتها. ومن نتائج هذه الاعتبارات رفع نسبة التعقيد في التخطيط الاستراتيجي والزيادة في درجات

تركيبه. ولا داعي للبقاء مع هذه النقطة والاستفاضة ببحث تداعياتها. ذلك أن القرار السياسي لا يكتفي بمعرفة السيناريوهات المعروضة، إنما يحتاج أيضاً إلى حسابات أكلافها، وهي مادية معنوية وقانونية، مع اعتبارات كثيرة أخرى.

تُشَبَّهُ الاستراتيجية في كثيرٍ من المحافل بلعبة الشطرنج، وقد سمّى أحدُ أهمّ الخُبراء بحثه باسم هذه اللعبة[1]. ومن خصوصيات هذه اللعبة أنَّ اللاعب الأفضل فيها هو الذي يستطيع أن يَحسب عدداً من الخطوات أكبر من الخطوات التي يحسبها غريمه، وذلك عند تنفيذ كل خطوة من خطوات اللعبة. فعند انتهاء خطوة معيّنة يكون اللاعب المتفوّق قد حسب خطوةً إلى الأمام أو أكثر، سابقاً بذلك غريمه، ويكون قد حسب الخطوات المحتملة التي قد يخطوها غريمُه في الخطوة المُقبلة، وحسب أيضاً خطوته الجوابية. وقد يكون متفوقاً جداً فيحسب خطوتين أو ثلاث إلى الأمام. إن على الاستراتيجية أن تُعنى بحساب ما قد يفعلُه الغريم عند المباشرة بتنفيذ الخطوة الأولى، ثم ممارسة ردّ الفعل المحسوب. والمحسوب يعني أنّه قد تمّ التفكير فيه سابقاً عند دراسة السناريوهات. وهكذا ينتفي الارتجال، وتُصبِح الخطوات كلُّها «مدروسة». وكُلّما ازداد عدد الخطوات المحسوبة مُسبّقاً، وتقدير فعل الغريم وردوده المُرتَقبة، ثم الخطوات لإفشالها، ازدادت ترجيحات النجاح.

لكن تشبيه الاستراتيجية بالشطرنج، بطبيعة الحال، ليس دقيقاً، وإن كان ثَمّة بعضُ أوجُه الشبه. ذلك أنّ أرضية عمل الاستراتيجية (أي جغرافيتها)، بخلاف رُقعة الشطرنج ذات القياسات المُحَدّدة مُسبقاً، متغيّرة بالقدر الذي يختارُه المُخطّط الاستراتيجي، لكنه مرتبط أيضاً بالرُقعة التي يختار فيها غريمُه أن يردّ عليه فيها. فهي جغرافيا متغيّرة الهندسة، وبالتالي، على مُستوى عالٍ من التعقيد لا يُقارن بلعبة الشطرنج.

كذلك، فإن القوانين التي تحكم تحرّك حجارة لعبة الشطرنج شديدة التحديد،

---

(١) https://nsa.gov1.info/utah-data-center/; http://www.wired.com/2012/03/ff_nsadatacenter

فبعضها يتحرّك أُفُقيّاً أو عموديّاً، بينما يتحرَك الآخر أينما يشاء اللاعب على خطّ الطول أو العرض أو خط الورب. لا خيار للاعب في كيفية تحريك الأحجار، وعليه أن يلتزم بقوانين اللُعبة المتّفق عليها مُسبَقاً. هذا، بالطبع، تبسيط كبير للمشكلة الاستراتيجية الفعلية، إذ يُحَدّد البادئ في الهجوم تحرُّكَه دون أن يلتزم بأي قانون. لكن غريمه يتمتّع بالحقوق نفسها، إذ بإمكانه الإجابة بخطوة مضادّة قد تُفاجئه. كلّ الكفاءة والمهارة هي في قدرة المُخَطّط الاستراتيجي أن يتحرّك بشكل يُفاجئ به غريمه، دون أن يتفاجأ بردّ فعله. هذا يعني أن يكون قد حَسَبَ خطوتين أو أكثر عند مبادرته بالخطوة الأولى. إذاً، هذا المُستوى من التعقيد هو الذي يُمَيّزُ خبيراً استراتيجياً عن خبيرٍ آخر. إنّها أوّلاً مزايا معرفية، تتأثّر بالمعلومات الموجودة في قواعد البيانات الميدانية، والمعلومات الموجودة عن قادة الغريم الاستراتيجيين. فهي، مزايا مُؤَسَّسيّة، إذ إنّ هذه المعارف تتوافر في حواسيب مؤسسات التخطيط العالية الكفاءة. إلا أنّها أيضاً مزايا إنسانية، إذ إنّ عبقرية الفكر الاستراتيجي هي مزيجٌ من المزايا الفكرية والمعرفية والشخصية، تُضاف إلى التسهيلات التي تؤمّنها المؤسسات المُساعِدة.

ولا تكتمل الفكرة عن الاستراتيجية إذا لم ننقُلها أيضاً إلى طاولة المفاوضات. إننا نواجه مُهمّة وصف أشخاصٍ، هم رجالُ الاستراتيجية، يقضون وقتهم في حساب سيناريوهاتٍ مُختصّة لكل هدفٍ في الخطة السياسية، وأن يحسبوا علاقة الاستراتيجيات هذه بعضها ببعض، وإمكانيات رد الفعل المُرتَقب عند الغريم، مع محاولة قراءة ردّه على كل خطوة يقوم بها. إنّنا أمام أشخاصٍ أقلّ ما يُقال عنهم أنّهم يعرفون الكثير عن القضايا التي تواجههم. ومن جُملة هذه القضايا إحساسُهم بالوقت، ومعرفتُهم بأن على مراحل العمل التي يخطّطون لها أن تنتهي بأقل خسارة ممكنة، وبأقصر وقت مُمكن. والمفاوضات، بلا شك، هي إحدى الطرائق لتقصير مُدّة الصراع أو أكلافِه. والتفاوض عمليةٌ غيرُ مُكلِفة، إلّا إذا سُمِح لها أن تطول. لذلك فإنّ خيار التفاوض قد يقترن بالتهديد «بأن على الغريمين أن يتفاهما ضمن

مهلة مُحدّدة». كذلك، وبالإضافة إلى تحديد الوقت، هناك جدول الأعمال، الذي يمكن تحديده بشكل يسمح بحلّ المشكلات التي تهُمّ المخطّط الاستراتيجي ولا تفيد غريمه.

وأخيراً، فإنَّ المُخَطّط يعرف ما سيكون موقف الغريم من كل اقتراحٍ يقدّمُه على طاولة المفاوضات، ويعرف بالتالي كيف يجيب عليه، فهو يعرفً ما هي الخطوة التالية، وبالتالي الخطوة التي تؤدّي إلى الربح. إن التفاوض نوعٌ آخر من ألعاب الشطرنج، وهو أشد صعوبةً من العمليات العسكرية. ذلك أنّ اللاعبين كثر، وإذا أحسنوا اللعب فليست هناك إمكانية لمعرفة طريقة تفكير الغريم، إلا من الخبرة السابقة والمعرفة الشخصية. فالمعارك الميدانية تُوَفّر للطرفين فُرصةَ تقدير حجم قوات الغريم وأماكن وجودها ومستوى تسليحها. أمّا في صراع التفاوُض فإنَّ التحايُل لتقدير الخطوة اللاحقة التي سوف يُقدِم عليها الغريمُ المُفاوِض شبهُ مستحيلة، فالخطة في رأس المُفاوِض ولا سبيل إلى سبر غورها إلا بالوسائل الدبلوماسية.

تكمن فائدة هذا الكلام في مُحاولة فهم لعبة التفاوض التي يمارسها علينا خُصومنا، ومراجعة النتائج، ومقارنتها بما نعرفه من وقائع. وسببُ خساراتنا الدائمة على طاولة المفاوضات هو غياب قواعد البيانات المؤسّسيّة المتعلقة بقادة العدوّ، وشحّ المعلومات عنهم، وغياب تدريب المُفاوِضين. وسبب كلّ هذا الفشل هو أنَّ التفاوُض بحاجة إلى الخبرة الاستراتيجية التي يتقنها مَن تَعلّمها، ومارسها، وراكمها. وكل ذلك نتيجةٌ لغياب التخطيط السياسي، وما يتبعُه من تخطيط استراتيجي.

(٣)

المؤسسات الرسمية: عظمتها ومُنزلقاتُها

إن الحاجةَ إلى المؤسّسات في كل الدولِ بديهيةٌ لا تثير الجدل، فهي التي

تعمل بشكل يومي وتحلّ مشكلات الناس، فالأوراق الرسمية التي يحتاجها المواطن والحماية والأمن مسائل تحُلُّها مؤسساتُ الدولة، مثل دوائر حفظ معلومات النفوس، وإصدار جوازات السفر، ومؤسستي الشرطة والجيش، والمؤسسات التي تحفظ السجلّات العقارية وتُصدِرُ شهاداتها. وهي خدماتٌ مرغوبٌ فيها، تُقدّمُها مُؤسّسات الدولة، ويرضى المُواطن طوعاً بها، ويدفع ضرائبها، ويرضى بالانضباط للحصول على خدماتها.

إلّا أنّ المؤسّسات ليست كُلُّها مُتساوِية، فهناك دوائر أو أجهزةٌ في الدولة لا تخضع للرقابة، وذلك بسبب تخصُّصِها في وجهٍ مِن أوجُه الأمن الوطني، مثل المخابرات العسكرية أو الخارجية أو الداخلية. وفي بعض الأحوال تلك المتخصّصة في ناحيةٍ فَنّية تستوجب فصلها عن بقية الأجهزة، مثل «وكالة الأمن القومي» الأميركية، التي تدير أنظمة التنصّت في العالم كله، أكان ذلك بواسطة الأقمار الصناعية، أو صحون (أطباق) الالتقاط المُوزّعة حول العالم، أو تسجيل معلومات حركة الإنترنت، أو بوسائط فنّية أخرى (مثل الدرونات أو البالونات أو حتى الطائرات السياحية التي قد تُجهّز بأدوات تصوير أو تنصّت، إلخ).

وخصوصية هذه الأجهزة أنَّ ثمّة حاجةً ماسّة إليها، إذ إنَّ الدفاع عن الوطن والمُواطِن لم يعُد مُمكِناً بلا معلومات. فالحاجة ثابتة، مُعتَرَفٌ بها، لا يناقِشُها أحد. إلا أن خصوصيّتها الأخرى أنّها لا تخضع، في أحسن أحوالها، إلّا لرقابة اسمية، شكليّة. والحال هذه ليست محصورة بالدول المتخلّفة، بل هي مِن خُصوصِيّات الدول الصناعيّة أيضاً، أكانت شرقيّة أم غربيّة. ونتيجة هذه الملاحظة هي أنَّ هذه الأجهزة تحتاج دائماً إلى مزيدٍ من الميزانيات، لِمُعالجة المخاطر المتزايدة. ولمّا كانت الرقابة عليها محدودة أو شبه معدومة، فإن المُبالغات فيها تكاد لا تُحصى، إلى الدرجة التي تستوجب التساؤل عن قدرة السياسيين على لجمها أو توجيهها.

تكاد هذه الملاحظة تنطبق على كلّ هذه المؤسّسات. فالمُخابرات العسكريّة البريطانية (MI5 و MI6) قد خلّدت اسمها في عداد المؤسسات التي تمّ اختراقُها

بشكل منهجي بسبب جنوح كثير من موظّفيها نحو اليسار السياسي أو الشيوعي، خصوصاً أيّام الحرب العالمية الثانية. والمغامرات بين الـ «سي.آي.إيه.» (CIA) وغريمتها الروسيّة الـ «كي.جي.بي.» (KGB) مشهورةٌ، إذ وصلت إلى درجة تم فيها تحديد ساعات دوريّة على الجسر الذي يربط برلين الشرقية بالغربية لتبادل الجواسيس الذين نجح كلٌّ من الغريمين في كشفهم واعتقالهم وسجنهم.

ولا تكاد تَمُرّ أزمةٌ على الساحة الدولية دون أن يَذكر المُتَضَرّرُ فيها أنّ أجهزته الأمنية كانت مُقَصّرة. فإذا كانت واشنطن تملك قدرة التنصت على كل شيء في العالم، فلماذا لا تكتشف المشكلات قبل حدوثها؟

هناك نظريّات كثيرة لشرح هذه الظاهرة، وأكثرها جدّيةً هي أنّ قانون السرّية الذي تعتمده الدولة هو الذي يبرّرُ ويسهّل جنوح هذه المؤسسات. فهو الذي يوفّرُ الطريق المُمهّد لمنع التدخّل في الشأن المخابراتي مهما كان مصدرُه، خصوصاً إذا كان من ممثّلي الشعب والسلطة التنفيذية. ذلك أنَّ بعض الحقائق بسيطة ولا تحتاج إلى الإمعان في الشرح. فما لا شكّ فيه (مثلاً) أنَّ القسم الأكبر من المعلومات التي تحتاج إليها الدولة موجود على الإنترنت ولا يستوجب أيّ مجهود. كل المطلوب هو حفظها بشكل دائم على حواسيب المؤسسة المخابراتية الوطنية. إلا أنّ المرجّح هو أنَّ الأجهزة توظّف أعداداً هائلة من الموظّفين الذين يمكن الاستغناء عنهم، لأنّ مهماتهم، بكل بساطة، غير ضرورية. إن المبالغة في التنصّت على كل شيء، وفي كل الأحوال، وتحت كل الظروف، تؤدّي إلى مبالغات في المصاريف، بينما يصعب تقدير فائدتها. فقد أنشأت وكالة الأمن القومي الأميركية (على سبيل المثال) قريةً خاصّةً بها[1] تحتوي على، ما هو بالترجيح، أكبر مُجمّع للحواسيب في العالم، لحفظ المعلومات فيها. وبسبب عدد الموظفين العاملين فيها كان من الضروري إنشاء منازل سكنية لهم، ثم التأكّد من أن الدكاكين التي سُمح لها بالعمل في المنطقة

(١) راجع الفصل التاسع، صفحة ٢٠٣، من كتاب: James Rusbridger, The Intelligence Game: The Illusions and Delusions of International Espionage, I.B.Tauris (December 31, 1991).

والخدمات التابعة لها مأمونةٌ ويخدُمُ فيها أشخاص قد تمَّ رصدُهم وإصدارُ إذنِ العمل لهم.

وتزداد صعوبة المهمة مع ازدياد كمية المعلومات التي يتمّ تجميعها. فبدل أن تكون المعلومة مُيَسّرة وسريعة، فإنّ كثرة التجميع تؤدّي إلى استعمال مستودعات كبيرة متعددة لحفظ المعلومات، ويصبح البحث فيها عن معلومة مُحَدّدة عمليّةً عسيرة.

إلا أنّ ثمة سبباً آخر لكثرة استعمال عُذر السرّية. فأجهزة المخابرات تُخطئ، والسرّية طريقة لإخفاء الخطأ. والفضائح الإدارية كثيرة. إلا أنّ السياسيين يستعملون بدورهم قانون السرّية لتغطية قرارات ثابروا عليها وعلى إخفائها. ففي بريطانيا، قامت وزارة الدفاع بالتغطية على مشاريع شراء أسلحة وتطوير أسلحة بديلة[1] ارتفعت كلفتها من بضع عشرات الملايين إلى بضع مئات خلال أقلّ مِن أربع سنوات. وعندما استوجبت الظروف السياسية فضحها (أفشاها سياسيّ من حزب المُحافِظين عندما استلموا الحُكم)، أُحرِج حزب العمال البريطاني وخسر الانتخابات، ومازال حتى اليوم يُعاني مِن هذه الفضيحة.

إنّ وضع مؤسسات المعلومات في الدول المتخلّفة أسوأ بكثير، بالطبع، من وضع زميلاتها الغربية. فهي تعمل بميزانيّات محدودة. وللسرية في الدول النامية معنىً يختلف عنه في الدول الصناعية، إذ أنها تعني حرّية الحاكم في انتقاء الغريم (المحلّي) ومُعاقبته خارج إطار القانون. وتقوم الأجهزة الاستخباراتية بهذه المهمّة كأنّه أمرٌ طبيعي. (ومن غرابة الأمور أنّه لَمْ يُثِر أحدٌ في البلاد العربية أمر الأخلاق والدين والاعتبارات الإنسانية إلا بعد أن قامت ثورات الربيع العربي. وفي البلدان التي نجحت فيها لم يجرِ أيُّ تحقيقٍ مُقنعٍ في موضوع إساءة استعمال المؤسسة المخابراتية). ولهذه الحالة مَعانٍ لا بدّ مِن بحثِها. فالأجهزة التي تحتاج دوماً إلى

(١) التحقيق في عملية اختطاف قام بها السي آي إيه (CIA) بأمر من البرلمان الأوروبي:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&reference=P7-TA-2012-0309&language=EN, Europeans Probe Secret CIA Flight.

مزيد من الموارد، ولا تجدها في ميزانية الدولة، سوف تجدها خارجها. فالدول الأخرى بحاجة إلى المعلومات ذاتها عن البلد. ولِمخابرات الدول الصناعية شبقٌ للمعلومات لا تضاهيه مؤسساتُ الدول المتخلّفة. فلماذا لا يحصل «تعاون» يُرضي الطرفين؟ هذا السؤال يثير، بالطبع، قضايا لا يرغب في بحثها أحد. فالسرّية التي أُتيحت لجهاز المُخابرات تصبح، تحت هذه الإضاءة، ستاراً لتجارة المعلومات مع الخارج مقابل المال. وهذا المال لا يُمكِن أن يدخل، بالطبع، إلى خزينة الدولة. وكيف يمكن أن يدخُلَها ولِمدخول الخزينة قوانين وأنظمة رقابة، وهناك منافسة سياسية تمنع السرّية مهما كانت الأسباب؟

لقد كشفت المؤسسات السياسية الأجنبية في تحقيقٍ رسميّ عن خطف مواطنين[1] من دولٍ مُختلفة بعد الهجوم على نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١. وقد قامت المخابرات الأميركية بهذه العمليات، حسب هذه التقارير، ثم تمّ نقلُ المُختطفين إلى دولٍ مُختلفة، ومنها بعض الدول العربية. وهدف ذلك، حسب التقارير، هو تعذيب المُختَطفين والحصول على معلومات تُدينهم، وفي الوقت نفسه تتهرّب المؤسسات «الشريكة» الأميركية من وطأة القانون الأميركي الصارم. إلا أنّ مرتكبي هذه الجرائم، وإن ظهرت تفاصيلُها في تقارير رسمية أوروبية وأممية، نجحوا في التهرّب من التحقيق والمُساءلة في الولايات المتحدة. وليس من المنتظر أن تلاحقهم المُساءلة في بلاد ليست الأولوية فيها لحُكمِ القانون.

إن في الساحة الدولية مؤسسات تتصرّف بلا حسيب أو رقيب، وتمارس الظلم،

(١) فرنسوا ميتران: رئيس فرنسي اشتراكي، استلم الحكم عام ١٩٨١ وأدخل لأوّل مرّة وزراء شيوعيين في حكومةِ دولةٍ عضو في الحلف. وكان دائم الوعي لما فعلته الولايات المتحدة بالرئيس التشيلي سلفادور أللنديَ وانقلاب بينوشيه عليه عام ١٩٧٣. نحن طبعاً في وسط الحرب الباردة. لذلك فقد تعاون مع الولايات المتحدة أكثر من سابقيه، وحوّل السياسة الفرنسية إلى خط متناسق مع خط واشنطن. ومن أهمّ أمثلة، بل عناوين، هذا التعاون موضوع قضية فاريل، الجاسوس الروسي الذي ساعد على تقويض الاتحاد السوفييتي. اقرأ أيضاً:

Sergei Kostin, Eric Raynaud, Farewell: The Greatest Spy Story of the Twentieth Century Paperback Amazon Crossing – August 2, 2011.

وتشارك في خلق ظروف الحرب والسلم. وتجاهل هذه المؤسسات وطرائق عملها وأطر تنظيمها يُشكّل نقصاً رئيسيّاً في منظومة المعرفة السياسية، ليس فقط في الدول المتخلّفة، إنّما أيضاً في الدول الصناعية. وليس هدف هذه الملاحظات التبشير بمناقب أخلاقية أو الدفاع عن تصرُّفٍ معيّن أو مهاجمة طريقة دون أخرى. موضوع بحثنا هو أجيال الصراعات على الساحة الدولية، ولا يمكن التطرُّق إلى هذه الأجيال والانتقال من أحدِها إلى الآخر دون معرفة اللاعبين. وفي الساحة لاعبٌ أقلّ ما يُقال فيه أنّه يحتجب عن الرقابة الرسمية، إلا أنّه حاضرٌ ويُشارِك بنشاط وقوة في ساحة الصراع، وربّما كان أحد أهمّ أعمدتها. لذلك وجب ذكرُه ودرسُ دورِه.

(٤)

القيادات ومُستواها الإنساني

إن المناخ الثقافي الذي تعيشه القيادات العربية لا يختلف بشكل جذري عن الساحة الشعبية العامة. ولكلمة المناخ معنىً يشير إلى جو ثقافي عامّ. ويتميز هذا الجوّ بأنظِمة فكريّة يتعلّمها الإنسان في منزله وعائلته وفي مُحيطِه الاجتماعي. ففي ألمانيا، حيث دخلتُ الجامعة وعشتُ فيها سنوات، كان واحد من ردود الفعل التي كنت ألحظها عند زملائي الجامعيين يثير اهتمامي بشكل خاص. فبعد انتهاء موسم الثلوج، تتأثّر الطرقات فتظهر الثقوب والحُفَرُ في الشوارع عند ابتداء ذوبان الثلج. وكان زملائي يسارعون للاتصال بالسلطات المحلّية للإبلاغ عن هذه الثغرات مهما كانت بسيطة. وكان التجاوب دائماً وسريعاً، إذ سُرعان ما تأتي فرق الإصلاح وتقوم باللازم. لكن الذي كنت أُلاحِظُه هو الحِدّة والغضب اللذان يظهران على زملائي عندما تتأخّرُ السلطةُ أو تتلكّأ في الإصلاحات. هذا، بكل بساطة، غير مقبول في أذهانهم، إذ يُسارعون شخصيّاً لِوضع إشارات السير التي تُحَذّر السائقين من الحفرة قبل بضعة أمتار من وصولهم إليها، ثم يُبَلّغون السلطة بما فعلوه، ويُشيرون إلى أنّهم

تكلّفوا مصاريف للقيام بهذه المُهمّة على حسابهم. وفي بعض الحالات لاحظتُ أنَّ أحدَ الزملاء قد أرسل إنذاراً بواسطة محامٍ، وأجبرَ السُلطة على دفع تكاليف الإنذار.

سبب هذا الوصف هو الجوّ الثقافي الذي يفترض أنَّ على المواطن أن يأخذ المبادرة حينما يرى خطأً يَهُمُّ القرية أو المدينة أو المنطقة التي يسكنها. إنّ هذا الجوّ غير موجود في المنطقة العربية، ولم تُتَح لي فُرصةُ رؤيتِه في مُحيطي الاجتماعي. إلّا أنَّ الهدف من هذه الملاحظة يتجاوز مُستوى تصرّف الشعب الذي ننتمي إليه إلى دائرة القرار السياسي. فَسِياسيّو منطقتنا يستلمون المعلومة السياسية مثلما يلتقط زميلي الألماني المعلومة عن الحفرة في الطريق. والفارق بين الاثنين هو ما يلفت النظر. فبدل أن يُسارِع الزعيم السياسي لأخذ الإجراءات التي قد تؤدّي إلى احتواء المشكلة أو منعها من التأثير، فإنّه يتصرّف كأنّه صحافيّ، إذ يُحلّل المعلومة ويصنّفها ويعلّق عليها تعليقاً لامعاً، إلا أنه لا يفعل شيئاً غير ذلك.

لقد رأينا في بحث كلمتَيْ «السياسة» و«الاستراتيجية» الحاجةَ الواضحةَ إلى استعمال هذين التعبيرين ضمن فكرة التخطيط والبرمجة. إنَّ وجه الغرابة في ما يحصل هو أنَّ المسؤول السياسي لا ينتقل من حالة «التعرُّف» إلى حالة «ثقافة المعرفة»، أي إلى المعلومة التي تفرض الحاجة إلى اتخاذ الإجراء، مثلما رأينا في حالة الزملاء الطلاب الألمان الذين لم يُطيقوا تحمّل المعلومة دون ردّ فعلٍ يشتملُ على اتخاذ الإجراء الذي يؤدّي إلى إصلاح الشارع. كأنّنا أمام معلومة لا تثير في ذهنِ السياسيّ علاقةً تستوجب اتخاذ الإجراء التنفيذي. إنّها حالةٌ ثقافيّة غريبة.

ويتمثَّلُ الفارق في الجوّ الثقافي بين منطقتنا والدول الصناعية بظاهرة أخرى، هي فهمُنا لفكرة الوقت والزمن وقياس المدة الزمنية وطريقة التصرّف تجاه عنصر الزمن بصورة عامة. فالشعور الذي يتولّد لدى زائر مدينة مثل نيويورك أو لندن أو باريس هو أنّ للوقت قيمة محسوبة، وأنّ التصرّف به يجب أن يكون محسوباً أيضاً. وهكذا، فإن للمواعيد بين الناس ودقّتها قداسةً كبيرة. فالحضور في الوقت الصحيح جيّد، والتأخير يعدّ مضيعةً للوقت. فلِلوقتِ قيمةٌ مادّية في الأصل، تحوّلت لتصبح

قيمةً معنويّة أخلاقية. فالتأخير مضيعة لماله (أي وقته) الشخصي، إذ إنّ الزائر يصرف وقته هو، دون أن يحقّ له ذلك. قد يبدو هذا الحديث ضرباً من المبالغة في المحيط الثقافي العربي. إلّا أنّ الأمر ليس كذلك. هناك علاقة بين الاحترام وحفظ المواعيد. «معليش» كلمة غير موجودة ولا مقبولة في هذه المجتمعات.

لماذا يهمّنا هذا الموضوع؟ لأنّ ثقافة الوقت، مثل ثقافة المعلومة، تؤثّر مباشرةً في قدرة الدولة على الدفاع عن مواطنيها ومصالحهم. ولمحاولة فهم الفكرة المقصودة في هذه الفقرة يكفي أن نشير إلى طريقة التصرّف التي تصاحب التأخّر في المواعيد في بلادنا. إنّ التأخير لا يطرحُ أبداً أزمةً أو مشكلة، فهو أمرٌ طبيعي أو، على الأقلّ، لا يستوجب إثارة الموضوع أكثر من اجترار تعابير الاعتذار التقليدية. لكن لهذه الثقافة نتائج مؤسفة، إذ إنّها تخفّف من الحاجة إلى سرعة الاستجابة للحدث. فعند حدوث طارئ تصبح ثقافة الوقت هي التي تُملي الفارق بين الموت والحياة، وبين النجاح والفشل. فحالات الإسعاف الطارئة تتأثّر بسرعة نقل المريض إلى المستشفى، والتحرّك الجسدي السريع أو البطيء للقيام بعملية الإسعاف تحدّد الفارق بين حياة المُصاب أو المريض وموته. أما في حالات الطوارئ الوطنية، فإذا تراكمت مُدّة استيعاب المسؤول لوجود المشكلة، وأُضيفت إلى المدّة اللازمة له لاتخاذ القرار وإعطاء الأمر، ثم تراكمت إلى جانب سرعة تنفيذ الإجراء، فإنّ مجموع هذه الأزمنة وقتٌ قد يكون أكبر من أن يسمح للدولة بالصمود في وجه الخصم.

إن القردة التي تعرّفنا إليها في أوّل المقدمة تبرهن على أنّها تحمل في جيناتها «استراتيجيّة» مُسبَقَة البرمجة، مُسجّلةً في خلاياها، تأمُرُها بتصرُّفٍ ميداني شديد الوضوح. ولعل من المنطقي السؤال عن سبب نجاح «الإنسان» في التغلُّب على تلك القردة وحصر وجودها بحيث أصبحت أسيرة القرار البشري؟ والجواب هو أنّ الإنسان قد رصدها، وراقبها، ولحظ سلوكها، وسجّل رتابتها، واستنتج حدود قدراتها. بكلمة، لقد «فهم» القردةَ. لم تستطع القردة رصد ومراقبة الإنسان، وإن فعلت فإنّها لم تتمكّن من «فهم» سلوك الإنسان. تفوُّق الإنسان هو بفهمه. لكنّ الفهم وحده لا

يكفي بالطبع، إذ يجب أن تلحقة جُرعةٌ من الوعي، ورغبةٌ في التخطيط، وثباتٌ في برمجة التنفيذ. إلا أن «الفهم» هو مفتاح كل هذا المسار.

ما الذي يجعل فريقاً من بني البشر يسيطر على فريقٍ آخر؟ ما الذي يجعلنا «مُتَخلّفين» أو «هنوداً حُمراً» في نظر بعض الدول التي تُمعِن في إيذائنا بحيث أصبحنا رهائن قرارها السياسي مثلما أصبحت القردة رهينة القرار البشري؟ لا داعي لمتابعة الموضوع أكثر من ذلك، فالمهم ليس تقديم القرينة ولا إثبات حجج النقاش، وإنما في الاعتبار والتعَلُّم من الحقيقة وإصلاح ذات الحال.

إنّ أحد أهمّ المواضيع التي واجهت بحثنا (في مقدمته، أي قبل أن يبدأ) هو موضوع التكنولوجيا الذي يتلازم في ذهني بكلمة «الانضباط». وللإشارة إلى مُستَلزمات هذه المسألة، فإنّ أحد الأمور التي لفتت نظري بشكل يُقارِبُ الصدمة الثقافية هو الوقوف على الرصيف في شوارع مانهاتن في نيويورك. ذلك أن على الحديث مع الزميل ألّا يُلهيك عن مُراقبة موطئ قدميك. فالسيارات تَمُرُّ بسرعة، وتحاذي بسُرعتِها الرصيفَ حتى حافّتِه، والأسفِلتَ حتى حدوده. فإذا انخفَضَتْ الرِجْلُ إلى الأسفلت صدمتك سيارة، والحق عليك، وكلفة المستشفى عليك. ما يتعلّمه الزائر في نيويورك أو فرانكفورت هو أن الانضباط ليس أمراً ثانويّاً. إنه حيوي، ولا يغُضُّ النظرَ عنه أحد. إنّه بقداسة الوقت وقيمته.

قيمة الانضباط في المصنع هو أنّ من يسبُق العامل ومن يليه في مُعالجة القطعة على مسار الانتاج، كُلّهم يعتمِدون على الانضباط، فإذا تأخّر أحدُ الثلاثة تأخّر كُلُّ مسار الإنتاج. وكُلّما تأخّر الإنتاج قلّت كمية ما يتم إنتاجُه في ذلك اليوم. وفي المجموع، فإنّ كلّ شبكة الإنتاج تتأثّر سلباً بعدم انضباط شخص واحد في سلسلة الإنتاج. وهذا يُغضِب الجميع، إذ إنّ كل العمال في صالة الإنتاج تلك سوف يتأثّرون، ويتأثّر معه مُستقبلُ عملهم ووظيفتهم، وبالتالي راتبهم.

وينتقل هذا الانضباط مع الإنسان في المجتمع الصناعي من المصنع إلى الشارع،

حيث ترى سائق التاكسي يقود (مثلاً في جنيف) بأقصى سُرعةٍ مسموحة في شوارع ضيّقة، مُحافِظاً على مساره بين الخطّين المرسومَيْن على أرض الطريق. ويخاف الغريب في المدينة من طريقة السَوْقِ هذه، وهو يرى سيارة الأجرة تجري بسرعةٍ تبدو له جنونية، في طريق ضيّق بين سيارات أخرى تشابهها في سرعتها، تحاذيها من اليمين ومن اليسار.

وينتقل الانضباط من الشارع إلى المنزل حيث تتصرّف العائلة بكثير من الانضباط في إدارة شؤون المنزل. ففكرة الخادمة نادرة في الدول الصناعية بسبب كلفتها وبسبب القوانين التي تعطي الخدم الحقوق نفسها التي يتمتّع بها العامل الوطني.

كل هذا لِنَقول إن المنظومة التي تستوجب احترام الوقت والانضباط والإسراع برد الفعل هي بطبيعتها ثقافية. وهذا يعني أن منطقتنا تشكو من نقصانٍ في هذه المنظومة، وأنَّ ثقافتنا تستوجب التجديد، وبالتأكيد إعادة النظر. مشكلة هذه الملاحظة أنّها ليست عَرَضيّة. إنّها مسألة حياتية. لقد أظهر مُجتمعُنا أوجُهاً كثيرة من أوجُه ضَعفِه، إلا أنّ استمرارنا في معالجة الأمور التي تواجهنا بحالة التخدير الواضحة في ردود فِعلنا، وبُطء استجابتنا لِلطوارئ، وعدم انضباطنا، كل ذلك يساهم في تراكم الهزائم علينا.

وتزداد أهمية هذه الظاهرة وخطورتها عندما نلحظ أنّ القادة العرب يشاركون المَلأ في نقاط ضعفه ومشكلات ثقافته. فالقيادة هي التي تقود. فكيف تقود إذا كانت بحاجة إلى من يساعدها؟ هل الربيع العربي، فِعلاً، لم يبدأ رحلته بعد؟ هل نحن على أبواب تمرُّدٍ جديد؟ إن المشكلة ليست عند الباحث أو المُشَخّص أو صاحب التعليق. إنها في مداهمة الأحداث للساحة التي نسكنها جميعاً، حيث لا يُفَرّق المُداهِمُ بين الحسن والسيّئ والغني والفقير والحاكم والمحكوم، إنما يثابر على تحقيق هدفه مهما كان الثَمن الذي ندفعُه نحن. لذلك فَلِلقائدِ دورٌ أكبر مِن غيره. فهو الغريم الرئيسي للحدث الداهم، ولن توقِفَ الغريمَ الكلماتُ التي طالما اعتاد الرئيسُ المُلهَم أن يُحسِن تذويقها.

أهم مراجع الكتاب

Alvin Tofler, Future Shock, Bantam, Reissue edition, 1984.

Alvin Tofler, Powershift: Knowledge, Wealth, and Violence at the Edge of the 21st Century, Bantam, First Edition edition, 1990.

Annie Jacobsen, The Pentagon's Brain, An Uncensord History Darpa; Little, Brown and Company, 2015.

Anthony Beevor, The Second World War; Phoenix, 2013.

Anthony Wanis-St. John, In Theory, Back-Channel Negotiation: International Bargaining in the Shadows, Negotiation Journal, Vol. 22, No. 2, April 2006; http://www.american.edu/sis/faculty/upload/Wanis-In-Theory-Back-Channel-Negotiation.pdf

Antulio Echevarria, Fourth Generation War and Other Myths; University of Michigan Library, 2005.

Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen and Prussian War Planning; Berg Publishers, 1991.

Bela Vago, "Review of Jewish Assimilation in Modern Times", Marsha L. Rozenblit, Jewish Social Studies, Vol. 44, No. 34, (Summer - Autumn, 1982), pp. 334 - 335.

Brad Power, Artificial Intelligence Is Almost Ready for Business; Harvard Business Review, March 19, 2015.

Chalmers Johnson, American Empire Project; Metropolitan Books; First edition, 2015.

Carl von Clausewitz, Vom Kriege; Vollstaendige Ausgabe; Nikol, 2008.

Chirine Mohseni, L'Instrumentalisation d'un Conflit Ethnique; Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), Chapter 9.

Chris Atkinson, The Thirty Years War, Last accessed 23 May, 2008; http://www.pipeline.com/~cwa/TYWHome.htm

Clara E. Laughlin, Foch the Man: A Life of the Supreme Commander of the Allied Armies; http://www.gutenberg.org/ebooks/17511

Col T.X. Hammes USMC, The Sling and the Stone; Zenith press, 2006 .

Colonel Gregory L. Wilcoxon, "Sun Tzu: Theorist For The Twenty-First Century", United States Army National Guard; USAWC, 2010.

Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power; Simon and Schuster, 1992.

Dror Yuravlivker, AIPAC: The Perception of Power and the Power of Perception, GVPT 889M: US Foreign Policy in the Middle East, 26 May 2010.

Fernand Braudel, La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'Époque de Philippe II; Le Livre de Poche, 1993.

Friedrich Ratzel, Politische Geographie, 1979.

Gabriel Zucman, The Missing Wealth Of Nations: Are Europe And The U.S. Net Debtors Or Net Creditors?; http://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/zucman-gabriel/mwn23march.pdf

Gerard Coffey, From Chaos to Order and Beyond; Oxford University Press March 9, 2005.

Herbert C. Kelman, The Israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes Insights: From Attitude Theory; American Psychologist, May-June 2007,

Vo. 62, No.4. 287 - 303; Harvard University; http://scholar.harvard.edu/hckelman/files/Vicissitudes.pdf

Israel Shahak, (Translated and edited by), The Zionist Plan for the Middle East; http://www.informationclearinghouse.info/pdf/The%20Zionist%20Plan%20for%20the%20Middle%20East.pdf

James Manyika, Michael Chui, Peter Bisson, Jonathan Woetzel, Richard Dobbs, Jacques Bughin, and Dan Aharon, Unlocking the potential of the Internet of Things; McKinsey Global Institute, June 2015.

James Rusbridger, The Intelligence Game; The Illusions and Dellusions of International Espionage; I.B. Tauris, 1991.

Jane G. Gravelle, Senior Specialist in Economic Policy, "Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion", January 15, 2015, Congressional Research Service, 5700.

Jeremiah Gertler, Specialist in Military Aviation; CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress; U.S. Unmanned Aerial Systems, January 3, 2012.

Jeremy Black, Rethinking Military History; Routledge, 2004.

Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army; Nation Books, 2008.

Jeremy Scahill, Dirty Wars: The World is A Battle field; Nation Books, 2008.

Joerg Muth (Military Historian), Generaloberst Heinz Wilhelm Guderian: Der Schnelle Heinz; (June 17, 1888 - May 14, 1954), February 25, 2013 University of Utah.

Johan Christoph Krause, Einleitung in die Geschichte des deutschen Reiches:Vorzuglich Zum Behufe Zukünftiger Rechtsgelehrteni; Nabu Press, 2001.

Joachim Whaley, Germany and the Holy Roman Empire: Volume 1,

Maximilian I to the Peace of Westphalia, 1493 - 1648; Oxford University Press, 2013.

Joel K. Goldstein, Assuming Responsibility: Thomas F. Eagleton, The Senate, and the Bombing of Cambodis, Saint Louis University Law Journal, vol. 52 - 151.

Joseph Rovan, Histoire de l'Allemagne Des Origines a nos jours; Editions du Seuil, 1999.

M. O. Dickerson, Thomas Flanagan, Brenda O'Neill, Introduction to Government and Politics: A Conceptual Approach; Nelson Canada, 2013.

Mao Tse-tung, James H. Ford, The Art of War; El Paso Norte Press, 2005.

Martin van Creveld, The Art of War: War and Military Thought; Cassell & Co, 2000.

Martin van Creveld, The Transformation of War; Free Press, 1991.

Michael Scheuer, Imperial Hubris: Why the West Is Losing the War on Terror; Potomac Books, 2007.

Mitchell G. Bard, U.S.-Israel Strategic Cooperation: The 1968 Sale of Phantom Jets to Israel; https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/phantom.html

Monroe Work, A Bibliography of the Negro in Africa and America; Kessinger Publishing, 2007.

Niall Fergusson, The House of Rothschield; Penguin Books, 1999.

Nicholas John Spykman, The Geography of the Peace; Harcourt, Brace and Company, 1944.

Nicholas Riasanovsky, Mark Steinberg, A History of Russia; Oxford University Press, 8th Edition, 2010.

Paul C. Light, Rumsfeld's Revolution at Defense; Brookings, July 2005;

http://www.brookings.edu/research/papers/2005 /07/governance-light

Peter Paret, “Makers of Modern Strategy”; Princeton University Press, 1986 (specifically the chapter titled: «Moltke, Schlieffen and the Doctrine of Strategic Envelopment»).

Philippe Catros, “Annie Crépin, Histoire de la conscription”, Annales historiques de la Révolution française, 2010; Compte-rendu sur: Annie Crépin, Histoire de la conscription; Gallimard, 2009.

Pierre Melandri, Histoire des Etats Unis I: Lascension; Perrin, 2013.

Raymond Recouly, Foch Le Vainqueur de la Guerre; Hachette, 1919.

Richard Rhodes, The Making of the Atomic Bomb; Simon & Shuster, 2012.

Said Amir Arjomand, “Iran’s Islamic Revolution in Comparative Perspective”, World Politics, Vol. 38, No. 3 (Apr. 1986), pp. 383 - 414; John Hopkins University Press; Article DOI: 10.23072010199; URL: http://www.jstor.org/stable/2010199

Sergi Kastin, Eric Raybaud; Farewell: The Greatest Spy Story of the Twentieth Century; Amazon Crossi, 2001.

Sir Halford John Mackinder, Britain and the British Seas; Legacy Filiquarian, 2010.

Stephen C. Pelletière, Israel in the Second Iraq War: The Influence of Likud, Greenwood Press, Nov. 2009.

Temporary Committee Report on the alleged use of European countries by the CIA for the transportation and illegal detention of prisoners (20062200/(INI)). Rapporteur: Giovanni Claudio Fava, Jan 2007. European Parliament, 30 January 2007, PE 382.246v02 - A6 - 0020 / 2007.

The Chimpanzees of Gombe: Patterns of Behavior Boston; Bellknap Press, 1986.

The Pentagon Papers.

Thomas P. M. Barnett, The Pentagon's New Map; Berkly, 2005.

Thomas P. M. Barnett, Blueprint for Action; Berkly, 2006.

Von Moltke Unter dem Halbmond Aus den «Briefen über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835 bis 1839»; http://gutenberg.spiegel.de/buch/unter-dem-halbmond-30381/ Helmuth

W. Marr, Der Sieg des Judenthums über das Germanenthum Chweiz Bern; Rudolph Costenoble, Achte Auflage, 1879.

Warner D. Farr, The Third Temple's Holy of Holies :Israel's Nuclear Weapons, LTC U.S. Army, The Counter proliferation papers, Future warfare series No.2 USAF Counter Proliferation Center, Air War College September 1999; http://fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr.htm

William S. Lind, Strategic Defense Initiative; The American Conservative, Nov 22, 2004.

William Blum, Killing Hope: Us Military And CIA Interventions Since World War 2; Common Courage Press, 2003.

William Weir, 50 Military Leaders Who Changed The World; Career Press Incorporated, 2006.

Wilson & Wrangham, Lethal Violence in Chimpanzees 2003; Wrangham, 1999a.

Zbigniew Brzezinski, The Great Chessboard; American Primacy And Its Geostrategic Imperatives; Basic books, 1998.

Zvi Yavetz; Slaves and Slavery in Ancient Rome; Transaction Publishers, 1988.

إميل نعمة خوري

ولد في الناصرة بفلسطين، وأنهى دراسته الثانوية في لبنان، ثم درس الرياضيات في جامعات ألمانيا. شارك في تأسيس شركة استشارية في لبنان، ليسافر بعدها إلى فرنسا ويؤسس شركة في اختصاص المكننة والحواسيب وذلك في العام ١٩٧٥. نشر باللغة الفرنسية عام ١٩٩٨ كتاب "L'Europe et les Etats Unis, un conflit potentiel".

صراعات الجيل الخامس

كان حجم التغير السياسي والعسكري في ربع القرن المنصرم مذهلاً بكميته ونوعيته وتكنولوجياته. حتى الفكر الاستراتيجي تغيّر. فما هي الصورة التي سادت حتى الآن، وما هي التطورات المرتقبة؟ وكيف يمكن للدول والشعوب أن تدافع عن مصالحها ما دامت الإمبراطورية مسيطرة على السياسة الدولية بهذا الشكل الطاغي؟ وكيف غيّرت العولمة من طبيعة الصراعات؟

إن إحدى أصعب المسائل، في رأي الكاتب، هي فهم تركيبة الإمبراطورية، بهيكلها العظمي وشرايينها وأعصابها، وخاصة دماغها. وقد قام بتوثيق مطالعاته حول هذا الموضوع بشكل يبيّن أهمّ مكوّناتها. وقد أظهر هذا البحث أنّ الإمبراطورية تمتد بشبكاتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية على كل قارات الأرض. لكن ظهر أيضًا أن لكل نقطة قوة في مفاصلها نقاط ضعف تصاحبها. فكلما طالت وتشعّبت هذه القدرات، صاحبتها نقاط الضعف. ويستنتج الكتاب: «ويظهر من بحثنا هذا أيضاً أن الإمبراطورية قد «وهبت» غريمها، بلا مقابل، لائحة عالمية من الأهداف التي لا تستطيع أن تدافع عنها. فكل شرايينها وأعصابها، بامتداداتها على ملايين الكيلومترات، معرضة للوخز أو التجريح، أو ربما التعطيل وحتى الإلغاء».

ويرى الكتاب أن نظرية أجيال الحروب الأربعة التي فصّلها اختصاصيو العلوم الإستراتيجية في العقد الأخير من القرن العشرين قد شارفت على نهايتها، وأنّ جيلاً جديداً من الأنظمة الفكرية قد أصبح جاهزاً للصراع ولتحدّي الإمبراطورية، أي للتمرّد عليها. ويخلص للقول: «إن طبيعة الإمبراطورية قد تطوّرت لتصبح مخلوقاً لا نهاية لسلطته، ولا حدود لقدرته، ولا منافسة لرغباته. إنه بحاجة لمن يذكّره أنه، مثل غيره، له حدود». هذه هي إحدى وظائف التمرّد. فالذي يحمي العملاق ليست قدراته إنما ضعف غريمه.

طبعاً، هذا يعني أنّ التمرد ليس عملية عشوائية أو سهلة، خاصة مع مثل هذا الغريم. إذ يخلص الكتاب إلى القول: «منذ أقل من نصف قرن، كان التمرد فنّا، وأصبح اليوم عِلمًا. وكان التمرّد عاطفةً وغضبًا، وأصبح اليوم عقلًا وأعصابًا فولاذية باردة. وكان التمرّد مفخرة اجتماعية، وأصبح اليوم نشاطًا سريًا. ... وبالرغم من ضعفه وقلة موارده، فإن على المتمرد أن ينتصر في مبارزاته مع الإمبراطورية، وأن يتفوّق عليها. هنا يكمن سرّ صراعات الجيل الخامس والطرق المتاحة فيها. وهنا مكمن التفوّق في التنظيم المتمرّد. ... خاصة وأنّ للإمبراطورية ألف كعب أخيل وألف مكمن ضعف».

يقدّم هذا الكتاب نظرية جديدة في الفكر الإستراتيجي، تشتمل في بعض أوجهها على طرق التمرّد، بعد أن أصبحت الإمبراطورية تؤثر، بامتداداتها وثقل حضورها، على حياتنا اليومية في كل مكان.

ISBN 978-9953-88-941-2
9 789953 889412

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٩٦١١١٨٣٠٦٠٨+ فاكس: ٩٦١١١٨٣٠٦٠٩+

tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر